

التمرد الوطنى

فاضل

القضية المصرية فى المرحلة الأخيرة ١٩٥٠/١٩٥٤

التحـرر الوطـنى

القضية المصرية فى المرحلة الأخيرة

١٩٥٠ - ١٩٥٤

تأليف

د. فادية سراج الدين

الطبعة الأولى

١٩٩٥



عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية

EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES



تصميم الغلاف : محمد أبو طالب

الناشر : عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية

٦ شارع يوسف فهمى ـ اسباتس ـ الهرم – ج.م.ع – تليفون : ٣٨٥١٢٧٦

Publisher: ᶜEIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

6, Yousef Fahmy St., Spates - Elharam- - A.R.E. Tel: 3851276

تقديم

تتناول هذه الدراسة قضية التحرر الوطنى المصرى من الوجود البريطانى فى مرحلتها الأخيرة ، فى الفترة ما بين عام ١٩٥٠ ، الذى شهد بداية الاتجاه إلى المواجهة الحاسمة بين مصر وبريطانيا ، وعام ١٩٥٤ ، تاريخ توقيع اتفاقية الجلاء التى حلت تلك القضية .

ولقد كان من الضرورى أن تقوم هذه المحاولة لدراسة هذا الموضوع فى إطار المقاييس العلمية التاريخية بعد أن أفرجت دار المحفوظات البريطانية عن الأوراق والمستندات الخاصة بهذا الموضوع ، مما أدى إلى كشف الجوانب العديدة التى لاتزال خفية من القضية ، ومن ثم أتاح الفرصة لمعالجة تلك المرحلة الهامة من مراحل تاريخ القضية المصرية بطريقة أكاديمية موضوعية تبعد عن الدوافع الشخصية والأهواء الذاتية .

وقد قامت الدراسة على فرضية أساسية دارت حول أثر المتغيرات المحلية والدولية فى دفع القضية المصرية نحو الحل ، فافترضت وجود علاقة بين تلك المتغيرات التى حدثت فى الفترة محل البحث وبين حل القضية . وربما أستطيع القول إلى أى مدى ثبت وجود علاقة قوية بين تلك المتغيرات وبين حل القضية ، حيث اتضح من خلال هذه الدراسة أن القضية المصرية قد توفر لها فى هذه المرحلة عناصر تاريخية جديدة وفرت لها طرحًا جديداً على الأطراف المعنية ووضعتها فى الإطار الذى حشد لها عوامل القوة المادية والمعنوية التى كفلت لها فرصًا أكبر فى الحل .

وقد توصلت إلى هذه النتيجة ، التى آمل أن تساهم فى فهم تلك الحقبة الهامة من تاريخنا القومى المعاصر فهمًا صحيحًا ، من خلال دراسة وتحليل العوامل والدوافع التى شكلت مواقف الأطراف المعنية والمؤثرة فى القضية ، والتعرف على أساليب كل منهم واتجاهاته والتوازنات التى كان يعتمد عليها فى الدفاع عن مصالحه وتحقيق أهدافه .

ولقد بدأت الدراسة باستعراض المتغيرات الدولية والمحلية التى وقعت فى تلك المرحلة ، وأثرها فى تحريك القضية المصرية وتوجيهها نحو الحل الممكن فى إطار معطيات تلك المتغيرات .

ثم تناولت الجهود المصرية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، أى فيما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٠ ، لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، بعد أن أثبتت تجربة الحرب أنها قد أضرت بمصالح مصر القومية وبالتالى أجمعت الحركة الوطنية بتياراتها المختلفة على وجوب إعادة النظر فى تلك المعاهدة بهدف تحقيق الاستقلال التام والوحدة مع السودان .

وتعرضت للمفاوضات التى قامت بها حكومة الوفد ، التى تولت الحكم فى بداية عام ١٩٥٠ ، لتعديل المعاهدة ، وهى المفاوضات لتى انتهت باعلان إلغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ ، بعد أن تيقنت الحكومة المصرية بعدم جدوى التفاوض فى حل القضية المصرية .

كذلك تعرضت للبواعث التى دفعت حكومة الوفد إلى إلغاء المعاهدة ، والنتائج التى ترتبت على الإلغاء ، وردود الأفعال المحلية والدولية التى اثارها هذا القرار .

ثم تطرقت إلى معركة الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى منطقة القنال من منظور سياسى ، لتحديد أثر المواقف السياسية والسياسات التى اتبعت علي مدى نجاح أو فشل سياسة الكفاح المسلح كوسيلة من وسائل النضال الوطنى ، ثم أثر الكفاح المسلح فى خدمة القضية المصرية ، وقد تم ذلك من خلال التعرف على مواقف وأهداف الأطراف المعنية ، والمدى الذى كان كل منهم مستعد للذهاب إليه فى الدفاع عن مصالحه ، والمدى الذى كانت تلك الأطراف تقبله من النتائج المترتبة على حركة الكفاح المسلح .

وتناولت عملية حرق القاهرة فى محاولة لتفسير ما حدث وأثره على القضية المصرية ، وذلك من خلال الربط بين جزيئات وقائع ذلك الحدث واستقراء الدلالات السياسية ثم استخلاص النتائج .

وأخيرا تعرضت لدور ثورة يوليو فى حل القضية المصرية ، وقد تم ذلك على ضوء تحليل الظروف التى صنعت الأحداث فى تلك الفترة ، وهيأت أسباب النجاح أمام رجال الثورة ، ثم الجهود التى قام بها قادة الثورة للاستفادة من تلك الظروف ، وأخيراً الحل الممكن الذى أمكن التوصل إليه .

هذا فيما يتعلق بالإطار العام للدراسة ، فاذا انتقلنا إلى المصادر ، فأول ما يلاحظ بشأنها هو أن الدراسة قد واجهت مشكلة أتساع مصادر البحث الأجنبية وندرة المصادر المصرية ، فتوفر لها كم ضخم من الوثائق البريطانية التى شملت الفترة محل البحث ، فى الوقت الذى لم تتوفر فرص الإطلاع على الوثائق المصرية ، عدا الوثائق المنشورة الخاصة بمحاضر المفاوضات الرسمية ، وذلك لعدم إتاحتها للباحثين .

ولذلك اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، التى كانت مسئولة إلى حد كبير عن النتائج التى تم التوصل إليها ، حيث أمكن التعرف من خلال تلك الوثائق على الاتجاهات السياسية والمواقف المعلنة وغير المعلنة للأطراف المعنية ، فهى تعكس رؤية صانعى السياسة البريطانية ، كما تكشف عن مواقف الأطراف الأخرى المؤثرة فى القضية

وإلى جانب ذلك ، اعتمدت الدراسة على الدوريات المصرية ، حيث أمكن من خلالها الإحساس بالجو السياسى العام السائد فى تلك الفترة ، خاصة فى فترة الكفاح المسلح فى القنال ، أما فى فترة المفاوضات ، فقد كانت الاستفادة من الدوريات محدودة ، حيث أن الطرفين ، المصرى والبريطانى ، قد اعتادا دائما الاتفاق على إبعاد الصحافة عن دائرة المفاوضات والتزام جانب السرية التامة فيما يدور بينهما من مباحثات ، حرصًا على توفير الجو الملائم للتفاوض .

كما اعتمدت الدراسة أيضًا على مضابط مجلس النواب ، إلى جانب البحوث والمؤلفات والدراسات المنشورة التى تناولت جوانب من موضوع البحث .

وفى نهاية هذا التقديم لا يسعنى إلا أن أقدم أعمق الشكر وأصدق مشاعر التقدير والعرفان إلى أستاذى الدكتور رؤف عباس حامد الذى أدين له بالكثير ، فقد علمنى كيف يكون البحث العلمى وكيف تكون كتابة التاريخ ، لهذا فان من حقه علىّ أن أوجه له ثناءً خاصًا وتقديراً كبيراً .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذى الدكتور يونان لبيب رزق لما قدمه لى من مساعدت علمية قيمة كان لها أكبر الأثر فى إنجاز الدراسة .

وأخيرا فانى أقدم الشكر لكل من أسهم فى معاونتى لإنجاز هذه الدراسة .

المؤلفة

قائمة بالمختصرات التى وردت بالدراسة

F.O. : Foreign Office
F.R.U.S. : Foreign Relations of U . S .
B.M.E.O. : British Middle East Office .
G.H.Q : General Head Quarters .
MELF . : Middle East Land Forces .
COS : Chiefs Of Staff .

تمهيد

أثر المتغيرات على القضية المصرية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ..

قد تتعرض مسيرة الشعوب على طريق التحرر الوطنى لمراحل تاريخية جديدة تنتج عن تفاعل المتغيرات الدولية والمحلية مع بعضها البعض ، لتخلق مناخا للعمل الوطنى تتغير فيه أساليب النضال الوطنى ، بلوغا للهدف المنشود ، وتتبلور استراتيجية العمل الوطنى لتحديد وقع خطوات الشعوب حسبما يمليه الواقع الجديد الذى تفرضه تلك المتغيرات .

وقضية التحرر الوطنى من الوجود البريطانى فى مصر فى مرحلتها الأخيرة ، التى تقع بين وصول الوفد للحكم فى عام ١٩٥٠م وتوقيع اتفاقية الجلاء فى عام ١٩٥٤م ، واحدة من تلك القضايا الوطنية التى لعبت المتغيرات الدولية والمحلية دورا إيجابيا هاما فى تحريكها وتوجيهها نحو الحل الممكن فى إطار معطيات تلك المتغيرات ، وهى معطيات لم تكن تتوفر فى غيبة تلك المتغيرات . وسنحاول هنا أن نرصد المتغيرات الدولية والمحلية التى تأثرت بها القضية الوطنية فى تلك المرحلة .

فمما لا شك فيه أن نتائج الحرب العالمية الثانية ، والتغير فى موازين القوى العالمية ، قد تفاعلت بعمق مع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل مصر ، لتنعكس نتائج تفاعلاتها التى اكتملت ووضحت معالمها على القضية المصرية فى أعقاب الحرب .

فقد شهد المسرح السياسى الدولى تطورا خطيرا فى موازين القوى الدولية ، عكس الحجم الحقيقى لكل دولة ، والدور الذى ينتظر منها أن تؤديه على مسرح السياسة العالمية ، فاحتلت الولايات المتحدة مكان القيادة فى المعسكر الغربى ، وأصبح الاتحاد السوفيتى قوة دولية عظمى ، ومصدر لخطر داهم على الغرب بكل المقاييس السياسية والأيديولوجية ، مما استدعى أن تتوفر جهود المعسكر الغربى كلها على تحقيق هدف محدد ، هو مقاومة النفوذ السوفيتى .

ولعل أكثر نتائج الحرب العالمية الثانية تأثيرا على القضية المصرية ، كان ضعف بريطانيا اقتصاديا وسياسيا ، واهتزاز نفوذها نتيجة للحركات الثورية فى الدول الخاضعة لها. فقد تحملت بريطانيا فى الحرب أعباء عسكرية أكثر من أى طرف آخر ، بقدر يفوق قدرتها الاقتصادية ، فقدر ما أنفقته بربع ثروتها الوطنية [١]، ويمكن إدراك خطورة ما كان يمثله ضعف الاقتصاد البريطانى إذا علمنا أن وزير المالية ، فى حكومة العمال التى تشكلت فى عام ١٩٤٥م ، طالب بتعديل السياسة الإنجليزية تجاه المستعمرات بشكل يحقق خفض النفقات العسكرية التى يتطلبها وجود القوات البريطانية على أرض هذه المستعمرات [٢].

---

١ - Sachar Howard : Europe leaves the Middle East , p . 387 .

٢ - St . Antony's paper No . 11 : The Middle East in Affairs Mr . Bevin's Arab policy , by Elizabeth Monroe , p . 17 .

فقد أصبحت بريطانيا فى وضع يتعين عليها فيه أن تعيد تنظيم سياستها فى الشرق الأوسط ، على ضوء المتغيرات الجديدة ، وكان عليها أن تختار بين بديلين : خفض مستوى المعيشة فى بريطانيا ، أو خفض الالتزامات العسكرية خارج حدودها . وقد رأت حكومة العمال أنه من المنطقى أن تختار البديل الثانى برغم ما يتضمنه من المخاطر بالتأثير على قدرتها فى مواجهة روسيا ، إدراكا منها أن الولايات المتحدة أصبحت تتولى هذه المسئولية الدولية وتقوم بالدور الذى كانت بريطانيا تؤديه فيما مضى (١).

هذه الرؤية الواقعية ، التى كانت تمثل الفلسفة الجديدة فى السياسة البريطانية التى أتت بها حكومة العمال ، بعد أن أصبحت بريطانيا تعتمد على الدعم المادى الأمريكى لاقتصادها المنهار (٢) ، من المؤكد أنها قد تضمنت فى نفس الوقت قدرا من التغير فى موقف بريطانيا تجاه القضية المصرية .

وكانت هذه الظروف الاقتصادية من بين الأسباب الأساسية التى أدت إلى اهتزاز نفوذ بريطانيا السياسى فى الدول المستعمرة والتابعة لها ، وساعدت على اشتداد حركات التحرر الوطنى فى هذه الدول . فان الأوضاع الاقتصادية هى دعامة القدرة السياسية والسياسة الخارجية ما هى إلا انعكاس للأوضاع الداخلية .

ويمكن القول دون تجاوز أن التغير الجذرى الذى طرأ على المركز الاقتصادى والسياسى لبريطانيا قد انعكس إيجابيا على القضية المصرية وكان من الأسباب الرئيسية التى حققت تقدما كبيرا فى القضية .

ولعل أكبر دلالات هذا التقدم الإيجابى ، قد تكشف فى أحداث عام ١٩٥١م ، فقد تم تبادل الأدوار بين الجانبين المصرى والإنجليزى ، وصارت مصر تستطيع اتخاذ مواقف مماثلة لمواقف بريطانيا فى عام ١٩٢٢م ، أى أن تفرض وجهة نظرها وتعمل من جانب واحد ، دون اعتبار كبير لمعارضة الطرف الآخر .

وبالرغم من هذا التغير الجذرى الذى طرأ على الموقف البريطانى تجاه القضية المصرية ، إلا أنه لم يصل إلى حد التسليم التام للمطالب الوطنية المصرية ، ومسايرة التيار القومى الذى

---

١ - Allen H . C . : Great Britan and the U . S . , A history of Anglo - American Relations , p . 935 .
Sachar , op . cit . , p . 410 .

٢ - Meyer Gail : Egypt and U . S . , p . 23 .

اكتسح مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولا إلى حد تغير الرؤية البريطانية لمصر كمنطقة نفوذ بريطانية ، فاستمرت شواهد الموقف البريطانى تشير إلى استمرار التشدد ، والإصرار على اتباع الأساليب الاستعمارية القديمة ، والتمسك بالوجود العسكرى البريطانى فى مصر .

وكان أحد التكتيكات التى اعتبرتها بريطانيا من العوامل الإيجابية المساعدة على مواجهة ظروفها الاقتصادية والسياسية الجديدة ، والتى كان لها أثر على القضية المصرية ، هو تشجيع الوحدة العربية ، ليس فقط كركيزة لتحالف بريطانى - عربى أو كحاجز لمنع تسرب النفوذ الروسى فى منطقة الشرق الأوسط ، وإنما أيضا باعتبارها إحدى الخطوات فى علاج الأزمة الاقتصادية البريطانية . فقد تصورت بريطانيا أن جامعة الدول العربية ستكون منظمة قوية قادرة على تنفيذ مشروعات اقتصادية محلية ، وعلى وضع خطط عسكرية للدفاع المشترك مع بريطانيا ضد أى اعتداء خارجى على المنطقة ، واعتقدت أنها تستطيع استخدام قوات الجامعة العربية كبديل للقوات الإنجليزية فى البلاد العربية ، والتى اصبحت مضطرة إلى سحبها لضغط النفقات العسكرية [(١)].

لكن هذا الأمل سرعان ما تبدد ، وثبت الفشل التكتيكى والاستراتيجى للسياسة البريطانية . فان جامعة الدول العربية ، على عكس ما توقعت بريطانيا ، قد ساهمت بقدر وافر فى تهيئة مناخ أفضل للكفاح ضد الاستعمار البريطانى ، واستخدمت مصر زعامتها للدول العربية فى محاولة تعبئة القوى العربية لمؤازرتها فى قضيتها ضد بريطانيا ، فجاء انشاء جامعة الدول العربية من العوامل الأساسية فى نمو التوعية العربية واشعال الروح الوطنية فى البلاد العربية .

نخلص من كل ما تقدم ، إلى أن بريطانيا قد فقدت المركز الدولى الذى شغلته قبل الحرب ، ولم تعد فى وضع يمكنها من أن تأخذ زمام المبادرة فى النظام الدولى ، وإنما رضخت للسيطرة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية ، فاعطت القوات الجوية الأمريكية نحو خمسين قاعدة عسكرية فى الجزر البريطانية ، وتنازلت عن جزء من انصبتها فى شركات البترول لشركات البترول الأمريكية ، التى أصبحت تمتلك بذلك نحو ٥٥.٪ من البترول العالمى[(٢)] .

---

١ - Sachar , op . cit . , p . 407 , 409 .
Marlowe John : Arab Nationalism and British Imperialism , p . 59 .
Williams Ann : Britain and France in the Middle East , p . 82 .

٢ - ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ص ٢١ .

كما أنها لم يعد لها النفوذ السياسى ولا القوة الاقتصادية اللذان كانا من الركائز الأساسية لسياستها الاستعمارية .

وقد تجسد ضعف بريطانيا فى اتجاه سياستها الى العمل على فتح الباب أمام التدخل الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط ، وحرصها على اشراك حلفائها عامة ، والولايات المتحدة بصفة خاصة فى العلاقات الإنجليزية / المصرية فجاء ذلك من المؤشرات الدالة على احساس الحكومة البريطانية بعجزها عن مواجهة الموقف بمفردها ، وعلى اقرارها بان الولايات المتحدة هى التى تملك القدرة على إزالة العقبات التى تعترض المصالح والأهداف الغربية .

ويتصل الموقف الأمريكى بموقف بريطانيا ، فقد رأت الولايات المتحدة أن ضعف النفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط يخلق فراغا عسكريا فى المنطقة ، ويفتح الباب على مصراعيه أمام النفوذ السوفيتى ، أن لم يكن فى شكل غزو مادى فعلى الأقل فى شكل غزو ايديولوجى وسياسى ، وهذا التدخل لن يؤدى فقط إلى قلب ميزان القوى فى الحرب الباردة لصالح السوفيت ، لكنه سيؤدى أيضا إلى حرمان المعسكر الغربى من بترول الشرق الأوسط ، الذى أصبح عنصرا أساسيا فى الاقتصاد الغربى . والحصيلة النهائية ستكون تعريض السلام العالمى للخطر [١] .

وهنا تبدو أهمية الخطر السوفيتى ، الذى كان المحور الأساسى لكل العلاقات الدولية ، وأحد المتغيرات العالمية الرئيسية ، التى تأثرت بها القضية المصرية سلبا وإيجابا .

وكان من أبرز السلبيات أن بريطانيا استندت فى كل المفاوضات التى اجرتها مع مصر فى هذه المرحلة ، على الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية ، لتبرير وجوذ القوات البريطانية على الأرض المصرية في وقت السلم ، بحجة الدفاع عن الشرق الأوسط ، وصيانة أمن البلاد العربية، ضد الخطر الروسى المحتمل الوقوع .

ولما كانت الولايات المتحدة تنظر إلى القضية المصرية فى اطارها الدولى ، ومن زاوية ارتباطها بالتصور الاستراتيجى العالمى ، فان هذا الموقف قد أدى إلى وجود لغة مشتركة بينها وبين بريطانيا فى التعامل مع القضية المصرية ، ومن ثم منحت بريطانيا تأييدها الأدبى فى تمسكها بقاعدة القنال .

---

١ - Marlowe , op . cit . , p . 61, 62, 63 .

وفى الواقع أنه منذ بدأت الحرب الباردة بين المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى ، واستراتيجية الغرب تقوم على فكرة حصار الاتحاد السوفيتى والدول التابعة له داخل نطاق الأحلاف والتكتلات المعادية للشيوعيين والموالية للغرب ، وبذلك اسهمت سياسة انتشار الأحلاف فى تكوين الخط الرئيسى فى سياسة الغرب فى اقامة توازن للقوى فى مصلحته عن طريق هذه الاحلاف التى تسمح باحاطة وعزل الاتحاد السوفيتى ، وعلى ضوء هذه السياسة قام حلف شمال الأطلنطى وحلف جنوب شرق آسيا .

وقد كان طبيعيا ومنطقيا لسياسة الغرب النظر إلى منطقة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافى ، ومواردها الاقتصادية ، وخاصة البترول ، كمنطقة تخدم سياسة توازن القوى وتشكل حلقة رئيسية فيها [١].

فقد اثبتت تجارب الحرب العالمية الثانية ، أن منطقة الشرق الأوسط قاعدة أساسية تتجمع فيها كافة العناصر الضرورية لخوض كل عمل حربى ضد الأتحاد السوفيتى [٢]، كما أثبتت أهمية الشرق الأوسط كمركز تموين وإمداد للعمليات الحربية للدول الغربية ، وأكدت أهمية قاعدة القنال التى أصبحت بمثابة حجر الأساس فى النظام الدفاعى الغربى [٣]، بالاضافة إلى أن الشرق الأوسط يحتوى على حوالى نصف احتياطى العالم من البترول ، ومن المؤكد أن ضياع هذه الثروة البترولية الضخمة من المعسكر الغربى ستكون له أثار سلبية استراتيجية وسياسية تؤدى إلى تغير خطير فى ميزان القوى لصالح الكتلة الشرقية [٤] ، التى تستطيع بسيطرتها على منطقة الشرق الأوسط أن تمنع مرور البترول إلى الغرب ، أو أن تستخدمه كوسيلة للابتزاز السياسى [٥] ، ومعنى ذلك أن الجهود الأمريكية التى تبذل فى سبيل تسليح أوروبا سوف تكون نتائجها عقيمة إذا لم تقرن بالعمل على إنشاء شبكة دفاعية فى منطقة الشرق الأوسط [٦] ، وعلى الرغم من هذه الأهمية القصوى للشرق الأوسط ، فانه كان دائما يعد نقطة الضعف فى الدرع الدفاعى لدول حلف الأطلنطى بسبب عدائه للغرب [٧].

---

١ - صلاح بسيوني : مصر وأزمة السويس ، ص ١١ .
٢ - جورج فرج : أسرار السياسة الدولية فى الشرق الأوسط ص ٨٩ .
٣ - Meyer Gail , op . cit . , p . 36 .
Williams Ann , op . cit . , p . 81 .
٤ - Hoskins Halford : The Middle East , p . 196 .
Morrison S . A . : Middle East tension , p . 13 .
٥ - Badean Johns : The American Approach to the Arab World , p . 22 .
٦ - جورج فرج ، المرجع السابق ص ٩٩ .
٧ - Morrison , op . cit . , p . 13 .

هذا العرض للاستراتيجية الغربية يظهر أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد اعتبرتا أن مصر والشرق الأوسط يرتبطان بالاستراتيجية العالمية ، ومن هنا جاء تمسك بريطانيا ببقاء نفوذها العسكرى فى مصر ، وحصولها على تأييد الولايات المتحدة فى موقفها ، ولاشك أن بريطانيا كانت هى الطرف الرابح من هذه النظرة الاستراتيجية والقضية المصرية هى الطرف الخاسر فيها.

لكن فى مقابل هذا الأثر السلبى ، كان للخطر الروسى أيضا آثار إيجابية على القضية المصرية ، يتصل الجانب الأكبر منها بالموقف الأمريكى الذى أصبح عنصرا أصيلا ومباشرا فى العلاقات المصرية البريطانية ، ومن المؤكد أن الموقف الأمريكى كان أكثر المواقف التى تستطيع أن تؤثر بالسلب أو الإيجاب على الموقف البريطانى من القضية المصرية ، وخاصة بعد أن تنازلت بريطانيا عن الجزء الأكبر من مسئولياتها فى منطقة الشرق الأوسط للولايات المتحدة ، التى أصبحت تتحمل كدولة عظمى تبعات مسئولية أمن أوروبا الغربية فى مواجهة المعسكر الشيوعى (١).

ولما كانت السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط تعد انعكاسا لأهدافها الأستراتيجية الدولية فانها كانت تستهدف أساسا تحقيق الاستقرار فى المنطقة كخطوة أساسية لتحويل الشرق الأوسط إلى قاعدة لمواجهة الخطر الشيوعى (٢)، ومن ثم رأت فى الموقف البريطانى من القضية المصرية العقبة الرئيسية أمام تحقيق أهداف الاستراتيجية الغربية ، فقد تسبب فى تحول قاعدة القنال من مصدر قوة فى النظام الدفاعى الغربى ، إلى مركز للمقاومة، مع احتمال أن تمتد الآثار السلبية للموقف البريطانى من مصر لتشمل كل العالم العربى(٣). فاتجهت إلى بريطانيا تضغط عليها لتعديل موقفها ، إيمانا منها بأن الاستجابة للمطالب المصرية يمكن أن تخلق المناخ الملائم لإنشاء حلف عسكرى من دول الشرق الأوسط لمواجهة الاتحاد السوفيتى .

أما الجانب المصرى ، فقد عمل على الاستفادة من هذه النقطة ، وحاول استثمار العداء بين الاتحاد السوفيتى والغرب ، لدفع القضية المصرية نحو الحل ، مستغلا قلق الولايات المتحدة من نتائج تصاعد العنف والعنف المضاد فى منطقة القنال ، من أجل دفعها إلى التحرك فى اتجاه يتفق مع المبادىء التى اعلنتها عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ويتمشى مع رؤيتها لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ، فلجأ إلى استخدام أسلوب التهديد باستعمال

---

١٥ - Badeau , op . cit . , p . 3 , 4 .
١٦ - Ibid , p . 17 , 18 .
١٧ - Meyer Gail , op . cit . , p . 38 .

حرب العصابات فى القنال طلبا للاستقلال ، وبالانضمام إلى الاتحاد السوفيتى ومقاطعة الغرب إذا ما استمرت بريطانيا تتجاهل الأمانى القومية لمصر [١]، كما لجأ من جانب آخر إلى محاولة اغراء الولايات المتحدة بأن الاستجابة للمطالب المصرية تؤدى إلى انضمام مصر والدول العربية للقيادة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط ، والتى كانت هدفا من أهداف الاستراتيجية الغربية .

أما السياسة المضادة التى تبناها الاتحاد السوفيتى ، فكانت تقوم على العمل على مد نفوذه إلى الشرق الأوسط ومحاولة احباط سياسة الغرب باستبعاده من المنطقة ، ولم يجد وسيلة لتحقيق أهدافه أفضل من التعاطف مع الأمانى القومية لشعوب المنطقة ، فدارت مناوراته السياسية بين الدفاع عن حق الشعوب العربية فى الاستقلال [٢]، وبين إبداء الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية [٣]، وعرض تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية[٤].

فعندما قامت العلاقات الدبلوماسية - لأول مرة - بين مصر والاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٣، أكدت الحكومة السوفيتية للحكومة المصرية المبدأ الذى أعلنته السلطة السوفيتية عام ١٩١٧ ، وهو مبدأ عدم الاعتراف بالاتفاقات غير المتساوية ، وعدم الاعتراف بالامتيازات والحقوق الخاصة التى فرضتها الدول الاستعمارية على مصر . وفى عام ١٩٤٤م اعترفت الحكومة السوفيتية باستقلال سوريا ولبنان ، وفى عام ١٩٤٧م ايد الاتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن طلب مصر جلاء القوات البريطانية عن أراضيها ، وعندما قامت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥١م بمظاهرتها المشتركة للضغط على مصر للدخول فى منظمة الدفاع المشترك للشرق الأوسط ، وجه الاتحاد السوفيتى فى ٢١ نوفمبر ١٩٥١م مذكرة إلى الحكومة المصرية والحكومات العربية الأخرى ، شرح فيها موقف الحكومة السوفيتية من تلك البلاد وأشار إلى أنه قد ابدى فهما كاملا للأمانى القومية المصرية ولكفاح الشعب المصرى فى سبيل الاستقلال [٥].

---

١ - Hollingworh Clare : The Arab and the West , p . 217 .
٢ - Badeau , op . cit . , p . 12 .
٣ - Hollingworth , op. cit . , p . 217 .
٤ - Badeau , op . cit . , p . 13 .
٥ - ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

وليس من شك فى أن الموقف السوفيتى كان عنصرا مؤثرا فى دفع القضية المصرية نحو الحل ، فالولايات المتحدة كانت تدرك حجم المخاطر التى يمكن أن تترتب على استمرار الاضطراب السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى كانت مصر تمر به ، وما يمكن أن يؤدى إليه من توفير المناخ الملائم لانتشار الشيوعية فى مصر (١)، وإن كانت قد رأت فى تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية إلى مصر ودول الشرق الأوسط أحد العوامل المساعدة على مقاومة الشيوعية (٢) ، إلا أنها كانت تدرك أن استمرار المشكلة المصرية بغير حل سيؤدى إلى تشابكها وتعقدها خاصة بعد محاولات الاتحاد السوفيتى للاستفادة من النزاع الإنجليزى المصرى لتدعيم وجوده ، فسعت إلى بذل كل جهودها لحل النزاع على اعتبار أنه من العوامل الرئيسية التى تهدد المصالح الغربية فى المنطقة . ومن هنا جاء الصراع بين الشرق والغرب من العوامل الايجابية المساعدة على طريق تسوية القضية المصرية .

ويبقى القول بأن تغير الفكر السياسى العالمى ، الذى أصبح يتجه إلى ايجاد عالم جديد ، يقوم على أسس من الحرية والمساواة فى السيادة بين الدول والذى تبلور فى ميثاق الأمم المتحدة الذى قرر حق الشعوب فى أن تقرر مصيرها وتتمتع بحريتها واستقلالها (٣)،كان من بين المؤثرات الهامة على القضية المصرية ، فان الرأى العام فى مصر أصبح يحلم بان يجنى ثمار المبادىء الجديدة ، ويرى أن وجود قوات الاحتلال لم يعد لها مجال بعد إعلان هذه المبادىء ، ثم إن تطور الأحداث التى أدت إلى حصول سوريا ولبنان على استقلالهما عن طريق الأمم المتحدة جعلته يعتقد أنه يتطلع إلى حلم غير مستحيل ، وقد ساهم ذلك بقدر كبير فى تمسكه بالحقوق الوطنية الكاملة ورفض أسلوب تحقيق الانتصارات الجزئية التدريجية . ومن هنا يظهر أن تغير المفاهيم العالمية قدم أساسا قويا لتقدم القضية المصرية ، ليس فقط فى مجال تنبيه الوعى القومى فى مصر وإنما أيضا من منطلق أنه كان يمثل نقطة بداية عادلة يمكن أن تتحرك منها القضية المصرية .

وإذا ما تعرضنا لتأثير الحرب على الخريطة السياسية والاقتصادية لمصر ، فاننا نرى أنها قد غيرت ملامحها الأساسية ، فان ظروف الحرب والممارسات السياسية التى حدثت اثناءها، تركت آثارا واضحة على البناء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لمصر (٤).

---

١ - Hollingworth , op. cit. , p . 223 .

٢ - St . Antony's paper No . 11 : Middle East in Affairs A decade of discovery : America in the Middle East , 1947 - 1958 , by William R . polk , p . 59 , 60 .

٣ - شحاتة عيسى إبراهم : الكتاب الأسود للاستعمار البريطانى فى مصر ، ص ١٩٧ .

٤ - La Couture J . S . : Egypt in transition , p . 99 .

فان الضغوط التى فرضتها الحرب كانت أقوى من أن يتحملها البناء الاجتماعى والسياسى المصرى المتداعى ، فأدى فرض ارتفاع أسعار المعيشة على مجتمع يعانى انقساما طبقيا حادا إلى ازدياد اتساع التفاوت الكبير فى الدخل بين من يملكون ومن لايملكون [١] ، فقد ترتب على نمو الرأسمالية المحلية أثناء فترة الحرب ، ارتفاع شديد فى الأسعار ناتج عن التضخم المالى ، بالاضافة إلى زيادة طبقة العمال عددا وتأثيرا [٢] ، فالعمال وجدوا خلال فترة الحرب فرصا كبيرة للعمل فى المعسكرات والورش التى اقامتها قوات الاحتلال البريطانى والقوات الأمريكية والتى استوعبت عددا وصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ عامل [٣].

وفى الوقت ذاته ، أدى انتهاء الأعمال الحربية إلى إصابة البضاعة المصرية بانكماش شديد نظراً إلى أن توسعها فى الانتاج خلال الحرب لم يكن يهدف إلى زيادة رخاء الشعب ، وإنما كان يهدف إلى كفاية الجيوش الأجنبية المرابطة فى مصر والتى انخفض عددها انخفاضا محسوسا عقب توقف العمليات الحربية فى المنطقة ، مما أدى إلى انسياب هذا العدد كله إلى ساحة البطالة وكون العمال العاطلون من المصانع ومن مؤسسات الجيوش الأجنبية اللجان للمطالبة بمعالجة هذه الحالة [٤].

ولم يكن نصيب الفلاحين من تلك الأزمة التى فرضتها الحرب على مصر أقل من نصيب العمال ، فعانى الفلاحون وصغار المزارعين ومتوسطوهم حدا أكبر من الفقر بسبب هبوط أسعار القطن وتحديد زراعته والقيود الاحتكارية التى فرضتها اللجنة البريطانية على تصديره [٥] .

ومن ناحية أخرى ، فان التوسع فى الجيش ، والتوسع فى التعليم الذى كان من النتائج التى ترتبت على معاهدة ١٩٣٦ ، قد أتاح لأبناء الطبقة البرجوازية الصغيرة - وهى أكثر قطاعات البرجوازية ثورية - فرص الوصول إلى أعلى مراحل التعليم ، ودخل عدد من أبناء هذه الطبقة الجيش ، فغيروا تغييرا جذريا من الأوضاع الاجتماعية داخل الجيش المصرى ، الذى كان قاصرا على أبناء الطبقة الارستقراطية [٦]. والملاحظ أن التمرد فى صفوف طبقة المثقفين

---

١ - Issawi charles : Egypt at Mid Century , p . 262 .

٢ - Ibid .

٣ - رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ص ٥٩ .

٤ - ابراهيم عامر ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

٥ - المرجع السابق ص ٨٢ .

٦ - محمد أنيس ، رجب حراز : التطور السياسى للمجتمع المصرى ص ٢٠٧ .

هذه كان يستند إلى وضعية اقتصادية فقدوا فى ظلها القدرة على الحياة المستقرة ، فكانت البطالة متفشية فى صفوفهم بصورة لم يسبق لها مثيل ، وكان خريجو الجامعات والمدارس يتراكمون عاما بعد عام فى سوق البطالة [١]. ولذلك فان هذه الطبقة الجديدة كانت أكثر طبقات المجتمع أحساسا بأن الموقف قد أصبح يدعو للتغيير ، وأكثر الطبقات قدرة على التأثير ، وبالتالى كان من المنطقى أن يكون لها دور أساسى فى تكوين الاتجاهات السياسية الجديدة التى نمت أثناء الحرب ، وفى إيقاظ الوعى السياسى والاجتماعى لدى الجماهير .

وقد تزامن التردى المتزايد فى المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية مع تدهور النظام السياسى ، الذى أدت إليه عدة عوامل ، لعل أهمها كان يكمن فى الممارسات الحزبية الخاطئة التى انتهجتها الأحزاب السياسية لأهداف تتفق ومصالحها الحزبية والتى كانت تقف وراء كل أسباب ما ساد الحياة السياسية من تدهور .

فليس هناك خلاف على أن كل الأحزاب السياسية كانت تضع مصلحتها الذاتية فوق المصالح الوطنية ، وكان من المعالم الأساسية للسياسة الحزبية فى مصر أن يعمل الحزب الذى يصل إلى الحكم على تشويه سمعة الحكومة السابقة وإبراز سلبياتها ونشر دلائل فسادها وكانت النتيجة المنطقية لهذه السياسة إضعاف الثقة فى الطبقة الحاكمة وفى الجهاز الإدارى كله [٢].

ومن المتغيرات السياسية التى حدثت أثناء الحرب والتى لايمكن اغفالها فيما يتعلق بضعف الحياة السياسية ، كان ضعف حزب الوفد ، فعلى المستوى الوطنى خسر الحزب كثيرا بسبب موقفه من حادث ٤ فبراير ، وعلى المستوى الفكرى فانه قد عجز عن المساهمة على نحو جدى فى مواجهة الأزمة الاقتصادية وتبنى برنامجا اجتماعيا تقدميا ، برغم أن كل الشواهد كانت تؤكد أن الموقف أصبح يستوجب نوعا من المواجهة السريعة والفعلية ، وعلى المستوى التنظيمى فانه إلى جانب الخلافات الداخلية الحادة والتى أدت إلى خروج مكرم عبيد وتكوينه حزب الكتلة الوفدية ، فان الحزب قد ضم عناصر برجوازية أدت إلى تغيير تركيبه الطبقى وساهمت فى النهاية فى انفصال الحزب عن قواعده الجماهيرية ، وإن كان قد ظهر داخل حزب الوفد اتجاه تقدمى يتعادل مع أثر الاتجاه اليمينى داخل القيادة ويغذى الحزب بفكر جديد

---

١ - رفعت السعيد : المرجع السابق ، ص ٦٣ .

٢ - Marlowe John : Anglo - Egyptian Relations , p . 378 .

يتعلق بفهم المشاكل الاجتماعية ، إلا أنه لم يقدر له أن يصل إلى قيادة الحزب أو أن يكون له عليها نفوذ حاسم فى رسم السياسة وتوجيه الحزب كله إلى ما يعلو به إلى مستوى أحداث ما بعد الحرب (١).

هذا بالاضافة إلى ما تعرض له الحزب من حملة تشهير واسعة على يد مكرم عبيد انتهت بتجميع المئات بل والآلاف من التهم باستغلال النفوذ والمحسوبية والفساد ضد قيادات الحزب وضد الدوائر المقربة من النحاس وزوجته (٢) مما كان له - بلا شك - أثر كبير فى اهتزاز مكانة الحزب فى أعين الجماهير .

وعلى الجانب الآخر ، فان انهيار سلطان القصر وتضاؤل نفوذه نتيجة للموقف المهين الذى تعرض له فى حادث ٤ فبراير (٣) ونتيجة أيضا لتدهور سمعته بسبب حرب فلسطين وفضائح الأسلحة الفاسدة (٤) بالإضافة إلى حدة التنافس بينه وبين حزب الوفد ، قد ساهم أيضا بنصيب وافر فى تدهور النظام السياسى فى مصر .

كل هذه العوامل مجتمعة ، مضافا إليها القلق المتزايد والشعور بالإحباط الناتج عن مفاوضات إنجليزية / مصرية غير مثمرة ، قد خلق إحساسا باليأس ، ونوعا من الفراغ السياسى ، وجعل الساحة مهيأة تماما لنمو تيارات سياسية جديدة على جناحى الميزان السياسى ، فوقفت جماعة الاخوان المسلمين على الجناح اليمينى ، ووقفت المنظمات الاشتراكية والشيوعية على الجناح اليسارى .

وقد استطاعت هذه القوى السياسية الجديدة الاستفادة من كل نذر الانهيار السياسى والاقتصادى والاجتماعى التى تجمعت فى وقت واحد لكى تدعم وجودها وتزيد قوتها فى فترة الحرب .

والملاحظ أنه برغم الاختلاف بين الاتجاهين ، اليمينى واليسارى على المستوى الفكرى والتنظيمى ، إلا أن منهجهما الحركى غلب عليه طابع التطرف والعنف (٥)، ولم يكن ذلك إلا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المضطربة السائدة .

---

١ - طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ٤١ .
٢ - رفعت السعيد : المرجع السابق ، ص ٩٣ .
٣ - Meyer Gail , op . cit . , p . 21 .
٤ - Issawi Charles , op . cit . , p . 263 .
٥ - Lenczouski George : The Middle East in World Affairs , p . 327 .

ويعلق أحد الباحثين على هذه الفترة من تاريخ مصر قائلا « كانت مصر تموج بحالة من عدم الاستقرار السياسى تكاد تصل بها إلى حافة الهستيريا ، وكان الوضع فى مصر شبيها بوضعها فى عام ١٩١٩م مع فارق واحد هام ، فى عام ١٩١٩م كانت القيادة فى أيدى الفئات العليا من المهنيين والبرجوازية الوليدة ، أما فى ١٩٤٥م فقد انتقلت المبادرة إلى أيدى الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى والبروليتاريا الصناعية واقتحم الشيوعيون المصريون الميدان بجسارة فائقة وسرعان ماوطدوا مواقعهم فى النقابات العمالية [١].

وقد حققت هذه القوى الجديدة انتشارا جماهيريا واسعا فى صفوف قطاعات شعبية عريضة مستعدة أن تتبع كل من يعدها بالتغير ، ونجحت فى أن تكون قوة جذب تستقطب تيارات وفدية وتبتعد بها عن محور الجذب التقليدى للمجتمع ككل « الزعامة الوفدية » . وليس أدل على ذلك من أن الوفد قد اعترف بتواجد تيار يسارى فى صفوفه وصاغ له منبراً متميزاً إلى حد ما هو « الطليعة الوفدية » ولم يستطع مطلقا أن يستخدم هذا المنبر لاستقطاب قوى من اليسار ، بل على العكس فقد نجح الشيوعيون فى منتصف الأربعينات فى استقطاب «الطليعة الوفدية » كاحتياطى مباشر لعملهم وسط الجماهير وخاصة فى صفوف الطلاب [٢].

كما أن تحالف القصر وحكومات الأقليتمع الاخوان المسلمين [٣] فى الصراع السياسى ضد الوفد جاء دليلا على مدى ما وصل إليه نفوذ الاخوان من الانتشار الجماهيرى ، وبالتوازى فان ما كان الوفد يقدمه للجماعة من إعانات ودعم مادى [٤] ، يجىء تعبيرا عن إدراكه لخطورة ماكان يمثله التيار من قوة مؤثرة ، مما دفع الوفد إلى محاولة شراء رضائه .

والذى يعنينا هو أن ظهور هذه القوى الجديدة كان من العوامل الإيجابية التى حققت تقدما لايستهان به للقضية المصرية ، فقد كانت وراء التغيير الجذرى الذى طرأ على اسلوب الكفاح الوطنى فى مصر ، وحوله من المفاوضات السلمية إلى طريق النضال الثورى ، وبذلك وفر له الكثير من أسباب النجاح فى تحقيق الأهداف الوطنية .

وأخيرا ، فانه يظهر من كل ما تقدم أن القضية المصرية قد تأثرت بكل ما دار حولها من متغيرات دولية ومحلية ، وأن هذه المتغيرات قد فرضت طرحاً جديداً للقضية ووضعتها فى الإطار الذى وفر لها عوامل القوة السياسية التى حققت لها فرصا أكبر فى الحل .

---

١ - Agwani M . S . : Communism in the Arab East - Asia , p . 44 .
نقلا عن رفعت السعيد ، المرجع اسابق ، ص ٦٠ .

٢ - رفعت السعيد ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .

٣ - طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

٤ - Marlowe : Arab Nationalism and British Imperialim p . 53 .

الفصل الأول
الجهود المصرية لتعديل معاهدة ١٩٣٦
١٩٤٥ - ١٩٤٩

عقدت معاهدة ١٩٣٦م فى ظل أوضاع دولية ومحلية خاصة ، انتهت بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، التى غيرت طبيعة النظام العالمى مما انعكس على مصر وادى إلى حدوث تحول هام فى مسار الحركة الوطنية لتبدأ مرحلة جديدة من الكفاح الوطنى ، تميزت برفع شعار الجلاء التام ووحدة وادى النيل .

وفى واقع الأمر ، فان المعاهدة لم تكن سوى نصر جزئى للقضية المصرية ، فانها وإن كانت قد منحت مصر جانبا من مطالبها الوطنية ، بما نصت عليه من إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وبما هيأته لمصر من التمتع باستقلالها الخارجى، إلا أنها قد أعطت انجلترا الحق فى وضع قوات عسكرية فى مصر ، وأعادت تأكيد اشتراكها فى إدارة السودان على أساس اتفاقيتى ١٨٩٩م . ومن ثم كان لابد من مواصلة الكفاح لاستكمال تحقيق الأهداف الوطنية ذلك أن الوقوف عند المعاهدة كان يعنى إهدار الجهود الطويلة التى بذلت لتحقيق الاستقلال الوطنى .

وفى هذا المجال ، فانه لايمكن تجاهل دور السياسة البريطانية فى ترسيخ الاعتقاد بضرورة التخلص من معاهدة ١٩٣٦م لدى الرأى العام المصرى ، فان المعاهدة لم تؤد إلى تغير جوهرى فى السياسة البريطانية ، واستمرت الممارسات السياسية للسفارة البريطانية فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية تدل على أنها لاتزال تتعامل مع الحكومات المصرية من واقع الوجود العسكرى البريطانى ، ومن منطلق ثقل النفوذ السياسى البريطانى فى مصر ، وليس فى إطار يتفق مع المبادىء التى تقررت فى المعاهدة .

فلم تمنع المعاهدة التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية ، واللجوء إلى أسلوب التهديد باستخدام القوة لتحقيق الأهداف والمصالح البريطانية ، وظهر التناقض بين الاستقلال الذى نصت عليه المعاهدة وبين التدخل البريطانى فى الشئون المصرية ، وتجسد هذا التناقض فى التبليغ الذى قدمته السفارة البريطانية للملك فاروق فى يونيه ١٩٤٠م ، بطلب إسقاط وزارة على ماهر - وقد استقالت الوزارة تنفيذا للرغبة البريطانية (١) - ثم وصل الأمر إلى ذروته بمحاصرة الدبابات البريطانية للقصر الملكى فى ٤ فبراير ١٩٤٢م ، لفرض حكومة وفدية

---

١ - مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، جـ ٢ ص ٤١٥ .

على الملك ، وبدون شك كان لهذا الحادث صدى عميق لدى الرأى العام فى مصر ، فقدم الدليل على أن الصورة لاتزال قائمة ، وأظهر ضآلة قيمة الاستقلال الذى الذى حصلت عليه مصر بمقتضى معاهدة ١٩٣٦م ، كما أثبت أن التواجد العسكرى البريطانى يجعل من المستحيل على الحكومات المصرية أن تتمتع بحرية التصرف وبالتالى فانه لايتفق مع الاستقلال الوطنى .

بالإضافة إلى ذلك ، فان مصر لم تستشعر مزايا المعاهدة ، فعندما نشبت الحرب لم تكن بريطانيا قد نفذت من جانبها بنود المعاهدة الخاصة باعادة ترتيب قواتها ، إذ أنه حسب الملحق العسكرى لتلك المعاهدة كان لابد من إنشاء معظم هذه الطرق خلال السنوات الثلاث التالية لعقد المعاهدة ، فجاءت الحرب لتوقف جلاء القوات البريطانية عن العاصمة وغيرها من المدن المصرية ومن ثم كانت وطأة الاحتلال شديدة [١] ،وحتى بعد انتهاء الحرب لم تتحرك السلطات البريطانية لإجلاء القوات ونقل مراكز القيادة العسكرية من المدن المصرية إلى منطقة القنال برغم أنه لم يكن هناك أى مبرر عسكرى لبقائها هناك [٢] ، وتلك كانت من الأخطاء الكبرى للسلطات البريطانية باعتراف اللورد الترينشان Altrinchan الوزير البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط فى فترة الحرب ، الذى ذكر أنه قد حذر السلطات البريطانية من نتائج استمرار هذا الوضع ، إلا أنها لم تتحرك لتعديله إلى أن أصبح الوقت متأخراً جداً [٣].

ولذلك فان التطبيق العملى لمعاهدة ١٩٣٦ قد تكشف عن أوضاع لم تكن فى حسبان من أقرّوا الخطوط العريضة لها ، ووضع كل عناصر الموقف فى وضعها الصحيح ، فأظهرت تجربة الحرب العالمية الثانية أن المعاهدة أطلقت يد انجلترا فى مختلف شئون مصر وأهدرت سيادة الحكومة المصرية ، مما أدى إلى إشعال الحركة الوطنية ، فأجمعت كل الاتجاهات السياسية فى مصر على ضرورة المطالبة بالحقوق الوطنية كاملة بعد انتهاء الحرب ، وظهر ذلك واضحا أثناء مناقشة خطبة العرش بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية فى نوفمبر ١٩٤٣م[٤] .

وجاءت نقطة البداية لمطالبة بريطانيا بتعديل المعاهدة من جانب الوفد ، فقد أرسل النحاس مذكرة إلى السفير البريطانى فى أبريل ١٩٤٠م ، يطلب فيها انسحاب القوات البريطانية من مصر بعد الحرب والاعراف بالحقوق المصرية فى السودان [٥]. فكانت أول صيحة تطلقها مصر

---

١ - صلاح العقاد ، العرب والحرب العالمية الثانية ، ص ١٥ .
٢ - Marlowe : Anglo-Egyptian Relations , p . 335 .
٣ - Monroe , op . cit . , p . 11 .
٤ - Little Tom : Egypt , p . 161 .
٥ - Marlowe , op . cit . , p . 334 .

فى هذا الصدد ، وكان الرد البريطانى على ذلك أن قرارات الوفد إنما هى محاولة مقصودة للعب دور فى السياسة الداخلية (١).

ومع رفع الرقابة على الصحف فى يونية ١٩٤٥م ، اشتدت الدعوة إلى المطالبة بتعديل معاهدة ١٩٣٦م ، فأرسل النحاس مذكرة ثانية إلى السفير البريطانى مكرراً للمطالب التى سبق أن قدمها فى أبريل ١٩٤٠م (٢)، وطالبت الجماهير الحكومة ، من خلال المظاهرات ، ومن خلال حملة صحفية قوية ، بالعمل على إجلاء القوات البريطانية (٣).

وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية التى دفعت حزب الوفد إلى القيام بالمبادأة فى هذا الاتجاه ، وحتى لو كانت تمثل محاولة من جانبه لأخذ زمام المبادرة فى الكفاح الوطنى ، لما يمكن أن يحققه له ذلك من دعم لرصيده الوطنى الذى انخفض كثيرا نتيجة لتجاوزاته فى فترة حكمه أثناء الحرب ، فان أهمية هذا الموقف المتشدد من جانب الوفد جاءت من كونها أصبحت تمثل التزاما علنيا واضحا بالسياسة الوطنية للحزب ، وهو الالتزام الذى شكل خط الوفد فى مفاوضات ١٩٥٠ - ١٩٥١ واصبح وفقا له لا يستطيع أن يتخلى عما ارتبط به أمام الجماهير ولا يستطيع أن يوقع على اتفاق لا ينص على الجلاء التام ووحدة مصر والسودان ، مما دعاه فى النهاية إلى الغاء معاهدة ١٩٣٦م .

وفى واقع الأمر ، كانت القضية المصرية تتعرض فى ذلك الوقت لمرحلة الاختيار بين إمكانية الحل خلال فترة قصيرة وبين إمكانية الجمود لسنوات طويلة ، فان تطورات الموقف الدولى وقتها كانت تؤكد أن تدويل القضية المصرية يتيح لها فرصا أكبر فى الحل ، فمن ناحية كانت العلاقات الدولية لا تزال متأثرة إلى حد بعيد بميثاق الأمم المتحدة الذى لم يكن مداده قد جف بعد (٤)، ومن ناحية أخرى كانت القوات السوفيتية لا تزال فى إيران منذ الحرب ، وكانت الدول الغربية تلح فى جلاء القوات السوفيتية عن إيران خوفا على البترول وتمكينا من قمع الثورة التى شبت فى الشمال وأعلنت قيام جمهورية شعبية فى ذلك الجزء ، وقد أعلن الاتحاد السوفيتى استعداده للجلاء عن إيران على أن تجلو بريطانيا وفرنسا عن مصر وسوريا ولبنان ، وانتهزت حكومتا سوريا ولبنان هذه الفرصة وعرضتا قضيتهما على مجلس الأمن مطالبتين

---

٧ - محمد عبد الرحمن حسين : نضال شعب مصر ، ص ١٤٦ .

٨ - Marlowe , op . cit . , p . 334 .

٩ - طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

١٠ - جلال يحيى ، أصول ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ص ١٩ .

بجلاء القوات الأجنبية عن بلديهما [١]، وهذه كانت عناصر تاريخية فى الموقف لم يكن من الممكن توافرها فى المستقبل .

لكن وبرغم توافر الظروف الموضوعية التى تكفل لمصر الاستقلال إلا أن الساسة المصريين لم يلجأوا إلى الأساليب العملية الملائمة للظروف السائدة ، وإنما آثروا التمسك بأسلوب المفاوضات التقليدى الذى أثبت عدم جدواه فى الحصول على الحقوق الوطنية كاملة. فان التوصل إلى اتفاق عادل يحقق مصالح الأطراف المتفاوضة كان يستلزم تعادلاً فى قوة الموقف التفاوضى للجانبين ، ويستلزم أيضا تقاربا فى مصالح الطرفين ، وهو ما كانت المفاوضات المصرية - البريطانية تفتقده تماما فى ذلك الوقت ، ومن ثم فان التفاوض فى تلك الفترة ، التى تجاوز فيها الرأى العام المصرى مرحلة قبول تقديم التنازلات وتحقيق الانتصارات الجزئية ، إلى الإصرار على الحصول على الحقوق الوطنية كاملة ، كان لابد أن يؤدى إلى أن تظل القضية المصرية معلقة فى ظل تفاوض لانهائى ، لاستحالة توصل الطرفين إلى نقطة التقاء لمصالحهما المتعارضة . ومن عجب أنه وبرغم وضوح كل هذه الحقائق ، فان الحكومات المصرية كانت لاتزال تتمسك بخطة حل القضية المصرية فى إطار التفاوض الثنائى مع بريطانيا ، ولم تحاول الاستفادة من قوة الرأى العام العالمى إلا بعد فوات الأوان ، ومن عجب أيضا أنها استمرت تسلم بمبدأ التحالف مع بريطانيا برغم ما أظهره تطبيق معاهدة التحالف من الإضرار بالمصالح القومية لمصر .

ومع ذلك نقول إننا لا نستطيع أن نخلى الجانب البريطانى من تبعة دفع القيادة المصرية إلى هذا الاتجاه ، انطلاقا من إيمان قوى بأن الأمانى شيء والواقع شيء آخر . ويظهر ذلك واضحا من معرفة حدود السياسة البريطانية تجاه مصر فى فترة ما بعد الحرب .

وبداية فان ركائز السياسة البريطانية فى هذه المرحلة كانت تنطلق أساساً من ضرورة الموازنة بين الظروف الداخلية فى مصر وبين المصالح البريطانية . فقد كانت بريطانيا تدرك حجم المخاطر التى يمكن أن تترتب على استمرار تصاعد الحركة الوطنية بمصر ، وما يمكن أن تؤدى إليه فى النهاية من القضاء على النفوذ والوجود البريطانى فى الشرق الأوسط ، ولم يكن مبعث القلق الرئيسى هو أن تمتد آثار الحركة الوطنية فى مصر إلى البلاد العربية الواقعة فى دائرة النفوذ البريطانى بقدر ما كان يرجع إلى تأثيره على السياسة الاستراتيجية البريطانية

١ - طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

الجديدة التى وضعت وفقا لمقتضيات سياسة التوازن الدولى ، والتى قامت على تصور استراتيجى شامل يقوم على أساس إنشاء نظام دفاع إقليمى يضم دول الشرق الأوسط وتكون مصر قاعدته . فان الحرب أكدت أهمية مصر والشرق الأوسط فى الصراع الدولى المنتظر بين الشرق والغرب ، وأكدت أيضا أهمية المبادىء التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦م ، وأنه لايوجد بديل مُرضى عن مصر كقاعدة للدفاع عن الشرق الأوسط .

لهذه الأسباب طرحت الحكومة البريطانية تصوراً جديداً لأسس وأسلوب حل القضية المصرية يرتكز على قبول مبدأ الجلاء عن مصر ونقل القوات البريطانية إلى فلسطين وكينيا (١) ، خفضًا للنفقات وتهدئة للفوران الشعبى الذى ارتفع بعد الحرب ، فى مقابل عقد محالفة عسكرية بين البلدين ، تمكنها من الاحتفاظ بقاعدة يمكنها العودة إليها فى حالة الحرب وتوفر لها الامتيازات التى كانت المعاهدة تمنحها إياها (٢) ، وتصورت أنها تكون بذلك قد وازنت بين المطلب المصرى بالجلاء وبين المصالح الاستراتيجية البريطانية فى المنطقة .

وقد بدأت مصر جهودها لتعديل المعاهدة وتصفية مسألتى الجلاء والسودان بمذكرة قدمتها للحكومة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥م تطلب فيها التفاوض لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦م ، وفى يناير ١٩٤٦م ردت الحكومة البريطانية على المطلب المصرى بمذكرة أبدت فيها استعدادها لإعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة ومع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدولى (٣) . ومن ثم بدأت مرحلة من الكفاح الوطنى انتهت بالغاء معاهدة ١٩٣٦م وترسيخ الاعتقاد بأن النضال الثورى هو الطريق الصحيح لاستعادة الحقوق الوطنية .

والملاحظ أن المذكرة المصرية جاءت متوازنة تماما مع وجهة النظر البريطانية ، فهى لم تتبنى القضية من منطلق قوة يستند على حق مصر فى الاستقلال التام ، وإنما كانت تطلب الاستقلال فى حدود السياسة البريطانية ، أى الجلاء مع التسليم بمبدأ التحالف مع بريطانيا . أما الرد البريطانى ، فقد عبر صراحة عن أن تجربة الحرب أثبتت أن المعاهدة تحقق الأهداف والمصالح البريطانية فى مصر ، وأبدى تشبثًا باستمرار المحالفة بين البلدين . والذى يتضح لنا من ذلك ، هو أن فحوى المذكرة المصرية والرد البريطانى كان متفقًا عليه بين الجانبين . ويدفع إلى هذا

---

١ - Monroe , op . cit . , p . 15 - 16 .

٢ - Ibid .

٣ - نص المذكرة والرد البريطانى منشوران فى كتاب القضية المصرية ١٨٨٢/١٩٥٤ ص ٤٩٠ - ٤٩٢ .

التصور معرفة أن بريطانيا قد حاولت ممارسة ضغطها ، عن طريق السفارة البريطانية ، لمنع حكومة النقراشى من الاستجابة للصيحة الوطنية التى كانت تطالب بتعديل المعاهدة [١]، إلا أن الضغط الشعبى على الحكومة المصرية كان أقوى من الضغط البريطانى ، فقدم النقراشى المذكرة السالفة الذكر ، ولكن فى أسلوب يتفق مع السياسة البريطانية . ويؤكد هذا الظن ما ذكره طارق البشرى من كثرة تردد السفير المصرى فى لندن ، عبد الفتاح عمرو ، على وزارة الخارجية هناك قبيل إصدار المذكرة ، ومن صدور تصريح لوزير الخارجية المصرية ، عبد الحميد بدوى ، فى ١٨ يناير ١٩٤٦م يذكر فيه أنه ليس لمجلس الأمن حق النظر فى أية مسألة تتصل بمصر أو العالم العربى لأن مشاكلها ليست مما تمخضت عنه الحرب ، واستنتج أن صدور تصريح وزير الخارجية قبل إرسال الرد البريطانى قد قصد به إظهار تعهد الحكومة الأدبى بعدم عرض قضية مصر على مجلس الأمن ثمنًا لموافقة بريطانيا على مبدأ التفاوض فى تعديل المعاهدة . وإن كنت اتفق مع رأى البشرى فى أن الحكومة المصرية كانت على علم مسبق بالرد البريطانى، إلا انى اختلف معه فى اتهامه للنقراشى بوضع خطة مدبرة لإضاعة فرصة لتحقيق المطالب الوطنية ، وبوقوف حكومته حليفا للمستعمر على الشعب [٢]. فمن المؤكد أن النقراشى ، مثل كل مصرى ، كان يؤمن فى أعماقه بعدالة القضية المصرية ويتمنى أن تتحقق الأمانى الوطنية المصرية ، ولكنه رأى أن يبتعد عن الخيال ويتحرك فى حدود الممكن كما يتلائم مع اتجاه السياسة البريطانية ، وإن كان التقييم النهائى يصدر على مايتم تحقيقه من الأهداف القومية وليس على النوايا ، فان ذلك لايكفى مبررا للاتهام بالخيانة .

أدى نشر المذكرة المصرية والرد البريطانى إلى إثارة الشعور الوطنى ، فانتشرت المظاهرات والاضرابات المعادية للسياسة البريطانية وللإذعان من جانب الحكومة المصرية ، وكانت بمثابة فوران شعبى حقيقى ، حشد الشعب فيه كل طاقاته وإمكاناته من أجل التعبير عن تمسكه بالحقوق الوطنية كاملة ، وساهمت فيه كل الاتجاهات السياسية فى مصر [٣].

على هذا النحو لاقت سياسة النقراشى معارضة شديدة من جانب الرأى العام المصرى ، وتعرضت حكومته لحملة برلمانية وصحفية عنيفة بسبب أسلوبها فى حل القضية الوطنية[٤]،

---

١ - Kirk George : The Middle East 1885 - 1950 , p . 116 .
٢ - طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٢٨ - ٢٩ .
٣ - Kirk , op . cit . , p . 117 .
٤ - طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

وبسبب القسوة التى استخدمتها فى قمع المظاهرات [١]. وفى نفس الوقت فشل النقراشى أيضا فى استرضاء السياسة البريطانية ، مما دفع السفير البريطانى إلى مقابلة الملك ليعبر له عن شكوك حكومته فى مقدرة النقراشى على حفظ النظام وتوفير المناخ الملائم لإجراء مفاوضات لتعديل المعاهدة [٢]. وإزاء ذلك اضطر النقراشى أن يقدم استقالته فى ١٥ فبراير ١٩٤٦م ، وكلف الملك اسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة الجديدة[٣] .

ويلاحظ منذ البداية أن الاختلاف بين صدقى والنقراشى لم يكن يتعلق بالأهداف ولكن بالوسائل التى تحقق الأهداف . فان صدقى ، مثل النقراشى ، كان يؤمن بامكانية حل المسألة الوطنية فى إطار حدود السياسة البريطانية ، ولكن صدقى استغل قدراته السياسية فى وضع خطة واسعة ، تستهدف الاستفادة من كل عناصر الموقف ، وتوجيهها بما يتفق مع أهدافه . فبدأ يتحرك سريعا فى كل الاتجاهات التى توفر له النجاح السياسى كخطوة أولية قبل الانصراف إلى المهمة الأساسية التى أتى إلى الحكم من أجلها ، وهى حل القضية الوطنية .

رأى صدقى أنه يستطيع أن يستفيد من المظاهرات كعنصر ضغط على الحكومة البريطانية، فسمح بها ورفع الحظر الذى كان النقراشى يفرضه عليها [٤]. ففضلا عما يمكن أن تؤدى إليه هذه السياسة من كسب للرأى العام المصرى ، فانها ستسمع للعالم صوت مصر مما يؤدى إلى تقوية موقفه التفاوضى أمام بريطانيا . وفى نفس الوقت كان صدقى يدرك أهمية احتواء العناصر الوطنية وتفريغ سخط الشعب ضمانا لتأييدها لسياسته ، وحفاظا للنظام والأمن الضروريين لنجاح المفاوضات فقابل ممثلى الطلبة وتفاهم معهم ، وزار رئيس جماعة الإخوان المسلمين الذى وعده بالتعاون [٥].

وأدرك صدقى أن نتائج المفاوضات تتوقف على مدى نجاحه أو فشله فى التوصل إلى اتفاق بشأنها مع الوفد ، على أساس أن استمرار الموقف المعارض الذى يتخذه الوفد لن يؤدى فقط إلى مزيد من التصاعد فى الاتجاه الوطنى المعاد لبريطانيا وللحكومة ، وإنما تتمثل خطورته الحقيقية فى أنه كان مؤشرا هاما فى نظر بريطانيا لعدم إمكانية تنفيذ أى اتفاق يتم

---

١ – عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ص ١٨٠ – ١٨٢.

٢ – Kirk , op . cit . , p . 118 .

٣ – الرافعى ، المرجع الساق ، ص ١٨٤ .

٤ – Kirk , op . cit . , p . 118 .

٥ – طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٩٨ – ١٠٧ .

التوصل إليه . ولذلك رأى صدقى أن يزيل هذه العقبة وأن يستفيد من الوزن الشعبى للوفد ويضمن تأييده للمعاهدة التى يتم التوصل إليها مع بريطانيا ، فطلب من الوفد الاشتراك فى وفد المفاوضات الرسمى [١]، لكن الوفد كان يدرك كل هذه الحقائق وأن الأمة لن تقبل الارتباط بنتيجة اتفاق لم يوقع الوفد عليه ، أى ان فى اشتراكه فى المفاوضات كسبا لصدقى وليس للحزب ، ومن ثم اشترط أن تكون الرئاسة فى وفد المفاوضات للنحاس ، وتكون الأغلبية للوفديين ، كما اشترط إجراء انتخابات جديدة . وبعد أن رفض صدقى هذه الشروط أصدر الوفد بيانا بأنه لن يكون مرتبطا بنتيجة المفاوضات [٢]، فكان البيان بمثابة دعوة صريحة لبذل الجهود من أجل مقاومة ما تسفر عنه المفاوضات وإعلانًا عن النذر الأولى لفشلها.

كما حاولت الحكومة البريطانية من جانبها إحداث تغيرات إيجابية فى الموقف لتسهيل مهمة صدقى فى تهدئة الأوضاع المضطربة فى مصر ، فقررت نقل اللورد كيلرن كترضية شكلية لمصر[٣]، ووضعت الترتيبات لسحب القوات البريطانية من المدن المصرية إلى منطقة القنال[٤]، وأعلنت عن تشكيل وفد رسمى للمفاوضة [٥]، وفى ٧ مايو أصدرت بيانا أعلنت فيه قبولها لمبدأ الجلاء عن مصر مقابل توطيد التحالف والتعاون بين البلدين [٦].

بهذا البيان حسمت الحكومة البريطانية المفاوضات قبل أن تبدأ وحددت سياستها تجاه القضية المصرية ، فحدودها هى مصالحها ، وأهدافها هى الاحتفاظ بالامتيازات التى أعطتها لها معاهدة ١٩٣٦م فى شكل يلائم روح العصر والظروف .

والأمر الذى يدعو إلى الدهشة ، أنه على اثر صدور البيان البريطانى ألقى صدقى بيانا فى مجلس النواب أبدى فيه اغتباطه لصدور البيان المذكور ، وقال إن من حق كل مصرى أن يغتبط أشد الاغتباط به لأنه يحقق أعز أمنية تمنتها البلاد . وقال أيضا إن الغرض المباشر من المفاوضات هو تحديد مراحل الجلاء وموعد تنفيذه والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق تبادل المعونة فى زمن الحرب وفى حالة توقع الحرب [٧].

---

١ - Marlowe , op . cit . , p . 338 .

٢ - Ibid , p . 339 .

٣ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

٤ - Marlowe , op . cit . , p . 340 .

٥ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

٦ - Marlowe , op . cit . , p . 339 .

٧ - آمين سعيد ، تاريخ مصر السياسى ، ص ٢٩١ .

بدأت المفاوضات فى ٩ مايو ١٩٤٦م ، ونتج عنها مشروع للاتفاق يتلخص فى أن يتم الجلاء عن مصر على مراحل خلال ثلاث سنوات ، وذلك مقابل عقد محالفة تضمن أحقية بريطانيا فى العودة إلى مصر فى حالة الحرب أو خطرها ، وقبول مبدأ الدفاع المشترك ، كما أعاد المشروع تأكيد اشتراك بريطانيا فى حكم السودان بمقتضى اتفاقيتى ١٨٩٩م [١].

والملاحظ أن سلبيات المشروع طغت على إيجابياته ، فانه وإن كان قد سلم بمبدأ الجلاء إلا أن التحالف العسكرى والدفاع المشترك أفقد الجلاء مضمونه ، وخلق أوضاعا لاتختلف فى جوهرها عن الأوضاع التى عانت مصر منها بمقتضى معاهدة ١٩٣٦م . وأبسط مايقال عن هذه الأوضاع الناشئة عن المشروع هو أنها تفرض على مصر أن تظل تدور فى دائرة النفوذ البريطانى وتبقى قاعدة لتموين بريطانيا فى الحرب . ومن المؤكد أن هذا ليس هو الجلاء التام الذى طالبت به مصر ، وإنما هو الجلاء الذى يحقق النظرية البريطانية فى تحقيق مصالحها الاستراتيجية والسياسة بأقل النفقات . أما بالنسبة للسودان ، فان المشروع أقر اتفاقيتى ١٨٩٩م ، واحتفظ بالوضع الناتج عن معاهدة ١٩٣٦م مقابل اعتراف بريطانيا الإسمى بأن يصبح لقب ملك مصر ، ملك مصر والسودان إلى أن يصل السودانيون إلى حق تقرير المصير ، أى الاعتراف بالسيادة الشكلية لمصر على السودان مع بقاء السيطرة الفعلية لبريطانيا ، وليست هذه هى وحدة وادى النيل التى طالبت بها الحركة الوطنية المصرية .

قوبل مشروع صدقى بعاصفة من المظاهرات والاضرابات ، وأجمعت كل القوى الوطنية على ضرورة قطع المفاوضات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن ، يحدوها الأمل فى استخدام الصراع الدولى لصالح مصر [٢] ، وخاصة بعد أن أصدر المجلس قراراً باستقلال سوريا ولبنان وجلاء القوات الأجنبية عنهما .

وقد ذهب كثير من المحللين إلى اتهام الوفد بأنه كان العائق الرئيسى أمام نجاح المشروع[٣] . وفى تصورى أنه بالرغم من الجهود التى بذلها الوفد لمقاومة المشروع ، والتى وصلت إلى حد التحالف مع اتجاهات كان يختلف معها فكريا [٤]، إلا أن مرد ذلك الفشل

---

١ – مشروع المعاهدة منشور فى كتاب القضية المصرية ، ص ٥٣٣ – ٥٣٦ .
٢ – فقد صرحت صحيفة « البلاغ » بأن مصر تحتاج إلى صداقة روسيا وباقى الدول الاشتراكية لكى تحصل على تأييدها عندما تحيل قضيتها إلى مجلس الأمن .
Kirk , op . cit . , p . 127 .
٣ – Marlowe , op . cit . , p . 340 - 341 - Kirk , op . cit . , p . 122 .
٤ – فقد حدث ائتلاف تكتيكى بين الوفد وحزب الكتلة الوفدية وجماعة الأخوان المسلمين وأعضاء الحزب الشيوعى بهدف مقاومة المشروع . Kirk , op . cit . , p . 123 .

لايرجع إلى موقف الوفد بقدر مايعود إلى موقف صدقى نفسه . ففى الواقع أن وجوها كثيرة من سلبيات المشروع قد اتضحت نذرها من قبل بدء التفاوض ، فقد رسم البيان البريطانى فى ٧ مايو الحدود التى ستجرى فيها المفاوضات بوضوح تام ورحب صدقى بالبيان كما سبق ذكره، والذى نستخلصه من ذلك أن صدقى قبل الشروط البريطانية ودخل المفاوضات على أساس مبدأ مرفوض من كل الاتجاهات الوطنية فى مصر ، وهو مبدأ التحالف والدفاع المشترك ، فكان من الطبيعى أن ينتهى مشروعه إلى ما انتهى إليه من الرفض . بالإضافة إلى ذلك فان صدقى لم يكن له الوزن الشعبى والأنصار الذين يؤيدون سياسته ، وهذه كانت نقطة تهم الحكومة البريطانية بدرجة كبيرة وتعتبرها من أهم الشروط التى يجب توافرها فى الحكومة التى توقع الاتفاق حتى تضمن تنفيذه .

وتحت ضغط الحركة الوطنية ، قطعت حكومة النقراشى ، التى خلفت حكومة صدقى ، المفاوضات وقررت حمل القضية المصرية إلى مجلس الأمن ، والخروج بالنزاع المصرى/البريطانى من الإطار الثنائى إلى الإطار الدولى ، فأصدر مجلس الوزراء المصرى فى ٢٥ يناير ١٩٤٧م بيانا بقطع المفاوضات وعرض القضية على مجلس الأمن [١].

وفى اليوم التالى ردت الحكومة البريطانية على البيان المصرى بأن صرحت فى مجلس العموم البريطانى بأنها تتمسك بمعاهدة ١٩٣٦م « إلى أن يحين الوقت الذى تستطيع فيه أن تتعامل مع حكومة مصرية ممثلة للشعب المصرى » [٢].

ويعد قطع المفاوضات وعرض القضية على مجلس الأمن نصرا للقضية المصرية من منطلق أنه كان الخطوة الأولى على الطريق الصحيح لاستعادة الحقوق الوطنية وبداية التمكن من بلورة موقف وطنى موحد التفت حوله كل الاتجاهات الوطنية فى مصر ، وهو حتمية الكفاح المسلح كبداية للعمل الجاد لتحقيق الأمانى الوطنية . ولاشك فى أن مجرد وضوح الهدف كان فى حد ذاته عاملاً إيجابياً هاماً على طريق حل القضية .

ويمكن أيضا اعتبار هذه الخطوة نصراً للقضية المصرية من زاوية أنها أظهرت لبريطانيا القدرة الحركية للقضية على طرح نفسها على المجتمع الدولى ، وتظهر أهمية ذلك من معرفة أن

---

١ - القضية المصرية ، المرجع السابق ، ص ٥٣٧ .

٢ - Kirk , op . cit . , p . 130 .

الخوف من احتمال تكرار قيام الحكومة المصرية بتلك الخطوة كان يوضع دائما فى اعتبار صانعى السياسة البريطانية أثناء وضع السياسات البريطانية تجاه مصر فى المراحل التالية ، وكثيرا مادفعهم هذا الخوف إلى التراجع عن الإفراط فى التشدد .

والذى يبدو واضحا من دراسة بيانات الحكومة المصرية فى مجلس الأمن والبيانات المضادة من الجانب البريطانى ، هو أن الركيزة المحورية التى دارت حولها الحجج المصرية والبريطانية كانت تنطلق أساسا من شرعية وجود القوات البريطانية فى مصر والسودان بمقتضى معاهدة ١٩٣٦م ، فحاول الجانب المصرى إثبات أن المعاهدة وقعت تحت الضغط وأن مصر لم تكن طرفاً حراً عند إبرام المعاهدة وأن القوات البريطانية كانت ستبقى فى مصر سواء رضيت مصر أم أبت، واستدل على صحة ذلك بوجود القوات البريطانية على الأرض المصرية وقت توقيع المعاهدة ، وبالمذكرة التهديدية التى وجهها المندوب السامى البريطانى إلى ملك مصر ورئيس وزرائها قبل بدء التفاوض والتى أوضح فيها « أن الإخفاق فى عقد اتفاق تترتب عليه نتائج جدية وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر [١] » ، أما الجانب البريطانى ، فقد استند على أقوال الساسة المصريين الذين بالغوا فى الحماس للمعاهدة، لإثبات أن المعاهدة عقدت برضاء مصر وموافقتها ، وبالتالى فان المعاهدة شرعية وتظل سارية المفعول إلى ١٩٥٦م ، إلا إذا تم التعديل بمفاوضات ثنائية وبطريقة يقبلها الطرفان ، ومن ثم فانه ليس لمصر قضية لكى تعرضها على مجلس الأمن ، ولذلك فان بريطانيا تطلب شطب القضية من جدول أعمال المجلس [٢].

والملفت للنظر أن كلا من الطرفين استخدم قضية السلام العالمى كوسيلة لدعم موقفه والتأثير على أعضاء المجلس ، وذلك من خلال وضع القضية المصرية فى إطار أوسع من مجرد علاقة ثنائية بين مصر وبريطانيا ، وهو أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط ككل ، وإن كان ذلك قد تم من منطلقين مختلفين . فمصر تؤكد أن غضب الشعب المصرى لوجود القوات البريطانية على أرض الوطن ستؤدى إلى استمرار النزاع بين البلدين ، وأن النتائج الدولية المحتملة للنزاع ستعرض السلام والأمن الدولى للخطر « ولاشك أن العالم كله يقدر الأخطار التى تحيط بالسلم والأمن من جراء الحالة فى الشرق الأوسط »[٣]. وبريطانيا تؤكد

١ - القضية المصرية : المرجع لسابق ، ص ٥٤٨ .
٢ - مصطفى الحفناوى : المرجع السابق ص ٤٧١ - ٤٧٢ .
٣ - القضية المصرية : المرجع السابق ص ٥٥١ .

ضرورة التمسك بالمبادىء الأساسية لمعاهدة ١٩٣٦م وإلا تعرض السلام العالمى للخطر فانه « لولا هذه النصوص ، وهذه القوات لكان الظفر بالنصر وقيام الأمم المتحدة أمرا مشكوكًا فيه»[١] . ويتضح من ذلك أنه فى الوقت الذى يعتبر فيه الجانب المصرى أن وجود القوات البريطانية فى مصر سيكون سببا لتعرض السلام العالمى للخطر ، فان الجانب البريطانى يرى أن وجود هذه القوات من الأسباب الرئيسية لصيانة السلام والأمن الدولى .

وفى النهاية ، وبالرغم من الحجج القوية التى أدلى بها النقراشى أمام مجلس الأمن ، والتى أثبت بها بطلان معاهدة ١٩٣٦م وعزز بها مطالبة مصر بجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل ، فان المجلس أصدر فى سبتمبر ١٩٤٧م قراراً بتأجيل نظر المشكلة إلى أجل غير مسمى ، مع الاحتفاظ بها فى جدول أعماله [٢].

ولايحتاج الأمر إلى كثير من التحليل لمعرفة الأسباب التى أدت إلى فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن ، فان النظر إلى مواقف الأطراف جميعها يظهر مقدار التحديات التى كانت تجابه القضية .

فمن ناحية ، بذلت بريطانيا كل جهودها لإحباط القضية المصرية فى المجلس واتصلت بكل الأطراف التى كان من المنتظر أن يكون لها دور مؤثر على القضية ، للحصول منها على وعد بالتأييد أو على الأقل بالتزام الحياد أثناء مناقشتها .

وبدون شك كانت الدول العربية أول الأطراف التى كان ينتظر أن تعطى تأييدها العلنى للقضية المصرية ، وظهر أثر الجهود البريطانية فى العرض الذى تقدمت به حكومتا سوريا ولبنان فى ٢٤ فبراير ١٩٤٧م للقيام بدور الوساطة بين مصر وبريطانيا لاستئناف المفاوضات بينهما وعدم عرض القضية على مجلس الأمن ، وهو العرض الذى رفضته الحكومة المصرية وأصرت على الالتجاء إلى مجلس الأمن [٣].

وكان الموقف السوفيتى هو أكثر المواقف التى تسبب القلق للسياسة البريطانية ، ولم يكن مبعث القلق يصدر فقط مما سيؤدى إليه تأييده لمطالب مصر القومية من تعزيز القضية المصرية وإنما أيضا من احتمالات انعكاس الموقف السوفيتى على الموقف الأمريكى ، بقدر مايرتبط

---

١ – مصطفى الحفناوى : المرجع السابق ، ص ٤٧٢ .
٢ – محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ٢ ص ٣٢٢ .
٣ – Kirk , op . cit . , p . 130 .

بسياسة توازن القوى . فمن المؤكد أن وقوف أمريكا من مصر موقف الخصم فى الوقت الذى تقف فيه روسيا موقف المؤيد سيؤثر على مستقبل العلاقات المصرية بكلا الدولتين على نحو يضر المصالح الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وعليه فان أمريكا لن تتمكن من أن تؤيد بريطانيا علنا فى موقفها ضد مصر إذا ما أعلن الاتحاد السوفيتى تأييده للقضية المصرية . ومن هذا المنطلق سعت السياسة البريطانية للحصول على وعد من الحكومة السوفيتية بألاّ تتخذ موقفا علنيا فى تأييد قضية مصر أثناء مناقشتها فى المجلس . وقد أكد ستالين بالفعل لبيفن ، أثناء مؤتمر موسكو لوزراء الخارجية ، أن روسيا ستبقى محايدة فى النزاع الإنجليزى / المصرى وأنها لن تتدخل فى هذه المسألة[١].

أما الموقف الأمريكى فكان يكتسب أهمية خاصة لدى طرفى القضية ، فسعى كلاهما للحصول على تأييده . وفى الواقع كان الموقف الأمريكى يتصف بالتناقض ، وكان مبعث التناقض فى تعارض المبادىء التى كانت الولايات المتحدة تنادى بها عن الحرية والاستقلال مع المصالح السياسية والاستراتيجية الغربية . وفى البداية بذلت الولايات المتحدة مساعيها لدى مصر لحل النزاع بعيدا عن مجلس الأمن [٢]، ولكن ما أن أعلنت الحكومة المصرية الالتجاء إلى مجلس الأمن حتى اختارت الحكومة الأمريكية الوقوف بجانب مصالحها فأعلنت تأييدها لبريطانيا [٣].

ومن ناحية أخرى ، شنت الحكومة البريطانية حملة دعاية ضد مصر لإقناع الرأى العام العالمى بسلامة موقفها ، وحاولت الاستفادة من ضعف موقف حكومة النقراشى فى مصر لزعزعة مركز الحكومة المصرية أمام المجلس ، فهاجم بيفن حكومة النقراشى فى مجلس العموم ورد سبب فشل المفاوضات إلى أنها تمت مع حكومات الأقلية وقال « إذا استطعنا أن نعالج الأمر مع حكومة أكمل تمثيلا ونجنب مفاوضاتنا تأثير السياسة الحزبية المصرية كان احتمال سيرها إلى نتيجة موفقة بروح قويمة يزداد أيما زيادة »[٤] . فكأن الحكومة البريطانية أرادت بذلك تحويل الانتباه إلى قضية الصراع الداخلى فى مصر لتضعف القضية الأساسية التى أمام المجلس ولتضعف موقف الحكومة المصرية فى المجلس .

---

١ – Ibid , p . 131 .

٢ – Ibid , p . 130 .

٣ – طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

٤ – المرجع لسابق ، ص ١٤٣ .

ولكن الأمر الذى يدعو إلى العجب أن يشارك الموقف المصرى نفسه فى صنع محنة الضغوط التى تعرضت لها القضية المصرية فى مجلس الأمن . ففى الوقت الذى كان يجب أن تتكاتف فيه الجهود لمساندة الحكومة دعما للقضية المصرية ، برزت الخلافات الحزبية وانصبت المعارضة على سياسة الحكومة من جانب كل الهيئات الوطنية . فهاجم الوفد الحكومة وبعث إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة قبيل نظر القضية ببرقية أعلن فيها « أن الحكومة المصرية التى رفعت دعوى مصر أمام المجلس لا تمثل على أى وجه شعب وادى النيل الذى تؤيد أغلبيته الوفد المصرى ... وأنها لا تمثل إلا الأشخاص التى تتألف هى منهم ، وتدعى لنفسها حق التصرف فى سياسة مصر الدولية رغم أنفها ووفقا لما تمليه مصالح سياسة رجعية إقطاعية وأن شكوى تلك الحكومة إلى مجلس الأمن لايمكن أن يكون لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب الشعب ... »[١] . وهاجم حزب الكتلة بيان النقراشى فى مجلس النواب لأن الجدية ، فى رأيه ، كانت تقتضى أن يشمل البيان إعلاناً بالتحلل من مشروع صدقى - بيفن ، وأن يقرر إلغاء معاهدة ١٩٣٦م واتفاقيتى ١٨٩٩م قبل أن يذهب الوفد إلى الهيئة الدولية . وطالب حزبا الوفد والكتلة بوجوب تشكيل وفد قومى يتولى عرض القضية ، كما طالب الوفد والتنظيمات الاشتراكية بأن تتولى عرض القضية وزارة شعبية [٢]. أما الاخوان المسلمين ، فقد هاجموا الداعين لجمع الكلمة مع الحكومة وذكروهم بموقف الخيانة الذى ارتكب ضد الحركة الشعبية فى ١٩٤٦م [٣].

وهنا يحق لنا أن نتساءل : هل كانت القضية عند الهيئات السياسية قضية وطنية أم كانت قضية حزبية ؟ فالملاحظ أن المشكلة الأساسية التى حظيت باهتمام كل قوى المعارضة لم تكن تتعلق بتحقيق المطالب الوطنية بقدر ماكانت تتعلق بالهيئة التى ستتولى تحقيق المطالب الوطنية . ومن المؤكد أنه كان لهذه السياسة أثر سلبى على القضية المصرية أدى إلى إضعاف صورة كفاح شعب مصر من أجل الاستقلال أمام العالم ، وأظهر أنه يضع المصالح الذاتية فوق المصالح الوطنية ، وكان ينبغى أن تدرك الأحزاب السياسية أن عرقلة جهود الحكومة لايخدم القضية الوطنية .

بالإضافة إلى ما تقدم فان مصر لم تحسن اختيار الوقت المناسب لعرض قضيتها على مجلس الأمن ، فهى لم تلجأ إليه إلا بعد أن تغيرت الظروف الدولية وفتر الحماس للمبادىء التى أوجدته .

---

١ - الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .
٢ - طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ١٤٦ .
٣ - المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

وقبل الانتهاء من هذا الموضوع فان أمانة التحليل تقتضى القول بأن قرار النقراشى بقطع المفاوضات وعرض القضية على مجلس الأمن كان بدون شك قراراً شجاعا ، وأنه برغم المصاعب التى كانت تواجهه من جانب قوى المعارضة فى مصر ، أو من داخل المجلس ، إلا أنه قد بذل أقصى ما يمكن من جهد للدفاع عن قضية بلاده ، غير أن القضية المصرية كانت فى واقع الأمر قضية معقدة متشابكة الأطراف ، فلم تكن مجرد نزاع ثنائى بين مصر وبريطانيا وإنما كانت ترتبط بالمصالح السياسية والاستراتيجية الغربية ، ونظر إليها المجلس من زاوية ارتباطها بالأمن الدولى . ولذلك فان المجلس ، وبرغم وضوح عدالة القضية المصرية ، لم يستطع أن يفصل لصالح مصر خوفا على المصالح الاستعمارية ، كما لم يستطع أن يقرر شطب قضيتها خوفا من رد فعل الحركة الوطنية فى مصر ، ورأى أن أفضل الحلول هى أن تظل القضية معلقة إلى أن يستطيع الطرفان الأساسيان التوصل إلى حل يتفق مع وجهتى نظرهما .

كانت حصيلة الموقف هو تجمد القضية المصرية ، وبرغم أن مجلس الأمن أوصى بالعودة إلى التفاوض إلا أن مسألة تحديد العلاقات المصرية البريطانية لم تعد إلى الظهور مرة ثانية، بشكل رسمى ، إلا بعد أن تولى الوفد الحكم فى يناير ١٩٥٠م .

ومما يجب ملاحظته أنه قد حدثت تغيرات هامة فى العوامل التى تحكم هذه العلاقات فى الفترة التى تقع بين انتهاء عرض القضية على مجلس الأمن وعودة الوفد إلى السلطة ، سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى أو المحلى .

فقد شهدت تلك الفترة أحداثا دولية غيرت ميزان القوى العالمى لصالح المعسكر الاشتراكى، وقادت الولايات المتحدة والدول الغربية إلى الاقتناع بضرورة الاستعداد لمواجهة حرب عالمية ثالثة . فقد أدى الانقلاب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا ، وانتصار الثورة الصينية وزوال شانج كاى شيك [١] ، بالإضافة إلى إعلان الاتحاد السوفيتى فى سبتمبر ١٩٤٩ عن امتلاكه للقنبلة الذرية ، التى كانت منذ نهاية الحرب حتى هذا الوقت حكراً على الولايات المتحدة [٢] ، إلى تقوية المخاوف الأمريكية من التوسع الشيوعى العالمى ، وتأكيد ضرورة التحرك الإيجابى لمقاومة هذا الخطر ، وجاء تكوين حلف الأطلنطى كرمز لفاعلية التحرك السياسى والدبلوماسى من أجل مقاومة الخطر السوفيتى .

---

١ - Mcyer , op . cit . , p . 24 .

٢ - طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .

كان من أهم نتائج تغير الموقف الدولى أن تم التنسيق بين السياسة البريطانية والأمريكية حول مشاكل الشرق الأوسط فى اجتماع واشنطن فى سبتمبر ١٩٤٩م ، بين وزيرى خارجية الدولتين بيفن واتشيسون [١] ويمثل هذا الاتفاق إشارة واضحة عن إقرار الولايات المتحدة بأهمية دور الشرق الأوسط فى الاستراتيجية الغربية وعن اقتناعها بأن تؤدى دورا أكثر إيجابية فى أحداث المنطقة ، وهو دور تمثل أساسا فى بناء حصن عسكرى لمنع التوسع السوفيتى فى المنطقة [٢]. ومن هنا درست إمكانية إنشاء حلف من دول هذه المنطقة على غرار حلف الأطلنطى ، فى مؤتمر عقد فى واشنطن فى مايو ١٩٤٩م من ممثلى الحكومة الأمريكية لدى الدول العربية [٣]. فكان ذلك بداية تبلور فكرة إنشاء منظمة دفاع للشرق الأوسط تتكون من قوات بريطانيا ودول الكومنولث وتعززها قوات جوية وبحرية من منظمة حلف الأطلنطى بالإضافة إلى إشراك القوات المحلية [٤].

تزامنت هذه التطورات الدولية مع تفجر المشكلة الفلسطينية وانتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين ، وإذا كانت مقتضيات الحرب الباردة هى التى جعلت الحكومة البريطانية تتردد فى تطبيق سياستها الجديدة فى مصر ، فان خروج بريطانيا من فلسطين قد حسم هذا التردد بعد أن حرم بريطانيا من القاعدة العسكرية البديلة عن قاعدة القنال فى منطقة الشرق الأوسط[٥]، كما أكدت حرب فلسطين من وجهة النظر البريطانية ، عدم قدرة الجيش المصرى على الدفاع عن القنال بدون مساعدة أجنبية [٦]، وهدمت ، من وجهة النظر البريطانية أيضا ، إمكانية وضع سياسة استراتيجية للدفاع عن الشرق الأوسط على أساس التعاون مع جامعة الدول العربية [٧].

والذى يهمنا من هذه التطورات هو ما طرأ على الموقف البريطانى تجاه مصر من تراجع عن المرونة النسبية التى تميز بها فى فترة مابعد الحرب ، والعودة إلى سياسة التشدد ، فتخلت عن فكرة حراسة الشرق الأوسط بوسائل المشاركة والمساواة السياسية ، والقيام بالإصلاحات

---

١ - F . O . 371/73504 . Alex . , to F . O . 28 Sept . , 1949 . Restricted .
٢ - Badeau , op . cit . , p . 5 .
٣ - Meyer , op . cit . , p . 24 .
٤ - Ibid .
٥ - Marlowe , op . cit . , p . 358 .
٦ - Sachar , op . cit . , p . 583 .
٧ - Hollingworth , op . cit . , p . 331 .

الاقتصادية ، وأصبحت تعتقد أن ضمانة الحماية العسكرية هى مفتاح أمن وسلامة المنطقة . فأعلنت الحكومة البريطانية رسميا أنها « كدولة تقع عليها مسئولية الدفاع عن الشرق الأوسط لاتستطيع أن تقبل أى تسوية للمسألة المصرية تجعل المنطقة معرضة لخطر الاعتداء الخارجى » (١). وكان معنى هذا التصريح هو سحب العرض البريطانى السابق بالجلاء عن مصر ، وهو معنى يتأكد من استعراض السياسة البريطانية فى مصر فى تلك الفترة .فقد اعتبرت الحكومة البريطانية أن الأبعاد التى تنطوى عليها المشكلة بالغة التعقيد ، فان الموقف الدولى ينشىء وضعا يجعل الجلاء عن مصر مستحيلا ، وبمقتضاه لم تعد حتى معاهدة ١٩٣٦م كافية لتوفير الحد الأدنى من المتطلبات العسكرية البريطانية الضرورية لمواجهة الموقف. هذا فى الوقت الذى تصر فيه مصر على الجلاء التام كشرط مسبق لأى اتفاق بين البلدين . ومن ثم فان عليها أن تعالج مشكلة ليس لها حل(٢). وبهذه النظرة وبهذا المنطق أعادت تحديد سياستها تجاه مصر .

فوضعت سياسة ترتكز على عاملين أساسيين يسيران معا بالتوازى ، أولهما منع المصريين من إثارة طلب تعديل معاهدة ١٩٣٦م ، تجنبا لمواجهة مشكلة الجلاء ، وثانيهما إقناعهم باجراء مباحثات عسكرية سرية منفصلة عن المباحثات السياسية ، تهدف إلى إعطاء بريطانيا فى وقت السلم المطالب العسكرية التى تجعلها قادرة على الدفاع عن مصر ومنطقة الشرق الأوسط فى وقت الحرب (٣).

ويلاحظ أن المخططات البريطانية فى تلك الفترة قامت على افتراض إمكانية العمل على تنفيذ هذه السياسة من خلال الملك ، ورأت أن ذلك يمكن أن يتم عن طريق التقرب إليه وتخويفه من الخطر الروسى ، والربط بين وجود القوات البريطانية فى منطقة القنال وبين حماية عرشه. فسعت إلى التقرب إليه من خلال إنشاء صلات ودية بينه بين قوادها العسكريين (٤)، مستغلة قلق الملك على عرشه نتيجة لعوامل السخط الداخلى .

---

١ - Sachar, op. cit., p. 583.

٢ - F. O. 317/80369. F. O. to Alex. 29 Aug. 1949. JE 6968 / 1055 / 16G.

٣ - Ibid.

٤ - F. O. 371/80369. Cairo to F. O. 20 Jan. 1949. Top secret and personal.

F. O. 371/73504. Cairo to F. O .21 Oct. 1949. No. 1103. Top secret.

F. O. 371/73504. F. O. to Cairo. 27 Oct. 1949. No. 1858. Top secret.

ولكن الذى يلتفت النظر هو أن الملك فى تجاوبه مع السياسة البريطانية قد تجاوز الحد الذى رسمته له الحكومة البريطانية ، فهو لم يكتف باعلان اتفاقه التام مع وجهة النظر البريطانية وتعهده بأن يعطى تأييده الفعلى للمحاولات البريطانية للحصول على المتطلبات العسكرية فى مصر [١] ، ولم يكتف بأن بادر بطلب اشتراك مصر فى أى ترتيبات للدفاع عن الشرق الأوسط[٢] وإنما سعى إلى عقد اتفاقية دفاعية سرية بينه وبين الحكومة البريطانية فأرسل رسالة سرية من خلال عبد الفتاح عمرو إلى وزير الخارجية البريطانية ، يقر فيها باقتناعه التام بوجوب تعاون مصر مع بريطانيا لمقاومة الخطر الروسى ، وبرضائه عن وجود القوات البريطانية فى منطقة القنال ، ولكن نظرا لأنه لايستطيع التصريح علانية بتأييده لاستمرار الاحتلال لمصر وتحدى الشعار الوطنى الأساسى لبلده ، الذى يطالب بالجلاء ، فانه يرغب فى عقد اتفاقية سرية مع الحكومة البريطانية ، يتعهد بمقتضاها بأن يسهل حصول بريطانيا على كل متطلباتها العسكرية فى مصر فى مقابل إعطاء وعدا بريطانيًا بتأييده وحماية عرشه سواء فى حالة تهديد من جانب روسيا ، أو فى حالة ثورة داخلية ضد النظام الملكى [٣].

وبرغم أن الحكومة البريطانية اعتبرت رسالة الملك " مبادرة غير واقعية ، عديمة الفائدة" [٤] إلا أنه ، بعد المناقشات وتبادل الآراء بين موظفى القسم الأفريقى بالخارجية البريطانية والسفارة البريطانية فى القاهرة ، تم الاتفاق على " عدم صد الملك والقضاء على مبادرته " خوفا من أثر ذلك على تقدم المحادثات العسكرية السرية ، التى كانت تجرى فى ذلك الوقت بين القادة العسكريين من الجانبين ، البريطانى والمصرى ، واعتقادا بأن المصلحة البريطانية تقتضى أن يظل الملك منشغلا بمبادرته فى الوقت الذى كان ميثاق الضمان الجماعى العربى مطروحا على بساط البحث ، حتى لايتحول اهتمام الملك إلى ميثاق الضمان الجماعى . لذلك قررت أن تدعى الاهتمام بمبادرته بدون أن تتورط باعطائه أى تعهد بشىء من جانبها [٥] ، إلا أنها فى النهاية رفضت إعطاء الملك التأييد الذى يطلبه [٦].

---

١ - F . O . 371/73504 . Alex to F . O . 30 Oct . 1949 . No . 235 . Top secret.

٢ - F . O . 371/73510 . Cairo to F . O . 7 March . 1949 . No . 138 . Top psecret.

٣ - F . O . 371/73505 . Cairo to F.O .13 Oct . 1949 . No . 1059 .Immediate Top secret.

F F. O . 371/73505 F.O. to Cairo . 19 Oct . 1949 . No . 609 . Top secret and presonal .

٤ - F.O. 371/73505 . Cairo to F . O . 13 Oct . 1949 . No. 1059 . Immediate. Top secret.

٥ - F . O . 371/73505 . Top secret .

٦ - F . O . 371/73505 . 8 Nov . 1949 . JE 8847 . Top secret No circulation .

وفى الواقع ليس هناك مايمكن أن نفسر به موقف الملك سوى أنه تعبير مؤسف عن عدم إحساسه بالمسئولية القومية التى يمليها عليه مركزه السياسى ، وطغيان مصالحه الشخصية فوق اعتبارات المصالح الوطنية ، بالإضافة إلى يقين الملك من عدم جدوى الاعتماد على أحزاب الأقلية وضعف صلته بالقوى الجديدة كالاخوان ، وخوفه الحقيقى من الشيوعيين .

وعلى الجانب الآخر وفى مقابل هذا الموقف البريطانى ، شهدت تلك الفترة أيضا تحولا تاما فى سياسة الدوائر الحاكمة المصرية تجاه بريطانيا ، فبمقتل النقراشى انتهت حالة التوتر التى سيطرت على العلاقات المصرية البريطانية منذ عرض القضية المصرية على مجلس الأمن ، وتوقفت سياسة مقاومة الوجود البريطانى التى انتهجتها الحكومة المصرية بعد فشل القضية أمام المجلس [١]، وبدأت الحكومة المصرية برئاسة إبراهيم عبد الهادى ، سياسة تقوم على الخضوع التام للمطالب البريطانية فى مصر والتسليم لكل الأوامر البريطانية ، وكانت قمة الكارثة أن عرض التعاون « العملى » بين السلطات المصرية والبريطانية جاء من جانب الحكومة المصرية ثمنا للصداقة البريطانية [٢]. فأوقفت الحملة الصحفية على بريطانيا ، ووافقت على مد امتياز مطار أبو صوير ، وطبت إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بين القوات البريطانية الجوية المقيمة فى مصر والقوات الجوية المصرية [٣] ، ثم توجت جهودها لإرضاء السلطات البريطانية بأن قبلت وجهة النظر البريطانية باجراء محادثات عسكرية سرية وفصل المسائل السياسية عن المسائل العسكرية[٤] . واعتبرت حكومة عبد الهادى أنها بذلك تخدم أهدافها الحزبية وتقوى مركزها فى مواجهة الوفد .

بذلك تلاقت السياسة البريطانية مع السياسة المصرية ، وظهر نتيجة اللقاء فى إجراء محادثات عسكرية سرية بين الخبراء العسكريين من الجانبين ، تهدف إلى عقد اتفاقية فنية عسكرية بدون تعديل معاهدة ١٩٣٦م [٥].

وقد أسفرت مناقشات العسكريين لمشكلة الأمن ، التى يفرضها وجود الخطر الروسى ، عن وضع " تقدير عسكرى مشترك " عن الموقف ، يسلم بوجود تهديد مباشر لمصر ومنطقة الشرق

---

١ - F . O 371/73502 . F . O . to Cairo , 2 Feb . 1949 Confidential .

٢ - F . O . 371/73502 . Cairo to F . O . 24 Feb . 1949 . Secret .

٣ - F . O . 371/73502 . Cairo to F . o . 22 Feb . 1949 . No 292 Immediate.Top secret .

٤ - F . O . 371/73503 . F . o . to Cairo . 24 March 1949 . No . 209 . Top secret .

٥ - F . o . 371/73503 . Brief for the Secretary of State , 29 May . 1949 . J/055 . Top secret .

الأوسط من جانب روسيا ، ويؤكد أن قدرة بريطانيا على الدفاع عن مصر تتوقف على احتفاظها بقاعدة عسكرية في منطقة القنال في وقت السلم ، وبناء على ذلك يحدد الطلبات العسكرية البريطانية والتسهيلات المطلوب توافرها لاتخاذ الترتيبات والاستعدادات اللازمة لمواجهة الموقف ، ثم يتضمن تعهد من جانب بريطانيا باعادة تنظيم وتجهيز الجيش المصرى والقوات الجوية المصرية وتزويدها بالمعدات الحربية الحديثة ، وفى النهاية يضع خطة للدفاع المشترك على أن توضع خطة للدفاع الجوى المشترك فى مرحلة تالية [١].

وفى ٣٠ مارس ١٩٤٩م قدم قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط مذكرة إلى إبراهيم عبد الهادى [٢]، تتضمن التقدير العسكرى المشترك والمتطلبات البريطانية المترتبة عليه[٣]، وبعد دراسة المذكرة قدم خشبة باشا ، وزير الخارجية ، الرد المصرى بقبول حكومته لكل ما جاء بالمذكرة البريطانية ولكن " حيث أن الطلبات العسكرية البريطانية قد ذهبت بعيدا جدا فانه لايمكن وضعها فى شكل اتفاقية وإنما تقبل حكومته وضعها فى شكل ترتيبات عملية مؤقتة إلى أن يحين الوقت المناسب لتعديل معاهدة ١٩٣٦م " [٤].

بذلك تنازلت الحكومة المصرية عن المطلب الوطنى بالجلاء التام ، وأعطت بريطانيا كل ما تريده من مصر ، فأقرت الادعاء البريطانى بوجود تهديد مباشر لمصر ، واعترفت بالحاجة إلى وجود القوات البريطانية فى منطقة القنال فى وقت السلم للدفاع عن مصر عند الضرورة ، وقبلت تقديم كل الطلبات العسكرية البريطانية ، كل ذلك بدون مقابل سوى إعادة تدريب وتجهيز القوات المصرية التى لم يكن تدريبها فى حاجة إلى كل هذه التنازلات ، ولذلك فإنه من الصعب حقيقة تبرير هذا الموقف من جانب الحكومة المصرية .

وبرغم أن تجاوب الملك والحكومة المصرية مع السياسة البريطانية قد ذهب إلى أبعد مدى ، إلا أن الحكومة البريطانية لم ترض تماما عن الموقف المصرى ، الذى رفض التورط بكتابة وثيقة

---

١ - F . O . 371/73505 . 18 Oct . 1949 . J 8413 . Top secret .
F. O. 371/73503 . 19 Oct . 1949 . J 8201/1055/1055/16G .
F.O. 371/73503 . 21 Oct . 1949 . J 8201/1055/16G .

٢ - كان إبراهيم عبد الهادى قد طلب من السلطات تزويده ببيان عن الطلبات العسكرية البريطانية قبل بدء المحادثات . وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك بشرط أن يدرس عبد الهادى البيان من واقع مسئولياته عن أمن مصر وليس من واقع مسئولياته كرئيس وزراء .
F . O . 371/73503 . F . O . to Cairo , 24 March 1949 . No . 209 , Top secret .

٣ - F . O . 371/73503 . Brief for the Secretary of State , 29 May 1949 . J 1055 Top secret .

٤ - F.O. 371/73503 . F . O . to Council of Foreign Minister , Paris , 28 May 1949 . No . 17 saving . Top secret .

تسجل عليه رسميا التنازل عن طلب الجلاء ، واقتصر على القبول الشفوى للطلبات البريطانية، ورأت أن نتائج المحادثات العسكرية لن يكون لها قيمة حقيقية إلا إذا تجسدت فى شكل مادى ، سواء باحلال اتفاقية جديدة محل معاهدة ١٩٣٦م ، أو بعقد اتفاقية عسكرية سرية بين الحكومتين (١).

وقد استمرت المحاولات البريطانية للحصول على تعهد رسمى من الجانب المصرى بنتائج المحادثات العسكرية ، وركزت ضغوطها على الملك ، من خلال قوادها العسكريين ، لإقناعه بأنه مالم تحصل بريطانيا على اتفاق رسمى مع المصريين فانها لن تستطع أن تؤدى دورها المتفق عليه فى الخطة الإنجليزية المصرية ، ويرتبط بذلك إعادة تجهيز القوات المصرية(٢).

وتسجل المحادثة التى دارت بين وليام سليم ، رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية البريطانية ، والملك فاروق فى ٤ نوفمبر ١٩٤٩م ، الجهود التى بذلها الأول للضغط على الملك لكى يجبر حكومته على توقيع اتفاقية عسكرية سرية تجيز بقاء القوات البريطانية فى مصر فى وقت السلم ، إلا أنه برغم أن الملك كان مقتنعا بوجوب بقاء القوات البريطانية وقال لسليم إنه " يعرف تماما مزايا بقائها " إلا أن الصعوبات السياسية كانت أقوى من أن يواجهها ، ولذلك فإنه برغم أن الملك وعده بأن يبذل كل جهده لكى يجعل بريطانيا تحصل على كل ماتريد، إلا أنه لايستطيع إصدار تصريح عام بذلك (٣). وأمام هذا الموقف قنعت بريطانيا بالحصول على تعهد من جانب الحكومة المصرية بأن تتخلى عن إثارة مسألة انسحاب القوات البريطانية من مصر .

وبذلك حققت السياسة البريطانية أهدافها الاستراتيجية فى مصر ، وإن كان الواقع السياسى المصرى لم يتركها تحصد ثمرة جهدها وإنما فرض عليها أن تعيد النظر فى تلك السياسة .

فقد تجمعت فى تلك الفترة نذر الانهيار الداخلى وأجمعت تقارير المراقبين السياسيين على خطورة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بمصر وانتشار الدعاية السوفيتية بين طبقات الشعب الساخطة ، وأكدت أن النظام مهدد بالسقوط مالم تحدث إصلاحات اجتماعية واقتصادية

---

١ - F . O . 371 / 73503 . 10 Oct . 1949 . J 8201/1055/16G .

٢ - Ibid .

٣ - F . O . 371/73505 . War Office to F . O . 7 Nov . 1949 .
Record of talk between King Farouk and C . I . G . S . on 4 Nov . 1949 .

جذرية (١)، وجاءت هزيمة فلسطين لتقضى على آمال القصر فى إحياء مكانته التى فقدها ولتُدين النظام كله (٢). فازداد انتشار السخط داخل الجيش المصرى وازدادت الأهداف الوطنية وضوحا ووعيا ، حتى أن الملك أصبح يتوقع قرب حدوث انقلاب داخلى ، خاصة بعد أن تم إحباط محاولة لاغتياله (٣). وأدى كل ذلك إلى أن ازدادت قوة الجاهير وقويت لديها روح المقاومة العنيفة وغلب العنف على حركتها (٤)، فاصبح الموقف كله ينذر بالانفجار فى الوقت الذى كانت فيه الانتخابات على الأبواب .

ونتيجة لهذه الظروف التى لم تكن تحت سيطرة صانعى السياسات المصرية ، تخلى الملك عن تأييده للسعديين وسعى إلى التقرب من الوفد ، فقد قرر قبول حكومة وفدية فى الحكم بعد أن وجد أنها البديل الوحيد للثورة . وقد صرح كريم ثابت للسفير البريطانى بأن الموقف أصبح يحتم على الملك اتخاذ هذه الخطوة (٥)، كما أخبر عبد الفتاح عمرو وزير الخارجية البريطانية أيضا بنية الملك باجراء انتخابات نزيهة للحصول على حكومة وطنية حقيقية " نظرا لحالة البلد الخطيرة " (٦).

وفى يوليو ١٩٤٩م عهد الملك إلى حسين سرى بتأليف وزارة ائتلافية محايدة لإجراء الانتخابات (٧) ، وبذلك تمهد السبيل لعودة الوفديين إلى الحكم .

وقد سببت هذه التطورات قلقا شديدا فى الدوائر البريطانية ، فإن تولية حكومة ائتلافية ممثلة لكل الأحزاب السياسية فى مصر كان يسقط الحجة البريطانية بعدم إمكانية التفاوض إلا مع حكومة وطنية ، فلم يعد لدى الحكومة البريطانية مبرر منطقى لرفض التفاوض ، هذا فى الوقت الذى كانت تتبع سياسة تجنب الدخول فى مفاوضات سياسية لتعديل معاهدة ١٩٣٦م ، كما مر بنا ، وكان مما أدى إلى ازدياد تعقد الموقف بالنسبة لبريطانيا أنه وبرغم أن الحكومة البريطانية قد أكدت للملك وللسفير المصرى فى لندن أنها قررت عدم التدخل فى نتائج

---

١ - F . O . 371/73502 . J 1135 / 1055 / 16 G .

٢ - Ibid .

٣ - F . O . 371/80369 . Cairo to F . O . 20 jan . 1949 . Top secret and personal .

٤ - F . O . 371/73502 . J 1135/1055/16G .

٥ - F.O. 371/73504 . Alex to F . O . 3 Oct . 1949 . No . 235 , Top secret .

٦ - F . O . 371/73505 . F . O . to Cairo 19 Oct . 1949 . No . 610 . secret .

٧ - الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

الانتخابات ، وبأنها أعطت تعليمات لسفيرها فى القاهرة بذلك (١)، إلا أنه قد ساد اعتقاد فى مصر بترحيب بريطانيا بعودة الوفد (٢)، وكان ذلك يعتبر فى حد ذاته دليلا على رغبتها فى تسوية المسألة المصرية على أساس قبول مبدأ الجلاء (٣).

ولذلك ، فقد أصبح يتعين على الحكومة البريطانية أن تحدد موقفها تجاه هذه المشكلة ، وخاصة أن حسين سرى بمجرد أن تولى الحكم ، وعلى الرغم من أنه كان مفهوما أن مهمته وقتية ، بادر بطلب استئناف المفاوضات لتعديل المعاهدة على أساس جلاء القوات البريطانية عن منطقة القنال وقبول مبدأ الدفاع المشترك فى وقت الحرب ووضع جيش من الفنيين فى ملابس مدنية (٤).

ومن المرجح أن طلب حسين سرى باستئناف المفاوضات كان موعزا به من جانب الملك ، ويبدو أن مناورة الملك بنيت على أساس اتخاذ عملية التفاوض مبررا لاستمرار بقاء حكومة سرى فى الحكم واستبعاد الوفد لأطول مايمكن . وقد تأكد ذلك من أن كل من حسن يوسف وإدجارد جلاّد ، وكلاهما من رجال الملك ، قد ناقشا مع السفير البريطانى إمكانية التفاوض مع حكومة سرى وأوضحا له أنه فى هذه الحالة الملك سؤيد بقائها فى الحكم (٥).

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد استطاعت رفض طلب سرى بالتفاوض بحجة أن حكومته جاءت لمهمة خاصة وأن الانتخابات على المشارف ، فانها لم تكن تستطيع تبرير رفضها لطلب تعديل المعاهدة إذا ماقدمته لها الحكومة الوفدية المنتظرة ، ولذلك كان عليها أن تحدد موقفها وسياستها مقدما وقبل تولى الوفد الحكم . وقد علق أحد المسئولين بالخارجية البريطانية على الموقف بقوله " ذلك يعنى أن الأزمة فى العلاقات البريطانية - المصرية التى نجحنا فى أن نتجنبها منذ مفاوضات ١٩٤٦م على وشك الانفجار " (٦). وبعد طرح الحلول والبدائل ، اتفقت الآراء على الاستمرار فى الضغط على الملك فاروق وعلى الزعماء المصريين من خلاله لعدم المطالبة بتعديل معاهدة ١٩٣٦م ، إلى أن يتم إقناع الرأى العام المصرى بالحاجة إلى وجود القوات البريطانية على الأرض المصرية (٧).

---

١ - F . O . 371/73505 . F . O . to Cairo . 19 Oct . 1949 . No . 610 . secret .

٢ - ذكر الرافعى أن الأنباء استفاضت عن إيحاء بريطانى بالترحب بعودة الوفد إلى الحكم. المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

٣ - F . O . 371/73504 . Alex to F . O. 29 Aug . , 1949 . No . 454 , Top secret .

٤ - Ibid .

٥ - Ibid .

٦ - F . O . 371/86369 . F . O . to Alex . 29 Aug . , 1949 . J 6968/1055/16G .

٧ - Ibid .

على هذا النحو انتهت رحلة خمس سنوات من الكفاح الوطنى بنجاح السياسة البريطانية وتراجع القضية المصرية وانتكاسها ، إلا أننا لانعتبر هذا الفشل الذى منيت به القضية المصرية إلا فشلا ظاهريا فقط ، فقد كان فى حقيقته تطورا إيجابيا على طريق حل القضية ، فإن حصيلة الجهود التى بذلت قد ساهمت فى خلق ديناميكية أقوى وأقدر على العمل الوطنى ، وفى ازدياد إيمان الحركة الوطنية بحتمية إلغاء المعاهدة وإعلان الكفاح المسلح .

وفى يناير ١٩٥٠م أتت الجماهير بالوفد إلى الحكم وعلقت عليه أملها الأخير في حل مشاكلها ، ومواصلة الرحلة الوطنية لبلوغ الأهداف القومية ، وبقى على الوفد أن يحقق وعوده ويثبت مصداقية أقواله ومواقفه الوطنية المتشددة عندما كان فى المعارضة .

الفصل الثانى
مفاوضات ١٩٥٠ - ١٩٥١

إن دراسة المفاوضات المصرية البريطانية فى ١٩٥٠ - ١٩٥١ وتحليل ما أحاط بها من مناورات وضغوط يظهر مقدار التحديات التى كانت تحيط بالقضية المصرية ، ويكشف عن أن الحكومة الوفدية لم تكن تملك أوراق حل القضية المصرية ، وأنه ليس من الإنصاف أن نطالبها بما لم يكن فى مقدورها . كما يكشف أيضا عن المخططات الاستعمارية التى وضعتها الحكومة البريطانية لإحكام سيطرتها على مصر ولضمان استمرار تواجدها العسكرى حتى بعد ١٩٥٦م.

وبداية ، وقبل تتبع المراحل التى مرت بها المفاوضات لابد من تأكيد عدة حقائق هامة ، فان توضيح حقائق الموقف يساعد على فهم الأحداث وتقييم الأمور تقييما سليما .

وأولى هذه الحقائق : أن الحكومة البريطانية لم تكن ترغب فى ذلك الوقت فى الدخول فى مفاوضات سياسية مع الحكومة المصرية ، فقد كانت على إدراك تام بأنه ليس فى وسع أى حكومة مصرية أن تقبل التفاوض إلا على مبدأ الجلاء ، هذا فى الوقت الذي كانت السياسة البريطانية قد صرفت النظر تماما عن هذا المبدأ ، وبالتالى فإن دخولها فى المفاوضات لم يكن إلا مناورة سياسية قصد بها كسب الوقت ، لأن قبولها للتفاوض لم يكن ليكتسب الجدية إلا إذا سلمت بحق الشعب المصرى فى الاستقلال التام .

وفى حقيقة الأمر وجدت الحكومة البريطانية أن عليها أن تواجه مشكلة ذات جانبين متعارضين : تيقنها من أن طريق الاتفاق مسدود ، واقتناعها بأن انتهاء أجل معاهدة ١٩٣٦م فى عام ١٩٥٦م يحتم عليها التفاوض مع الحكومة المصرية بأسرع مايمكن وإلا فقدت إمكانية الحصول على اتفاقية جديدة تحقق المصالح البريطانية فى مصر ، فان التنازلات التى كانت تستطيع أن تقدمها إلى مصر فى عام ١٩٥٠م ستفقد بالتأكيد قيمتها تدريجيا كلما اقتربت من أجل انتهاء المعاهدة ، وبالتالى فان الوقت لم يكن فى صالحها [١].

---

١ - F . O 371/80379 . Cairo to F . O . 23 March 1950 . JE 1054/16. Confidential .

F . O . 371/90131 . F . O . to Washington 24 April , 1950 . No . 2182 . Secret .

وبعبارة أخرى ، كان على الحكومة البريطانية أن تختار بين أحد بديلين ، إما أن تقبل التفاوض مع مصر ، مع ما يتضمنه ذلك من ضرورة التسليم بالمطالب المصرية ، وإما أن ترفض التفاوض وتتمسك بحقوقها التى كفلتها لها المعاهدة ، فتضمن بذلك سيطرتها على منطقة القنال حتى عام ١٩٥٦ ، وحينئذ تواجه المشكلة [١]. ولكن هذا البديل الأخير كان يرتبط بتطور الصراع الدولى المنتظر بين روسيا والدول الغربية ، وهو الصراع الذى لم يكن فى مقدور الحكومة البريطانية التنبؤ بتطوراته ، كما كان يتوقف على تقدير الحكومة البريطانية للموقف الدولى ، فاذا رأت أن وجودها فى مصر فى عام ١٩٦٠م سيكون أهم من وجودها فى الفترة الواقعة بين ١٩٥٠ و ١٩٥٦م ، فان ذلك يرجح التفاوض للحصول على اتفاقية طويلة الأجل ، أما إذا اعتبرت أن الحرب مع روسيا قد تقع فى الفترة الواقعة بين ١٩٥٠ و ١٩٥٦م ، ففى هذه الحالة تتمسك بمعاهدة ١٩٣٦م [٢]، كما أنه كان يتضمن إمكانية تلاشى فاعلية القاعدة البريطانية فى منطقة القنال وتعرضها لحالة القلق وعدم الاستقرار إذا ماوجدت الحكومة المصرية نفسها مضطرة ، تحت ضغط الرأى العام ، إلى إعلان إلغاء المعاهدة واعتبار القوات البريطانية فى منطقة القنال قوات غاصبة ومنع التموين عنها وسحب العمال المصريين من القاعدة . بالإضافة إلى ذلك ، كانت بريطانيا تفكر أيضا فى الأثر الذى سيحدث فى المحيط الدولى إذا ما أعلنت الحكومتان المصرية والبريطانية ، عجزهما عن الوصول إلى اتفاق مرضى ، تحقيقا لنصيحة مجلس الأمن ، الذى كان لايزال موكولا إليه أمر النظر فى النزاع القائم بين البلدين ، ثم خطورة موقفها فى الشرق الأوسط إذا ما أعلنت مصر حيادها الدولى [٣]، كل ذلك كان يحتم عليها الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية .

---

١ - F . R . U S . 1950 . Memorandum by Stabler to Berry , Washington / June 1950 . No . 641 . 74/6-150 . Top secret .

٢ - F . O . 371/80379 . Cairo to F . O . 22 March 1950 . 1041/12/50 G . Immediate . Top secret .

٣ - وكانت تصريحات محمد صلاح الدين ، وزير الخارجية المصرية فى الحكومة الوفدية ، تتجه فى ذلك الوقت إلى التركيز على أن مصر ستلتزم بالحياد الدولى فى الميدان السياسى وفى ميدان القتال إذا لم تتحقق مطالبها الوطنية - الأهرام فى ١٩٥٠/٥/٢٤ - ١٩٥٠/٥/٣٠ .

ورأت الحكومة البريطانية أن الوسيلة الوحيدة لتخطى هذه العقبات هى الدخول فى مفاوضات لاتنتهى مع الحكومة المصرية ، أى العمل على إطالة المفاوضات لأطول مايمكن ، وتجنب إعلان قطعها بأية وسيلة ، حتى تمنع الحكومة المصرية من إلغاء المعاهدة إلى أن يتبلور الموقف الدولى الذى سيحدد السياسة النهائية تجاه مصر (١).

وثانية هذه الحقائق : أن الحكومة الوفدية لم تكن جبهة سياسية واحدة فى المفاوضات وإنما حملت تيارين سياسيين ، أحدهما وطنى متشدد ، والآخر وطنى معتدل . وهذه الحقيقة لم تكن غائبة عن الحكومة البريطانية ، فقد كان للسفارة البريطانية أصدقاء من المصريين ينقلوا إليها كل مايدور من خلاف فى الرأى داخل الحكومة المصرية (٢) ، وإنما الذى غاب عنها هو أن الخلاف بين الاتجاهين داخل الحكومة الوفدية لم يكن خلافا على الأهداف وإنما على الوسائل التى تحقق الأهداف . وقد سعت الدوائر البريطانية إلى محاولة الاستفادة من نفوذ الاتجاه المعتدل فى الحكومة الوفدية لكبح جماح الاتجاه المتشدد فى الحكومة . وفى هذا المجال نجحت السياسة البريطانية فى إطالة المفاوضات ودفع الحكومة المصرية إلى تأجيل قرار إلغاء المعاهدة، وإن كان نجاحها فى ذلك لم يصل إلى أبعد من المدى الذى يتفق مع رؤية الحكومة الوفدية للمصالح الوطنية والسياسية ، فقد ساير هذا الاتجاه المعتدل السياسة البريطانية بالتأكيد لها بأن تأجيل قرار قطع المفاوضات يرجع إلى ما يمارسه من ضغوط على الاتجاه الوطنى المتشدد فى الوزارة كنوع من التكتيك السياسى للضغط على الحكومة البريطانية لكى تسرع بتقديم مقترحات أكثر تطابقا مع مطالب مصر الوطنية ، اعتقادا منه بأن هذه الوسيلة أقدر على

---

١ - F . O . 371/80379 . 12 April , 1950 . JE 1054 / 14 G.Minute .
F . O . 371/90131 . F . O to Cairo 10 April 1951 . No 113 Top secret .
F . O . 371/90131 . F . O . to Washington 24 April 1951 . No . 2182 . Secret
F . O . 371/90132 . F. O. to Paris , 24 April , 1951. No. 1256 saving . Secret
F . O . 371/90132 F.O. to Cairo 5 June 1951 . No. 198 Top secet .

٢ - مثل إدجارد جلاد و أحمد عبود و عبد الفتاح عمرو وحامد زكي .
F . O 371/80382 Cairo to F . O . 15 May 1950 Confidential .
F . O . 371/80384 . Cairo to F . O . 27 Nov. 1950 . No . 822 . Priority , Confidential .
F . O . 371/80367 . Alex . to F . O . 22 July , 1950 . No . 132 saving . Confidential .
F.O. 371/90131 . Cairo to F . O . 10 April , 1952. No . 45 saving . Secret .

تحقيق الأهداف الوطنية من التشدد ، وبأن المرونة لاتؤثر بالسلب على القضية الوطنية طالما أنه يحدد حدود للمرونة بما لايمس الحقوق الوطنية، هذا فى الوقت الذى لم تكن السياسة الوفدية فى حقيقة الأمر قد وصلت بعد إلى إدراك حتمية قطع المفاوضات وإلغاء المعاهدة .

لكن إذا كانت الرؤية الموضوعية قد اقتضت منا الإشارة إلى هذه الحقيقة ، فان الإنصاف يقتضى منا أن نذكر أن حكومة الوفد قد بذلت أقصى ماتستطيع من جهد لحل القضية الوطنية، لكن التحديات التى كانت تحيط بها كانت أكبر من قدرتها على مواجهتها . وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا موقف الحكومة البريطانية من المطالب الوطنية المصرية ، وموقف الملك من المصالح البريطانية ، لأمكننا أن نلتمس الأعذار للحكومة الوفدية .

ومن الجدير بالتسجيل أن الحكومة البريطانية كانت مستعدة أن تستخدم القوة العسكرية لحماية مصالحها فى مصر ، وأنها كانت تدرس ، منذ المراحل الأولى للمفاوضات ، إمكانية استخدام القوة فى تنفيذ سياستها فى مصر ، كما وضعت الإجراءات المضادة التى تستطيع بها السلطات البريطانية إحباط تأثير الإجراءات المضادة التى تتخذها الحكومة الوفدية فى حالة فشل المفاوضات لشل عمل القاعدة البريطانية فى منطقة القنال ، والاحتفاظ بفاعليتها ، فقد كانت الحكومة البريطانية تتوقع أن يؤدى قطع المفاوضات إلى إلغاء الحكومة المصرية لمعاهدة ١٩٣٦م واتفاقيتى ١٨٩٩م ، وقررت أن تتمسك فى هذه الحالة بمركزها فى مصر بالقوة ، وأعدت دراسة تفصيلية للنتائج التى يمكن أن تترتب على ذلك الوضع من النواحى السياسية والعسكرية والإدارية والمالية ، والوسائل التى تمكنها من إحباط فاعلية الإجراءات المصرية(١). ولم يكن ذلك خافيًا عن حكومة النحاس (٢).

---

١ - F.O. 371/80384 . F.O. to Mr. Flett Esp . Treasury . 27 Nov . 1950 . JE 1055/82 .
F.O.371/80381 . Draft paper for consideration at meeting to be held in the F.O. on 19 Dec . 1950 , to discuss possible measures and counter measures open to both Government n the event of an AngloEgyptian deadlock
F . O . 371/80381 F . O . to Cairo . 27 Dec . 1950 . JE 1054/57 G . Top secret .
F . O . 371/80381 . F . o . to Cairo . 30 Jan . 1951 . JE 1054/57 G . Top secret .

٢ - F.O. 371/80383 . Alex . to F.O. 9 Oct . 1950.No . 178 saving . Secret .
ففى الوثيقة السابقة أجاب السفير البريطانى على تصريح للنحاس بأن " مصر لن تقبل أبدا مبدأ الدفاع المشترك في وقت لسلم " بأن " حكومة جلالة الملك ستعيد النظر فى هذه الحالة فى موقف الدفاع عن الشرق الأوسط كله " فغضب النحاس ورد عليه بأن " مصر أيضا عليها أن تدرس ماستفعله " وفى النهاية هدأ النحاس وقال للسفير "إن مصر ستحقق طموحها الوطنى على نحو صبور ولن تلجأ إلى تصرف متهور " . ومعنى ذلك أن السفير البريطانى أراد أن يقول للنحاس إن حكومته لاتتورع عن استخدم القوة العسكرية لحماية مصالحها فى مصر .

ومن الجدير بالتسجيل أيضًا أن الحكومة البريطانية سعت إلى الاستفادة من الوضع الذى نتج عن هزيمة فلسطين وظهور دولة إسرائيل ، التى أصبحت تشكل خطراً يهدد الحدود المصرية، مما سبب قلق الحكومات المصرية وأدى إلى سعيها الدائم إلى إعادة تسليح الجيش المصرى . فقد استخدمت الحكومة البريطانية هذه المسألة كنقطة مساومة وكعامل من عوامل الضغط السياسى على الحكومة المصرية طوال مراحل تلك المفاوضات ، وعملت على عرقلة تسلح مصر لتحقيق فكرة الدفاع المشترك ، فأوقفت تنفيذ العقود الخاصة بشراء الأسلحة البريطانية ، وفرضت حظراً على إرسال الأسلحة التى تحتاج إليها مصر ، بحجة أن «الموقف الدولى المضطرب يقضى عليها أن تعطى الأولوية للدول التى لها معها نظام دفاع مشترك » وأن " مصر لاتستطيع أن تجمع بين أن تعلن أن معاهدة ١٩٣٦م باطلة ، وفى نفس الوقت تعامل من جانب بريطانيا معاملة الدول التى لها معها اتفاقيات دفاع مشترك " [١] . ولم تجد تهديدات الحكومة الوفدية بالاتجاه إلى الدول الاشتراكية لتسليح الجيش المصرى[٢] فى زحزحة الحكومة البريطانية عن موقفها .

وإذا ما أضفنا إلى ذلك نجاح بريطانيا فى الحصول على تأييد حلفائها الغربيين ، وخاصة الولايات المتحدة ، لموقفها تجاه مصر واتفاقهم معها على ضرورة بقائها فى منطقة القنال لاستطعنا أن ندرك حجم الضغوط والمناورات السياسية الى كان على حكومة الوفد أن تواجهها.

والحقيقة الثالثة : إن الولايات المتحدة أصبحت طرفا مباشراً وأصيلا فى العلاقات المصرية البريطانية أثناء تلك المفاوضات . فقد كان منطقيا ومقبولا ، من وجهة نظر طرفى القضية الأصليين ، أن يكون للولايات المتحدة دور فى فض النزاع بينهما من منطلق علاقة المشكلة المصرية بموضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ، فسعى الجانبان ، البريطانى والمصرى ، إلى الحصول على تأييد الحكومة الأمريكية لموقفهما ، انطلاقا من تصورهما لمحورية الدور الأمريكى .

---

١ - F.O.371/80383 . Alex . to F.O. 9 Oct . 1950 . No . 178 saving . Secret .
F.O. 371/80369 . Alex . to F.O. 10 Oct . 1950 . No 711 Confidential .
F . O . 371/90110 . Cairo to F . O . 28 Feb . , 1951. JE 101612 . Secret .

٢ - الأهرام فى ١٩٥٠/٥/٢٤.
F . O . 371/80383 . Statement made by Foreign Minister , Mohamed Salah Eldin , 19 Oct . 1950 .

فحرصت الحكومة البريطانية على إطلاع حكومة الولايات المتحدة على خطها السياسى فى مصر ، وعما يدور من اتصالات بينها بين الحكومة المصرية (١)، حتى تضمن مساندتها لها أثناء التفاوض ، وتضمن كسب تأييدها لمواجهة إلحاح مصر في سحب القوات البريطانية من منطقة القنال والاعتراف بوحدة وادى النيل . ولكن يلاحظ أن الجانب الأمريكى رغم قدرته على التأثير لم يشارك فى المحادثات إلا عندما وصلت إلى طريق مسدود ، فان الحكومة البريطانية لم تكن تسعى فى المراحل الأولى للمحادثات إلى الحصول من الحكومة الأمريكية إلا على تأييدها الأدبى فقط ، ولم تطلب منها الاشتراك الفعلى فى المفاوضات ، لكن مع تقدم المحادثات وما أثبتته من إستحالة اللقاء بين وجهتى النظر البريطانية والمصرية قررت الحكومة البريطانية التحول من مرحلة إطلاع الجانب الأمريكى على تطورات الموقف إلى مرحلة استخدام الثقل الأمريكى للتوصل إلى حل للنزاع الإنجليزى - المصرى . ومن هنا عقدت الاجتماعات بين الجانبين البريطانى والأمريكى بهدف التمكن من الاتفاق على موقف موحد تجاه المشكلة (٢).

وحاولت الحكومة المصرية أيضا كسب تأييد الولايات المتحدة ، وعلقت الآمال على الحصول على تعاطف أمريكى للقضية المصرية ، ليصبح عنصراً ضاغطا على السياسة البريطانية لكى تعدل من موقفها المتشدد من المطالب المصرية (٣) . وقام السفير المصرى فى واشنطن بعدة محاولات لدفع الحكومة الأمريكية إلى نصح الحكومة البريطانية بأن تسحب قواتها من مصر وتضعها فى إحدى قواعدها القريبة منها على أن تعود هذه القوات إلى مصر فى وقت

---

١ - F . O . 371/80380 . F.O. to Cairo . 29 April . 1950 . No . 613 . Secret .
F . O . 371/80382 . Washington to F.O. 9 May . No . 527/1/50. Confidential

٢ - F .O. 371/80383 . Memorandum of informal U.S./U.K discussions on 9 Sept . 1950 . Top Secret .
F.O. 371/90127 . Minutes of meeting with Mr.McGhee at the F.O. on 3 April , 1951 . secret .

٣ - F . O . 371/80380 , Washington to F.O. 25 April 1950 JE 1054/25 . Secret .
F.O. 371/80384 . Cairo to F . O . 28 Nov . 1950 No . 827 . Priority . Confidential .
F.O. 371/90133 . Cairo to F . O . 24 May , 1951 . No . 387 . Secret .
F . R . U . S . 1950 , Stabler to Berry . 1 June 1950 . No . 641.7416.150 .

الحرب[١] . كذلك حاول صلاح الدين أثناء وجوده فى الولايات المتحدة ، بمناسبة اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٥٠م ، إقناع الحكومة الأمريكية بوجهة النظر المصرية بخصوص وجوب جلاء القوات البريطانية عن مصر وحل مسألة السودان والتعاون فى مسألة تسليح الجيش المصرى بدلا من أن تلجأ مصر إلى الكتلة السوفيتية التى تبدى استعدادها للقيام بهذه المهمة [٢]. كما تلقت السفارة الأمريكية فى القاهرة العديد من اقتراحات المسئولين المصريين بالوساطة الأمريكية لحل النزاع مع بريطانيا [٣]. ولكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح ، لأن السياسة الأمريكية لم تعط الاعتبار لغير وجهة النظر البريطانية،[٤] وأجابت على كل هذه المحاولات بأنها تؤيد بقاء القوات البريطانية فى مصر فى وقت السلم للاعتبارات الأمنية والاستراتيجية ، وأن إصرار مصر على الجلاء يبدو غير مناسب فى الظروف الدولية الحالية ، وأن ماتقوله الظروف الموضوعية هو أن انسحاب القوات البريطانية من مصر أمر غير مقبول وغير مرغوب فيه [٥].

أما بخصوص السودان ، فان الحكومة الأمريكية أيدت وجهة النظر البريطانية فى وجوب فصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء ، وفى ضرورة أن يقرر السودانيين مصيرهم بأنفسهم ، وأبدت موافقتها على السياسة التى تتبعها بريطانيا فى السودان لتحضير السودانيين للحكم الذاتى، ورفضت تولى مهمة الوساطة بين الطرفين [٦].

---

١ - وقد قام السفير المصرى بثلاث محاولات فى ١٣ و ١٩ أبريل ١٩٥٠ وفى ١٧ يوليو ١٩٥٠ .
F . R . U . S . 1950 Memorandum of Conversation 17 July , 1950 . No . 641 . 74/17 - 1750 secret .
F.O. 371/80380 . Washington to F.O. 25 April , 1950 . JE 1054 / 25 secret .

٢ - F.R.U.S. 1950 , Memorandum of Conversation by Secretary of State , washington , 17 Oct . 1950 . No . 641 . 74/10.1750 . Secret .
Ibid ., Memorandum of Conversation by McGhee , Washington , 19 Oct . 1950 . No . 611 . 74/10-1950 .

٣ - F.O. 371/80384 . Cairo to F.O. 28 Nov . 1950 . No . 827 . Priority . Confidential .

٤ - F . O . 371/80380 . Alex . to F . O . 25 Oct . 1950. JE 1054/32 Secret .
F.O. 371/80384 . Cairo to F . O . 28 Nov . 1950 . No . 827 . Priority secret .
F.O. 371/80383 . Summary of discussion held at the F . O . on 20 Sept . 1950 between officials of the State Dept . and officials of the F.O. and other Government Dept .

٥ - F . R . U . S ., 1950 . Memorandum by Berry to the Secretary of State Washington , 12 Oct . 1950 . No . 611 . 74/10 - 1250 . Top secret .

٦ - Ibid .

وجدير بالملاحظة أن الحكومة البريطانية قد حرصت على أن يصبح التأييد الأمريكى لسياستها معروفا للجانب المصرى ، ففى أثناء محادثة بين الجانبين البريطانى والأمريكى فى ٢٠ مارس ١٩٥٠ ، طلب الجانب البريطانى من الأمريكيين أن يوضحوا للمصريين عدم جدوى محاولاتهم لجذب الولايات المتحدة إلى جانبهم وكسب تعاطفها مع مطالبهم الوطنية ، كما طلب الجانب البريطانى أيضا أن يتحدث الجنرال كولينز Collins ، أحد القادة العسكريين الأمريكيين ، وكان سيمر بمصر أثناء زيارته للشرق الأوسط ، مع الملك فاروق بخصوص خطورة الموقف الدولى ، وأن يؤكد للمسئولين المصريين ضرورة احتفاظ بريطانيا بقاعدة عسكرية فى مصر [١].

وبرغم أن السياسة الأمريكية كانت تقوم فى تلك المرحلة على أساس النظر إلى مسألة العلاقات البريطانية المصرية باعتبارها مسألة خاصة بانجلترا ومصر وحدهما ، وأنه ليس ثمة مجال للتدخل الأمريكى [٢]، إلا أن الحكومة الأمريكية رأت أن الطلبات البريطانية " تبدو معقولة ومتفقة مع سياسة التعاون الأنجلو - أمريكى فى الشرق الأوسط " ، ومن ثم رسلت تعليمات إلى جيفرسون كافرى ، السفير الأمريكى فى مصر ، بأن يعمل وفقا للاقتراحات البريطانية [٣].

وقد أبلغ كافرى الحكومة المصرية بأن حكومته " تؤيد الحكومة البريطانية فى استمرار تواجدها العسكرى فى مصر على أساس أن التوصل إلى حل مرضى فى مصلحة مصر ، حيث أن الفراغ العسكرى الذى سينتج حتما عن انسحاب القوات البريطانية من قاعدة القنال سيضر مصر ، وأن مصلحة أمن الشرق الأوسط والسلام العالمى أن تحصل بريطانيا على ما تطلبه من تسهيلات استراتيجية فى منطقة القنال ، وأن بريطانيا يجب أن تحصل على هذه التسهيلات فى وقت السلم حتى تستطيع أن تستخدمها على نحو فعال وسريع فى حالة التهديد المباشر لأمن منطقة الشرق الأوسط " [٤]. وحاولت الحكومة البريطانية أيضا استخدام النفوذ

---

١ - F.R.U.S. 1950 , Memorandum by McGhee to Webb , 3 April , 1950 , No . 641 . 74/350 . Top secret .

٢ - Ibid , Memorandum by Stabler to Berry , 1 June , 1950 . No . 641.7416-150 . Top secret .

٣ - Ibid , McGhee to Webb , 3 April 1950 , No . 641 - 74/4 . 350 . Top secret .
F . O . 371/80382 . Washington to F.O. 9 May 1950 . 10527/1/50 . Confidential .

٤ - F . R . U . S . 1950 , Stabler to Berry . 1 June , 1950 . No . 641 . 74/6-150 . Top secret .

الأمريكى للضغط على صلاح الدين لتعديل موقفه المتصلب ، من وجهة النظر البريطانية ، ولتبنى موقفا أكثر واقعية تجاه مسألة الدفاع ، وطلبت من الحكومة الأمريكية القيام بهذه المهمة أثناء وجود صلاح الدين فى نيويورك فى سبتمبر ١٩٥٠م [١].

على هذا النحو تم توحيد السياسة البريطانية والأمريكية تجاه المشكلة المصرية ، فقد كان للدولتين هدف مشترك هو مقاومة الشيوعية وتأمين الخط الأمامى للدفاع ضد روسيا السوفيتية .

وبعد أن استعرضنا مواقف الأطراف المعنية ، نعود إلى تحديد المراحل التى مرت بها المفاوضات ، والتعرف على وجهات نظر الطرفين واستخلاص مايكون قد طرأ على مواقف هذه الأطراف من تغيرات نتيجة لتفاعل المواقف بعد الدخول فى المحادثات .

ويبدأ تاريخ تلك المفاوضات فى ٢١ مارس ١٩٥٠م بمذكرة مصرية تطلب التفاوض لتعديل معاهدة ١٩٣٦م ، وينتهى فى ٨ أكتوبر ١٩٥١م بقرار مصرى بالغاء المعاهدة واتفاقيات السودان . ويلاحظ أن المحادثات قد تركزت حول قضيتين أساسيتين هما قضية الجلاء وقضية السودان ، إلا أن قضية الجلاء قد احتلت رأس القائمة وكانت المحور الرئيسى لكل المحادثات التى أجراها الجانبان ، ويرجع ذلك إلى اتجاه السياسة البريطانية إلى العمل على فصل مسألة الجلاء عن مسألة السودان [٢] ، برغم استمرار تأكيد الجانب المصرى على أن القضيتين تمثلان وجهين لقضية واحدة هى قضية استعادة الحقوق الوطنية . كما يلاحظ أيضا أن المحادثات مرت بمرحلتين : فى المرحلة الأولى انحصرت فى الإطار الثنائى بين مصر وبريطانيا وتحدد فيها وجهات نظر الطرفين ، واتضح فيها تعارض الأهداف والمصالح بينهما على نحو يؤكد استحالة اللقاء بينهما مالم يسلم أحد الطرفين بوجهة نظر الطرف الآخر . أما المرحلة الثانية ، وهى متصلة اتصالا وثيقا بالمرحلة الأولى ، دفعت فيها بريطانيا بالمشكلة المصرية / البريطانية إلى المحيط الدولى ، كمحاولة أخيرة للخروج من الطريق المسدود نتيجة لتعارض الأهداف بين الطرفين .

---

١ - Ibid . , Memorandum of informal U . S . / U . K . discussion in connection with the visit to London of Mr . McGhee on 19 Sept . 1950 . Top secret .

٢ - F . O . 371/80381 . 9 Dec . 1950. JE 1054 /60 G . Secret .
F . O . 371/90127 3 April 1951 . JE 1024/1 G . Secret .

وقد بدأت الحكومة المصرية بالتمهيد للمفاوضات فأرسلت مذكرة إلى الحكومة البريطانية، من خلال عبد الفتاح عمرو ، تطلب التفاوض لتحقيق الجلاء ووحدة مصر والسودان[١] . وبرغم أن المذكرة المصرية لم تضع الجلاء والوحدة مع السودان كشرط مسبق قبل الدخول في المفاوضات ، وإنما تحدثت عن المفاوضة بقصد الوصول إلى الجلاء والوحدة ، وذلك كان يعد موقفا معتدلا إذا ماقورن بالموقف المصرى فى ١٩٤٦م [٢]، إلا أن الخارجية البريطانية اعتبرت أن المطالب التى حددتها المذكرة المصرية لاتصلح أساسا لإجراء المفاوضات ، وأن دعوى الجلاء والوحدة لايمكن أن تكون دعامة أصيلة لحل المشكلات المعلقة بين البلدين ، وإنما يجب أن يكون طلب الدخول فى مفاوضات غير مقترن بأى شرط محدد . وبناء على ذلك طلبت الحكومة البريطانية من الجانب المصرى اعتبار المذكرة تبليغ ودى غير رسمى يتضمن آراء الحكومة المصرية فى المشكلة ، وصارح بيفن السفير المصرى فى لندن بأن قبول الحكومة البريطانية للمذكرة باعتبارها تبليغ رسمى سيسبب خلافا خطيرا بين البلدين . وقد قبلت الحكومة المصرية وجهت النظر البريطانية ، ووافقت على اعتبار المذكرة تبليغ غير رسمى .

بهذه المذكرة بدأت المرحلة الأولى للمحادثات ، وأصبحت مشكلة السياسة البريطانية هى إيجاد وسيلة لإقناع المصريين بالحاجة العملية للاحتفاظ بقاعدة بريطانية فى منطقة القنال فى وقت السلم ، حتى تستطيع الدفاع عن مصر والشرق الأوسط عند الضرورة ، ومن هذا المنطلق وضعت عدة مقترحات تهدف إلى تحقيق فكرة الدفاع المشترك دون تحقيق الجلاء ، فعرضت تحويل مراكز القيادة العسكرية البريطانية إلى مراكز قيادة مصرية بريطانية مشتركة ، ووضع القوات البريطانية المرابطة فى منطقة القنال اسما تحت مظلة مصرية ، فيصبح ملك مصر القائد الأعلى الإسمى لكل القوات المسلحة للدفاع عن مصر ، وبذلك تنتفى صفة الاحتلال اللاصقة بهذه القوات البريطانية ، وهى الصفة التى لم تنجح معاهدة ١٩٣٦م فى إزالة أثرها لدى الرأى العام المصرى . وبينت أن اعتبار القوات البريطانية فى منطقة القنال تابعة للجيش المصرى سيفرض إعادة النظر من جديد فى سياسة تسليح القوات العسكرية بالشرق الأوسط وتدريبها بحيث يتاح لمصر أن تظفر بالأسلحة والمصانع الحربية التى تريدها. إلا أن الاقتراح لم يلق قبولا من الحكومة المصرية [٣].

١- F . O . 371/80379 . Parliamentary Questions , 27 March , 1950 . JE - 1054 / 17 .

٢ – حيث كانت مصر تتمسك بقبول بريطانيا لمبدأ الجلاء كشرط مسبق للدخول فى المفاوضات .

٣ – الأهرام فى ٣٠ / ٤ / ١٩٥٠ .

F . O . 371/80382 . Minute by Sir Ralf Stevenson . 26 May 1950 .

كما طرحت كحل بديل عقد اتفاقية دفاعية إقليمية يتم بمقتضاها إنشاء هيئة دفاع للشرق الأوسط ، تتحمل جزئيا مسئولية اتخاذ قرارات تتعلق ببقاء قوات ومعسكرات بريطانية محددة على الأرض المصرية واعتبرت أن هذه الوسيلة ستمنع ضغط التيارات الوطنية المتطرفة على الحكومة المصرية . ولكن هذا الحل كان يخضع لاعتبارات تخرج عن إطار العلاقات المصرية البريطانية يتصل أهمها بموقف إسرائيل من الاتفاقية ، فان المعاهدة الإقليمية لن تكون فعالة إلا إذا ضمت إسرائيل ، وهو مالم يكن من الممكن إقناع الحكومة المصرية بقبوله ، وفى نفس الوقت فان إغفال دعوة إسرائيل إلى الاشتراك فى هذا الحلف الدفاعى للمنطقة ستعتبره عملا موجها ضدها (١).

ويلاحظ أن هذه المقترحات وضعت فى الفترة التى تلت تقديم المذكرة المصرية مباشرة ، وتم استطلاع موقف الجانب المصرى منها بشكل غير رسمى عن طريق السفارة البريطانية فى مصر. فقد كانت الحكومة البريطانية ترى أنه لابد من القيام بأعمال تمهيدية طويلة للتقريب بين وجهات النظر البريطانية والمصرية ، وأن يتم ذلك بشكل غير رسمى قبل الدخول فى المفاوضات.

أما بالنسبة لمسألة السودان ، فقد اعتبرت الحكومة البريطانية أن تطور الرأى العام السودانى السياسى فى الفترة التى وقعت بين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ يجعل من المستحيل تسوية المسألة على أساس ثنائى ، فان الاتفاق يجب أن يكون ثلاثيا ، ويتم التوصل إليه بعد استشارة السودانيين ، ولن يمكن تحقيق ذلك إلا بعد أن يصل السودانيين إلى مرحلة من التطور السياسى أكثر تقدما من الوضع الحالى . ووجدت أن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو أن تقتصر تسوية مسألة السودان بين الحكومتين المصرية والبريطانية على الفترة التى تقع بين ١٩٥٠ ووصول السودان إلى الحكم الذاتى ، حيث يستطيع السودانيون ممارسة حقهم فى تقرير المصير. ورأت أن أقصى ما تستطيع أن تمنحه للمصريين فى تلك الفترة هو إعطاءهم حق الاشتراك معها فى إعداد السودان للحكم الذاتى ، عن طريق إنشاء لجنة بريطانية - مصرية - سودانية لهذا الغرض (٢).

وأخيرا اتفقت الآراء داخل الحكومة البريطانية على إجراء مباحثات عسكرية بين الجانبين ، البريطانى والمصرى ، على نحو يهىء للسياسيين أساسا للعمل ، ورأت أن الاقتراح الذى قدمه

---

١ - F. O. 371/80382. 23 March 1950. JE 1054. Confidential.

٢ - Ibid.

الملك فاروق ، بأن يزور المارشال سليم مصر ، بهدف إقناع الزعماء الوفديين بوجود التهديد السوفيتى وبالتالى بضرورة بقاء القاعدة البريطانية فى مصر فى وقت السلم [١] ، يقدم أفضل الحلول ، فاذا نجح سليم فى مهمته ، فان الحكومة البريطانية تلغى معاهدة ١٩٣٦ وتعقد اتفاقية جديدة مع مصر على أساس المشاركة والمساواة ، وإذا لم ينجح تتمسك الحكومة البريطانية ظاهريا بحقوقها بمقتضى المعاهدة ، وتسعى للحصول على متطالباتها العسكرية فى مصر ، والتى تتجاوز حدود المعاهدة ، عن طريق غير رسمى [٢].

وبناء على ذلك ، أرسلت الحكومة البريطانية ردها على المذكرة المصرية فى ١٧ مايو ١٩٥٠ ، باقتراح إجراء مباحثات عسكرية غير رسمية بين الحكومة المصرية ورئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية البريطانية ، الذى سيحضر إلى مصر فى أوائل شهر يونيه . وعبرت المذكرة البريطانية عن أمل الحكومة البريطانية بأن تمهد هذه المباحثات العسكرية السبيل إلى مباحثات سياسية بين الحكومة المصرية والسفير البريطانى الجديد فى القاهرة ، رالف ستيفنسون [٣].

فردت الحكومة المصرية فى ٣٠ مايو ١٩٥٠ ، مؤكدة قبول مبدأ الجلاء والوحدة مع السودان كأساس للمفاوضات بين البلدين ، وأعلنت موافقتها على البدء ببحث المسائل العسكرية " وفى مقدمتها جلاء القوات البريطانية جلاء تاما وناجزاً " قبل المباحثة فى المسائل السياسية [٤].

وبهذه المذكرات قبل الطرفان الدخول فى مباحثات عسكرية ولكن بأهداف متعارضة ، فبينما اعتبر الجانب المصرى أن المقصود بهذه المباحثات هو الاتفاق على مراحل الجلاء ، نظر إليها الجانب البريطانى على أن الهدف منها هو التسليم عسكرياً بضرورة بقاء القوات البريطانية فى منطقة القنال .

---

١ - F . O . 371/80379 . Cairo to F .O. 22 March 1950 . 1041/12/50 G.Immediate Top secret .
F . O . 371/80379 . Commonwealth Relation office to Western and U . N Dept . 15 April 1950 . No . 76 secret .
F.R.U.S. 1950, Stabler to Berry . 1 June 1950 . No . 641.74/6-150 . Top secret .
وكان الملك فاروق قد قدم ليبفن اقتراحه فى نفس اليوم الذى قدمت فيه المذكرة المصرية التى تطلب التفاوض فى ٢١ مارس ١٩٥٠ ، وذلك من خلال عبد الفتاح عمرو أيضاً .

٢ - F.O.371/80380 . Memorandum , Summary of remarks by His Majesty's Minister at Meeting with the Commander-in- chief on 2 June , 1950 . Top secret .

٣ - محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ . ص ٤٢٣ .

٤ - محاضر المحادثات : المرجع السابق ، ص ٥ .

وهنا لابد من القول إن الأهداف البريطانية لم تكن خافية على الحكومة المصرية ، فقد شكا صلاح الدين للسفير الأمريكي في القاهرة ، من أن الرد البريطاني تعمد إغفال ذكر المطالب المصرية بالجلاء والوحدة ، والتأكيد على أن المسائل العسكرية أصبحت في الظروف الحالية أهم من المسائل السياسية [١] ، مما يستدل منه على أن السياسة البريطانية كانت واضحة تماما للحكومة المصرية . كما أن إصرار الحكومة المصرية على مطالبها الوطنية كان واضحا أيضا للحكومة البريطانية ، وأن ماظهر من تعارض في الأهداف كان كفيلا بأن يدفع الطرفان إلى الانصراف عن المفاوضات التي حكم عليها بالموت قبل أن تبرز إلى الوجود ، ومع ذلك انساق الجانبان في مفاوضات طويلة لايرجى من ورائها تحقيق أي أمل وكان لكل منهما أسبابه . الحكومة البريطانية لم يكن أمامها بديل آخر غير المضي في طريق المفاوضات " على أمل أن يغير الوقت من تطرف آراء الحكومة المصرية ومن غياب واقعيتها السياسية "[٢] ، وخاصة أن المعلومات التي كان السفير البريطاني في مصر ينقلها إليها كانت تؤكد أن سياسات وزير الخارجية المصري ، الذي كان يمثل التيار الوطني المتشدد في الحكومة ، لاتلقى تأييد بقية زملائه في الوزارة . وأن الملك ، الذي يؤيد السياسة البريطانية في مصر ، يستطيع الضغط على حكومته وتوجيه سياستها في الطريق الذي يريده . كما كان يؤكد أن القادة العسكريين المصريين ، مثل حيدر باشا ومصطفى نصرت ، يؤيدون السياسة البريطانية في مصر [٣]. أما الحكومة المصرية ، فهي وإن كانت تتمسك بالمطالبة بالجلاء والوحدة مع السودان ، إلا أنها كانت ترى أن المفاوضات هي الوسيلة النضالية الممكنة لتحقيق هذه المطالب . وهذه النقطة كانت من سلبيات الحكومة الوفدية ، فانه لم يكن من الحكمة البقاء على سياسة وضعت منذ سنوات طويلة مع تغير الظروف ونشوء قوى جديدة وتيارات جديدة .

ولقد تلخص الموقف البريطاني في المحادثات التي أجراها مع الجانب المصري [٤] ، في محاولة تأكيد أن وجود الجيوش البريطانية في مصر لايعني الاحتلال بل هو فكرة جديدة لدفاع الحلفاء يستلزمها وجود الخطر الروسي [٥] ، وفي التمسك بأن الجلاء الناجز لايتفق مع الدفاع

١ - F.R.U.S. 1950 , Stabler to Berry , 1 June , 1950 . No . 641.74/16-150. Top secret .

٢ - Ibid .

٣ - F . O . 371/80380 . Summary of remarks made by His Majesty's Minister at Meeting with Commanders -in- chief on 2 June, 1950 . Top secret .

٤ - وقد شملت تلك المحادثات ، محادثات وليم سليم مع الحكومة المصرية برئاسة النحاس و محادثات ستيفنسون مع الجانب المصري برئاسة صلاح الدين ، ثم محادثات بيفن مع صلاح الدين في نيويورك ثم في لندن .

٥ - محاضر المحادثات ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

عن البلاد [١]، وأنه لايمكن تأمين الدفاع عن مصر بغير القوات البريطانية ، فالخطر الذى يتهدد مصر يعد خطرا مزدوجا ، يأتى من الجو والبر . ولذلك فان من الضرورى ، لضمان الدفاع الفعال عن مصر ، أن تتوحد قوات البلدين فى وقت السلم [٢]، وأن يتم التحالف بين مصر وبريطانيا على أساس : وجود مركز لرياسة الجيش بالمواصلات اللازمة له، وتوفر قاعدة معدة لاستقبال جميع النجدات فى الحال وإقامتها ، وقيام دفاع جوى يستطيع العمل على الفور ، ووجود قوة سريعة الحركة للاشتباك بالعدو [٣].

واستندت السلطات العسكرية البريطانية فى إصرارها على ضرورة تواجد القوات البريطانية فى مصر فى وقت السلم على أن خروج القوات يستغرق وقتا طويلا وعودتها تستغرق وقتا طويلا ، وفى هذا الوقت ينهار مركز الدفاع كله . وفسرت ذلك بأنه فى حالة قيام الحرب سيكون الشرق الأوسط أحد النقط الأساسية التى تشن عليها الهجوم ، وسيكون الهجوم الأول من الجو ، ويقترن هذا الهجوم بهجوم للغواصات البحرية ثم يتلو ذلك الهجوم البرى ، ولذلك ينبغى أن يكون فى مصر دفاع جوى كامل أعد من قبل ويشمل الرادار ونظام للمواصلات ونقط للمراقبة ومدفعية مضادة للطائرات ومشروع كامل للدفاع ، ومصر لاتستطيع أن تقدم ذلك فى الوقت الحالى ، لذلك لابد أن يكون هناك نظام دفاع جوى مشترك فى وقت السلم . أما بالنسبة للقوات البرية ، فقد رأت السلطات العسكرية البريطانية أنه لكى لاتصل الجيوش الغازية إلى مصر ، لابد أن يكون فى مصر قوات برية عسكرية وأن يكون بها فنيون وموظفون إداريون لتكون فى حالة تسمح باستخدامها فى وقت قصير[٤].

ولقد رأى الجانب البريطانى أن الوسيلة الوحيدة للتوفيق بين مطالب الدفاع العاجلة وبين كرامة مصر القومية ، هى أن يكون وجود القوات البريطانية فى منطقة القنال بناء على دعوة مصر بريطانيا لمساعدتها فى الدفاع عن مصر والشرق الأوسط خلال المدة التى تستغرقها القوات المصرية المسلحة لاستكمال عدتها للدفاع عن مصر [٥]. ويلاحظ أن الحل

---

١ – محضر محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى ٢٤ اغسطس ١٩٥٠ . من كتاب القضية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٦٤٦ .

٢ – محاضر المحادثات ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

٣ – المرجع السابق ، ص ٤١ . ٤٢ .

٤ – محضر محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى ٨ يولية ١٩٥٠ ، من كتاب القضية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٦٠٦ .

٥ – محضر محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى ١٠ أغسطس ١٩٥٠ ، المرجع السابق، ص ٦٢٨ .

البريطانى للمشكلة بنى على تصور إمكانية تحقيق الأهداف البريطانية عن طريق إعطاء مصر سلطة اسمية للتخلص من وجود القوات البريطانية عندما ترغب فى ذلك ، اعتقادا منها أن إعطاء الحكومة المصرية هذه السلطة سيجعلها تتردد كثيرا فى استخدامها خوفا من تحمل مسئولية الدفاع عن مصر والشرق الأوسط [١]، وظنا منها أن هذا الوضع يسهل على الحكومة المصرية مهمة إقناع الشعب المصرى بأنه ليس ثمة ما لايتفق مع الكرامة المصرية فى قبول مساعدة تقدم طواعية واختيارا [٢].

وجدير بالملاحظة أن الجانب البريطانى قد ذهب فى محاولته لإيجاد وسيلة تحقق الأهداف العسكرية البريطانية فى مصر وفى نفس الوقت ترضى الشعب المصرى وتبين له أنه دفاع مصرى وليس احتلالا ، إلى الحد الذى جعله يعرض على الجانب المصرى أن توسم الطائرات البريطانية بالعلامات المصرية وكذلك وسائل النقل والمدافع المضادة للطائرات ، وأن يتقلد رجال السلاح البريطانى العلامة التى يتقلدها رجال السلاح الجوى المصرى ، ليظهر أن القوة الجوية والدفاع الجوى مصريان [٣]. إلا أن المفاوض المصرى رفض هذه الوسيلة بشدة ذاكراً " أنه لايستطيع أن يشترك فى خداع الشعب المصرى " [٤].

أما بالنسبة للسودان ، فقد تمسك الجانب البريطانى بأنه لا أمل فى الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية إلا على أساس أن يكون للسودانيين حق تقرير المصير[٥].

أما الموقف المصرى ، فقد تبلور فى الإصرار على أن الجلاء التام هو الأساس الوحيد الممكن لأى اتفاق بين مصر وبريطانيا ، فان من حق مصر الطبيعى أن تخلو أراضيها من أى جندى أجنبى . كما رفض قبول الادعاء بأن خطورة الموقف الدولى تبرر الاحتفاظ بقوات بريطانية فى منطقة السويس ، فان هذا الخطر لايرجى له زوال فى يوم من الأيام ، كما أن الدول المجاورة لروسيا نفسها مثل تركيا وإيران لاتوجد فيها قوات احتلال أجنبية ، ولن تصل قوات الغزو الروسية إلى مصر إلا بعد اجتياح تلك الدول ومايليها ، بالإضافة إلى أن بريطانيا تملك

---

١ - F . O . 371/80381 . Anglo-Egyptian Defence Problem . Minute by Stevenson on 4 Dec 1950 .

٢ - محضر محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ ، من كتاب القضية المصرية ، المرجع السابق ، ص ٦٤٦ .

٣ - محضر محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى ١٠ أغسطس ١٩٥٠ من كتاب القضية المصرية ، المرجع السابق ، ص ٦٢٨ .

٤ - المرجع السابق ، ص ٦٢٩ .

٥ - محضر محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى ٤ ديسمبر ١٩٥٠ من كتاب القضية المصرية ، المرجع السابق ، ص ٦٥٩ .

كثيرا من القواعد الجوية والاستراتيجية فى البلاد المحيطة بمصر مثل مالطة وقبرص وبرقة والأردن ، التى يسهل إرسال القوات منها إلى مصر فى حالة الحرب . فاذا قبلت مصر هذه الحجة التى تستند إليها بريطانيا لبقاء قواتها فى مصر كان معنى ذلك أنها تقبل تأييد الاحتلال . وبناء على ذلك لم يقبل الجانب المصرى مرابطة القوات البريطانية فى الأرض المصرية فى وقت السلم ، وإنما طالب بوجوب جلائها جلاءً ناجزاً (١) ، وحدد مدة سنة كفترة انتقال يتم بعدها الجلاء وتستوفى خلالها وسائل تقوية الجيش المصرى ، وعرض نقل القاعدة البريطانية إلى منطقة غزة (٢) . كذلك رفض المفاوض المصرى الدفاع الجوى المشترك فى وقت السلم ، على أن تعمل مصر على استكمال معدات الدفاع الجوى وإعداد الطيارين والفنيين مستعينة فى ذلك بالبعثات التى ترسلها انجلترا وأمريكا (٣).

لكن وإن كان الجانب المصرى قد رفض وجود القوات البريطانية فى مصر فى وقت السلم ، إلا أنه قبل عقد محالفة وحضور القوات البريطانية وقت الحرب لا إلى منطقة القنال وحدها بل حيث يقتضى الدفاع (٤) ، وحددنطاق التحالف الذى يقبله بحدود واضحة وهى وقوع الاعتداء المسلح الفعلى على مصر أو على إحدى الدول المتاخمة لها (٥) ، وقبل وجود العدد الضرورى من الفنيين اللازمين لصيانة المعدات التى لايوجد مصريون يستطيعون القيام بصيانتها ، ويقوم هؤلاء الفنيون كذلك بتدريب من يحل محلهم من المصريين (٦).

أما فيما يتعلق بالقاعدة ، فقد رأى الجانب المصرى إمكان الاحتفاظ بهاصالحة للعمل وصالحة للتوسع عند اللزوم دون أن يكون هناك احتلال بريطانى ، وذلك بأن يحتفظ الجيش المصرى بجيمع المعدات والمخازن فى حالة استعداد لاتختلف عن الحالة التى تركت عليها ، ومن ثم يتم التوفيق بين الضرورات العملية وبين الضرورات الوطنية والسياسية (٧).

---

١ – محضر محادثة بين مصطفى النحاس والفيلد مارشال سليم فى ٦ يونيه ١٩٥٠ ، من محاضر المحادثات ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ، ٢٥ .

٢ – محادثة بين صلاح الدين وبيفن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٠ بنيويورك ، من كتاب القضية المصرية ، ص ٦٥٢ .

٣ – محضر جلسة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى ١٠ أغسطس ١٩٥٠ ، من كتاب القضية المصرية ، المرجع السابق ، ص ٦٢٩ – ٦٣٠ .

٤ – محادثة بين صلاح الدين وبيفن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٠ بنيويورك . القضية المصرية ، ص ٦٥٢ .

٥ – محضر محادثة بين وزيرى الخارجية البريطانية والمصرية فى وزارة الخارجية البريطانية فى ٤ ديسمبر ١٩٥٠ ، القضية المصرية ، ص ٦٥٤ .

٦ – محضر جلسة بين صلاح الدين وستيفنسون فى ٥ أغسطس ١٩٥٠ ، القضية المصرية ص ٦٢٤ ، ٦٢٥.

٧ – محضر جلسة بين صلاح الدين وبيفن فى ٤ ديسمبر ١٩٥٠ ، القضية المصرية ص ٦٥٤ .

أما بالنسبة للسودان ، فقد تمسك المفاوض بوجوب الوحدة بين مصر والسودان قولا وعملا[١].

ويلفت النظر أن المحادثات لم تصل إلى قاعدة تصلح لأن تكون أساسا لمفاوضات رسمية ، فان الجانب المصرى رفض أى حل لايتضمن الجلاء التام عن مصر وتسوية مسألة السودان على قاعدة الاعتراف بوحدة وادى النيل ، والجانب البريطانى أصر على أن باب تسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا لن يفتح إلا بتنظيم نوع من الدفاع المشترك بين البلدين . وكان المارشال سليم فى منتهى الحسم والوضوح عندما أخبر النحاس بأنه لايستطيع أن يوصى حكومته بالجلاء التام لأن انسحاب القوات البريطانية من مصر سيكون له أثر وخيم على الحرب الباردة ضد روسيا [٢] ، كذلك صارح السفير البريطانى صلاح الدين بأنه إذا لم تقبل الحكومة المصرية مبدأ الاستعداد الحربى المشترك فى وقت السلم فليس ثمة شىء يمكن للحكومة البريطانية أن تقترحه لحل هذه المشكلة [٣] ، كل ذلك يعنى أن الجانب البريطانى أراد أن يقول أن هناك نقاطا مبدئية فى السياسة البريطانية خارج دائرة التفاوض وأولها بقاء القوات البريطانية فى مصر .

كما يلفت النظر أيضا أنه لم يتم تقديم مقترحات بريطانية أثناء المحادثات ، وإنما اقتصر الأمر على تبادل الآراء لاستطلاع وجهات النظر والتعرف على المواقف والحدود التى لايقبل الطرف المصرى أن يمضى إلى أبعد منها . إلا أن بيفن عرض على صلاح الدين فى أواخر المحادثات ، بصفة شخصية محضة ، اقتراحا يتضمن معالجة مسألة الدفاع عن طريق تنظيم " نقل السلطة " إلى المصريين على نحو تدريجى ، بأن يتم تدريب الجيش المصرى وتزويده بالمعدات على أساس صحيح ليكون من الممكن الاتفاق على نقل السلطة إليه . ووعد بأن يرجع إلى حكومته وإلى المختصين العسكريين قبل إبداء رأى نهائى ، وطلب بيفن من صلاح الدين أن يمتنع الطرفان ، لمصلحة البلدين ، عن عمل أى شىء من شأنه خلق المصاعب السياسية إلى أن يتم مجلس الوزراء البريطانى والخبراء العسكريين دراسة اقتراح بيفن [٤].

والحق أن الوزير البريطانى عندما اتضح له مدى التباعد بين الرؤية البريطانية والمصرية لأسس حل النزاع بين البلدين قدم اقتراحه لتغطية الموقف البريطانى المتشدد تجاه مسألة الجلاء،

---

١ - رئاسة مجلس الوزراء : السودان فى ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، محضر جلسه بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ٢٤٠ .
٢ ، ٣ - المصدر السابق ص ٢٤١ ، ص ٢٤٢ .
٤ - محضر محادثة بين وزير الخارجية البريطانية والمصرية فى وزارة الخارجية البريطانية فى ٧ ديسمبر ١٩٥٠ ، القضية المصرية ، المرجع السابق ، ص ٦٤٤ .

فقد رأى أن المصلحة البريطانية تقتضى أن تكون نقطة الخلاف التى تؤدى إلى فشل المفاوضات هى مسألة السودان وليس مسألة الجلاء ، اعتقادا منه بأن الموقف البريطانى تجاه مسألة السودان موقف قوى من الناحية الأدبية " فانه لامجال للتفكير فى عرقلة التقدم الدستورى فى السودان ، كما أن السودانيين أنفسهم لن يقبلوا الآن فرض السيادة المصرية عليهم حتى ولو كانت سيادة اسمية " ، أما بالنسبة لمسألة الجلاء ، فان موقف بريطانيا تجاهها ضعيف ، فهى من ناحية تستخدم المعاهدة لتبرر الاحتفاظ بمراكز القيادة وبقاعدة للدفاع عن الشرق الأوسط كله فى منطقة القنال ، ومن ناحية أخرى تجاوزت أعداد القوات البريطانية المقيمة فى المنطقة الأعداد المسموح بها بمقتضى المعاهدة ، كما أن المناطق التى تحتلها تجاوزت أيضا المناطق التى حددتها نصوص المعاهدة ، ولذلك " فان المصريين إذا قرروا أن يرفعوا الأمر إلى مجلس الأمن مرة ثانية ، فانهم يستطيعون أن يثيروا قضية ضد بريطانيا أكثر قوة على مسألة الجلاء مما لو أثاروها على مسألة السودان " (١).

وبناء على ذلك رأى بيفن أن من الضرورى أن تقدم الحكومة البريطانية بعض التنازلات بخصوص مسألة الجلاء حتى تستمر المفاوضات الخاصة بهذه المسألة ، ولهذه الأسباب عرض على حكومته مشروعا يتلخص فى عقد اتفاقية تنص على تنظيم نقل المهام والالتزامات العسكرية فى منطقة القنال إلى المصريين ، على أن يبدأ تنفيذ هذا الانتقال فى سنة ١٩٥٢م ويستكمل فى ١٩٥٦ ، حيث تصبح صيانة القاعدة البريطانية والمحافظة عليها بصورة جيدة مسئولية الحكومة المصرية ، على أن تسمح الحكومة المصرية بفحص دورى للقاعدة بعد عام ١٩٥٦ بواسطة خبراء بريطانيين . أما فى حالة الحرب ، فان الحكومة المصرية تقدم التسهيلات اللازمة لقوات بريطانيا وحلفائها . وفى الفترة التى تقع بين ١٩٥٠ و ١٩٥٦ تتعهد الحكومة البريطانية بتدريب وتجهيز القوات المسلحة المصرية والأعداد الضرورية من الفنيين المصريين لتولى مهمة صيانة القاعدة . كما نص المشروع على أن تعقد بريطانيا ومصر اتفاقية دفاع مشترك تغطى الفترة الواقعة بين ١٩٥٠ و ١٩٥٦ مع إمكانية مد أجل الاتفاق بعد ذلك التاريخ بناء على رغبة الطرفين (٢).

١ - F.O. 371/80381 . Anglo-Egyptian Treaty Negotiations . 8 Dec . 1950 . JE 1054/54 . Top secret .

٢ - Ibid .

ويتضح من استقراء الوثائق البريطانية أن الجانب البريطانى قد اتخذ من هذا العرض مدخلا لاستمرار المفاوضات وتبادل المقترحات مع الجانب المصرى ، ونجح بذلك فى منع الحكومة المصرية من إعلان فشل المحادثات . وعلى أى حال لابد أن نعترف بأن الاقتراح البريطانى كان يعد تغيرا إيجابيا فى الموقف البريطانى تجاه القضية المصرية لايمكن إغفاله رغم أنه كان تغيرا محدودا ، ونستطيع أن نلحظ ما طرأ على الموقف البريطانى من مرونة نسبية إذا ما قارناه بموقف المفاوض البريطانى طوال المحادثات .

كما نستطيع أيضا ملاحظة ما طرأ على الموقف المصرى من اعتدال ملحوظ عندما نعلم ، أن صلاح الدين قبل أن يكون العرض البريطانى أساسا للمفاوضات ، وأبدى استعدادا لإقناع النحاس بقبول انتظار نتائج الدراسات التى سيقوم بها مجلس الوزراء البريطانى والمختصين العسكريين البريطانيين للاقتراح [١]، وذلك على الرغم من أن العرض البريطانى لم يكن يحقق الجلاء الناجز الذى تمسك به الجانب المصرى فى المحادثات التى أجراها مع الجانب البريطانى ، وإنما كان يقضى بأن يتم الجلاء بعد خمس سنوات [٢] ، ورغم أنه كان يعلم أيضا أن وزير الخارجية البريطانية لن يقدم له أى مقترحات بخصوص السودان [٣] . وهو موقف يختلف عن موقفه طوال المحادثات السابقة . وقد اعتبر الجانب البريطانى أن الاعتدال الذى طرأ على موقف صلاح الدين يرجع إلى الجهود التى بذلتها الولايات المتحدة لإقناعة بخطورة انسحاب القوات البريطانية من مصر ، أثناء وجوده فى نيويورك . وقد أعطى موقف صلاح الدين أملا للجانب البريطانى فى إمكانية التوصل إلى حل على أساس عرض بيفن ، فقد كانت الحكومة البريطانية تعتبر أن نجاح العرض أو فشله يتوقف كثيرا على الأسلوب الذى سيعرضه به صلاح الدين على حكومته " فاذا طلاه بلون مناسب وقدمه على أنه تنازل من جانب بريطانيا أصبح هناك احتمالا كبيرا بأن يقبل النحاس وسراج الدين "الصفقة" أما إذا ساير التيار الوطنى السائد فى مصر وهاجم بريطانيا فسينتهى الأمر بفشل المفاوضات كلها"[٤].

---

١ - F.O.371/80384. Minute by Stevenson to F.O.13 Dec . 1950 . JE 1055/95

٢ - F.O.371/90129 . Biven to Stevenson . No . 16 secret.

وتسجل هذه الوثيقة محادثة بين وزير الخارجية البريطانية والسفير المصرى فى لندن ، حيث ذكر بيفن أن الجلاء سيتم فى خمس سنوات .

٣ - F.O.371/80384. Minute by W.Strung on 13 Dec . 1950.

F.O.371/80384 .Minute by Stevenson to F.O. on 20 Dec . 1950 . JE 1051/2

٤ - F.R.U.S. 1950 . Caffery to the Secretary of State , Cairo , 13 Dec 1950 . No . 461/12-3150.Top secret .

على أى الأحوال توقفت المحادثات من ديسمبر ١٩٥٠ إلى أبريل ١٩٥١ انتظاراً للمقترحات التى وعد بيفن بعرضها على حكومته . وفى الواقع أن فشل المحادثات العسكرية التى أجراها الطرفان فى التوصل إلى حل يتفق مع وجهتى نظرهما قد أعطى مجالا لتصورات أخرى من جانبهما لأسس وأسلوب حل المشكلة ، كما أنه قد أفسح المجال لوساطات دولية وعربية حاولت التدخل للتقريب بين وجهتى النظر البريطانية والمصرية .

فالطرف البريطانى ، بعد أن يئس من إمكانية حل المشكلة فى الإطار الثنائى ، رأى أن وضعها فى الإطار الدولى قد يوفر لها فرص الحل ، ومن ثم بدأ باجراء حوار سياسى عسكرى مع الطرف الأمريكى ، يستهدف توحيد الجهود البريطانية والأمريكية من أجل مواجهة مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط . ويلاحظ أن الطرفان بدءا الاجتماعات ، التى عقدت بين قادتهما العسكريين وموظفى الخارجية من الجانبين ، والتى تمت فى ٢٣ و ٢٦ أكتوبر ١٩٥٠ ، بنقطة اتفاق لاتحتمل الخلاف وهى أن وجود القوات البريطانية فى مصر فى وقت السلم عامل أساسى فى الدفاع عن الشرق الأوسط . ومن نقطة الاتفاق هذه قبل الطرفان أن يبحثا معا إمكانية تكوين جبهة مشتركة لعقد اتفاقية عسكرية ثلاثية مع مصر ، تقبل مصر بمقتضاها أن تقام على أرضها قواعد للدفاع عن الشرق الأوسط ، مع مايتضمنه ذلك من إقامة قاعدة جوية أمريكية فى مصر مثل القاعدة التى حصلت عليها الولايات المتحدة فى الظهران ، فى مقابل أن تتولى الحكومتان البريطانية والأمريكية تسليح وتدريب القوات المسلحة المصرية ، ثمنا لهذه القواعد العسكرية . واعتبر الطرفان أن هذا الحل سيمكن مصر من أن تقول إنها تشترك فى اتفاقية دفاع مشترك على قدم المساواة مع اثنتين من القوى العظمى [١].

وقد حظى هذا الاتجاه فى الموقف البريطانى بتأييد حكومة الولايات المتحدة التى كانت ترغب فى إنهاء الخلاف بين بريطانيا ومصر خوفا من أن يؤدى استمرار النزاع بينهما إلى إرباك الخطط الاستراتيجية الغربية . فان التحليل النهائى للموقف قاد الولايات المتحدة إلى الاقتناع بأن بريطانيا ، نظرا لتزايد سخط الشعب المصرى وتزايد المشاعر المعادية للوجود البريطانى فى مصر ، لن تستطيع مقاومة مطالب المصريين بالجلاء العاجل أكثر من ذلك ، إلا إذا أضيف عنصر جديد إلى الوضع ، واعتبرت أن تدخلها فى العلاقات المصرية البريطانية

١ - F.R.U.S. 1950 , The Secretary of State to the embassy in Egypt 20 Nov 1950 . No . 680 . 5/11-2050 . Top secret .
Ibid , McGhee to Mattheurs , 6 Dec . 1950 . No . 6374/12-650 . Top secret .

قد يقدم هذا العنصر الجديد (١) ، ومن هنا قبلت الحكومة الأمريكية المشاركة فى المفاوضات البريطانية – المصرية ، ووافقت على أن تدفع ثمن بقاء القوات البريطانية فى مصر فى شكل الأسلحة التى ستقدمها ، باعتبارها العامل المحدد فى بقاء القاعدة البريطانية (٢).

والذى يلفت النظر هو ما طرأ على الموقف الأمريكى فى هذه المرحلة من تغير إيجابى – وإن كان تغيرا جزئيا – تجاه القضية المصرية ، فالإدارة الأمريكية وإن كانت قد استمرت فى تأييد الموقف البريطانى فى مصر وتأكيد ضرورة بقاء القاعدة البريطانية على الأرض المصرية للدفاع عن المصالح الاستراتيجية الغربية ، إلا أنها أخذت تبدى معارضتها لسياسة كسب الوقت التى كانت الحكومة البريطانية تتبعها تجاه المشكلة المصرية (٣).

فقد كانت الحكومة الأمريكية تعرف أن استمرار المشكلة بغير حل سيؤدى على المدى الطويل إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية – البريطانية فى المنطقة (٤)" لأن استمرار هذه السياسة البريطانية يزيد الحركة الوطنية المصرية اشتعالا ، ويعمق مشاعر السخط والغضب فى مصر بشكل يهدد العلاقات المصرية – البريطانية بالانقطاع مما يؤثر على المصالح الغربية"(٥). ولذلك رأت أنه يجب على بريطانيا أن تسعى للتوصل إلى حل لهذه المشكلة يتفق مع متطلبات الأمن فى المنطقة ويرضى فى نفس الوقت التطلعات المصرية (٦). وتصورت أن ذلك يمكن أن يتم عن طريق تطوير ترتيبات الدفاع فى المنطقة ووضعها على أساس إقليمى بحيث يمكن للقوات البريطانية أن تشارك مع بقية الدول الغربية على قدم المساواة (٧). ولهذه الأسباب وافقت الولايات المتحدة ، بعد تردد شديد ، على التحرك الإيجابى للمساهمة مع الجانب البريطانى فى حل المشكلة المصرية .

---

١ – Ibid , Mattheurs to the Secretary of Defence (undated) Top secret .

٢ – Ibid .

٣ – ففى مناقشة بين رئيس الإدارة المصرية بالخارجية البريطانية وموظفى الخارجية الأمريكية صرح الأول بأن حكومته تعتقد أنها تستطيع الاستمرار فى سياسة كسب الوقت التى كانت تتبعها منذ بداية المحادثات ، كما أنها تستطيع عن طريق لاستمرار فى هذه السياسة وعن طريق المناورات السياسية والتلاعب بالألفاظ أن " تجعل المصريين يتابعون الحديث " Keeping the Egyptian talking " وبذلك تظل المعاهدة سارية المفعول .

F.R.U.S. 1950 . The Secretary of State to Certain Diplomatic offices . 7 Dec 1950 . No . 641.74/12-750 . Top Secret .

٤ – Ibid ., Memorandum by Stabler to McGhee . 4 Dec . 1950 . Top secret.

٥ – Ibid , The Secretary of state to Certian Diplomatic offices . 7 Dec . 1950 No . 641.74/12-750 . Top secret .

٦ – Ibid ., Memorandum by Stabler to McGhee . 4 Dec . 1950 . Top secret

٧ – Ibid .

ومع ذلك لايمكن إغفال أن الاستراتيجية الثابتة للولايات المتحدة استمرت تعتبر وجود القوات البريطانية فى مصر ضرورية لها . فنظراً للأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط ، لم يكن أمام الحكومة الأمريكية بديل آخر غير أن تحاول استخدام كل الطرق والوسائل التى تؤدى إلى بقاء الإنجليز فى مصر طالما أن فكرة جلاء القوات البريطانية عن مصر لامجال للبحث فيها (١).

وفى ضوء هذه النظرة كان من الطبيعى أن لاتتعرض الولايات المتحدة للقضية المصرية بوصفها قضية تقرير مصير ، وإنما من منطلق حرصها على مصالحها فى المنطقة ، ومن منطلق أن استمرار النزاع سيؤدى إلى خلق التوتر فى الشرق الأوسط ، مما يؤدى إلى إضعاف الخطط الاستراتيجية الغربية . ولذلك نلاحظ أن التدخل الأمريكى من أجل التقريب بين وجهتى النظر البريطانية والمصرية كان مشروطا دائما بطلب تحديد موقف نهائى من الحكومة المصرية يتمشى مع سياسة الدول الغربية فى العلاقات بين الكتلتين الغربية والشرقية .

أما الطرف المصرى ، فقد سعى إلى البحث عن حل يجمع بين الضرورات الاستراتيجية التى كان الطرف البريطانى يؤكد على ضرورة مراعاتها والاهتمام بأمرها أثناء المحادثات ، وبين الضرورات الوطنية التى كان الشعب المصرى بأسره يطالب الحكومة بتحقيقها ، وأعتقد أن إشراك مصر فى حلف الأطلنطى قد يوفر طريقا للخروج من هذا المأزق ، ولذلك أثارت الحكومة المصرية هذه المسألة مع الطرف البريطانى بصفة غير رسمية (٢)، كما أثارتها مع الطرف الأمريكى أيضا (٣).

ثم أعاد صلاح الدين طرح هذه الفكرة بصفة رسمية على بيفن فى ٢٨ سبتمبر فى نيويورك كحل أخير للخلاف الإنجليزى - المصرى (٤). وقد اعتبرت الحكومة المصرية أن التوصل إلى حل على أساس جماعى سيمكنها من أن تصرح للشعب المصرى بأن الصلة الثنائية القديمة مع بريطانيا قد انقطعت (٥).

١ - Ibid , Caffery to the Secretary of State . Cairo , 22 Nov . 1950 . No . 641.74/11-2250.Top secret .

٢ - Ibid . , Berry to the Secretary of State . 12 Oct . 1950 . No . 611.74/10-1250 . Top secret .

٣ - Ibid .

٤ - Ibid , Douglas to the Secretary of State , London 9 Nov . , 1950 . No . 64174/11-950 . Top secret .

٥ - فقد استدعى بيفن عبد الفتاح عمرو فى ٧ نوفمبر، وطلب منه أن يتصل بحكومته ويطلب منها إيضاحا لموقفها بخصوص اقتراح صلاح الدين بانضمام مصر إلى حلف الأطلنطى ، وبعد اتصال عمرو بالحكومة المصرية شرح لبيفن وجهة النظر المصرية السابقة .

Ibid.

وقد أبدى الجانب البريطانى تحمسا لهذا الحل الذى يحقق المصالح البريطانية ويخفف الضغط المصرى من أجل الجلاء إذا ماقدر له النجاح ، أما إذا لم ينجح فانه يحقق السياسة البريطانية التى ترمى إلى " جعل المصريين يتابعون الحديث " (١). ولكن هذا الحل كان يستلزم موافقة الطرف الأمريكى كخطوة أولية صوب مفاوضات شاملة مع بقية أعضاء حلف الأطلنطى لضم مصر إلى الحلف (٢)، وبرغم أن الجانب البريطانى قد حاول حث الولايات المتحدة على قبول هذا الحل ، وأشار إلى ما سيوفره ذلك الوضع من حصولها على امتيازات عسكرية فى أبو صوير (٣)، إلا أن الحكومة الأمريكية لم تبد تحمسا لهذه الفكرة ، وبنت اعتراضها على ضم مصر إلى الحلف ، على أن الهدف الرئيسى من إنشائه هو تحقيق أمن منطقة شمال الأطلنطى، ولذلك فان المعاهدة مقصورة على دول أوروبا الغربية ، كما أن مجلس منظمة الحلف لايريد أن يوسع الحلف إلى أكثر من دائرة دول الأطلنطى فى هذه المرحلة حيث أنه لايزال فى دور التكوين (٤) ، بالإضافة إلى ذلك فان قبول مصر سيؤدى إلى مطالبة دول أخرى بأن تعامل معاملة مماثلة لمصر مما يؤدى إلى تزايد أعباء منظمة الأطلنطى بدون أن يؤدى ذلك فى النهاية إلى تغير الطموح الوطنى المصرى بالتخلص من القوات الأجنبية فى وقت السلم (٥). وبناء على ذلك أرسلت الحكومة الأمريكية تعليمات إلى سفيرها فى لندن فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ بابلاغ الحكومة البريطانية أن الإدارة الأمريكية ترى " أن ضم مصر إلى حلف الأطلنطى أمر غير ممكن وغير مرغوب فيه فى الوقت الحاضر "(٦).

وعلى الرغم من ذلك استمر الجانب البريطانى يسعى إلى حل المشكلة المصرية فى إطار نظام دفاعى جماعى يقوم على أساس استخدام قوات موحدة تحت قيادة عليا للدفاع عن مصر والشرق الأوسط ، سواء كان ذلك فى نطاق هيئة الأمم المتحدة ، أو عن طريق عقد اتفاق

---

١ - Ibid.

٢ - Ibid . Stabler to McGhee . 14 Dec . JE 1950 . Top secret

٣ - F.O. 371/80380 . 17 Nov . 1950 . JE 1054/41 . Secret .

٤ - F.R.U.S. 1950 : The Dept of State views and policies concerning certain problems with regard of Egypt . 11 Oct . 1950 . Top secret .

٥ - Ibid , Stabler to McGhee 14 Dec . 1950 . Top secret .

٦ - Ibid , The Dept of State views and policies concerning certain problems with regard of Egypt . 11 Oct . 1950 . Top secret .

إقليمى يشمل إلى جانب مصر وبريطانيا بقية دول الشرق الأوسط . ويلاحظ أن الفكرة البريطانية كانت تقوم على أساس أن توضع فى مصر قوات تابعة للأمم المتحدة تتضمن فرقة إنجليزية التى " ستكون فى الواقع القوات البريطانية المحاربة " ، وفرقة مصرية ، بالإضافة إلى فرق عسكرية أخرى تابعة لدول حلف الأطلنطى [١] . وقد عرض بيفن على صلاح الدين هذه الأفكار أثناء محادثتهما فى لندن ، فأبدى صلاح الدين قبولا لهذه الحلول ، واستعدادا لبحثها بشكل جدى بشرط أن يحقق ذلك جلاء القوات الأجنبية عن مصر فى وقت السلم ، وأن يكون الحلف المعقود على أساس المساواة التامة فى السيادة ، كما اشترط أيضا ألا يتضمن ذلك الحل اشتراك مصر ، أو أى دولة عربية أخرى ، فى نظام دفاع مع إسرائيل . وعرض للتغلب على هذه العقبة أن تعقد بريطانيا اتفاقا منفصلا مع إسرائيل لكى تسد أى نقص فى الاتفاقية الأساسية بينها وبين الدول العربية ، لكن دون أن ترتبط الدول العربية بالاتفاق الذى تعقده بريطانيا مع إسرائيل [٢].

والذى نستخلصه من هذا هو أن نقطة الخلاف الأساسية بين الطرفين بقيت معلقة كما كانت بغير حل ، فالطرفان قبلا وضع القضية فى إطار دولى لكن كل منهما تمسك بموقفه من المشكلة الأصلية ، وهى مسألة جلاء القوات البريطانية . فالطرف البريطانى يهدف إلى تغيير نظام الدفاع عن الشرق الأوسط وتحويله إلى نظام جماعى على أساس بقاء القوات البريطانية فى مصر ، بالإضافة إلى قوات الدول الأخرى المشتركة فى الاتفاقية . والطرف المصرى يهدف إلى تغيير نظام التحالف المصرى البريطانى وتحويله إلى نظام تحالف جماعى لكن فى إطار نفس الحدود التى قبلها فى التحالف مع الجانب البريطانى ، أى قصر نطاق التحالف على حالة الحرب الفعلية فقط .

وقد دفع النزاع المصرى - البريطانى حول تعديل معاهدة ١٩٣٦ دولا عربية إلى محاولة التدخل للتقريب بين وجهات نظر الطرفين ، فتقدم نورى السعيد ، رئيس وزراء العراق ، بمبادرة للتوسط فى إنهاء الخلاف ، من منطلق أن استمرار النزاع بغير حل يهدد استقرار منطقة الشرق الأوسط ويحرم دول المنطقة من الاشتراك فى نظام دفاعى مع بريطانيا وتركيا [٣] ، ولهذا السبب طرح نورى السعيد تصورا لحل النزاع يقوم أساسا على جلاء القوات البريطانية عن مصر وقت السلم وتسليم القاعدة البريطانية فى منطقة القنال إلى الحكومة المصرية فى موعد

---

١ - F.O. 371/80381 . Extract from C . O . S . 188 , Meeting held on 29 Nov 1950 , JE 1054/50 . Top secret .

٢ - F.O. 371/80381. F.O. to war office . 5 Dec .1950 .

٣ - F.O. 371/90129 . Cairo to F.O. 31 Jan . 1951 , No . 17 saving. Secret .

لايتعدى ديسمبر ١٩٥٢ ، على أن يكون للقوات البريطانية حق العودة إلى مصر فى حالة الحرب ، وأوصى بأن تسوى مسألة السودان على أساس الوحدة مع مصر تحت التاج المصرى بشرط أن يسمح للسودانيين بالحكم الذاتى [١]. ويلاحظ أن هذه التسوية تتفق مع وجهة النظر المصرية فى ظاهرها إلا أن مضمونها الفعلى ، كما شرحه نورى السعيد للسفارة البريطانية ، كان مختلفا تماما . فقد كانت فكرة نورى السعيد تقوم على أساس أن تتعهد بريطانيا بتنفيذ الجلاء فى ديسمبر ١٩٥٢ اسميا فقط ولا تحرك فى الواقع قواتها من مصر حتى ذلك الحين ، وفى أثناء تلك الفترة يتم إنشاء مجلس دفاع إقليمى لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط ، يشترك فيه ممثلون عسكريون لكل الدول المشتركة بالإضافة إلى القادة الإنجليز ، ويحدد مجلس الدفاع الأماكن التى تقيم فيها القوات التى ستتولى الدفاع عن الشرق الأوسط ، وبهذه الوسيلة يستمر بقاء القوات البريطانية ومراكز القيادة العامة فى مصر [٢].

ورغم ذلك ، رفضت الحكومة البريطانية مبادرة الوساطة العراقية ، لأن المشروع الذى قدمه نورى السعيد كتابة كان ينص على أن يتم استكمال الجلاء عن مصر فى ديسمبر ١٩٥٢ ، كما كان يتضمن حل مسألة السودان على أساس الوحدة مع مصر ، وهو ما لم يكن مقبولا من وجهة النظر البريطانية [٣]. أما الجانب المصرى ، فقد شجع تلك المبادرة على أمل أن تؤدى إلى حل المشكلة ، وأبدى استعدادا لقبول ماجاء بمشروع نورى السعيد [٤].

كذلك حاول الملك سعود التدخل فى النزاع بين مصر وبريطانيا ولكن لصالح الجانب البريطانى ، وبدعوة من الحكومة البريطانية . فقد طلبت الخارجية البريطانية من حكومة الولايات المتحدة أن تفاتح ابن سعود فى أن يتدخل لدى الملك فاروق لينصحه بدفع حكومته إلى اتخاذ موقف معتدل فى المحادثات مع الجانب البريطانى[٥] ، واستجاب ابن سعود للطلبات الأمريكية - البريطانية ، وإن كان تدخله لم يؤد إلى أكثر من تأكيده للسلطات البريطانية على صداقة الملك فاروق لبريطانيا ، وأن ضغط الأحزاب السياسية هو الذى يمنع الملك من اتباع السياسة لتى كان سيتبعها إذا ترك الأمر له [٦].

---

١ - F.O. 371/90129 . Cairo to F.O. 26 Jan . 1951, No. 60. Priority. Secret .
٢ - F.O. 371/90129 . Cairo to F.O. 31 Jan . 1951 , No . 17 saving. Secret .
٣ - F.O. 371/90129. Cairo to F.O. 26 Jan . 1951 , No . 60 priority. Secret .
٤ - F.O. 371/90129. Cairo to F.O. 31 Jan . 1951 , No . 17 saving. Secret .
٥ - F.R.U.S. 1950 . The Secretary of State to Certain Diplomatic offices . 7 Dec . 1950 . No . 641.74/12.750 . Top secret .
٦ - F.O. 371/90132 . Jedda to F.O. 26 April 1951 . No 1051/15/51 , Confidential .

وبناء على ماسبق ، لم تسفر الوساطات الدولية والعربية عن أى نجاح بسبب إصرار كل من الجانبين ، المصرى والبريطانى ، على موقفهما من مسألة بقاء القوات البريطانية فى مصر .

وفى خلال ذلك الوقت درس رؤساء الأركان البريطانيون اقتراح بيفن وحولوه إلى مقترحات مفصلة أحالوها إلى لجنة الدفاع الامبراطورية (١)، التى صدقت عليها فى ١٧ مارس ١٩٥١ (٢).

ويلفت النظر أن نقطة الاختلاف الأساسية بين المقترحات التى وضعها رؤساء الأركان البريطانيون والاقتراح الذى قدمه بيفن إلى صلاح الدين فى ديسمبر ١٩٥٠ تتعلق بتشغيل القاعدة بعد ١٩٥٦ ، فبدلا من اقتراح النقل التدريجى لمسئولية الإدارة والصيانة للمصريين ، قرر رؤساء الأركان ضرورة أن تكون إدارة القاعدة ، بالإضافة إلى ملكيتها، بريطانية ، وإنه يجب الاحتفاظ بـ ٣,٥٠٠ من الأشخاص الفنيين المدنيين الإنجليز للإشراف على صيانة المعدات العسكرية بها ، وأن يكون الأساس القانونى لهذا الوجود العسكرى البريطانى بعد ١٩٥٦ هو اتفاق طويل لأجل ينص على تأجير الأماكن التى يتفق عليها فى منطقة القنال مقابل أن تدفع بريطانيا لمصر مبلغ ٢ مليون جنية استرلينى سنويا . كما وضع رؤساء الأركان اتفاقا للدفاع الجوى المشترك على أساس بقاء عدة الآف من القوات الجوية البريطانية فى مصر بعد استكمال الجلاء فى ١٩٥٦ . واعتبروا أن مقترحاتهم تمثل الحد الأدنى من المتطلبات العسكرية التى بدونها لن يستطيعوا الدفاع عن مصر والشرق الأوسط فى حالة الحرب (٣).

وجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية تقدمت بمقترحاتها إلى الحكومة المصرية وهى تعرف عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق مع المصريين على أساسها ، وإنما تقدمت بمقترحاتها بهدف كسب الوقت (٤)، من منطلق أن " الاستمرار فى مفاوضات لانهائية إلى أن يتبلور الموقف الدولى ، سواء بالتحسن أو بالتدهور ، سيساعد الحكومة البريطانية على أن تقرر ، على ضوء التطورات الدولية ، السياسة النهائية التى ستتخذها تجاه مصر ، " وطالما أن المفاوضات مستمرة فان المصريين لن يتخذوا أى خطوة متطرفة " (٥). ورأت الحكومة البريطانية من ناحية

---

١ - F.O. 371/90131 . F.O. to Cairo . 10 April 1951 . No 113 . Top secret

٢ - F.O. 371/90130 . 20 March 1951 . JE 1051151.

٣ - F.O. 371/90131 . The Secretary of State to Stevenson , 10 April 1951 . No . 113 . Top secret .

٤ - F.O. 371/90131 . F.O. to Washington 24 April 1951 . No . 218 saving. Secret .

٥ - Ibid .

أخرى أنه إذا ما تطورت الأمور ورفع المصريون قضيتهم مرة ثانية إلى الأمم المتحدة " نحن لانريد أن يظهر إننا لم نبذل مجهوداً جديا لمواجهة وجهة النظر المصرية "[١].

وبناء على ذلك أرسل وزير الخارجية البريطانية [٢] بتعليمات رسمية إلى السفير البريطانى فى مصر بخصوص السياسة التى سيتبعها فى مفاوضاته مع الحكومة المصرية ، تتلخص فى أن يجعل هدفه الرئيسى " الاحتفاظ بالباب مفتوحا لأطول مايمكن " ولكن "بدون إعطاء الانطباع بأن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تقدم تنازلات جوهرية من أجل الحصول على اتفاقية " [٣] ، فقد اعتبرت الحكومة البريطانية أنه " لايمكن ، بالطبع ، شراء التعاون المصرى بالتسليم بمطالب المصريين بالجلاء العاجل للقوات البريطانية عن مصر الذى سيعرض أمن الشرق الأوسط للخطر " [٤].

أما بالنسبة للسودان ، فقد كانت الحكومة البريطانية تعرف أيضا أنه " لن يمكن التوصل إلى اتفاق مع مصر بخصوص السودان "[٥] ، ولذلك طلبت من سفيرها أن يفعل كل مايستطيع لكى يجعل مسألة السودان منفصلة عن مسألة الدفاع ، وأن يؤجل مناقشة مشكلة السودان إلى آخر وقت ممكن [٦]، لكن فى نفس الوقت الذى يقترح فيه تأجيل مناقشة السودان حتى يتم الاتفاق على مسألة الدفاع ، يظهر استعداد حكومته لأن تبحث مسألة السودان ، مع التأكيد على أنه لايمكن التوصل إلى اتفاق بخصوص هذه المسألة إلا على أساس تحقيق الحكم الذاتى للسودانيين . وأوضح موريسون لستيفنسون أنه " يجب أن يضع فى اعتباره أنه إذا فشلت المحادثات ، فيجب أن يجعلها تفشل بسبب مسألة السودان لا بسبب مسألة الدفاع[٧]".

---

١ - F.O. 371/90131 . F.O. to Washington 24 April 1951 . No . 21 saving. Secret.

٢ - خلف موريسون بيفن بعد وفاته .

٣ - F.O. 371/90131 . F.O. to Cairo 7 April 1951 . No . 327.Priority Secret.

٤ - F.O. 371/90131 . F.O. to Cairo , 10 April , 1951 . No . 113 . Top secret

F.O. 371/90131 . F.O. to Washington . 24 April , 1951 , No . 218 . Saving. Secret .

٥ - F.O. 371/90130 . Communication of new proposals to the Egyptian Government . 28 Feb . , 1951 . JE 1054/33 .

F.O. 371/90131 . Western and U.N. Dept . to U.K. High Commissioners , 11 April , 1951 . No . 22 . priority . Top secret .

٦ - Ibid .

٧ - F.O. 371/90313 . The Secretary of State to Stevenson . 10 April , 1951 , No . 113 . Top secret .

ومن هذا المنطلق تقدمت الحكومة البريطانية فى ١١ أبريل ١٩٥٠ بطلب استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية لتعديل معاهدة ١٩٣٦ على أساس مقترحات رؤساء هيئة أركان الامبراطورية البريطانية . وتتلخص المقترحات البريطانية فى أن يتم انسحاب القوات البريطانية من مصر على مراحل ، تبدأ بعد انقضاء سنة على الاتفاق بتعديل المعاهدة وتنتهى فى عام ١٩٥٦ ، وأن يتم تحويل القاعدة إلى المدنيين تدريجيا وينتهى ذلك فى عام ١٩٥٦ باحلال الموظفين البريطانيين المدنيين الضروريين محل الموظفين العسكريين المنسحبين ، ويعهد بالقاعدة بعد ذلك إلى القوات المصرية المسلحة للمحافظة عليها ، على أن تدار وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الإشراف الإدارى العام لمجلس انجليزى - مصرى . وأبدت الحكومة البريطانية استعدادها لأن تدفع إيجارا لمنشآت القاعدة ومواقعها . كما نصت المقترحات على إنشاء نظام انجليزى - مصرى طويل الأجل للدفاع الجوى المشترك ، وعلى أن تزود القوات المصرية المسلحة بالأسلحة والمعدات ، وأبدت استعدادها لأن تقدم أية مساعدة تحتاجها الحكومة المصرية لتدريب قواتها . أما فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فان مصر توافق على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر ، وعلى أن تمنحها والقوات الحليفة لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات بما فى ذلك استعمال الموانىء والمطارات ووسائل المواصلات المصرية (١).

وقد رفضت الحكومة المصرية المقترحات البريطانية رفضا مطلقا جملة وتفصيلا ، فأبدت اعتراضها على ما جاء بها بخصوص الوقت الذى يبدأ فيه الجلاء والمدة التى يتم فيها تنفيذ الجلاء ، كما أبدت اعتراضها على المدة التى يتم فيها تسليم القاعدة البريطانية للقوات المصرية المسلحة ، وعلى اشتراط إدارة هذه القاعدة وفقا للسياسة العسكرية البريطانية وتحت الإشراف الإدارى لمجلس إشراف انجليزى - مصرى ، كما رفضت قبول إنشاء نظام انجليزى - مصرى للدفاع الجوى ، كذلك رفضت عودة القوات البريطانية إلى مصر فى حالة خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، واعترضت على الفصل بين قضيتى الجلاء والوحدة مع السودان ، وأبدت استياءها من المعدل البطىء الذى يقترح لتزويد القوات المصرية بالأسلحة والمعدات اللازمة لها (٢).

---

١ - محضر محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى ١١ أبريل ١٩٥١ . القضية المصرية ، المرجع السابق ، ص ٦٦٥ ، ٦٦٦ .

٢ - F.O. 371/90132 . Enc . to Cairo Despatch No . 165 of 27 April 1951 . No . 1041/74/51G .

محضر جلسة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى ٢٤ أبريل ١٩٥١ . القضية المصرية ، المرجع السابق ، ص ٦٦٨ ، ٦٦٩ .

وفى الواقع أن هذه المقترحات قد سببت خيبة أمل شديدة للحكومة المصرية التى لم يكن من المتوقع أن تقبلها باعتراف الإنجليز أنفسهم [١] ، فهى تؤجل الجلاء حتى عام ١٩٥٦ وتوفر للتواجد العسكرى البريطانى بعد عام ١٩٥٦ ، كما أنها أغفلت ذكر السودان . وقد صارح صلاح الدين ستيفينسون فور تقديم المقترحات بأنه مالم تدخل الحكومة البريطانية تغيرات جوهرية على مقترحاتها فانه لايرى سبيلا إلى الاتفاق [٢].

كما نقل عبد الفتاح عمر إلى السفير البريطانى الغضب الذى سيطر على النحاس عندما رأى الرد البريطانى بعد الانتظار الطويل [٣]. وقد نقل المصريون إلى السفارة الأمريكية رد الفعل السيء الذى سببته المقترحات البريطانية للحكومة المصرية ، فذكر كريم ثابت للسفير الأمريكى أن " المقترحات بعيدة جدا عن الطموح الوطنى المصرى " ، كما ذكر صلاح الدين أن المقترحات جاءت أسوأ مما توقع ، وأنه لو كانت له سلطة على حكومته لانقطعت المفاوضات، ولكنه لايتوقع من زملائه فى الوزارة أن يقبلوا نصيحته بقطع المفاوضات"[٤] .

وفى ٢٤ أبريل ١٩٥١ قدمت الحكومة المصرية مقترحات مضادة تتلخص فى المطالبة بالجلاء فى مدة لا تتجاوز سنة واحدة ، وأن يتم تنفيذ الجلاء بمجرد عقد الاتفاق مباشرة ، وتسلم القاعدة البريطانية للقوات المصرية المسلحة بمجرد اتمام الجلاء ، وأن تعطى أولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات اللازمة له . كما طالبت بتحقيق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وتمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى ، وأن تنسحب القوات البريطانية والموظفون البريطانيون وينتهى نظام الحكم القائم فى السودان بمجرد انقضاء العامين ، وتعود القوات البريطانية إلى الجهات التى يتفق عليها بين الحكومتين للمعاونة فى الدفاع عن مصر فى حالة اعتداء مسلح أو فى حالة اشتباك بريطانيا فى حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر ، ويتم جلاء هذه القوات برا وبحرا وجوا بعد انتهاء العمليات الحربية فى أجل أقصاه ثلاثة أشهر[٥].

١ - F.O. 371/90132 . Anglo - Egyptian Defence : Egyptian Reply. 7 May , 1951 .
F.O. 371/90134 . Lord Privy Seal to the Secretary of State , 1 June , 1951 . JE 1051/132 .
٢ - F.O. 371/90131 . Cairo to F.O. 11 April , 1951 . No. 276 .Secret .
٣ - F.O. 371/90131. Cairo to F.O. 13 April 1951. No. 286 . Priority. Secret .
٤ - F.O. 371/90131. Cairo to F.O. 16 April 1951. No. 293 . Priority. Secret .
٥ - محضر محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى ٢٤ أبريل ١٩٥١ . القضية المصرية ، المرجع السابق ، ص ٦٦٨ : ٦٧٠ .

كذلك نصت المقترحات المصرية على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها وكذلك اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان بمجرد سريان الاتفاق الجديد . واختتمت المقترحات بالتهديد بالغاء المعاهدة واتفاقيات السودان إذا ما انتهت هذه الجهود بالفشل [١].

وصرح صلاح الدين بأن التصرف المقبل للحكومة المصرية سيتوقف على الرد الذى ستتلقاه من الحكومة البريطانية على مقترحاتها [٢] ، أما ستيفنسون ، فقد علق على المقترحات المصرية بأنها " لا تصلح أساسا معقولا للاتفاق " [٣].

ورأت الحكومة البريطانية أنه لاسبيل إلى التغلب على الفجوة الواسعة التى تفصل بين آراء الحكومتين بخصوص مسألة الدفاع إلا بالبحث عن وسيلة سياسية بديلة لمعاهدة ١٩٣٦ تضمن لها صيانة مصالحها حتى بعد عام ١٩٥٦ وتحل المشكلة من زاوية جديدة تماما ، ومن هنا فكرت فى إنشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط تدعى مصر إلى الاشتراك فيها [٤] ، ولكن هذه الفكرة كانت تستلزم إجراء مشاورات مع الولايات المتحدة ومع فرنسا وتركيا [٥] ، ولذلك لم يكن من الممكن أن تقدم الحكومة البريطانية مقترحات جديدة على نحو سريع إلى الحكومة المصرية ، هذا فى الوقت الذى كان الجانب المصرى يطالب برد سريع على المقترحات المصرية نظرا لأن الموقف فى الصحافة والبرلمان المصرى كان يزداد صعوبة كل يوم .

وقد صرح صلاح الدين للسفير الأمريكى بالقاهرة بأنه سيعطى للحكومة البريطانية مهلة لمدة شهر واحد ، فاذا لم يصله خلاله رد مرضى من لندن ، سينصح النحاس بأن تقطع حكومته المفاوضات وتلغى المعاهدة واتفاقيات السودان ، وإذا لم يقبل رئيس الوزراء وبقية أعضاء الوزارة نصيحته ، فانه سيستقيل ، ولم تجد محاولات كافرى لإقناعه بالعدول عن هذه السياسة ، فقد شرح له صلاح الدين مدى صعوبة موقفه وكيف أن الشعب المصرى ينتظر منه أن يعمل وفقا لمبادئه الوطنية ، وأنه أصبح لايستطيع لتوفيق بين مايمليه عليه ضميره من التزامات وبين تأجيل آخر للقيام بخطوة إيجابية [٦]. ولذلك أوصى ستيفنسون حكومته

---

١ - المرجع السابق .
F.O. 371/90131 . Cairo to F.O. 24 April 1951 . No . 321 . Immediate .
٢ - Ibid .
٣ - Ibid .
٤ - F.O. 371/90132 . F.O. to Cairo. 5 June 1951 . No . 198 . Top secret.
٥ - F.O. 371/90133 . F.O. to Washington . 15 June 1951 . No . 640 . Top secret.
٦ - F.O. 371/90132 . Cairo to F.O. 3 May 1951 . No . 337 . Secret.

بأن تفوضه سلطة التفاوض فى مسألة السودان كخطوة ضرورية لتهدئة وزير الخارجية المصرية وللتمكن من الاحتفاظ بباب المفاوضات مفتوحا [١].

وإزاء هذا الوضع ، رأت الحكومة البريطانية أن تصدر لسفيرها فى القاهرة تعليمات بأن يدخل مع الحكومة المصرية فى محادثات بخصوص مسألة السودان ، ليس بهدف إنهاء الخلاف بينهما على هذه المشكلة ، فقد كانت تعرف أنه لايوجد أى مجال للاتفاق مع المصريين على مسألة السودان [٢]، وإنما من منطلق أنه " من وجهة النظر قصيرة المدى فان إدخال عنصر جديد على محادثات الدفاع سيمكن ستيفنسون من أن يطيل المفاوضات ، ومن وجهة النظر بعيدة المدى فانه من مصلحة بريطانيا أن تقطع المفاوضات بسبب الخلاف على مسألة السودان وليس بسبب الخلاف على مسألة الدفاع ، فان موقف بريطانيا الأدبى من المسألة الأولى قويا ، كما سبق أن ظهر فى مجلس الأمن فى عام ١٩٤٧ ، ولذلك فان الإصرار المصرى على أن مسألتى السودان والدفاع غير منفصلتين سيكون عاملا مساعدا للحكومة البريطانية "[٣].

لهذه الأسباب أرسل وزير الخارجية البريطانية إلى ستيفنسون فى ٥ يونيه ١٩٥١ يقول " رغم أنه لم تكن فى نيتى أصلا أن نشرع فى مناقشة مسألة السودان حتى يتم الاتفاق على مسألة الدفاع ، إلا إنى أصبحت لا أرى بديلا آخرا لذلك فى الظروف الحالية " [٤]. ومعنى ذلك أن قبول الجانب البريطانى للتفاوض فى مسألة السودان لم يكن إلا مناورة سياسية لكسب الوقت ولمنع المصريين من قطع المفاوضات إلى أن تتمكن الحكومة البريطانية من دراسة مقترحات قيادة الشرق الأوسط والاتفاق بشأنها مع حلفائها .

وقد حدد الوزير البريطانى مهمة السفير أثناء التباحث مع الجانب المصرى فى مسألة السودان بأنها ستكون " محاولة الحصول على موافقة الحكومة المصرية على المبادىء التى وضعتها الحكومة البريطانية لوضع بيان مشترك بالأهداف الخاصة بمستقبل السودان ، يأخذ فى الاعتبار التزامات الحكومة البريطانية نحو الشعب السودانى ويعترف باعتماد مصر والسودان كل منهما على الآخر ، ويمكن الحكومة المصرية من أن تقوم بدورها فى تطور السودان ، فاذا رغبت الحكومة المصرية فى أن تساهم فى هذه المبادىء فقد يكون من الممكن عندئذ أن تضع

١ - F.O. 371/90132 . Cairo to F.O. 27 May 1951 . No . 165 . Secret.
٢ - F.O. 371/90127 . Minutes of meeting with Mr . McGhee at the F.O. on 3 April , 1951 . JE 1024/1 G . Secret .
٣ - F.O. 371/90132 . Anglo-Egyptian Defence : Egyptian reply . 7 May , 1951 .
٤ - F.O. 371/90132 . The secretary of Stateto Stevenson . 5 June 1951 , No . 198 . Top secret .

الحكومتان معا برنامجا للتطور السياسي والاقتصادى فى السودان " فاذا قبلت الحكومة المصرية هذه المبادىء فانها تشرك نفسها لأول مرة فى سياسة حكومة جلالة الملك ، بأن لايتم تغيير فى وضع السودان إلا بالتشاور مع الشعب السودانى ، ولايسمح بأى وضع يضر حق السودانيين فى تقرير المصير فى الوقت المناسب ، أما إذا رفضت الحكومة المصرية قبول هذه المبادىء ، فان النتائج ستكون ضارة بالنسبة لها فى حالة قطع المفاوضات ، فان نشر هذه المبادىء سيحقق للحكومة البريطانية هدفها فى تركيز الانتباه العام على مسألة السودان ، حيث حجتها الأدبية قوية " (١). وفى النهاية حدد الوزير هدف السفير البريطانى أثناء المحادثات بأن يجعل المفاوضات الخاصة بالسودان تستمر لأطول مدة ممكنة (٢).

وتتلخص المبادىء التى وضعها الجانب البريطانى فى أن تعمل الحكومتان المصرية والبريطانية على أن تمكنا الشعب السودانى من بلوغ الحكم الذاتى الكامل فى أقرب فرصة ، ومن أن يختار لنفسه بعد ذلك بحرية تامة شكل حكومته وعلاقته بمصر على خير وجه يلبى حاجاته حينذاك . وحيث أن إجراء الوصول إلى الحكم الذاتى الكامل يقتضى تعاون مصر وبريطانيا مع السودانيين فان الحكومتين تقبلان أن تؤلفا لجنة ثلاثية لمعاونة السودانيين على بلوغ الهدف السابق ومساعدتهم على وضع دستورهم المقبل (٣).

ويلاحظ أن الحكومة البريطانية قد تجنبت - على نحو متعمد - أى ذكر للسيادة المصرية أو استقلال السودان ، وطلبت من السفير أن يوضح للجانب المصرى أن أى محاولة للإصرار من جانبه على إعلان السيادة المصرية على السودان سيؤدى إلى فشل الاتفاق ، وأن الشرط الأساسى لنجاح المفاوضات هو أن تقبل الحكومة المصرية حقائق الموقف كما هى ، وأهم هذه الحقائق هى نمو الوعى القومى السودانى ، وأن السودانيين جماعة قومية منفصلة عن المصريين(٤) . وتمسكت بحق تقرير المصير للسودانيين باعتبار " انه مبدأ سيجد المصريين صعوبة فى رفضه علنا " (٥).

---

١ - Ibid.

٢ - Ibid.

٣ - محضر جلسة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى ٨ يونسة ١٩٥١ ، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

٤ - F.O. 371/90132 . The Secretary of State to Stevenson . 5 June 1951 . No. 198 . Top secret .

٥ - F.O. 371/90132. Minutes of meeting with Mr. McGhee at the F.O. on 3 April 1951 . JE 1024/1G . Secret .

وقد قبلت الحكومة المصرية مبدأ وضع بيان مشترك بالأهداف الخاصة بمستقبل السودان ، ولكنها رفضت أن تقبل وجهة النظر البريطانية بشأن هذه الأهداف ، أولا لأنها أغفلت النص على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وثانيا لما جاء بها من التزامات الحكومة البريطانية نحو الشعب السودانى وهى الالتزامات التى لاتستند إلى أى حق ، وتحاول أن تعتمد عليها فى التفريق بين المصريين والسودانيين ، وثالثا لما جاء فى ملحق المبادىء من الفروق الواسعة بين السودانيين فى الثقافة والجنس والدين والتطور السياسى وهى الفروق التى تحمل مسئوليتها للإدارة السودانية التى تعمدت عزل جنوب السودان عن شماله " وأن الحكومة المصرية لاتقبل مطلقا الاحتجاج بهذه الفروق للتمييز بين بعض بلاد السودان وبعضها الآخر أو لتعطيل تمتع السودانيين جميعا بالحكم الذاتى " (١).

لذلك اقترحت الحكومة المصرية أن يكون بيان المبادىء على الوجه الآتى : وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، تمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى ، انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم فى السودان بمجرد انقضاء العامين . وفى حالة قبول المقترحات السابقة ، توافق الحكومة المصرية على تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على بلوغ السودانيين الحكم الذاتى (٢).

وقد أجاب السفير البريطانى على البيان المصرى بأن حكومته لاتستطيع الموافقة على مبدأ الوحدة بين مصر والسودان دون استشارة السودانيين وموافقتهم ، أما فيما يتعلق بانسحاب العناصر البريطانية فى إدارة السودان الحالية ، فقد بين السفير أن هذا أيضا مستحيل " لأن انسحابهم قبل أن يحين الوقت المناسب يعنى أن نظام الحكم كله فى السودان سينهار من أساسه" (٣).

لقد كان واضحا أن الاستمرار فى مفاوضات ليس لها أى أساس مشترك بهذا الشكل الذى لايعطى أى أمل للوصول إلى نتيجة مرضية لأى من الطرفين لن يمنع الحكومة المصرية من قطع المفاوضات ، وخاصة أنها قد أخذت قرارا نهائيا بأن تقطع المفاوضات إذا لم تصل إلى نهاية موفقة قبل انتهاء الدورة البرلمانية ، وأبلغ صلاح الدين هذا القرار للسفير البريطانى باسم الحكومة المصرية (٤) ، ورغم أن ستيفنسون عبر عن شكوكه فى أن تكون اللجنة

---

١ - محضر جلسة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى ٦ يولية ١٩٥١ ، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

٢ - المصدر السابق .

٣ - المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

٤ - F.O. 371/90134 . Alex . to F.O. 6 July 1951 . No . 458 . Secret .

الوزارية قد أعطت وزير الخارجية سلطة أن يبلغه هذا القرار ، وأبدى اعتقاده بأنه " لا يجب أن نأخذ تهديد وزير الخارجية بشكل جدى " إلا أنه قد نصح حكومته بألا تقلل من شأن صعوبة موقف الحكومة المصرية بسبب ما تتعرض له من ضغط سواء من جانب المعارضة أو من جانب أنصارها ، وأنها يجب أن تسرع فى دراسة مقترحاتها الجديدة عن قيادة الشرق الأوسط التى تجريها مع الأمريكان (١) . وفى نفس الوقت ذكر السفير أنه سيتخذ الترتيب اللازم لجعل الملك فاروق على علم بنوايا وزير الخارجية (٢) . وبالفعل تم الاتفاق مع حسن يوسف وكريم ثابت على أن يرسل الأول نسخة من محادثة صلاح الدين مع السفير في ٦ يوليه إلى الملك ، وأن يرسل له الثانى خطابا شخصيا يلفت فيه انتباهه إلى سياسة صلاح الدين ، واعتبر ستيفنسون " أن ذلك سيكون كافيا لضمان كبح جماح وزير الخارجية "(٣) إلى أن يتم الاتفاق مع الولايات المتحدة على إنشاء القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

وفى الواقع أن الاتفاق مع الحكومة الأمريكية قد أصبح فى تلك المرحلة أمرا تحيط به الشكوك ، وكان مبعث هذه الشكوك يدور حول التغير الإيجابى الذى طرأ على الموقف الأمريكى من القضية المصرية فى هذه المرحلة الأخيرة من مراحل تلك المفاوضات ، والذى يتعلق أساسا بفهم أمريكى لأهمية التوصل إلى حل لمشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط يحظى برضاء مصري . ولا يعنينا من الموقف الأمريكى التحول من التأييد التام للسياسة البريطانية تجاه مصر إلى إبداء التحفظات على هذه السياسة ، وإنما يعنينا استخدام الطرف الأمريكى لثقله من أجل التوصل إلى حل يتفق ومصالح الأطراف الأساسية في القضية .

فقد أصبحت السياسة الأمريكية تخشى من أن يؤدى استمرار المشكلة المصرية بدون حل إلى تهديد الوجود الأمريكى ذاته فى منطقة الشرق الأوسط من منطلق ارتباط النزاع الانجليزى المصرى بالاستقرار السياسى للمنطقة . هذا هو الأساس الذي استند إليه المنطق الأمريكى ، ومن هذا الأساس تتفرع نقاط عديدة ، مثل تأثير الموقف المصرى على موقف باقى الدول العربية من قضية الغرب (٤) ، وقد تأكد رسوخ هذه الفكرة لدى المسئولين الأمريكيين لما لمسه جورج ماكجى ، أثناء زيارته للمنطقة فى أبريل ١٩٥١ ، من قوة التأييد العربى للقضية

---

١ - Ibid .

٢ - Ibid .

٣ - F.O. 371/90134 . Alex . to F.O. 9 July 1951 . No . 462 . Secret .

٤ - F.O. 371/90127 . Minutes of meeting with Mr.McGhee at the F.O. on 3 April 1951 . JE 1024/1G Secret .

المصرية [١]. ومثل أيضا نتائج استمرار التشدد البريطاني الذى سيؤدى إلى مزيد من تصعيد المقاومة المصرية ، التى ستنتهى بالقضاء على الوجود البريطاني فى مصر ، أو على الأقل تنتهى بفقدان فاعلية القاعدة فى القنال [٢] " فان تعنت الحكومة البريطانية وإصرارها على موقفها المتصلب تجاه الطموح المصرى سيدفع الحكومة المصرية إلى إلغاء المعاهدة ، مما يؤدى إلى أن تفقد القاعدة البريطانية فاعليتها ، ليس فقط فى وقت السلم ، وإنما أيضا فى وقت الحرب " [٣] . وخرجت الحكومة الأمريكية من ذلك بأن نداء العقل والمنطق يقتضى من بريطانيا أن تتبع سياسة أكثر مرونة تجاه مصر " فان المسألة لم تعد مسألة ما هو المرغوب ، ولكن ما هو فى الواقع الذى يمكن الحصول عليه من المصريين بدون قطع للعلاقات معهم " [٤]، وأنه "إذا كان يجب الاختيار ، فان صداقة المصريين أهم من معاهدة ١٩٣٦ "[٥] وأن " الحصول على تسهيلات فى مصر فى وقت السلم ليس ضروريا من الناحية العسكرية وإنما الصداقة المصرية وتقديم التسهيلات فى وقت الحرب يكفى تماما لتحقيق المصالح الاستراتيجية " [٦].

لذلك رأت الحكومة الأمريكية أن تتحرك فى إطار يتفق مع مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فى المنطقة ، وأن تشارك مشاركة إيجابية فى حل المشكلة المصرية ، فتقدمت بعرض إلى الجانب البريطاني ، يمثل رؤية واقعية لإمكانات حل المشكلة ، تتمثل خطوطه الأساسية فى انسحاب القوات البريطانية من مصر فى وقت السلم فى خلال مدة يتم الاتفاق عليها مع الجانب المصرى ، على أن يكون لها حق العودة فى حالة الحرب [٧]. ويلاحظ من ذلك أن الحكومة الأمريكية أسقطت فكرة ارتباط الدفاع عن الشرق الأوسط بوجود القوات البريطانية فى مصر فى وقت السلم ، وهى الفكرة التى تم الاتفاق عليها بين الطرفين الأمريكى والبريطاني فى محادثات واشنطن فى أكتوبر ١٩٥٠ .

وفى ٢١ مايو ١٩٥١ قدمت الحكومة الأمريكية مذكرة رسمية إلى الحكومة البريطانية تعرض فيها مقترحاتها للخروج من الأزمة التى تتعرض لها العلاقات المصرية - البريطانية ،

---

١ - Ibid .
٢ - Ibid .
٣ - F.O. 371/90134 . Alex . to F.O. 6 July 1951 . No . 244 . Top secret.
٤ - F.O. 371/90134 .Washington to F.O. 23 June 1951. No .383 Top secret .
٥ - F.O. 371/90130 . Cairo to F.O. 2 April 1951 . No . 244 . Immediate . Top secret .
٦ - Ibid .
٧ - Ibid .

وتمثلت هذه المقترحات أولا فى دعوة صلاح الدين لزيارة لندن " فان هذه الدعوة ستؤكد بشكل عام استمرار المفاوضات ، مما يخفف من الضغط الشعبى على الحكومة المصرية لإلغاء المعاهدة"، ثانيا إظهار بعض المؤشرات الإيجابية لخلق شعور مرضى لدى الحكومة المصرية ، وذلك عن طريق توريد كمية من الأسلحة الحربية إلى مصر ، ثالثا إجراء حوار بين الطرفين الأمريكى والبريطانى ، على أعلى مستوى من السرية ، كخطوة هامة وأساسية للتوصل إلى حل يحقق الاستقرار فى المنطقة [١] . وجدير بالملاحظة هنا أن الاقتراح الأول والثانى يمثل انعكاسا لرأى الساسة المصريين الذين اتصلوا بالجانب الأمريكى يطلبون منه التدخل لحل المشكلة ، إدراكا منهم للاهتمام الأمريكى المتزايد بالشرق الأوسط واعترافا بأهمية الدور الأمريكى فى الدفاع عن المنطقة [٢] ، وقد اهتمت الحكومة الأمريكية بما طرحه عليها الجانب المصرى من الحلول وظهر هذا الاهتمام فى مقترحاتها السابقة إلى الحكومة البريطانية .

وثمة ملاحظة أخيرة بالنسبة للموقف الأمريكى فى هذه المرحلة ، وهى أنه برغم أن الولايات المتحدة قد أبدت تفهما لأهمية الحقوق الوطنية المصرية وخطورة تمسك بريطانيا بحقوقها بمقتضى المعاهدة فى مواجهة المعارضة المصرية وبدأت تدعو السياسة الغربية إلى النظر إلى الشرق الأوسط " برؤية جديدة " [٣] ، وتحذر الحكومة البريطانية من أنها لن تشترك معها إذا ماتطور نزاعها مع مصر إلى صدام بين القوات البريطانية والقوات المصرية فى القنال وتحول إلى تحد فعلى لإرادة شعب مصر [٤] ، إلا أنها حرصت من ناحية أخرى على إخفاء حقيقة موقفها الجديد من القضية المصرية عن الجانب المصرى ، بل وحرصت على التأكيد له باستمرار على أن السياسة البريطانية تحظى بتأييدها التام . وفى أثناء وجود ماكجى بمصر فى أبريل ١٩٥١ حاول إقناع صلاح الدين بقبول وجهة النظر البريطانية وبأن الموقف الدولى المتأزم نتيجة للخطر الروسى يعد طارئا دوليا مماثلا لحالة الحرب ، وأن ذلك يقتضى تكتل الدول صاحبة المصلحة لمقاومته ، وأن وجود القوات البريطانية فى مصر لاينطوى على معنى الاحتلال بأى

---

١ - F.O. 371/90134 . Washington to F.O. 23 June 1951 . No . 383 . Top secret .

٢ - F.O. 371/90133 . Washington to F.O. 21 May 1951 . No 466. Saving secret .
F.O. 371/90133 . Cairo to F.O. 24 May 1951 . 1053/102/51 . Personal and secret .

٣ - F.O. 371/90137 . Washington to F.O. 23 Aug .1951/102/51 . Personal and confidental .

٤ - F.O. 371/90135 . Washington to F.O. 10 Aug . 1951 . Top secret .
F.O. 371/90136 . JE 1051/174 . 14 Aug . 1951 . Top secret .

حال وإنما الهدف من وجودها هو الدفاع عن الشرق الأوسط وحمايته من الخطر الروسى (١). ونلحظ من ذلك أنه يحاول إقناع الجانب المصرى بقبول وجود القوات البريطانية فى مصر فى وقت السلم فى نفس الوقت الذى يحاول فيه إقناع الجانب البريطانى بقبول مبدأ الانسحاب من مصر فى وقت السلم . فقد شعرت الحكومة الأمريكية بأن إحساس المصريين بأقل تعاطف من ناحيتها لقضيتهم سيسهم فى ازدياد تصلب الموقف المصرى ويقوى من إرادة التحدى للسياسة البريطانية ، ولذلك قررت أن تستمر على هذه السياسة إلى أن يتبلور موقفها النهائى من النزاع الإنجليزى - المصرى على ضوء ما تسفر عنه المحادثات الأمريكية - البريطانية المزمع عقدها فى واشنطن فى سبتمبر ١٩٥١ (٢).

ومع أن التحول الذى تم فى موقف الولايات المتحدة تم من منطلق خدمة أهدافها الاستراتيجية الخاصة ، لا خدمة الأهداف الوطنية المصرية ، إلا أنه يعد تقدما إيجابيا ، فلأول مرة توافق الحكومة الأمريكية على مبدأ جلاء القوات البريطانية عن مصر فى وقت السلم ، ولأول مرة تضع وجهة النظر المصرية موضع الاعتبار ، ولذلك فانه يمكن القول بأن التغير الذى طرأ على الموقف الأمريكى تغير جذرى وإن كان لم يصل إلى المدى الذى يتفق ومتطلبات تسوية القضية المصرية ، فقد كان ذلك دون الإمكانات الأمريكية بكثير.

أما فيما يتعلق بالموقف البريطانى من هذا التدخل الأمريكى فى المفاوضات البريطانية - المصرية ، فيلاحظ وجود تيار سياسى داخل الحكومة البريطانية يبدى الاستياء من التدخل الأمريكى (٣) ، إلا أن السياسة البريطانية قد مالت فى النهاية إلى جانب قبول تدخل الحكومة الأمريكية باعتباره خطوة ضرورية تستلزمها نتائج تطورات الموقف المصرى(٤) ، وخاصة أن الحكومة البريطانية كانت تضع دائما فى اعتبارها إمكانية أن ترفع مصر قضيتها إلى الأمم

١ - F.O 371/90130 . Cairo to F.O. 2 April 1951 . No . 246 . Immediate Secret .
F.O 371/90130 . Cairo to F.O. 2 April 1951 . No . 248 . Immediate .
F.O. 371/90127 . Cairo to F.O. 10 April , 1951 . No . 272 . Secret .

٢ - F.O. 371/90135 .F.O. to Washington. 15 Aug 1951 . No 4090 saving . Secret .

٣ - F.O. 371/90130 . Ministry of Defence to F.O. 3 April 1951 . JE 1051/63 . Secret .
F.O. 371/90131 . Ministry of Defence to Washington 6 April 1951 . JE 1051/69 .Top secret .

٤ - F.O. 371/90132 . 13 April 1951 . JE 1051/52 .

المتحدة إذا ما تدهورت العلاقات نتيجة لفشل المفاوضات ، ولذلك فقد كانت حريصة على أن تحصل على التأييد الأمريكى قبل أن تتأزم العلاقات مع مصر ، وقد عبر وزير الخارجية البريطانية عن ذلك بقوله " يجب أن نصحب الأمريكان معنا فى كل مرحلة من مراحل علاقتنا بمصر ، وبذلك يصبحون مستعدين لأن يقدموا لنا أقصى تأييدهم إذا ما رفعت مصر قضيتها إلى الأمم المتحدة " (١).

بالإضافة إلى ذلك ، فقد قبلت السياسة البريطانية التدخل الأمريكى من زاوية الحرص على المصالح البريطانية فى المنطقة والخوف من أن يحل النفوذ الأمريكى محل النفوذ البريطانى . ففى ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة قد وضعت خطة تقضى بتقديم منحا عسكرية واقتصادية لدول الشرق الأوسط قيمتها ١٦٥ مليون دولار (٢) ، وطلبت من الحكومة البريطانية أن تعمل على إنهاء نزاعها مع مصر كخطوة أولية قبل تقديم العرض الأمريكى لدول المنطقة " حتى لا يفسد النزاع البريطانى - المصرى تأثير العرض الأمريكى " ، ونصح السفير البريطانى فى واشنطن حكومته بألا ترفض المقترحات الأمريكية لحل المشكلة " حتى لا يشجع ذلك الأمريكان على أن يمضوا فى طريقهم الخاص وحدهم" (٣).

كما أن الحكومة البريطانية ، التى كانت قد اتجهت فى ذلك الوقت إلى العمل على إنشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط كحل أخير للمشكلة المصرية ، رأت أن هذا الحل الجديد يستلزم السماح للأمريكان بالتدخل فى المفاوضات مع المصريين لكى يساندوا الموقف البريطانى (٤).

لهذه الأسباب أرسلت الحكومة البريطانية إلى الحكومة الأمريكية تبدى ترحيبها بالاقتراح الأمريكى باجراء حوار مشترك بين الحكومتين من أجل التوصل إلى حل للمشكلة المصرية ، وأبدت تحفظا على المقترحات الأمريكية بدعوة صلاح الدين لزيارة لندن وبتزويد مصر بالأسلحة والمعدات الحربية ، فقد عبرت عن وجهة نظرها بخصوص الاقتراح الأول بأن دعوة صلاح الدين ستؤدى إلى " توقع الشعب المصرى بأن يعود وزير الخارجية باتفاقية فى جيبه " ، وحيث أنه

---

١ - F.O. 371/90133 . 25 May 1951 . JE 1051/1/5 K .
F.O. 371/90133 . F.O. to Washington 15 June 1951 . No . 640 . Top secret .
٢ - F.O. 371/90133 . 29May 1951 Anglo-Egyptian Negotiation . JE 1051/115 K .
٣ - Ibid .
٤ - F.O. 371/90135 . Extract from meeting of the Chiefs of Staff Committee held on 8 Aug . 1951 . JE 1051/157 . Top secret .

لايوجد حاليا مجال للتوصل إلى هذه الاتفاقية ، فان رد الفعل الذى سينتج عن دعوة صلاح الدين سيؤدى إلى نتائج عكسية تماما لأهداف الزيارة ، أما عن اقتراح توريد الأسلحة الحربية إلى مصر ، " فان الرأى العام الإنجليزى لن يقبل تقديم أية تنازلات لمصر بخصوص هذه المسألة نظرا لموقف المصريين من مسألة فرض القيود على مرور البترول عبر قناة السويس" (١).

وقد كان من الطبيعى أن يسبب تغير الموقف الأمريكى تجاه القضية المصرية وتراجعه عما سبق أن تم الاتفاق عليه من وجوب بقاء القوات البريطانية فى منطقة القنال فى وقت السلم قلقا شديدا للحكومة البريطانية ، التى أصبحت مشكلتها فى تلك المرحلة إقناع الحكومة الأمريكية بالحاجة إلى قاعدة بريطانية فى مصر فى وقت السلم ، والعمل على كسب التأييد الأمريكى لاقتراحها الجديد لتسوية مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس إشراك مصر فى منظمة دفاع دولية للدفاع عن الشرق الأوسط ، فطلبت من سفيرها فى واشنطن استطلاع الموقف الأمريكى بخصوص العرض البريطانى بالقيادة المتحالفة (٢).

وقبلت الخارجية الأمريكية الفكرة البريطانية بامكانية حل المشكلة المصرية عن طريق تدويل قاعدة القنال تحت إشراف القيادة المتحالفة ، ورأت أن هذا الحل سيرضى الكرامة المصرية ويقوى الإحساس المصرى بمسئولية المشاركة فى حماية الشرق الأوسط من الاعتداء الروسى، واعتبرت أن ذلك سيقوى علاقات الصداقة بين الدول العربية الأخرى والولايات المتحدة وبريطانيا (٣)، هذا بالإضافة إلى أن إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط سيكون فى حد ذاته ضمانا كافيا لمصر ضد أى اعتداء محتمل من جانب إسرائيل (٤).

ولما كانت نقطة الخلاف الأساسية بين الطرفين البريطانى والأمريكى تدور حول رؤية كل منهما لطبيعة وجدية الحركة الوطنية المصرية (٥) ، فقد عرضت الحكومة الأمريكية ، حسما لهذا الخلاف بين وجهات النظر ، أن تقوم السفارتان البريطانية والأمريكية فى القاهرة بوضع

---

١ - F.O. 371/90133 . F.O. to Washington . 15 June 1951 . No . 640 . Top secret .

٢ - Ibid .

٣ - F.O. 371/90138 . Acheson to Morrison . 30 Aug . 1951 . JE 1051/212 . Top secret .

٤ - F.O. 371/Ministry of Defence to Washington 3 Sept . 1951 . JE 105/154 . Top secret .

٥ - F.O. 371/90137 . Washington to F.O. 23 Aug . 1951 . 1053/102/15 . personal and Confidential .

فبينما كان الجانب البريطانى يعتقد بعدم جدية الحكومة المصرية فى دفع الأمور إلى أقصى مدى ، واعتبر أن تهديدها بالغاء المعاهدة ليس إلا بهدف الاستهلاك المحلى ، كان الجانب الأمريكى يأخذ التهديد المصرى بعدم التعاون مع الغرب بجدية تامة .

تقدير مشترك عن الشعور العام فى مصر تجاه القضيتين الأساسيتين مثار الخلاف ، أى وجود القوات البريطانية فى مصر والسودان ، يزن الشعور والإرادة الشعبية بميزان دقيق ، ويوضح حقيقة دور العنصر الشعبى فى الموقف ومدى تأثيره فى الضغط على الحكومة المصرية، بهدف التمكن من بلورة موقف تنعقد على أساسه المحادثات الأمريكية / البريطانية القادمة(١).

وهنا وجدت السياسة البريطانية أن الفرصة قد تهيأت لها لتخطى أهم العقبات التى أصبحت سياستها فى مصر تصطدم بها ، وهى عقبة اختلاف المواقف الأمريكية والبريطانية حول حل المشكلة المصرية . وقد أوصى السفير البريطانى فى واشنطن حكومته بأن تقبل الاقتراح الأمريكى ، باعتبار أن السلطات البريطانية تستطيع أن تثبت بطلان المخاوف الأمريكية ، واختلاف الأوضاع فى مصر عنها فى إيران(٢) . كذلك أوصى ستيفنسون الحكومة البريطانية بقبول الاقتراح الأمريكى (٣).

وقد بذلت السلطات البريطانية كل جهدها لكى تجعل نتائج التقدير المشترك مرضية من وجهة النظر البريطانية ، فقد كانت تعرف أن " نتائج المحادثات الأمريكية – البريطانية ، التى ستنعقد فى واشنطن ، ستتوقف كثيرا على ما يسفر عن التقدير المشترك الذى ستقوم به السفارتان فى القاهرة " (٤) ، ونجحت بالفعل فى الحصول على التأييد الأمريكى الذى كانت تنشده . فقد استطاعت أن تؤكد ، فى التقدير المشترك ، أنه لايوجد بديل مرضى عن مصر كقاعدة للدفاع عن الشرق الأوسط فى وقت الحرب ، وأنه لن يمكن الدفاع عن المنطقة إلا إذا كان بها قاعدة فى وقت السلم ، كنواة قابلة للاتساع السريع عند الضرورة (٥) . كما استطاعت أيضا أن تثبت أن الشعور الوطنى ليس هو العامل الأساسى المحرك للحكومة والشعب

١ – F.O. 371/90135 . Washington to F.O. 7 Aug 1951 . No . 2425 . Con-fidential .
F.O. 371/90136 . 10 Aug . 1951 . JE 1051/177. Secret .

٢ – F.O. 371/90135 . Washington to F.O. 7 Aug . 1951 . No . 2425 . con-fidential .
فقد كانت الحكومة الأمريكية تخشى أن يخرج الموقف عن سيطرة الحكومة البريطانية كما حدث فى إيران فينتهى الأمر بالقضاء عل النفوذ البريطانى فى مصر كلية .
F.O. 371/90136 . JE 1051/177 . secret .

٣ – F.O. 371/90135 . Alex . to F.O. 9 Aug . 1951 . No . 530 . Confidential .

٤ – F.O. 371/90137 . Washington to F.O. 23 Aug . 1951 . 1053/102/51 . Presonal and confidential .

٥ – F.O. 371/90137 . Alex . to F.O. 27 Aug . 1951 . NO . 561 . Secret .

المصرى ، وإنما تتقدم العوامل الاجتماعية والاقتصادية عليه كثيرا ، وأن حكومة الوفد لاتصدر عن دوافع وطنية وإنما عن دوافع ذاتية تتصل بالحكم والرئاسة ، واستدلت على صحة ذلك بالتصريحات المصرية الخاصة للسفارة البريطانية ، التى تؤكد معارضة أغلبية أعضاء الحكومة المصرية لقطع المفاوضات وإلغاء المعاهدة ، واقتناعهم بوجوب استمرار الوجود البريطانى فى القنال ، وتقر باستخدام الحكومة الوفدية لمشكلة العلاقات المصرية - البريطانية لصرف أنظار الجماهير عن المشاكل الداخلية ، كما أن الملك نفسه يعارض فى إلغاء المعاهدة ويتمسك بالتواجد العسكرى البريطانى فى مصر (١).

أما بالنسبة للسودان ، فان معظم المصريين لايهتمون به ويجهلون أحواله وحتى داخل " الطبقة السياسية " لم يتعد كونه مسألة كرامة وطنية . كما ضمنت السلطات البريطانية التقدير المشترك الإجراءات التى تستطيع الحكومة الوفدية اتخاذها فى حالة قطع العلاقات لإضعاف فاعلية القاعدة البريطانية ، وقدرة السلطات البريطانية على مقاومتها ، وذلك بهدف التهوين من شأن القدرة المصرية على تصعيد الموقف (٢) . وبذلك تمكنت بريطانيا من أن تحصل على تأييد أمريكى مبدئى لسياستها فى مصر قبل إجراء المحادثات الأمريكية - البريطانية .

وقد انعقدت المحادثات السياسية العسكرية فى واشنطن فى أوائل سبتمبر ١٩٥١ ، وكان الهدف البريطانى الرئيسى من هذه المحادثات هو إقناع الجانب الأمريكى أولا بالموافقة على المتطلبات العسكرية البريطانية الأساسية فى مصر ، والتى حددها رؤساء الأركان البريطانيين بأنها قاعدة فعالة فى وقت السلم ودفاع جوى كاف ، وبعدم إمكانية تقديم تنازلات جوهرية للجانب المصرى ، تؤدى إلى حرمان بريطانيا من حصولها على هذه المتطلبات (٣)، لتأثير ذلك على الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، فقد رأت الحكومة البريطانية أنه " إذا وافقت الولايات المتحدة على المتطلبات العسكرية البريطانية فى مصر ، ستقف بجانب بريطانيا وتؤيدها فى الحصول على هذه المتطلبات " ، وثانيا الاتفاق مع الحكومة الأمريكية على تفاصيل المقترحات

١- F.O. 371/90135 . F.O. to Washington . 15 Aug . 1951 . No . 4090. Saving . Secret .
F.O. 371/90137 . Alex . to F.O. 27 Aug . 1951 . NO . 561 . Secret

٢- Ibid .

٣- F.O. 371/90138 . Extract from meeting of the Chiefs of Staff Committee held on 29 Aug . 1951 . JE 1051/45 . Top secret .

البريطانية الجديدة لحل مشكلة الدفاع ، وعلى مشاركتها لبريطانيا فى تقديم هذه المقترحات الخاصة بانشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط إلى الحكومة المصرية " كوسيلة ممكنة لإنهاء الأزمة الحالية " (١).

ومع أن الجانب البريطاني قد تمكن فى محادثات سبتمبر ١٩٥١ من إقناع الجانب الأمريكى بوجهة النظر البريطانية وتم الاتفاق بين الجانبين حول مقترحات الدفاع ، إلا أن الخلاف استمر قائما بين الطرفين حول مسألة السودان(٢) . فقد رفضت الحكومة الأمريكية تأييد الحكومة البريطانية بخصوص مقترحات السودان وقصرت تأييدها لها على تقديم مقترحات الدفاع ، وتمسكت بأن مسألة السودان تهم مصر وبريطانيا دون سواهما (٣). وإن كانت قد أبدت استعدادها للمشاركة فى لجنة دولية لمراقبة التطور الدستورى للسودان(٤)وأعطت تعليمات لسفيرها فى القاهرة بأن يؤكد للحكومة المصرية وجوب اعتبار قضيتيى الدفاع والسودان قضيتين منفصلتين ، فان القضية الأولى عاجلة لارتباطها بالدفاع عن الشرق الأوسط والعالم الحر ، أما الثانية فهى قضية بعيدة المدى تتحقق فيها نتائج أفضل بواسطة الصبر والتروى(٥). ويرجع رفض الحكومة الأمريكية للمشاركة فى تقديم مقترحات السودان إلى اعتقادها بأن المقترحات البريطانية وضعت بطريقة لاتساعد على تحقيق مشاركة المصريين فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (٦). وتتلخص تلك المقترحات فى إقامة لجنة دولية فى السودان لمراقبة تطوره الدستورى وتقديم النصيحة لممثلى الحكم المشترك ، على ألا يكون للجنة حق التدخل فى إدارة السودان ، وإصدار تصريح بريطانى – مصرى مشترك عن المبادىء العامة بخصوص السودان ، وهى نفس المبادىء التى اقترحتها الحكومة البريطانية فى ٥ يونيو ١٩٥١، مع ضمان دولى لاتفاقات مياه النيل ، وإنشاء هيئة لتطوير النيل بمساعدة البنك

١ – F.O. 371/90137 . Washington to F.O. 30 Aug . 1951 . No . 2744 . Immediate Top secret .
F.O. 371/90136 . F.O. to Cairo 4 Sept . 1951 .

٢ – ويلاحظ أن التقدير المشترك قد أكد أنه لاتوجد حكومة مصرية تستطيع أن تعقد اتفاقية دفاع بدون تسوية مسألة السودان .

٣ – F.O. 371/90140 . Washington to F.O. 22 Sept . 1951 . No . 3067 Secret

٤ – F.O. 371/90140. Alex . To F.O. 27 Sept . 1951 . No . 627 . Priority.Secret .
F.O. 371/90140 . Washington to F.O. 5 Oct . 1951 . No . 3222 . Priority.Secret .

٥ – F.O. 371/90140 . Washington to F.O. 8 Oct . 1951 . No . 3244 . Priority Secret .

٦ – F.O. 371/90140 . Washington to F.O. 22 Sept . 195 . No . 3067 . Secret .

الدولى ، وتحديد موعد لحصول السودان على الحكم الذاتى كخطوة أولى نحو تقرير السودانيين لمصيرهم النهائى [١]. ويلاحظ أن المقترحات البريطانية تجنبت أى ذكر لمسألة السيادة المصرية على السودان ، كما يلاحظ أيضا أنها علقت تحديد موعد إعطاء السودانيين الحكم الذاتى على تقرير اللجنة الدستورية ، أما بالنسبة للإدارة البريطانية فقد بينت أن الموظفين الإنجليز فى الإدارة سيحل محلهم سودانيون بالتدريج [٢].

وقد تم نقل المقترحات البريطانية بطريق غير رسمى إلى الحكومة المصرية فتأكد لها أنها لن تصل إلى شىء من وراء التفاوض مع الحكومة البريطانية ، وتبين لها أن الأجدر بها أن تنصرف إلى وسائل أخرى للكفاح الوطنى بدلا من الاستمرار فى مفاوضات لايرجى من ورائها تحقيق أى مصلحة وطنية ، وخاصة أن جميع الاتجاهات الوطنية فى مصر كانت تضغط عليها لكى تنفذ وعودها المتكررة بالغاء المعاهدة ، فقررت قطع المفاوضات وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ .

١- F.O.371/90140 . F.O. to Alex . 6 Oct .1951 No . 974 . Priority.Secret .
٢- Ibid .

الفصل الثالث

إلغاء معاهدة ١٩٣٦

لم تسفر مباحثات الوفد مع الإنجليز عن نتيجة إيجابية ، وأخفقت كل المساعى لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق ، ولذلك رأت الحكومة المصرية أن تبادر إلى الوفاء بالوعد الذى قطعته على نفسها فى خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٥٠ ، فأعلنت فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ قطع المفاوضات التى كانت قائمة بين الحكومتين المصرية والبريطانية وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان [١].

ولاشك فى أن القرار المصرى بالغاء المعاهدة يعد من أهم التطورات الإيجابية التى شهدتها القضية المصرية خلال المرحلة الأخيرة ، فان هذا الموقف الحاسم كان وحده الكفيل بوضع الكفاح الوطنى فى مداره الصحيح ودفع القضية دفعا إيجابيا على طريق الحل بما أدى إليه من بلورة موقف سياسى محدد ، كان بداية العمل الجاد لاستعادة الحقوق الوطنية ، وبتجاوزه للموقف المصرى العاجز حتى ذلك الوقت عن الإقدام على خطوة الكفاح المسلح ، والتحول من اتباع الوسائل السلمية إلى انتهاج أسلوب النضال الثورى لتحقيق الأهداف الوطنية .

فقد كانت المفاوضة هى أسلوب الحركة الوطنية خلال فترة مابين الحربين ، وكانت القيادة الوطنية ، المتمثلة فى الوفد ، قد ارتضت لنفسها هذا الطريق ورأت فيه وسيلتها النضالية المشروعة لتحقيق المطالب الوطنية ، فجاء قرار إلغاء المعاهدة إعلانا بفشل المفاوضة كوسيلة لاستعادة الحقوق الوطنية بالطرق السلمية ، وتأكيدا بتخطى الحركة الوطنية لمرحلة السلبية ، وتحول الكفاح الوطنى إلى الاتجاه الصحيح . كما جاء تعبيراً عن إدراك الوفد لأن سياسة السعى لحل القضية المصرية بالطرق السلمية سياسة سلبية .

ولكن تلزم هنا الإشارة إلى أن تحليل ظروف القرار المصرى والعوامل المؤثرة فيه يظهر حقيقة هامة لاينبغى أن يتجاهلها من وضع نفسه موضع التقييم لهذا الحدث التاريخى الهام ، وهى أن حكومة الوفد ظلت حتى وقت قريب جداً من إلغاء المعاهدة بعيدة عن التقدير الكامل لحيوية استخدام الأساليب الثورية فى الكفاح الوطنى ، وعن إدراك أن القضايا الوطنية مراحل ، ولكل مرحلة ضروراتها التى تمليها الظروف السياسية والفكرية ، وأنها لم تتجه إلى سياسة إلغاء المعاهدة ورفع شعار الكفاح المسلح إلا لظروف سياسية محلية .

١ - مجلس النواب المصرى ، مضبطة الجلسة السادسة والأربعون فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ .

ويتأكد هذا التصور من استعراض موقف الحكومة الوفدية فى المحادثات . فهى لم تأخذ الموقف المتشدد الذى يتفق مع خطوتها الثورية بالغاء المعاهدة ، وإنما كانت تسعى لإيجاد تسوية تجمع بين الطموح الوطنى المصرى والمصالح البريطانية فى مصر ، مستخدمة لنفس المناورات السياسية التى كانت تستخدمها فى فترة ما بين الحربين ، وملتزمة بنظريتها القديمة لأسلوب حل القضية الوطنية بالعمل على تحقيق المطالب الوطنية فى حدود الممكنات السياسية وبالطريق السلمى المشروع . وقد صرح بهذه السياسة عدة مصادر مصرية مسئولة ، فالسفير المصرى فى واشنطن يتصل بالخارجية الأمريكية ليشرح لها وجهة النظر المصرية فى المحادثات ، بأن هدف الحكومة المصرية هو " الحصول على جلاء ظاهرى للقوات البريطانية عن مصر متبعا بصيغة تمكن بريطانيا من الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية فى منطقة القنال"(١) . وأحد الوزراء فى الحكومة يكرر التصريح السابق فى مقابلة له مع السفير البريطانى فى مصر، مما دعا الأخير إلى التعليق على الموقف المصرى بقوله " نحن يجب أن نبقى لكن فى نفس الوقت يجب أن نرحل " (٢) ، والنحاس يصرح للسفير بأن " مصر دولة صغيرة وضعيفة وليست فى مركز يمكنها من أن تلجأ إلى القوة " ويؤكد له " أن الحكومة المصرية ليس فى نيتها اتخاذ أى إجراء متطرف ، وأنها ستعمل على تحقيق طموحها الوطنية بالصبر " (٣)وأنه كان دائما معارضا لأى نوع من أنواع قاطعة القوات البريطانية ، وأن ذلك لايزال موقفه ، ثم يطلب منه ألا يلقى اهتماما إلى الصحف التى ليس له عليها سيطرة ، كما اتضح من هجومها عليه وعلى زملائه(٤).

كذلك كشفت الوثائق البريطانية عن عدم جدية تهديد الحكومة الوفدية فى خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٥٠ بالغاء المعاهدة ، وقد وضح ذلك من التناقض بين تصريح حكومة الوفد وموقفها غير المعلن تجاه الحكومة البريطانية ، والذى تمثل فى إسراع الوزراء إلى السفارة البريطانية عقب التصريح ، يؤكدون حرصهم على استمرار التعاون بين الحكومتين ، ويوضحون

١ - F.O. 371/80380 . Washington to F.O. 25 April 1950 . 10671/1/506

٢ - F.O. 371/80382 . Alex . to F.O. 7 July 1950 . No . 280 . Secret .

٣ - F.O. 371/80383 . Alex . to F.O. 9 Oct . 1950 No. 178 saving. Secret .
F.O. 371/80384 Cairo to F.O. 13 Oct No 742 . Confidential .

٤ - وكان ذلك بمناسبة احتجاج السفير على تصريح صحفى لإبراهيم فرج ، وزير الخارجية بالنيابة ، يتحدث فيه عن اتخاذ إجراءات عملية لإعلان بطلان معاهدة ١٩٣٦ ، مثل مقاطعة القوات البريطانية وبدء الجهاد الوطنى .

F.O. 371/80384 Cairo to F.O. 13 Oct No 742 . Confidential .

أنه لايوجد لدى الحكومة أى نوايا فعلية لتنفيذ تهديدها [١] ، وفى التعليمات التى أعطيت للسفير المصرى بلندن لكى يوضح للحكومة البريطانية عزم الحكومة المصرية على أن يصل الطرفان إلى اتفاق من خلال زيارة وزير الخارجية المصرية للندن ، ويبلغها رجاء حكومته بألا تصدر أية تصريحات فى مجلس العموم ، رداً على تصريحها فى خطاب العرش ، تعقد الموقف[٢]، ومما يزيد من تأكيد أن تهديد الحكومة بالغاء المعاهدة لم تتعد أهدافه الاستهلاك المحلى ، أن قيادة الوفد طلبت مساعدة بريطانيا فى تهدئة المشاعر الوطنية الموجهة ضد الوجود البريطانى فى مصر ، واقترحت أن ترسل الحكومة البريطانية بعض الأسلحة إلى مصر ، كاجراء مهدىء للمشاعر الوطنية المثارة ضدها [٣] ، كما تعهدت بأن تكبح جماح أية مظاهرات تهتف ضد الوجود البريطانى فى مصر [٤].

ويلاحظ أن السياسة الوفدية استمرت تسعى إلى تجنب قطع العلاقات مع الحكومة البريطانية حتى بعد أن تعثرت المفاوضات وظهر عدم جدواها ، ففى مايو ١٩٥١ أرسل النحاس برسالة شبه رسمية إلى السفارة البريطانية ، من خلال جلاد باشا ، رئيس تحرير صحيفة الزمان ، يقترح فيها دعوة وزير الخارجية لزيارة لندن ، كوسيلة لمساعدة الحكومة المصرية على الاحتفاظ بباب المفاوضات مفتوحا [٥]، وفى سبتمبر ١٩٥١ أعاد النحاس تأكيد أن الحكومة المصرية لن تقطع المفاوضات قبل وصول المقترحات البريطانية الجديدة ، وكان ذلك على أثر إلقاء النحاس لتصريح فى مجلس النواب فى أغسطس ١٩٥١ عن عزم الحكومة إلغاء المعاهدة [٦].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن اتجاه الحكومة الوفدية إلى سياسة مهادنة القصر كان من العلامات الأساسية للطريق الذى اختارت الحكومة السير عليه لحل القضية الوطنية ، فان حصاد هذه السياسة سيكون حتما البعد عن التيار الوطنى الثورى ، فمن أسف كان الملك يعتبر أن مركزه يعتمد على الوجود البريطانى فى مصر [٧] ، ويسعى لإيجاد اتفاقية تمكن من

---

١ - وقد عقب السفير على ذلك بقوله لحكومته " نظرا لتأكيدات الوزراء المصريين وتأكيدات النحاس باشا لى، أنا لا أعتقد أننا نحتاج إلى أن نخشى من أى تصرف متهور من جانب الحكومة المصرية " .
F.O. 371/80380 Cairo to F.O. 18 Nov. 1950 No 792 . Immediate . Secret .
٢ - F.O. 371/80384 Cairo to F.O. 27 Nov . 1950 . No . 822 . Prioitry . Confidential .
٣ - وقد نقل أحمد عبود هذا الاقتراح إلى السفارة البريطانية بتعليمات من النحاس .
Ibid .
٤ - F.O. 371/80381 . Cairo to F.O. 29 Nov . 1950 . No . 1011/52/806 . Top secret .
٥ - F.O. 371/90132 . Cairo . to F.O. 11 May 1951 . No . 359. Secret .
٦ - F.O. 371/90138 . Alex . to F.O. 8 Sept . 1951 . No . 580. Confidential .
٧ - F.O. 371/80382 . Alex . to F.O. 7 July 1950 . No . 2885 . Secret .

استمرار هذا الوجود [١]، ولم يكن يطلب بخصوص السودان أكثر من " إرضاء الكرامة المصرية على الورق بدون تغيير فعلى للنظام القائم فيه " [٢]. وعلى ضوء هذا الموقف يظهر التعارض الجوهرى بين سياسة التعاون مع القصر وسياسة تحقيق الكرامة الوطنية . وكان وجه الخطر فى هذه السياسة هو محاولة الإنجليز الاستفادة من الموقف لصالحهم ، فاتجهوا إلى الملك يطلبون منه ممارسة الضغط على حكومته لتسلم بوجهة النظر البريطانية[٣].

ويلاحظ أن صانعى السياسة البريطانية كانوا يضعون دائما فى اعتبارهم إمكانية الاستفادة من خضوع النحاس للملك [٤]، واعتقدوا أن الملك هو الشخص الوحيد الذى له تأثير على النحاس، وأن النحاس بدوره هو الوحيد الذى يستطيع أن يؤثر على صلاح الدين [٥].

وقد استجاب الملك لطلب الحكومة البريطانية وأصبح يقوم بدور هام فى تشكيل سياسة الحكومة ، ويمكن معرفة مدى تأثير الملك على خطة التحرك السياسى للقيادة الوفدية عندما نعلم أنه قد أمر النحاس بأن يعطى تعليمات محددة لوزير الخارجية بأن يتجنب قطع المفاوضات مهما كلفه الأمر ، وألا يعطى أية إجابات على الاقتراحات التى يقدمها الجانب البريطانى بدون الرجوع إلى الملك من خلال رئيس الوزراء ، كما أمر بتشكيل لجنة وزارية لدراسة المقترحات البريطانية بهدف منع صلاح الدين ، الذى كان يمثل التيار الوطنى المتشدد فى الحكومة ، من محاولة استخدام سلطته كوزير خارجية فى فرض موقف متشدد ، أو فى التأثير على النحاس[٦].

---

١ - F.O. 371/80382 . Alex . to F.O. 23 Oct . 1950 . No. 731 .

٢ - F.O. 371/80382 . Alex . to F.O. 22 June 1950 . No . 268 . Secret .

٣ - F.O. 371/90131 . Cairo to F.O. 22 Oct . 1950 . No . 451 . Secret .

٤ - F.O. 371/90110 . Alex . to F.O. 15 June 1951 . JE 1016 / 4 / Secret and personal .

٥ - F.O. 371/90140 13 Sept . 1951 . JE 1051 / 242 .

٦ - F.O. 371/90131 . Cairo to F.O. 7 April 1951 . No 259. Priority.Secret
F.O. 371/90131 . Cairo to F.O. 8 April 1951 . No . 266 . Immediate.Secret .
F.O. 371/90131 . Cairo to F.O. 10 April 1951 No . 45 Saving.Secret .
ويلاحظ أن الملك استمر يتدخل فى موقف الحكومة الوفدية تجاه المعاهدة ، وكان حريصا على أن تكون الحكومة البريطانية على علم تام بما يقوم به من جهد لمنع حكومته من إلغاء المعاهدة . وقد أخبر كريم ثابت السفير البريطانى بأن الملك أرسل إلى النحاس يبلغه بأنه لايوافق على أسلوب وزير الخارجية فى معالجة المفاوضات ، وأن الموقف الدولى لايسمح بمثل التصرف الذى يهدد به الوزير .
F.O. 371/90134 . Alex . to F.O. 27 July 1951 . No . 508 . Priority Secret .
كما ذكر اندراوس باشا للسفير أن الملك أرسل برقية إلى النحاس يأمره فيها بعدم إتخاذ أى تصرف فى مسألة المعاهدة إلى أن يعود الملك من الخارج ، وأن النحاس أجاب على ذلك بأنه لم يكن ينوى أن يتخذ أى إجراء فى غياب الملك .
F.O. 371/90137 . Alex . to F.O. 30 Aug . 1951 . No . 567 . Secret .

وفى إطار هذه الأدلة التاريخية يمكن القول أنه برغم أنه لم يكن فى عزم حكومة الوفد أن تلغى المعاهدة وتتبنى الكفاح المسلح ضد الوجود البريطانى ، إلا أن الظروف الداخلية قد انعكست إيجابيا على سياسة الحكومة الوطنية فقررت إلغاء المعاهدة .

وفى الواقع أن الدعوة لإلغاء المعاهدة كانت قد بدأت مع تصاعد الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ثم اتسعت تلك الدعوة مع اتجاه صدقى إلى المفاوضة فى عام ١٩٤٦ ، وازداد إجماع الهيئات المصرية بجميع أحزابها ، حكومة ومعارضة ، على إلغاء المعاهدة بعد فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن فى عام ١٩٤٧ .

وكان الوفد قد أصدر بيانا وهو فى المعارضة ، بمناسبة مفاوضات ١٩٤٦ ، دعا فيه إلى العدول عن المفاوضة وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيات السودان ، كذلك صرح النحاس فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٧ بأن " لا محالفة ولا معاهدة مع بريطانيا " [١]. وقد فهمت الاتجاهات السياسية الوطنية من ذلك أن الوفد أصبح يرى أن المفاوضة لاتصلح أساسا لحل القضية المصرية ، وأنه قد اتجه اتجاها جديدا غير المفاوضة ، إلى أن تولى الوفد الحكم فى يناير ١٩٥٠ فظهر أنه قد رجع إلى المفاوضة مرة أخرى واتخذها سبيلا لحل القضية المصرية . ويلاحظ أن الوفد قد أصبح هدفا لنقد المعارضة فى البرلمان من قبل أن تبدأ المحادثات ، ومنذ أن ظهر اتجاهه إلى المفاوضة [٢].

وقد دافع الوفد عن موقفه على أساس أن القضية المصرية عندما علقت أمام مجلس الأمن إنما علقت لاعتبار مستمد من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، إذ يقضى الميثاق بألا يلجأ المتخاصمون إلى دفع قضاياهم أمام المجلس إلا بعد أن يستنفذوا الوسائل الأخرى فى تسوية النزاع بينهم ، وفى طليعة هذه الوسائل المفاوضات . وأنه لكى تستطيع مصر تحريك قضيتها المعلقة أمام المجلس أو سحبها لتعاود عرضها على الجمعية العمومية فانها مضطرة بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أن تبدأ المفاوضة من جديد مع بريطانيا [٣].

ومع بداية عام ١٩٥١ ازداد الضغط السياسى والشعبى على الحكومة من خلال المظاهرات[٤] والحملات الصحفية والبرلمانية [٥]، لاتخاذ إجراءات إعلان بطلان معاهدة

---

١ - مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الثامنة والعشرون فى ٢٩ مايو ١٩٥٠ .
٢ - المرجع السابق .
٣ - المرجع السابق .
٤ - المصرى فى ٢٧ / ٨ / ١٩٥١ .
٥ - المصرى فى ١٩٥١/٨/٢٨ .
F.O. 371/90139 F.O. to His Majesty's Representatives . 31 Aug . 1951 . No 235. Confidential .

١٩٣٦ وبداية الكفاح الوطنى المسلح . ولاشك أن تصريحات الحكومة الوفدية المتكررة بعزمها على إلغاء المعاهدة قد زاد من إشعال الموقف السياسى فى الداخل (١) إلى حد جعل الحكومة لاتستطيع التراجع خوفا من ضغط الجماهير ، وحرصا على رصيدها الوطنى الذي تستمد منه قوتها ، وخاصة أن صلاح الدين صار يهدد بأن يستقيل إذا لم تأخذ الحكومة بنصيحته وتعلن قطع المفاوضات وإلغاء المعاهدة (٢)، ولم يكن خافيا على الحكومة الوفدية أن استقالة وزير الخارجية بسبب المسألة الوطنية سيهدم مكانتها فى أعين الشعب .

ثم لم يلبث أن طرأ على الموقف عامل آخر ، تمثل فى الخلاف مع القصر على مسائل دستورية (٣)، انتهى بأن وجهت حكومة الوفد إنذارا إلى الملك بأن يوقع مراسيم إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيات السودان ، وإلا فان الحكومة ستستقيل ، مما أجبر الملك على الإذعان لطلب الحكومة (٤).

ففى صباح ٦ أكتوبر ١٩٥١ ثارت مناقشة حادة بين حسن يوسف ، متحدثا باسم الملك ، وبين النحاس على مشروع قانون لمحاربة الفساد ، يقضى بأن يقدم الموظفين والوزراء إقراراً عن الذمة المالية ومصادر ثرواتهم . واعتبر النحاس أن الملك يهدف من وراء القانون إلى إحراج الحكومة ، حيث أن القانون كان يمس نزاهة بعض وزرائه وأصهاره ، ومن ثم فان الملك يستطيع أن يقيل الحكومة الوفدية على هذه المسألة ويحصل على التأييد الشعبى . وبعد ظهر نفس اليوم ، تلقى صلاح الدين رسالة من السفارة البريطانية ، تفيد بأن المقترحات البريطانية الجديدة ستقدم إلى الحكومة المصرية فى ١٠ أكتوبر ، ولما كان السفير البريطانى سبق أن أطلع النحاس وصلاح الدين ، بصفة غير رسمية ، على الخطوط العريضة للمقترحات البريطانية يهدف منعهم من إلغاء المعاهدة (٥) ، مما أتاح للحكومة المصرية أن تدرك أنها لا تختلف فى جوهرها عن المقترحات البريطانية السابقة ، وبالتالى فانها لن تسفر عن نتيجة إيجابية ، فقد

١ - Ibid .

٢ - F.O. 371/90131 . Cairo to F.O. 10 April 1951 No . 45 Saving Secret .
F.O. 371/90132 . Cairo to F.O. 3 May 1951 . No . 337 . Secret .
F.O. 371/90135 . Alex . to F.O. 10 Aug . 1951 . No . 523 . Immediate . Confidential .

٣ - F.O. 371/90140 . Alex . to F.O. 6 Oct . 1951 . No . 657 . Priority . Confidential .

٤ - F.O. 371/90140 . Alex . to F.O. 9 Oct . 1951 . No . 671 . Confidential.

٥ - F.O. 371/90141 . Alex . to F.O. 21 Sept . 1951 . No . 609 . Priority Secret.
F.O. 371/90140 . Alex to F.O. 28 Sept . 1951 . No . 109 Saving . Sccret .

اجتمعت الحكومة الوفدية فى ٧ أكتوبر ، وقررت أن تواجه الملك فى صباح اليوم التالى بانذار يطلب منه أ يوقع مراسيم الإلغاء وإلا فان الحكومة ستستقيل ، وتعلن أسباب استقالتها ، وهى معارضة الملك للإجراءات الوطنية [١].

ومعنى ذلك أن أحد البواعث الأساسية للتعجيل باتخاذ قرار إلغاء المعاهدة كان مصدره الخلاف بين الوفد والملك ، فان الحكومة الوفدية ، التى أصبح عليها أن تواجه عداء الملك وعداء الحكومة البريطانية بالإضافة إلى ضغط المعارضة ، واتهامها بفشل سياستها على المستويين ، مستوى القضية الوطنية ومستوى السياسة الداخلية ، وجدت فى التعجيل بالغاء المعاهدة مخرجا لها من كل الأزمات التى تواجهها .

وإذا كانت السطور السابقة قد تضمنت توضيح جانبا من الجوانب السلبية فى السياسة الوطنية للحكومة الوفدية ، فان ذلك لايقلل من قيمة وأهمية إجراء إلغاء المعاهدة ، ولا يشكك فى جدية الحكومة الوفدية ووطنيتها وإنما لكل نظام سياسى سلبياته وإيجابياته ، ولا يوجد نظام سياسى يخلو من السلبيات تماما ، والحكم على هذه النظم يتم أساسا على ما تحققه من فائدة للصالح الوطنى ، وعلى ماتبذله من جهد لتحقيق الأهداف القومية . وإذا كان بهذا المعيار تقاس المواقف ، فان الوفد يقينا كان أفضل الأحزاب السياسية الموجودة فى مصر في ذلك الوقت ، ولا يوجد منصف يستطيع أن يجادل فى أنه لم يكن هناك غير الوفد من يستطيع اتخاذ هذه الخطوة الجريئة ، وتحمل هذه المسئولية الضخمة .

ولعل هذا الاتجاه للحكومة الوفدية كان يصدر عن إيمان بأن سياسة إلغاء المعاهدة ، وما ستؤدى إليه من تدهور العلاقات مع بريطانيا ، لن تخدم أى مصلحة سياسية أو اقتصادية ، فان تنفيذ الإلغاء سيقتضى حتما مقاومة الوجود البريطانى فى القنال وسحب العمال المصريين من القاعدة البريطانية ، مما يدفع إلى صدام بين الطرفين المصرى والبريطانى ، تكون نتيجته ارتفاع جديد فى الأسعار ، ويؤدى بدوره إلى قيام القلاقل الاجتماعية وانتشار المظاهرات على نطاق واسع ، مع احتمال أن تخرج عن سيطرة الحكومة ، فان العناصر اليسارية كانت تنتظر دائما هذه الفرصة . ولعله كان يصدر أيضا عن خوف من أن يؤدى الصدام مع بريطانيا ، فى الوقت الذى قد يتطور فيه توتر الموقف الدولى إلى حرب ، إلى أن تعيد بريطانيا وحلفاءها احتلال مصر بالقوة ، فيقع اللوم على الوفد ، ويتهم بسوء تقديره للموقف[٢].

١- F.O. 371/90142 . 120 Oct . 1951 . JE 1051/305 .

٢- F.O. 371/90130 . Cairo to F.O. 4April 1951 . No . 255 . Immediate Secret .

وقد أشير فى مناقشات مجلس النواب المصرى فى ٢٩ مايو ١٩٥٠ ، بخصوص مسألة الغاء المعاهدة ، إلى حقيقة وجود خوف لدى بعض المصريين من أن تعود القوات البريطانية إلى احتلال المدن المصرية مرة أخرى فى حالة إلغاء المعاهدة .

وقد فسر كل طرف من أطراف الصراع السياسى فى مصر بواعث إلغاء المعاهدة تفسيرا مختلفا ، فبينما اعتبره الجانب البريطانى نتيجة من نتائج الأحداث التى وقعت فى إيران ، والتى انتهت بالغاء امتياز شركة البترول الأنجلو- الإيرانية ، وإجلاء موظفيها البريطانيين عن إيران ، مما كان له أثره فى زعزعة النفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط ، وبالتالى تشجيع الحكومة المصرية على الإقدام على إلغاء المعاهدة ، بالإضافة إلى أن النزاع بين الحكومة والقصر قد دفع الوزارة إلى اتخاذ هذا الإجراء بهدف تقوية مركزها ، سواء عن طريق منع الملك من إقالتها ، أو عن طريق خروجها من الحكم من منطلق الخلاف على المسألة الوطنية (١) ، فان القصر قد عزا هدف الحكومة من قرار إلغاء المعاهدة إلى محاولة تغطية فشلها فى معالجة السياسة الداخلية ، وصرف أنظار الجماهير عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلى المشكلة الوطنية (٢). أما حكومة الوفد فقد أرجعت عملها إلى الضغط الشعبى والبرلمانى ، الذى جعل من المستحيل بالنسبة لها أن تتراجع عما أعلنته عن عزمها على إلغاء المعاهدة (٣). وهنا نصل إلى قضية أساسية أخرى ، وهى أن الوفد الذى كان يقود الحركة الوطنية فى عام ١٩٣٦، أصبح واقعا تحت ضغط الحركة الوطنية فى عام ١٩٥١ ، ولا يرجع ذلك إلى تغير الوفد وإنما يرجع إلى ظهور اتجاهات أكثر ثورية منه فى أساليبها فى الكفاح الوطنى .

وفى الواقع أن كل هذه الدوافع السابقة قد اجتمعت مضافا إليها أن الوفد قد يئس من إمكانية التوصل إلى حل للمسألة الوطنية عن طريق المفاوضات ، وأدرك عدم جدوى الاستمرار فى المفاوضة مع الحكومة البريطانية ، وخاصة بعد أن أطلع على جوهر المقترحات الجديدة ، ورأى أنه لابد أن يتخذ موقفا إيجابيا يتناسب مع ما تنتظره الجماهير الشعبية منه ويليق بالتاريخ الوطنى للحزب . وعلى أى الأحوال ، أيا كانت الأسباب والدوافع التى حدت بالوفد إلى اتخاذ هذه الخطوة ، فان الذى لاخلاف عليه هو أن الوفد بهذا القرار قد أرتفع إلى مستوى المسئولية القومية التى تقتضيها ضرورات تلك المرحلة من مراحل القضية المصرية وتصرف بما تمليه عليه هذه المسئولية .

١ - F.O. 371/90140 . Alex . to F.O. 6 Oct . 1951 . No . 657 . Priority.Confidential .
F.O. 371/90140 . Alex . to F.O. 9 Oct . 1951 . No . 679 Priority.Confidential.

٢ - Ibid .

٣ - F.O. 371/90140 . Washington to F.O. 9 Oct . 1951 . No . 326.Immediate, Secret .

أما بالنسبة لموقف بريطانيا من مسألة إلغاء المعاهدة ، فمما تجدر معرفته أن الإنجليز استمروا يعتقدون بعدم جدية التصريحات المصرية المتكررة بعزم الحكومة على إلغاء المعاهدة . ولعل ذلك كان يرجع من جهة إلى موقف الساسة المصريين ، الذين ظلوا يؤكدون للسفارة البريطانية حرص الحكومة المصرية على تجنب انقطاع العلاقات مع الحكومة البريطانية ، وبالغوا فى تصوير استنكارهم لموقف صلاح الدين المتشدد فى المحادثات ، وتهديده بالاستقالة إذا لم تلغ الحكومة المعاهدة ، والذى بلغ حد تقديم اقتراح للحكومة البريطانية بدعوته لزيارة لندن ، بهدف إبعاده عن مصر ، منعا لتأثيره على النحاس ، وتهدئة للضغط الشعبي على الحكومة لإلغاء المعاهدة [١]، ومن جهة أخرى بسبب السياسة التى اتبعتها الحكومة الوفدية تجاه القصر ، وما مكنته للملك من ممارسة سلطات ونفوذ على الوزارة ، مما جعل الملك عاملا مؤثرا ، فى تحريك سياسة الحكومة لصالح السياسة البريطانية[٢] .

وفى إطار هذا الإدراك لحقائق السياسة المصرية الداخلية ، اعتبرت الدوائر البريطانية أن تصريحات الحكومة الوفدية ليست أكثر من تكرار لما سبق أن صرح به الجانب المصرى فى مناسبات سابقة ، وأن " هناك خطوة طويلة بين التهديد بالغاء المعاهدة وبين الإلغاء الفعلى " ، و " أنها فى الواقع محاولة لصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية " [٣] ، وأن سياسة صلاح الدين لاتلقى أى تأييد داخل الحكومة المصرية ، وذلك على ضوء تأكيدات الوزراء المصريين [٤].

وإزاء هذا الوضع قررت الحكومة البريطانية الامتناع عن التعليق فى مجلس العموم على ما جاء فى خطبة العرش بعزم الحكومة على إلغاء المعاهدة ، اعتقادا منها بأن الاهتمام بالتصريحات المصرية سيسهم فى خدمة السياسة الوفدية ، باثارة اهتمام الرأى العام بالقضية

---

١ - F.O. 371/90132 . Cairo to F.O. 18 April 1951 . No . 301 . Secret .
F.O. 371/90133 . Cairo to F.O. 24 May 1951 . No . 387 . Secret .

٢ - F.O. 371/90132 . Cairo to F.O. 9 May 1951 . No . 355 Secret .
ففى الوثيقة السابقة أخبر السفير الأمريكى ستيفنسون أنه قد فهم من محادثة له مع صلاح الدين وحسن يوسف وإبراهيم فرج ، أن صلاح الدين سلم لضغط الملك عليه ولن ينفذ تهديده بالاستقالة إذا لم تأخذ الحكومة بنصيحته وتلغى المعاهدة .

٣ - F.O. 371/80380 . Cairo to F . O . 18 Nov 1950 . No . 792 Immediate.Se-cret .

٤ - F.O. 371/90134 . F . O. to Cairo 16 July 1951 . No . 635 . Priority.Con-fidenital .
F.O. 371/90137 Alex . to F.O. 29 Aug . 1951 . No . 520. Confidential .

الوطنية وصرفه عن القضايا الداخلية ، كما أنه سيدفع الحكومة المصرية إلى أعمال متهورة لم تكن تنوى فى الواقع القيام بها ، أما الامتناع عن مناقشة التصريحات المصرية فانه سيساعد على تحسن العلاقات مع مصر ، وهو ماتمليه الضرورات العملية للموقف الدولى المتوتر[١].

لكن مع اختلال التوازن السياسى داخل الحكومة المصرية لصالح لاتجاه الوطنى المتشدد ، وتركز الاهتمام بالمشكلة الوطنية ، بدأت الحكومة البريطانية فى التحرك لمواجهة التطور الجديد، فاتصلت بالعناصر المعتدلة فى الحكومة والتى كانت تستطيع أن تؤثر بالسلب أو الإيجاب على القرارات المصرية ، لكى تمارس مالديها من نفوذ من أجل دفع الموقف بعيدا عن طريق التشدد ، وقد استجابت هذه العناصر بالفعل لطلب الحكومة البريطانية ، وكان لها دور فعلى فى تأجيل إلغاء المعاهدة ، اقتناعا منها بأن المضى فى طريق التشدد فيه تهديد لمصالح مصر السياسية والاقتصادية ، وعندما شعرت بأن جهودها الذاتية لم تعد كافية لمواجهة التيار المتشدد فى الحكومة ، طلبت من الحكومة البريطانية أن توجه رسالة إلى النحاس باشا تطالبه فيها بتأجيل إصدار قرار الإلغاء إلى أن تصله المقترحات البريطانية الجديدة [٢] ، وأن تطلب من الحكومة الأمريكية أن ترسل من جانبها رسالة بالمعنى السابق إلى الحكومة المصرية [٣]. ورأت الحكومة البريطانية أنها " يجب أن تفعل أقصى ما تستطيع لمساعدة العناصر المعتدلة على أن تمنع الموقف من التدهور " ، فوجهت رسالة شفهية إلى النحاس ، من خلال السفير البريطانى فى القاهرة ، تطلب فيها أن تمتنع الحكومة المصرية عن إعلان إلغاء المعاهدة ، وأن تنتظر وصول المقترحات الدولية الجديدة [٤]، كما أبدى الجانب الأمريكى أستعداده للمساعدة[٥]. إلا أن ذلك لم يمنع النحاس من أن يعبر عن صعوبة موقفه نظرا لتزايد العنفوان الشعبى والضغط البرلمانى على الحكومة ، ونظرا للتعهد الذى قطعته الحكومة على نفسها بأن

١- F.O. 371/80380 . Cairo to F.O. 18 Nov . 1950 . No . 792 . Immediate . secret .

٢- F.O. 371/80380 . Commonwealth Relations Office to Western and U.N. Dept . 21 Nov . 1950 . No . 34 . Priority Secret .

٣- F.O. 371/90140 . Alex . to F.O. 17 Sept . 1951 . No . 595 . Immediate . Secret .

٤- F.O. 371/90136 . F.O. to Cairo . 4 Sept . 1951 .
F.O. 371/90140 . Alex . to F.O. 21 Sept . 1951 . No . 609 . Priority Secret .

٥- F.O. 371/90140 . Ottawa to F.O. 19 Sept . 1951 . No . 44 . Immediate. Secret .

تعلن قرارها بخصوص إلغاء المعاهدة قبل نهاية الدورة البرلمانية ، وإن كان قد أعطى السفير الانطباع بأنه سيمنع وزير الخارجية من اتخاذ أى تصرف بخصوص المعاهدة إلى أن تصل المقترحات الجديدة [١].

ومن جهة أخرى اتجهت الحكومة البريطانية إلى الملك تطالبه بفعل كل ما يستطيع لمنع حكومته من تصعيد الموقف . وهنا يمكن ملاحظة صعوبة موقف الملك ، فهو لم يعد يملك فى تلك المرحلة القوة والنفوذ اللازمين لفرض موقف على حكومته ، ولم يكن يستطيع أن يدخل فى مواجهة صريحة معها على هذه المسألة وإلا أتهم فى وطنيته ، كما أنه لم يكن يستطيع أيضا أن يمتنع عن مساعدة الحكومة البريطانية . ووجد الملك أن الوسيلة الوحيدة التى يستطيع بها مساعدة الحكومة البريطانية ، هى أن يعمد إلى التسويف والماطلة فى توقيع قرار الإلغاء ، بحجة أنه يدرس الأمر ، وأن على الحكومة أن تضع خطة عمل قبل الإقدام على إلغاء المعاهدة[٢]، كما اشترط على النحاس إجراء تعديل وزارى ، متضمنا تغيير وزير الخارجية ، قبل أن يعطيه نتيجة دراسته للموقف [٣]. إلا أنه عندما شعر بأن الموقف أصبح أقوى منه صارح الحكومة البريطانية بأنه " قد بذل أقصى ما يستطيع لكى يساعدها ، لكنه لم يعد الآن فى إمكانه أن يقيد الكلاب لأطول من ذلك " [٤]، وعلى ذلك لم تنجح السلطات البريطانية ، برغم كل محاولاتها ، فى أن تمنع الحكومة المصرية من إلغاء المعاهدة .

ويلاحظ أن القرار المصرى بالغاء المعاهدة واتفاقيات السودان قد أثار ردود فعل واسعة ومتباينة لدى الأطراف المعنية . ففى مصر ، وقفت الأحزاب السياسية كلها صفا واحدا وراء الحكومة ، تؤيد موقفها وتعدها بمساندتها فى متابعة الجهد لتحقيق الأهداف الوطنية ، وأعلن ممثلو المعارضة تأييدهم لقرار الحكومة فور إعلانه فى البرلمان [٥]، كما أصدر زعماء الأحزاب

---

١ - F.O. 371/90140 . Alex . to F.O. 21 Sept . 1951 . No . 609 . Priority . Secret .

٢ - F.O. 371/90140 . Alex . to F.O. 18 Sept . 1951 . No . 599 . Priority. Secret .

٣ - F.O. 371/90140 . Alex . to F.O. 20 Sept . 1951 . No . 605 . Secret .

٤ - F.O. 371/90140 . Alex . to F.O. 24 Sept . 1951 . No . 618 . Immediate . Secret .

٥ - مجلس النواب ، مضبطة الجلسة السادسة والأربعون فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ م .

بيانات رسمية بتأييدها المطلق لموقف الحكومة ، واستقبل الرأى العام القرار بالترحيب البالغ ، لأنه جاء تعبيرا عن تجاوب الحكومة مع إرادة الشعب [١].

كذلك رحبت الهيئات الوطنية السودانية بقرار مصر ، وأصدرت الأحزاب بيانات رسمية تؤيد الموقف المصرى [٢]. أما فيما يختص بمستقبل السودان ، فان جميع الأحزاب السودانية قد أيدت مصر ماعدا حزب الأمة المرتبط بالسياسة البريطانية فى السودان [٣].

كما ساندت الدول العربية قرار الحكومة المصرية وأيدته ، فأصدرت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى اجتماعها فى ٩ أكتوبر ١٩٥١ قرارا بتأييد الدول العربية المطلق لمصر [٤]، وأصدر مجلس النواب السورى قرارا باعلان تأييده التام " للقرار التاريخى الذى اتخذته مصر استجابة لإرادة الشعب المصرى بالغاء معاهدة ١٩٣٦ والاتفاقات التى تتنافى مع وحدة وادى النيل وأهداف العرب فى الاستقلال والوحدة والحرية " [٥].

أما الحكومة البريطانية ، فقد سارعت بادانة القرار ورفضه ، فأذاعت السفارة البريطانية فى القاهرة فى مساء ٨ أكتوبر بلاغين ، يقرر الأول أن إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها وحدها عمل غير قانونى ويخالف أحكام المعاهدة ، وبناء على ذلك تعتبر الحكومة البريطانية أن المعاهدة سارية المفعول وتتمسك بحقوقها بمقتضى هذه المعاهدة . أما الثانى فيذكر أن السفير قد أبلغ ، بناء على تعليمات حكومته ، وزير الخارجية المصرية كتابة أن الحكومة البريطانية سترسل مقترحاتها الجديدة إلى الحكومة المصرية فى موعد أقصاه يوم ١٠ أكتوبر [٦] ، كما أصدر وزير الخارجية البريطانية بيانا مماثلا [٧].

والملاحظ أن الدول الغربية قد ساندت بريطانيا وأيدتها فى موقفها المعارض للقرار المصرى، فحملت الولايات المتحدة حملة شديدة على مصر بسبب إلغائها المعاهدة من جانب واحد ، فى بيان رسمى أصدره وزير خارجيتها [٨]. وأعربت الحكومة الفرنسية عن استيائها

---

١ - المصرى فى ١٠/١٠/١٩٥١ .
٢ - المرجع السابق .
٣ - المصرى فى ١٢ / ١٠ / ١٩٥١ .
٤ - المصرى فى ١٠/١٠/١٩٥١ .
٥ - مجلس النواب ، مضبطة الجلسة السابعة والأربعون فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ م .
٦ - المصرى فى ٩/١٠/١٩٥١ .
F.O. 371/90140 . JE 1015/258 .
٧ - F.O. 371/90140 . F.O. to Alex . 9 Oct . 1951 . No . 989 . Emergency
٨ - المصرى فى ١١/١٠/١٩٥١ .

واستنكارها لمسلك الحكومة المصرية [١]، كما أعلنت الحكومتان تأييدهما لموقف بريطانيا فى مصر . ومما تجدر ملاحظته فى هذا الصدد ، أن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا قد بنت رفضها ومعارضتها لقرار مصر على أساس أن الوضع القانونى للمعاهدة لايجيز لمصر حق الإلغاء من جانب واحد ، ومن منطلق أن الاحترام اللائق بالالتزامات الدولية يقتضى أن تعدل المعاهدات بين الدول بالاتفاق المشترك لايتصرف أحد الطرفين تصرفا خاصا من جانبه وحده[٢].

وإذا كان صحيحا أن التزام الحكومات بالمعاهدات التى تحكم حركة العلاقات الدولية وتنظمها هو ما يمنحها شرعية الانتماء للمجتمع الدولى ، فان الحكومات الغربية قد تناست أن الحكومة البريطانية لم تحترم نصوص المعاهدة ولم تلتزم بها ، وقد تجسد ذلك فى احتفاظها بأربعة أضعاف عدد القوات المسموح به بمقتضى المعاهدة فى منطقة القنال ، وذلك باعتراف السلطات البريطانية نفسها [٣]، كما تجسد أيضا فى السياسة البريطانية تجاه المسألة الفلسطينية ، والتى أقل ما يقال عنها أنها سياسة غير ودية وتعرض مصر للمخاطر بينما تنص المعاهدة على ألا يتخذ أحد الطرفين موقفا لايتفق مع المحالفة فى علاقاته الخارجية مع الدول الأخرى ، كما أن الحكومة البريطانية قد سعت إلى عرقلة تسليح القوات المسلحة المصرية، وذلك لايتفق أيضا مع المحالفة [٤]، كذلك تناست الحكومات الغربية أن ميثاق الأمم المتحدة يمنع استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، ولايجيز مجرد التهديد باستعمالها ، وهو ما كانت الحكومة البريطانية تفعله .

وفى الحقيقة أن الحكومات الغربية قد أدانت القرار المصرى لأنه قلب ميزان خطط الدفاع عن الشرق الأوسط ، وهى الخطط التى وضعها رؤساء الأركان البريطانيون والأمريكيون والفرنسيون ، وكانت تقضى بانشاء قيادة دفاعية ترتكز على مصر وتركيا بوصفهما القاعدتين الأساسيتين لتحقيق الإشراف الاستراتيجى على منطقة قنال السويس ومنطقة الشرق الأوسط[٥] ، وكانت تلك الحكومات تعتقد أن قبول مصر الاشتراك فى النظام الدفاعى سيحل الناحية الاستراتيجية فى المشكلة المصرية ، وكانت هذه الناحية هى كل ما يعنى الدول الغربية من المشكلة . كما أنها كانت تخشى أن يسير العالم العربى كله وراء مصر فتفقد نفوذها فى المنطقة .

---

١ – المصرى فى ١٠/١٠/١٩٥١ .
٢ – المرجع السابق .
٣ – F.O. 371/90139 . Minutes on 5 Sept . 1951 .
٤ – F.O. 371/90140 . The Egyptian Standpoint . Minute on 24 Sept . 1951.
٥ – البلاغ فى ١٠/١٠/١٩٥١ م .

وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية قد أعطت ردها على المقترحات الدولية باعلان إلغاء المعاهدة ، الذى كان يعد رفضا ضمنيا لهذه المقترحات التى كانت الحكومة المصرية تعلم فحواها ، إلا أن الحكومة البريطانية أصرت على تقديم المقترحات رسميا إلى الحكومة المصرية. وكانت السفارة البريطانية في مصر تعارض فى تقديم المقترحات إلى الحكومة المصرية ، وترى أنها قد أصبحت غير ذات موضوع بعد أن أعلنت الحكومة إلغاء المعاهدة ، وأنها ستبدو كعلامة ضعف من جانب الحكومة البريطانية ، وعلى الرغم من تأييد سفراء أمريكا وفرنسا وتركيا لموقف السفير البريطانى[١] ، إلا أن الحكومة البريطانية لم تأخذ بنصيحة سفيرها ، وأجابت بأن " المقترحات لن تفسر أمام العالم كعلامة ضعف ، اختبار القوة سيأتى عندما يرفض المصريون المقترحات " ، وقررت أن تقدم المقترحات من ناحية لكى تورط حلفاءها الغربيين الذين سيشتركون معها فى تقديم المقترحات ، بتأييد موقفها فى مصر ومن ناحية أخري لكى تظهر أمام العالم موقف مصر المتعنت ، وتبرر سياسة القوة التى قررت أن تواجه بها الموقف المصرى [٢].

ورأت الحكومة البريطانية أن تسارع بتقديم المقترحات الغربية قبل أن يصدق البرلمان المصرى على مشروعات القوانين التى تقدم بها النحاس إلى المجلس لإلغاء المعاهدة واتفاقيات السودان [٣] ، وفى ١٣ أكتوبر قابل سفراء الدول الأربعة صلاح الدين وقدموا له تباعا المقترحات ، التى رفضتها مصر بعد ٤٨ ساعة من تقديمها [٤].

وتنص المقترحات الرباعية على إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشترك فيها بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا فضلا عن استراليا ونيوزيلاند واتحاد جنوب أفريقية ، وتدعى مصر إلى الاشتراك فيها كعضو مؤسس فى القيادة المتحالفة على أساس المساواة والمشاركة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين . وتقدم مصر على أرضها للقيادة المتحالفة جميع التسهيلات التى لاغنى عنها لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط فى وقت السلم ، كما تتعهد بأن تمنح قوات القيادة المتحالفة جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية فى حالة الحرب أو

١ - F.O. 371/90141 . F.O. to Alex . 10 Oct . 1951 . No . 682 . Immediate secret .

٢ - F.O. 371/90141 . F.O. to Alex . 10 Oct . 1951 . No . 1011 . Emergency confidential .

٣ - البلاغ فى ١٩٥١/١٠/١٠ .

F.O. 371/90143 . JE KO5K/332 .

٤ - البلاغ فى ١٩٥١/١٠/١٣ .

التهديد بحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، بما فى ذلك استعمال الموانى المصرية والمطارات ووسائل المواصلات ، وتوافق مصر كذلك على أن تكون قيادة القائد الأعلى للحلفاء فى أرضها . أما القاعدة البريطانية ، فتسلم لمصر رسميا على أن يكون مفهوما أنها تصبح فى نفس الوقت قاعدة للحلفاء تتبع القيادة المتحالفة ، مع اشتراك مصر اشتراكا تاما فى إدارتها فى وقت السلم وفى وقت الحرب ، على أن يحدد من وقت لآخر بمعرفة الدول المشتركة ، بما فيها مصر ، عدد القوات المتحالفة للدول المشتركة التى ترابط فى مصر فى وقت السلم . كذلك تنشأ هيئة للدفاع الجوى تضم قوات مصرية ومتحالفة تحت قيادة ضابط ذى مسئوليات مشتركة نحو الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة ، وذلك لحماية مصر وقاعدة الحلفاء . كما نصت المقترحات على أن تقدم الدول الأعضاء المشتركون فى القيادة المتحالفة والذين هم فى مركز يسمح لهم بذلك ، التسهيلات لتدريب وإعداد القوات المصرية [١].

كذاك قدمت الحكومة البريطانية مقترحات لحل مسألة السودان منفصلة عن مقترحات الدفاع ، وتشمل هذه المقترحات إنشاء لجنة دولية فى السودان لمراقبة التطور الدستورى للبلاد ، إصدار بيان مصرى - إنجليزى بالمبادىء المشتركة بشأن السودان ، ضمان دولى لاتفاقات مياه النيل ، إنشاء سلطة خاصة بمشروعات مياه النيل لزيادة الاستفادة منها ، ويمكن أن يكون هذا بمساعدة البنك الدولى ، الاتفاق على تاريخ لبلوغ السودان الحكم الذاتى كخطوة أولى فى سبيل اختيار السودانيين لوضعهم النهائى [٢].

وقد رفضت الحكومة المصرية مناقشة المقترحات السابقة أو أية مقترحات أخرى تتعلق بالخلافات القائمة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية مادامت هناك قوات احتلال بريطانية فى مصر والسودان [٣].

وأجابت الخارجية البريطانية على موقف مصر من المقترحات بأن رفض مصر الاشتراك فى قيادة الشرق الأوسط لن يثنى بريطانيا عن عزمها على تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط ، ومع أنه لن يكون فى الإمكان اتخاذ قاعدة لقيادة الشرق الأوسط فى مصر إلا إذا احتفظت بريطانيا بقاعدة السويس على مسئوليتها الخاصة دون أن تحولها إلى قاعدة تخضع للدول الغربية المتحالفة [٤].

---

١ - المصرى فى ١٩٥١/١٠/١٥م.
٢ - المصدر السابق .
٣ - المصرى فى ١٩٥١/١٠/١٦ .
٤ - المصدر السابق .

وفى الواقع أن المقترحات لم تكن تستحق المناقشة ، فهى تستبدل بالاحتلال البريطانى احتلالا دوليا ، لأن قوات الاحتلال التى ستبقى فى منطقة القنال فى وقت السلم لن تكون تابعة لبريطانيا وإنما لكل الدول المشتركة فى منظمة الدفاع الجديدة ، كما أن مصر سترتبط بالتزامات عسكرية قبل هذه الدول ، ولذلك فلم يكن من المعقول أن تقبل مصر المقترحات الدولية فى الوقت الذى كانت ترفض السماح للقوات البريطانية بالبقاء فى منطقة القنال فى وقت السلم .

وإذا مانظرنا إلى الأبعاد التى ينطوى عليها قرار إلغاء المعاهدة من جانب واحد ، لوجدنا أنها تشير إلى مدلولات بالغة الأهمية ، فهى تظهر أن بريطانيا لم تعد وحدها التى تفرض الشروط وإنما أصبح لمصر أيضا الحق فى أن تحدد ماتعتبره مناسبا لمصالحها القومية دون اعتبار كبير لموقف الطرف الآخر ، كما تشير إلى تغير جذرى فى السياسة المصرية ، تلك السياسة التى درجت مصر عليها لأكثر من ثلاثين عاما ، فتحولت من سياسة مفاوضة الإنجليز إلى سياسة اليأس منهم ومعاملتهم معاملة الخصوم .

وأخيرا فان أهمية القرار المصرى بالغاء المعاهدة لا تتوقف عند نتائجه المباشرة التى تتمثل فى تقوية حكومة الوفد فى مواجهة الملك [١]، وإنما تمتد إلى ما هو أهم وهى أنها كانت نقطة تحول حاسمة فى التاريخ المصرى المعاصر بما أدت إليه من تصحيح المسار الوطنى وإشعال الكفاح المسلح ، الذى كان من العوامل الأساسية فى قيام ثورة يوليو ومانتج عنها من القضاء على النظام كله وإحداث تغيرات جذرية فى البناء السياسى والاجتماعى والاقتصادى لمصر .

---

١ - وقد أرسل السفير البريطانى تقريرا إلى حكومته يقول فيه أن مكانة الحكومة المصرية قد تزايدت بشكل كبير منذ وقت إلغائها للمعاهدة .

F.O. 371/90140 . Alex . to F.O. 9 Oct . 1951 . No . 673 . Immediate . Confidential .

الفصل الرابع
الكفاح المسلح فى القنال

أنشأ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيات ١٨٩٩ وضعا أصبحت مصر بمقتضاه فى حالة حرب غير رسمية مع بريطانيا . فقد فقدت القوات البريطانية المرابطة فى منطقة القنال الأساس الشرعى لوجودها ، وأضحت قوات احتلال غاصبة تجب محاربتها حتى تجلو عن البلاد ، كما أعاد للسودان حالته التى كان عليها قبل الاحتلال البريطانى ، وأنهى النظام الإدارى القائم فيه ، مما ترتب عليه وجوب العمل على وقف التدخل البريطانى فى شئون السودان بعد أن فقد السند القانونى له . ومن هنا بدأ الكفاح المسلح فى القنال ، ودخلت القضية المصرية مرحلة مواجهة حاسمة مع الحكومة البريطانية .

وقد تحدد الموقف بين مصر وبريطانيا رسميا فى المذكرات التى تم تبادلها بينهما عقب إقرار البرلمان المصرى لتشريعات إلغاء المعاهدة ، فقد بعثت الحكومة المصرية بمذكرة إلى السفارة البريطانية فى القاهرة تخبرها بانتهاء سريان معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيات ١٨٩٩ ، وما يترتب على ذلك من انتهاء التحالف بين مصر وبريطانيا ، وانتهاء تخويل الأخيرة حق وضع قوات فى منطقة القنال و " أن وجود هذه القوات فى مصر لن يكون من الآن فصاعداً إلا ضد إرادة الشعب والبرلمان والحكومة المصرية " ، " كما أن إلغاء اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ينهى النظام الإدارى المؤقت الذى أقيم فى السودان بمقتضى هاتين الاتفاقيتين " [١].

فردت الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية بأن المعاهدة لاتتضمن نصا يجيز الإلغاء من طرف واحد ، ولذلك فان إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة غير شرعى ومناقض لنص الفقرة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة ، التى تؤكد وجوب احترام الالتزامات التى تنشأ من المعاهدات الدولية . وأشارت إلى استعدادها لأن تدخل فى مفاوضات مع الحكومة المصرية لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، وأنه إلى أن يتم هذا التعديل ، فانها تعتبر المعاهدة واتفاقيات السودان نافذة المفعول ، وتنوى أن تحافظ على حقوقها بمقتضى هذه المعاهدة ، كما أنها تحمل الحكومة المصرية مسئولية أى أضرار للأمن والنظام ينتج عن إلغاء هذه المعاهدات[٢].

١- F . O . 371/90148 . Cairo to F . O . 28 Oct . 1951 . No 856 .

٢- F . O . 371/90148 . F . O . Cairo to 2 Nov . 1951 . No . 1252 . Restricted.

وبذلك أصبحت العلاقات بين مصر وبريطانيا علاقة عداء سافر ، وأصبح الصدام أمرا لامفر منه .

ولما كانت هذه الدراسة تهدف إلى تحليل معركة الكفاح المسلح فى القنال من زاوية أثرها على القضية المصرية فى تلك المرحلة ، فان السؤال الأساسى الذى تسعى للإجابة عليه يدور حول أثر المواقف السياسية والسياسات الى اتبعت على مدى نجاح أو فشل سياسة الكفاح المسلح ، كوسيلة من وسائل النضال الوطنى ، فى خدمة القضية المصرية ، وتحقيق الأمانى القومية .

ويتفرغ من هذا السؤال الأساسى عدة أسئلة تتعلق بالمدى الذى كانت الأطراف المعنية مستعدة للذهاب إليه فى الدفاع عن مصالحها ، وبالمدى الذى كانت تقبله من النتائج المترتبة على حرية الكفاح المسلح ، ثم مدى قدرة أصحاب القضية المصرية أنفسهم على الاتفاق على أهداف موحدة وسياسة موحدة لتحقيق مطالبهم . ويمكن الوصول إلى الإجابة على هذه الأسئلة من خلال التعرف على مواقف وأهداف الأطراف المعنية .

وإذا بدأنا بالموقف المصرى ، فان أهم مايكن ملاحظته هو أن الحكومة قد أعلنت إلغاء المعاهدة ، وفتح الباب للكفاح الوطنى المسلح ، بشكل يوحى باستعدادها لأن تذهب إلى آخر المدى فى مواجهة الإنجليز . والحقيقة هى أن الحكومة لم تكن تنوى ولاتستطيع أن تتجاوز الحدود التى كانت تفرضها عليها كثير من العوامل الموضوعية ، وفى مقدمتها وجود القوات البريطانية فى القنال على بعد ساعتين من القاهرة ، مع الأخذ فى الاعتبار دائما إمكانية التدخل البريطانى المسلح بحجة حماية الأجانب والمحافظة على القانون والنظام [١].

كما أن الحكومة كانت على بينة من قدرة السلطات البريطانية على اتخاذ إجراءات ثأرية ضدها ، مثل منع وصول البترول إلى الدلتا ، مما يؤدى إلى وقف سير المصالح الحيوية كلها فى مصر ، أو عزل الجيش المصرى فى سيناء عن طريق قطع المواصلات عبر القنال مما يعرضه لمجاعة ، أو تجميد الأرصدة الاسترلينية المصرية ، مما يؤثر على الاقتصاد المصرى .

---

١ - وتلك المسألة كانت ماثلة تماما في ذهن المسئولين المصريين ، وقد ذكر حسن يوسف فى محادثة له مع السفير البريطانى فى القاهرة ، أن الحكومة المصرية كانت تتوقع أن تعيد القوات البريطانية احتلال القاهرة والأسكندرية ، فأجاب السفير بأن ذلك سيحدث فى حالة تعرض حياة وممتلكات البريطانيين المقيمين فى مصر للخطر .

F. O. 371/90148. Cairo to F. O. 15 Nov. 1951. No 1041. 1/30/51 G. Secret.

F. O. 371/90146. Cairo to F. O. 11 Nov. 1951. No. 976. Priority. Secret.

ولايخفى ما لكل هذه العوامل من تأثير ضاغط على الحركة السياسية للحكومة المصرية، جعل هدفها ينحصر فقط فى محاولة شل عمل القاعدة البريطانية وجعل الحياة فيها مستحيلة، مما يجبر الحكومة البريطانية على الاستسلام لمطالب مصر الوطنية .

ولذلك فان حكومة الوفد لم تستبعد فكرة المفاوضة بعد أن أعلنت إلغاء المعاهدة ، ودعت إلى الكفاح المسلح ، بل سعت إلى العودة إليها .

ففى ٩ نوفمبر ١٩٥١ أرسل النحاس برقية ، من خلال الياس اندراوس ، إلى السفارة البريطانية ، يعرض استئناف المفاوضات بين الحكومتين ، بشرط أن تقدم بريطانيا صيغة ترضى الطموح المصرى بخصوص السودان (١).

وبرغم أن هدف السياسة البريطانية فى ذلك الوقت كان التوصل إلى تسوية مع حكومة مصرية تسمح لبريطانيا بالاحتفاظ بقاعدة عاملة فى وقت السلم وقيادة للدفاع عن الشرق الأوسط (٢) ، إلا أن الرد البريطانى جاء مثبطاً لهمة الحكومة المصرية ، فقد أجاب وزير الخارجية البريطانية على عرض النحاس بأنه على استعداد لدراسة فكرة استئناف المفاوضات ولكن بشرط أن تنهى الحكومة أولا حملة عدم التعاون مع القوات البريطانية ، وتوقف الحملة التى تشنها الصحف المصرية ضد البريطانيين . أما بخصوص السودان ، وهى المسألة الأساسية فى العرض المصرى ، فقد أبدى عدم استعداد حكومته لتقديم أى تنازل لمصر على حساب السودانيين ، وأضاف أنه " إذا كانت الحكومة المصرية تريد أن تنقذ كرامتها فى السودان ، فان عليها أن تتقدم باقتراح يتفق مع موقفنا المعلن عن حق السودانيين فى تقرير مصيرهم" (٣).

---

١ - ويلاحظ أن عرض النحاس قدم بمعرفة وموافقة الملك ، وقد أخبر حسن يوسف ستيفنسون بأنه إذا قبلت الحكومة البريطانية العرض المصرى ، فان طلب استئناف المفاوضات سيقدم لها رسميا عن طريق الخارجية المصرية .

٢ - F . O . 371/90148 . Cairo to F . O . 15 Nov . 1951 . 1041/1/30/51 G Secret .
F . O . 371/90145 . F . O . Cairo to. Oct . 1951 .

٣ - F . O . 371/90148 . F . O . to Cairo 16 Nov . 1951 . No . 1400. Priority. Secret .

وقد وضعت الخارجية البريطانية الرد السابق على طلب النحاس باستئناف التفاوض بناء على توصية ستيفنسون . وكان الأخير قد اقترح أيضا أن يتضمن رده على الملك تأكيدا بأنه " لا يوجد إمكانية لاستئناف التفاوض إلى أن تتعدل الحكومة أو تتغير كلية " .
F . O . 371/90145 .Cairo to F . O . 15 Nov . 1951 . No . 1002. Priority. Secret .

وفى حقيقة الأمر ، كان صانعو السياسة البريطانية قد صرفوا النظر فى تلك المرحلة عن مسألة التفاوض مع حكومة الوفد [١] ، واتجهت مخططاتهم إلى العمل على خلق موقف يؤدى إلى تغيير الحكومة الوفدية [٢] ، وتشكيل حكومة مصرية مستعدة لإعادة الأوضاع الطبيعية إلى منطقة القنال ، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية بين الحكومتين [٣].

ولذلك فقد كان من الطبيعى ألايشجع الجانب البريطانى الرغبة التى أبداها النحاس لاستئناف التفاوض ، وخاصة أنه نظر إلى عرض الحكومة المصرية من زاوية " أن الحكومة لاتزال تعتقد أنها تستطيع ، برغم الإجراءات التى اتخذتها ضد القوات البريطانية ، أن تجد منفذا لمشاكلها عن طريق الحصول على صيغة تمكنها من استئناف المفاوضات ، أو أنها قد تجبر بريطانيا فى النهاية على التراجع . طالما أن هذا الاعتقاد مستمرا ، فانها ليس فقط لن تتراجع عما اتخذته من إجراءات فى منطقة القنال ، بل ستستمر فى السعى للحصول على التأييد الشعبى ، باتخاذ إجراءات أخرى معادية للإنجليز ، وبتشجيع المتطرفين ، لذلك فانه من المرغوب أن نحررهم من خطأ هذه الأفكار " [٤].

وبرغم التصاعد العسكرى والسياسى الذى حدث بين الطرفين ، استمرت حكومة الوفد تأمل فى العودة إلى دائرة التفاوض ، واستمر الطرف البريطانى يشترط العودة إلى أوضاع ما قبل إلغاء المعاهدة قبل استئناف أية مفاوضات ، كما استمر يرى عدم جدوى التفاوض مع الوفد .

---

١ - F . O . 371/90145 . G . H . Q . MELF to Ministry of Defence . 27 Oct . 1951 . 539/CCL .

تضمنت الوثيقة السابقة توصيات القيادة العسكرية البريطانية فى منطقة القنال عن السياسة التى يجب اتباعها في مصر . وقد اعتبرت أنه " لا يوجد أى أمل فى التوصل إلى تسوية مع الحكومة المصرية الحالية ، وأن أى محاولة من جانبنا لمصالحتها ستفسر كعلامة ضعف وتطول المعركة " . ورأت أن الإمكانية الوحيدة للتوصل إلى اتفاقية هي إقامة حكومة بديلة لحكومة الوفد ، وهو ما يمكن أن يتم بمساعدة الملك وقواته المسلحة " لذلك يجب أن تكون حذرين ونتجنب الصراع مع تلك العناصر ، ونتجنب أيضا أى تصرف يؤدى إلى إغلاق الفجوة بينهم وبين الوفد ، أو يؤدى إلى التأييد الشعبى لحكومة الوفد " .

٢ - F.O. 371/90148 . F . O . to Cairo . 2Nov . 1951 . No . 1249 . Immediate . Secret .

٣ - F.O.371/90146.Cairo to F . O.14 Nov.1951.No.1002. Priority. Secret .

٤ - Ibid .

ففى ٥ ديسمبر تمت مقابلة بين وزير الداخلية والسفير البريطانى ، حيث طلب الأخير ضرورة العودة إلى الأوضاع الطبيعية فى منطقة القنال قبل إجراء أية مفاوضات " ، وأجاب وزير الداخلية بأنه " لا هذه الحكومة ولا أية حكومة أخرى تستطيع التراجع عما تم اتخاذه من الإجراءات التى تمنع التسهيلات عن القوات البريطانية ، ولذلك فانه من الضرورى إيجاد وسيلة للتفاوض فى ظل الأوضاع الحالية " (١).

وفى ١٨ ديسمبر ١٩٥١ تقابل صلاح الدين مع وزير الخارجية البريطانية فى باريس لمناقشة العلاقات بين البلدين ومحاولة التوصل إلى حل للنزاع القائم بينهما ، وقد انصب حديث إيدن حول ضرورة وقف أعمال الفدائيين فى منطقة القنال ووجوب التوصل إلى اتفاق على أساس المقترحات الرباعية ، وأصر صلاح الدين على جلاء القوات البريطانية أولا . وفى نهاية المحادثة أكد إيدن لصلاح الدين " أن الحكومة البريطانية لاتستطيع أن تقبل المطلب المصرى بالجلاء وأنه لايجب على الوزير أن يتوقع منها ذلك " (٢).

ويلاحظ أن الحكومة المصرية كانت تعلق آمالا كبيرة على الاجتماع السابق ، وخاصة أنه تم بناء على طلب إيدن ، وقد تجلى ذلك من الانطباع الذى أعطته الصحف المصرية بأن بريطانيا على وشك أن تقدم مقترحات جديدة لمصر (٣).

وقد كان السفير البريطانى فى القاهرة معارضا لمبدأ التفاوض مع حكومة الوفد خوفا من أن يؤدى ذلك إلى " اعتقاد الحكومة بأننا سنجيب على تهديداتها بتنازل آخر " ، كما حاول إقناع حكومته بعدم جدوى التفاوض مع صلاح الدين الذى : " لم يحاول أبدا أن يتفاوض ، وإنما كان يطالب فقط باستسلامنا ، وربما يعتقد الآن أن استسلامنا قد أصبح أقرب منالا عن طريق العنف " (٤).

---

١ - F.O. 371/90151 . Cairo to F.O. 20 Dec . 1951 . No . 137 Saving . Confidential .

٢ - F.O. 371/90151 . Paris to F.O. 18 Dec . 1951 . No . 641 . Priority . Confidential .

٣ - F.O. 371/90151 . Cairo to F.O. 14 . Dec . 1951 . No . 1205 . Immediate . Secret .

٤ - Ibid .

ولذلك ، وبناء على توصية السفير، أصدرت الحكومة البريطانية بيانا فى الصحف البريطانية قبل اجتماع الوزيرين بباريس ، يفيد بأنها تشترط قبل إجراء أية مفاوضات ، أن توقف الحكومة المصرية الإجراءات التى اتخذتها ضد المصالح البريطانية فى مصر ، وتوقف " حملة الإرهاب " فى منطقة القنال (١) ، حتى تتجنب الحكومة البريطانية إعطاء الإنطباع بأنها قد خضعت لسياسة العنف التى يتبعها المصريون للضغط عليها .

والذى تستخلصه مما سبق هو أن حكومة الوفد كانت تسعى ، من خلال إشعال الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى منطقة القنال ، إلى تقوية موقفها التفاوضى عن طريق إظهار قدرتها الحركية على استخدام ما تملك من وسائل للتصدى للمصالح البريطانية فى مصر ، لحمل بريطانيا على تغيير موقفها المتشدد من المطالب المصرية ، وأنها لم تكن تعتزم ولاتستطيع أن تتجاوز ذلك الهدف إلى ما هو أبعد ، أى إلى تعبئة الشعب وحشد القوى الوطنية فى معركة ضد الاحتلال البريطانى .

ومن هذا المنطلق تبلورت خطة الحكومة فى اتخاذ كل ما يمكن من الإجراءات التى تسلب القاعدة البريطانية فاعليتها وتفقدها قيمتها الاستراتيجية ، فأصدرت قرارا بالغاء جميع الاعفاءات والامتيازات الجمركية التى كانت ممنوحة للقوات البريطانية الموجودة فى مصر بمقتضى المعاهدة (٢) ، وبعدم تعاون سلطات الجمارك فى بذل التسهيلات الخاصة بالتفريغ والشحن (٣) ، كما أعطت تعليمات لشركة قنال لسويس بالامتناع عن تزويد السفن البريطانية بالوقود والماء (٤) ، ومنعت الحكومة عامة أداء التسهيلات والخدمات التى كانت تؤديها للسلطات العسكرية البريطانية ومنها مواد التموين ، كما منعت وصول ضباط وأفراد القوات البريطانية إلى داخل البلاد ، وأنهت تصاريح الإقامة للبريطانيين الذين كانت إقامتهم فى البلاد بسبب الخدمة فى القوات العسكرية البريطانية أو لصالحها ، وألغت العمل

---

١ - F.O. 371/90150 . F.O. to Cairo . 16 Dec . 1951 . No . 1685 . Immediate. Confidential .

٢ - F.O. 371/90117 . Cairo to F.O. 26 Oct . 1951 . No . 833 . Confidential .

٣ - F.O. 371/90143 . Cairo to F.O. 24 Oct . No . 827 . Priority . Confidential .

٤ - F.O. 371/90143 . Cairo to F.O. 24 Oct . 1951 . No . 822 . Priority . Confidential .

بالتصاريح التى كانت ممنوحة من قبل بموجب المعاهدة للسلطات البريطانية ، ومنعت هبوط الطائرات العسكرية البريطانية بالمطارات المصرية ، أو تزويدها بالبيانات الجوية الفنية أو بأى نوع من التسهيلات [١].

على أن الإنجاز الأساسى فيما يتعلق بعمل الحكومة الوفدية لشل قدرة القاعدة البريطانية، يكمن فى السياسة التى انتهجتها إزاء سحب العمال المصريين العاملين بالمعسكرات البريطانية وفى موانىء القنال . فقد كان حرمان القوات البريطانية من الأيدى العاملة المصرية التى قدرت بخمسين ألف عامل [٢] يقومون بأعمال بالغة الأهمية للقوات البريطانية من أقوى الأسلحة التى استخدمتها الحكومة باعتراف السلطات البريطانية نفسها ، والتى كانت ترى " أن القوات البريطانية تستطيع أن تبقى فى منطقة القنال إلى الأبد، لكن لايمكن أن يكون هناك قاعدة فعالة بدون وجود العمال " [٣].

وقد أنشأت الحكومة المكاتب فى مدن القنال لتقييد أسماء عمال المعسكرات البريطانية من المصريين والسودانيين ، المنسحبين من خدمة هذه المعسكرات [٤]، ووضعت خطة لتشغيلهم وإيوائهم [٥].

واستطاعت الحكومة بهذه الخطوة أن تثبت حقيقة أن القاعدة البريطانية تصبح عديمة الجدوى بدون التعاون المصرى ، فقد ذكرت التقارير البريطانية الرسمية أن العمل فى موانىء القنال جميعا قد توقفت لامتناع العمال المصريين عن التعاون ، كما أن الشلل قد أصاب أكثر المصانع

---

١ – الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

٢ – F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 14 Dec . 1951 .No . 1207 . Immediate. Secret .

والوثيقة السابقة هى تقرير أرسله أرسكين إلى ستيفنسون يقول فيه " أنى خسرت كما تعرف ، حوالى خمسين ألف من العمال المصريين ، ولكى أسد هذا الفراغ اضطررت أن استخدم كل قواتى من موريشيوس الموكل إليهم بمهمات الحراسة التى أصبحت القوات البريطانية الآن تقوم بها . ولكى أنفذ عملية عسكرية، مثل التى قمت بها فى السويس (وهى عملية هدم كفر أحمد عبده) اضطررت أن أوقف كل العمل بشأن تفريغ السفن " .

٣ – F.O. 3271/90145 . B.M.E.O. to F.O. 1st Nov . 1951 . No . 3 . Priority Secret .

٤ – F.O. 371/90143 . Cairo to F.O. 24 Oct . 1951 . No . 827 . Priority. Confidential .

٥ – البلاغ فى ٤ / ١١ / ١٩٥١ .

في المناطق التي تقع داخل المعسكرات البريطانية ، وأهمها التل الكبير [١] ، كما ذكرت التقارير البريطانية أيضا أن مسألة انسحاب العمال المصريين من العمل في المعسكرات البريطانية أصبحت من أخطر المشاكل التي تواجه السلطات البريطانية في المنطقة [٢].

ولمواجهة هذا الموقف المصري رأت السلطات البريطانية أنها يجب أن تطبق أقصى العقوبات التي في وسعها لحمل الحكومة المصرية على تغيير موقفها ، فقررت فرض الحظر على نقل البترول من معمل تكرير السويس إلى القاهرة ، كوسيلة للضغط على الحكومة المصرية [٣] . فقد كان أرسكين يرى " أن الانتقام الفوري ، برغم أنه ليس علاج تام ، فانه سيحدث أثر مسكن " [٤]. أما السفير البريطاني فقد علق على إجراء قطع البترول من الدلتا بقوله " هذا الموقف سيواجه الحكومة المصرية بأزمة ، ويبقى أن نرى كيف ستتغلب عليها " [٥]، واعتبر " أن ذلك الإجراء سيلقنهم درسا كانوا يحتاجون إلى تعلمه " [٦].

---

١ - البلاغ في ١٩٥١/١١/٢ ، المصري في ١٩٥١/١٠/٢٦ .

٢ - F.O. 371/90145 . G . H . Q . MELF to Ministry of Defence . 30 Oct . 1951 . 542/CCL

وفي تقدير انجليزي / أمريكي مشترك ، أجرته السفارتان البريطانية والأمريكية عن الموقف في مصر في تلك الفترة ، ذكر أن " الخطوة الوحيدة الإيجابية لتنفيذ إلغاء المعاهدة والتي كان لها أثر ناجح ، هي سحب العمال المصريين من منطقة القنال . وأن هذه الخطوة كانت أكثر نجاحا مما توقعنا في التقدير المشترك السابق ، الذي تم إعداده قبل إلغاء المعاهدة ، على نحو كبير ، بسبب عدم تقدير كفاءة التنظيم الذي استخدمته الحكومة المصرية لتنفيذ تلك الخطوة " . وقد ذكر التقدير المشترك أن الحكومة المصرية ، برغم أنها قد عملت ، لأسباب سياسية ، على أن تبدو هجرة العمال تلقائية ، تصدر عن دوافع وطنية ، ولم تصدر قانونا يحرم عمل المصريين مع القوات البريطانية ، فان وسائلها لتنفيذ ذلك الإجراء كانت محاولة حث العمال على ترك العمل مع القوات البريطانية من خلال الدعاية الوطنية ، وبذل الوعود المادية ، واستخدام وسائل الضغط لإرهابهم ، وأن الأسلوب الأخير كان أكثر الوسائل فاعلية ، وقد مارسته الحكومة من خلال رجال البوليس ومن خلال مجموعات الفدائيين وكان عبد الفتاح حسن ، وزير الشئون الاجتماعية ، هو من تولى قيادة تلك الحملة .

F.O. 371/90148 . Cairo to F.O. 1 Dec . 1951 No . 1115 . Priority . Secret .

٣ - F.O. 371/90143 . Cairo to F.O. 23Oct .1951 No . 806 . Priority . Secret .

وقد حدث ذلك على أثر رفض مصلحة السكة الحديد المصرية التعاون مع السلطات البريطانية في منطقة القنال . وكان الجنرال أرسكين ، قد طلب في ٢٢ أكتوبر تزويده بقطارات لنقل بعض المواد العسكرية اللازمة للقاعدة فرفضت المصلحة طلبه .

٤ - F.O. 371/90145 . B.M.E.O to F.O. 1st Nov . 1951 . No . 3 Priority Se- cret .

٥ - F.O. 371/90143 . Cairo to F.O. 23 Oct . 1951 . No. 806. Priority Secret .

٦ - F.O. 371/90143 . Cairo to F.O. 23 Oct. 1951. No . 816 . Priority Secret .

وبرغم ما سببه هذا الإجراء من قلق للحكومة المصرية [١]، وللملك [٢]، فانها استمرت فى تنفيذ سياسة عدم التعاون مع القوات البريطانية [٣]، مما دفع العسكريين البريطانيين إلى طلب تفويضهم سلطة الاعتقال والطرد من منطقة القنال لضباط البوليس وأعضاء السلطات المصرية المحلية " وإذا استلزم الأمر ، المحافظين ونوابهم " ، الذين يقومون بتحريض العمال على ترك العمل فى المعسكرات البريطانية ، باعتبار أن إعطائهم لتلك السلطات هى الوسيلة الوحيدة التى تمكنهم من معالجة مشكلة العمال [٤].

وقد تم تفويض السلطات العسكرية ما طلبته من سلطات [٥]، برغم اعتراض الخارجية البريطانية على اتخاذ تلك الإجراءات ، خوفا من أن يؤدى طرد رجال البوليس والمسئولين المصريين إلى تولى السلطات البريطانية مسئولية إدارة المنطقة ، وهو ما كانت السياسة البريطانية تعمل على تجنبه " إذا أمكن " [٦].

---

١ - F.O. 371/90143. Cairo to F.O. 23 Oct .1951 . No . 806.Priority . Secret .

ففى الوثيقة السابقة ذكر السفير أن عبود باشا اتصل به كمبعوث من قبل رئيس الوزراء ووزير الداخلية، لكى يشير إلى خطورة تطبيق حظر البترول نظرا لأن المخابز فى القاهرة والمدن الكبرى تعتمد عليه . وطلب تأجيل تطبيق هذا الإجراء لمدة ٢٤ ساعة . فأجاب السفير بأن التأجيل ليس ممكنا إلا إذا وافقت مصلحة السكة الحديد على التعاون مع السلطات البريطانية .

٢ - F.O. 371/90143 . Cairo to F.O. 23 Oct . 1951 . No . 811 . Immediate . Secret .

وقد اتصل اندراوس بالسفارة البريطانية بناء على تعليمات من الملك فاروق ليطلب رفع الحظر عن البترول لبضعة أيام ، حتى يمكن وضع الترتيبات لإجابة المتطلبات البريطانية الخاصة بهيئة السكة الحديد. ويلاحظ أن قلق الملك ومعارضته للإجراء البريطانى كان بسبب خوفه من أن يؤدى ذلك الإجراء إلى تزايد المشاعر المعادية للإنجليز فى البلد ، والتعاطف الشعبى مع الحكومة مما يقوى مركزها ، وهو ما كان الملك يعمل على تجنبه . وكان الحل الذى عرضه الملك على السفير الأمريكى لحل المشكلة التى بين حكومته وبين السلطات البريطانية ، هو أن تقوم تلك السلطات بمصادرة قاطرات السكة الحديد التى تحتاج إليها بالقوة ، وإجبار الهيئة على التعاون معها بالقوة أيضا .

F.O. 371/90134 . Cairo to F.O. 24 Oct . 1951 . No . 829 . Emergency. Secret.

٣ - فقد ذكرت مذكرة من رؤساء الأركان البريطانيين إلى الخارجية البريطانية " أن الحظر الجزئى الذى فرضناه على البترول لا يبدو أنه قد طبع فى ذهن الحكومة المصرية بعد السلطة القوية التى نستطيع أن نمارسها على اقتصادها على نحو كاف ، ولم يكن له تأثير على سلوكها ، فان انسحاب العمال من منطقة القنال قد ازداد ، ويتزايد ، ولم نسترد التسهيلات الخاصة بالنقل " .

F.O. 371/90146 .Ministry of Defence to F.O. 8 Nov . 1951 JE 1051/418 Top Secret .

٤ - F.O. 371/90117 . G.H.Q. MELF to Ministry of Defence 29 Oct . 1951. 540/CCL .

٥ - F.O. 371/90117 . Ministry of Defence to G.H.Q. MELF 30 Oct . 1951.COS(ME) 578 . Top Secret .

٦ - F.O. 371/90118 . 30 Oct . 1951 . Miniutes .

أما الساسة البريطانيين ، فقد حاولوا من جانبهم استخدام وسائل الضغط السياسى على الحكومة المصرية لكى تعدل عن سياستها ، فقدم السفير البريطانى إنذارا لوزير الداخلية ، من خلال أحمد عبود ، بأنه إذا لم يعط الوزير تعليمات للسلطات المصرية فى منطقة القنال بالعودة إلى التعاون مع السلطات البريطانية فى المنطقة ، فان الأخيرة ستستخدم كل وسائل الضغط التى فى مكنتها لإجبار السلطات المصرية على التعاون (١) . كذلك طالب السفير الوزير بأن يعطى تعليمات فى خلال ٢٤ ساعة لمحافظى مدن القناة لإبعاد الضباط والموظفين المحرضين للعمال على ترك أعمالهم . وهدد بأنه إذا لم يعط الوزير تلك التعليمات ، أو امتنع المحافظين عن تنفيذها ، فان الجنرال أرسكين سيتخذ بنفسه الإجراءات اللازمة لإبعاد من يرى وجوده خطراً على تعاون العمال المصريين مع السلطات البريطانية (٢).

وقد أجاب الوزير على التهديد البريطانى بأن العمال المصريين يتصرفون بوحى من شعورهم الوطنى ، وأنه لاقدرة لأحد على التأثير عليهم ، وأن لهم الحرية التامة فى الاستمرار فى العمل مع القوات البريطانية إذا أرادوا (٣).

على أى الأحوال ، لم تؤد كل هذه الضغوط البريطانية إلى حمل الحكومة المصرية على التراجع عن موقفها ، واستمرت فى تنفيذ سياستها بعدم التعاون مع القوات البريطانية فى منطقة القنال (٤).

لم تقف خطة الحكومة عند اتخاذ الإجراءات الرسمية ، فقد أدركت أن إلغاء المعاهدة لن يحقق مايرجى منه بمجرد إلقاء بيان أو اتخاذ إجراءات رسمية وإنما لابد لهذا الإلغاء من عمل شعبى يظاهر موقف الحكومة ويسانده ، ومن هنا أفسحت الحكومة الطريق أمام القوى الوطنية للمساهمة فى المعركة ضد الاحتلال البريطانى ، بهدف توظيف العمل الشعبى لخدمة هدفها الأساسى ، وهو الضغط على بريطانيا لكى تتراجع عن تشددها تجاه القضية المصرية .

ويلاحظ أن ذلك قد تم فى إطار سياسة عامة ، تهدف إلى التحرك الإيجابى لإقناع الرأى العام العالمى بعدالة القضية المصرية ، من خلال حملة الدعاية التى أطلقتها مصر فى العواصم

١ - F.O. 371/90143 . Cairo to F.O. 25 Oct . 1951 . No . 837 .Immediate Secret .
٢ - F.O. 371/90145 . B.M.E.O . to F.O. 1st Nov . 1951 . Priority . Secret .
٣ - F.O. 371/90118 . 30Oct . 1951 . Minutes .
٤ - F.O. 371/90120 . Cairo to F.O. 30 Nov . 1951 . 1104 . Priority. Secret .

الأوروبية [١]، والعربية [٢]، ضد الدولة الكبيرة التى تضطهد دولة صغيرة ، وهو ما تم بشكل دل على توافر درجة عالية من التنسيق بين القنصليات المصرية فى مختلف أنحاء العالم، لكى تنشر ماتقوم به القوات البريطانية من الاعتداءات على المدنيين المصريين فى منطقة القنال ومن انتهاك الاستعمار البريطانى لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، التى تقرر وجوب احترام استقلال وحقوق الدول الأعضاء ، وأن ذلك يحدث فى الوقت الذى تستعد فيه الأمم المتحدة للاحتفال السنوى بميثاقها ، ولكى تظهر أن السياسة الاستعمارية البريطانية هى التى تدفع إلى تصعيد عمليات المقاومة الوطنية .

وبعبارة أخرى ، أرادت الحكومة أن تستخدم العنصر الشعبى كعنصر ضغط على المجتمع الدولى لكى يتخذ رأى مناصر لحقوق شعب مصر ، ومناهض للاستعمار البريطانى ، مما يجبر بريطانيا على التسليم لمطالب مصر ، تحت ضغط الرأى العالمى .

فقد رأت الحكومة أن ازدياد الاضطرابات فى منطقة القنال بين القوات البريطانية والمدنيين، وما سيؤدى إليه من تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية فى المنطقة سينبه المجتمع الدولى إلى مخاطر استمرار السياسة الاستعمارية البريطانية فى مصر ويساعد الحكومة على مواجهة التشدد البريطانى .

لهذا السبب فتحت الحكومة الباب للنضال الشعبى ، وحثت الشعب على المشاركة فى معركة مسلحة ضد الاحتلال [٣]، وشجعت الهيئات الوطنية على تنظيم حركة مقاومة أهلية وتكوين كتائب من الفدائيين لمقاومة الاحتلال البريطانى بالقوة المسلحة ، وأعطت البوليس تعليمات بمساعدة الفدائيين وعدم الوقوف فى وجه نشاطهم داخل منطقة القنال [٤]، حتى يشتعل الموقف هناك بقدر الإمكان .

---

١ - F.O. 371/90223 . Sofia to F.O. 25 . Oct . 1951 . No . 18 Priority.Confidential .
F.O. 371/90223 . British Legation , Bern to F.O. 29 Oct . 1951 . No . 1057/6/51 . Restricted .

٢ - F.O. 371/90122 . Extract from Commander - in - Chief Miditerranean to First Sea Lord . 22 Nov . 1951 . Top Secret.Personal .

٣ - فقد أعلن وزير الداخلية رسميا فى مؤتمر صحفى " أن كل مصرى له حق حمل السلاح وفقا للقانون " ، فكان ذلك بمثابة دعوة صريحة للشعب للمساهمة فى معركة الكفاح الوطنى المسلح .
المصرى ١٩٥١/١٠/٣٠ .

٤ - F.O. 371/90145 . B.M.E.O. to F.O 1 Nov . 1951 . No . 3 . Priority . Secret .

وفى واقع الأمر ، ساد مصر ، عقب إلغاء المعاهدة ، اتجاه عام يدعو إلى مؤازرة الحكومة فى جهادها ، وتحقيق التضامن بينها وبين مختلف الأحزاب والاتجاهات السياسية ، لتوحيد العمل السياسى ، وتنظيم النشاط الفدائى ، على نحو يحقق الأهداف المرجوة .

وترجع أول محاولة لتوحيد الجهود الوطنية إلى أبريل ١٩٥١ بتكوين « لجنة الميثاق الوطنى» ، التى تكونت من ممثلى جميع الأحزاب والهيئات السياسية بهدف جمع كلمة الأمة حول حقوق الوطن . وفى ٢٣ سبتمبر أصدرت اللجنة ميثاقها الوطنى الذى نص على وجوب إلغاء المعاهدة ، واستبعاد مبدأ التفاوض كوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية ، واتخاذ كافة الوسائل لمقاومة المستعمرين ، وبصفة خاصة تكوين وتدريب " كتائب التحرير " (١).

وبعد أن أصدرت اللجنة ميثاقها بدأت بالاتصال بزعماء الأحزاب والهيئات ، وقد وافقوا جميعا على ما تضمنه الميثاق الوطنى ، وأقروا الانصراف بصفة نهائية عن المفاوضات ، وعدم الاشتراك فى أى حلف أو منظمة قبل تحرير الوادى واستكمال وحدته ومكافحة الاستعمار بكافة الوسائل (٢).

وفى ١٩ أكتوبر أعلنت اللجنة فتح باب التطوع فى كتائب التحرير ، لكى تجعل من إلغاء المعاهدة أمرا واقعا عملا وقولا . وقد حضر وزير الخارجية اجتماع اللجنة فى ٢٤ أكتوبر ، وفى ٣٠ أكتوبر قابلت اللجنة وزيرى الداخلية والحربية وأوضحت لهما وجهة نظرها فى مذكرة قدمتها لمجلس الوزراء ، تتضمن أن تكون الكتائب قومية لا حزبية ، بحيث تتوحد جميعها تحت قيادة هيئة عسكرية شعبية ، على أن يكون تمويلها عن طريق اكتتاب عام تشرف عليه لجنة قومية من كبار الرجال العاملين . وفوضت اللجنة الحكومة فى أن تضيف للهيئة العسكرية واللجنة المالية من تثق بهم ، ضمانا لتوثيق التعاون والتفاهم بين هذه الهيئات والحكومة ، وحتى تطمئن الحكومة إلى حسن سير الحركة وسلامتها (٣).

---

١ - F.O. 371/90121 . Stevenson to Eden . 6 Dec . 1951 . No . 416. Confidential .

وتقدم الوثيقة السابقة تقرير كامل عن كتائب التحرير من حيث تكوينها ونشاطها والعناصر التى ضمتها.

٢ - المصرى فى ١٩٥١/١٠/٢٠ .

٣ - المصرى فى ١٩٥١/١٢/٣ .

كذلك أبدت الحكومة من جانبها اهتماما بتقوية أواصر وحدة التآزر الوطنى ، فحرصت على حضور المؤتمرات الشعبية التى عقدت من ممثلى الأحزاب والطبقات الشعبية ، لوضع البرامج الكفيلة لتحقيق وسائل تنظيم الكفاح الشعبى ، والتنسيق بين تلك البرامج وبين عمل الحكومة[1] ، كما أجرت الاتصالات بزعماء المعارضة لاستعراض الخطوات التى اتخذتها الحكومة منذ إلغاء المعاهدة [2].

إلا أن هذا التضامن الوطنى لم يستمر طويلا وخاصة بعد أن أعلنت الحكومة قرارها بضم كتائب التحرير إلى الدولة [3]، فقد رفض زعماء الأحزاب دعوة الحكومة لهم ، لتكوين هيئة سياسية قومية ، تعرض عليها الحكومة كل الخطوات التى تنوى اتخاذها لإبداء الرأى فيها ، وأجابوا بأن شكروا للحكومة فكرتها فى قيام هذه الهيئات السياسية القومية " غير أنهم اتفقوا فى الرأى على أن تنفرد الحكومة بالعمل والرأى بعد أن أتمت معظم الإجراءات والخطوات التى أقدمت عليها ، ولم يبق إلا القليل مما يمكن أن تستشار فيه الهيئة [4].

وقد قوبل قرار الحكومة بضم الكتائب إليها بالرفض من جانب جميع الهيئات والأحزاب السياسية ، والتنظيمات الشعبية ، فأصدرت بيانات للاحتجاج على قرار الحكومة [5].

---

١ - فقد حضر عبد الفتاح الطويل ، ممثلا عن الحكومة ، المؤتمر الذى عقده محامو الأسكندرية ، وحضره ممثلو الهيئات والأحزاب والمحامين وأعضاء نقابات الموظفين والعمال واتحادات الطلبة وأساتذة المعاهد الدينية والعلماء ، للبحث فى تنظيم وسائل لكفاح الشعبى . وصرح عبد الفتاح الطويل فى المؤتمر بأن " الحكومة قد احتضنت هذه الحركة المباركة وأنه حضر لتشجيعها " المصرى فى ١٩٥١/١٠/٢٠ .

كذلك حضر صلاح الدين اجتماعا للجنة الميثاق الوطنى فى ٢٤ اكتوبر لبحث وسائل تنظيم الكفاح الشعبى .
F.O. 371/90121 . Stevenson to Eden . 6 Dec . 1951 . No . 416 Confidential .

٢ - فقد ورد بالمصرى فى ١٩٥١/١١/١٠ أن وزير الداخلية قابل مكرم عبيد وعلى ماهر وابراهيم عبد الهادى ومحمد حسين هيكل ، بناء على تفويض من رئيس الوزراء ، كما أنه سيوالى الاتصال بباقى زعماء المعارضة لاستعراض الخطة الوطنية للحكومة ، وأنه بعد الانتهاء من هذه المشاورات مع زعماء المعارضة ستدعو الحكومة إلى اجتماع الزعماء بالنحاس .

٣ - أعلنت الحكومة ضم كتائب التحرير ووجوب أن تتخلى الأحزاب والهيئات « مشكورة » عن الإشراف على الكتائب فى ١٤ نوفمبر ١٩٥١ .

المصرى فى ١٩٥١/١١/١٥.

٤ - المصرى فى ١٩٥١/١١/١٧ .

٥ - المصرى فى ١٩٥١/١١/٢٢ .

ومهما تكن الأسباب التى حدت بالوفد إلى اتخاذ هذا القرار ، وسواء كان خوفا من أن يؤدي تدافع الأحداث فى منطقة القنال ، إلى أن تستدرج الحكومة إلى مواقف لا تناسبها ولا تتفق مع الإطار السياسى والفكرى لخطة تحركها ، أو كان حماية للنظام السياسى القائم من نتائج اتساع دائرة العنف كامتداد طبيعي لحرية الكفاح المسلح ، أو كان دفاعا عن سلطة الحكومة التى أصبح يتهددها حدوث ازدواج فى السلطة السياسية ، نتيجة لتشكيل كتائب مسلحة خاضعة لسلطة قيادات سياسية أخرى ، ومحاولة لاسترداد زمام المبادرة في قيادة العمل الوطنى ، أو حتى إظهارا للطرف البريطانى قدرة الحزب على السيطرة على الحركة الشعبية ، وتوجيهها إلى الإتجاه الذى يريده ، كوسيلة للضغط عليه ودفعه إلى طريق المفاوضة، فان الذى لاشك فيه هو أن كثير من السلبيات التى أحاطت بتجربة الكفاح المسلح كانت ترجع إلى هذا الموقف .

فهو من ناحية أفقد الحكومة مقداراً كبيراً من التأييد الشعبى الذى كان نجاحها أساسا مرهون به ، مما أتاح الفرصة للملك والعناصر المرتبطة به للتآمر مع الإنجليز ، وتنفيذ المخطط البريطانى لضرب الحركة الوطنية (١).

كما أنه من ناحية أخرى قد وضع الحكومة في موقف غلب عليه التناقض ، إذ أن الكتائب هى وحدات لحرب العصابات ، تتكون من تنظيمات شعبية ، للدفاع عن القضايا الوطنية عندما تعجز الحكومات عن استرداد حقوق الشعوب بالوسائل السلمية، أو تعجز عن القيام بحرب علنية . وعليه فان وضع الكتائب تحت إشراف الحكومة لم يكن يتفق مع الهدف من تكوينها ، وكان يعنى أن الحكومة فى حالة حرب رسمية مع بريطانيا ، ولذلك فقد سارع السفير البريطانى ، عقب إعلان قرار الحكومة بضم الكتائب ، إلى لفت نظر وزير الحربية إلى أنه " بعد وضع الكتائب تحت إشراف الحكومة فان أى عمل هجومى من جانبها على القوات البريطانية سيعد بمثابة عمل حرب ضد بريطانيا " (٢).

وقد كانت تلك الكتائب ، التى ضمت شباب جميع الأحزاب والهيئات السياسية هى التى حملت العبء الأكبر فى معركة الكفاح المسلح فى القنال ، وأصبح نشاطها مصدر قلق دائم للسلطات البريطانية هناك .

---

١ - سيتم تناول تفاصيل المخطط البريطانى عند التعرض لتحليل الموقف البريطانى .

٢ - F.O. 371/90121 . Stevenson to Eden . 6 Dec . 1951 . No . 416. Confidential .

وأظهرت التقارير الصادرة عن السلطات البريطانية فى القنال ، أن الاخوان المسلمين ، وأعضاء الحزب الاشتراكى ، إلى جانب البوليس المصرى [١] ، قد مثلوا أعلى مصادر الخطر على أمن القوات البريطانية فى المنطقة .

أما الحكومة فقد استمرت فى التشجيع الرسمى على إثارة الاضطرابات فى مدن القنال ، من خلال دفع رجال البوليس المصرى ، إلى التغاضى عن أعمال الفدائيين ضد القوات والمنشآت البريطانية [٢]، والاشتراك فى المعركة الدائرة بينهم وبين تلك القوات [٣]، ولايخفى ما لهذا الموقف من أكبر الأثر فى تصعيد العمل الفدائى .

---

١ - Ibid .
F.O. 371/90117 . G.H.Q. MELF to Ministry of Defence 29 Oct . 1951. 540/CCL .Secret .
وقد ذكر أرسكين فى البرقية السابقة أن لديه معلومات تفيد بدخول ٨٠ من الفدائيين المسلحين التابعين للحزب الاشتراكى إلى المنطقة ، وأيضا ألف عضو من الأخوان المسلمين ، الذين دربوا فى القاهرة على القيام بعمليات فدائية ضد القوات والمنشآت البريطانية فى القنال . وطلب تفويضه سلطة اعتقالهم وطردهم من المنطقة ، كمحاولة لإيقاف تنفيذ عملياتهم الفدائية ضد قواته ، حيث أنه " لا يمكن الاعتماد على البوليس المصرى ، الذى ليس لديه الرغبة فى التعاون معنا لتنفيذ اعتقال هؤلاء الفدائيين " . وقد أعطته حكومته سلطة اعتقال هؤلاء " الإرهابيين " عندما يدخلوا المنطقة ، وطلبت منه أن يضع فى اعتباره أهمية الاحتفاظ " بالرأى العالم العالمى فى جانبنا فى خلافاتنا مع مصر " أثناء استخدامه لتلك السلطات التى فوضتها له .
F.O. 371/90117 . Ministry of Defence to G.H.Q . MELF . 30 Oct . 1951 . Cos (ME) 578 . Top secret .

٢ - F.O. 371/90119 . G.H.Q . MELF to war office . Weekly report No . 48 36772 G (O) A . Priority . Restricted .

٣ - فقد أخبر محافظ السويس ، كروزويل ، بأن وزير الداخلية يعطى تعليمات مستمرة لرجال البوليس لكى يطلقوا النار على القوات البريطانية .
F.O. 371/90151 . Cairo to F.O. 10 Dec . 1951 . No 10121 /32 / 5 G. Secret .
وأرسل وزير الداخلية مذكرة إلى السفير البريطانى فى القاهرة تفيد بأنه قد أعطى تعليمات لرجال البوليس المصرى بأن يدافعوا عن المدنيين المصريين فى منطقة القنال ضد الاعتداء البريطانى بكل مالديه من الوسائل ومنها استخدام القوة .
F.O. 371/90146 . 19 Nov . 1951 . Top secret .
وقد ذكرت السلطات البريطانية فى تقريرها رقم ٢ عن الموقف فى منطقة القنال من ١٧ إلى ٣٠ نوفمبر، أن " السياسة المعادية للإنجليز من جانب الحكومة والصحافة المصرية قد وصلت إلى الذروة فى حوادث الإسماعيلية فى ١٧ و ١٨ نوفمبر (وهى الحوادث التى اشتبك فيها البوليس المصرى مع القوات البريطانية) ، لم يحدث منذ ذلك الحين صدام مباشر مع البوليس لكن نشاط " الإرهابيين " قد تزايد بشكل خطير ، مما يدل على وجود تنظيم بجانبه . كذلك ذكر التقرير أن رجال البوليس ، رغم مشاهدتهم للأعمال التى يقوم بها الفدائيين ، لم يحاولوا منعها .
F.O. 371/90120 . B.M.E.O. to F.O. 30 Nov . 1951 . No . 86 Priority. Secret .
كذلك ذكر التقدير الإنجليزى - الأمريكى المشترك عن الموقف الحالى فى مصر " أن فؤاد سراج الدين قد نجح فى مهمة احتواء البوليس ، الذى أصبح الآن تحت سيطرته التامة ، واستطاع أن يستخدمه فى الاتجاه الذى يريده " .
F.O. 371/90120 B.M.E.O. to F.O. 1 Dec . 1951 . No.1115 Priority. Secret .

وقد جعل موقف البوليس المصرى مهمة البريطانيين شاقة ، وجعل تأمين وجود لعائلات البريطانية فى مدن القنال أمراً يكاد يكون مستحيلا ، وخاصة بعد أن زادت أعباء القوات البريطانية بامتناع العمال المصريين عن التعاون مع البريطانيين ، فقررت ترحيل هذه العائلات عن المنطقة ، بعد أن عجزت عن توفير الحماية والأمن لها (١).

وبرغم موقف البوليس المصرى المعادى للقوات البريطانية ، فقد سعت القيادات العسكرية البريطانية إلى كسب تعاونه معها (٢) ، خوفا من أن تضطر إلى تولى سلطاته فى المنطقة(٣). لهذا السبب قررت ترحيل العائلات البريطانية عن المنطقة ، وإخلاء مدن القنال من القوات البريطانية ، التى كانت قد احتلتها عقب إلغاء المعاهدة ، توفيرا لعمل تلك القوات من ناحية، وإقلالا من فرص وقوع الاحتكاك والحوادث بين القوات البريطانية والسكان المحليين من ناحية أخرى .

وفى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ قدم الجنرال أرسكين لعبد الهادى الغزالى ، محافظ السويس ، مقترحات ، كخطوة أولية نحو التوصل إلى اتفاق يحقق التعاون بين القوات البريطانية والبوليس المصرى فى المنطقة ، للمحافظة على القانون والنظام . وتنص المقترحات البريطانية على ترحيل العائلات البريطانية عن المنطقة ، وإخلاء مدن القنال الرئيسية من القوات البريطانية وإعلانها محرمة عليهم ، بشرط أن يوضع سلاح البوليس المصرى تحت إشراف المحافظ أو وكيله أو أى مسئول آخر ، إلى أن يتم ترحيل الأسر البريطانية ، حتى لايقع تصادم بين القوات البريطانية ورجال البوليس أثناء نقل تلك العائلات ، مما يؤدى إلى إصابتها بأضرار. واحتفظ أرسكين بحق القوات البريطانية فى دخول مدن القنال إذا ما تعرض الأجانب فيها للخطر بسبب عجز البوليس عن المحافظة على القانون والنظام ، كما أعطى للمحافظ تعهداً ، بناء على طلب الأخير ، بألا تهاجم قواته البوليس وهو غير مسلح (٤).

---

١ - البلاغ فى ١٢ / ١١ / ١٩٥١ .

٢ - فقد سجل الجنرال أرسكين فى بيان وزعه على قواته أن سياسته هى " أن نحاول أن نجعل البوليس فى جانبنا وسأفعل كل ما أستطيع لكى أقنع رجال البوليس بأن يؤدوا وظائفهم الطبيعية " ، " إذ أمكن ، أنا أريد أن أكون مع البوليس لا ضده " .

F.O. 371/90120 . G.Erskin on 14 Nov . 1951 .

٣ - F.O. 371/90120 . G . H . Q . MELF to Ministry of Defence . 29 Nov . 1951 . 574/CCl . Priority . Secret .

٤ - F.O. 371/90120 / B.M.E.O. to F.O. 20 Nov . 1951 . No .1041/17/4G . Confidential .

وقد قبل الجانب المصرى العروض البريطانية [١]. وجدير بالذكر أن السلطات البريطانية كانت قد وجهت إنذاراً للمحافظ بأنه إذا لم يحصل على موافقة حكومته على الطلب البريطانى حتى الواحدة ظهراً ، فان القوات البريطانية ستتولى نزع سلاح البوليس المصرى بالقوة [٢].

وبرغم محاولة السلطات العسكرية البريطانية تحييد البوليس المصرى فى معركة القنال ، فانها لم تستبعد إمكانية فشلها فى الحصول على تعاون البوليس المصرى ، ولذلك طلبت من وزارة الدفاع البريطانية إمدادها بفرق من البوليس البريطانى المدرب [٣].

وطلبت وزارة المستعمرات ، بناء على طلب وزارة الدفاع ، من نوابها فى المستعمرات البريطانية ، إمداد السلطات العسكرية البريطانية فى القنال بوحدات من البوليس البريطانى ، لحماية حياة وممتلكات الإنجليز التى تعرضت للخطر بسبب عداء البوليس المصرى للقوات البريطانية ورفضه للتعاون معها [٤].

على أى الأحوال لم تنجح السلطات البريطانية فى تحقيق هدفها ، واستمر البوليس على موقفه المعادى لها ، فتجددت الاشتبكات بين الطرفين فى ٣ ديسمبر قرب السويس[٥]، وفى ١٧ ديسمبر فى الإسماعيلية [٦].

وفى تقرير عن حادث ١٧ ديسمبر ، ذكرت السلطات البريطانية أن لديها دليل مادى يثبت أن الحكومة المصرية تواصل سياسة تحريض البوليس على الاشتراك مع الفدائيين فى مهاجمة القوات البريطانية ، وأن العمل بين الفريقين يتم بتنسيق تام . وإزاء ذلك فانها ترى وجوب نزع

---

١ - وعلقت السلطات البريطانية على قبول الجانب المصرى لمطالبها بقولها " إن المحافظ الذى كان يدرك أنه إذا لم يتم نزع سلاح البوليس طوعا ، فانه سننزع قهرا ، نجح فى الحصول على موافقة وزير الداخلية " .
F.O. 371/90120 . B.M.E.O. to F.O. 30 Nov . 1951 . No . 86 . Priority. Secret.

٢ - F.O. 371/90119 B.M.E.O. to F.O. 19 Nov 1951 . No . 61 . Immediate Secret .

٣ - F.O. 371/90120 . G.H.Q . MELF . to Ministry of Defence . 20 Nov . 1951 . 574/CCL . Priority. Secret .

٤ - F.O. 371/90120 . The Secretary of State for colonies to kenya , Uganda , Tanganyca , Northern Rhodesia . 1Dec . 1951 . No . 861 , 539 , 645 . 563 . Immediate. Secret .
F.O. 371/90120 . F.O. to B.R . Tripoli . 1 Dec . 1951 . No . 1810 . Priority Secret .

٥ - F.O. 371/90120 . Cairo to F.O. 3 Dec . 1951 . No . 1125 . Priority. Confidential .

٦ - F.O. 371/90123 . Cairo to F.O. 20 Dec . 1951 . No . 1250 Immediate. Secret .

سلاح البوليس المصرى بالقوة ، وفرض سيطرة تامة على مداخل المنطقة . واعتبرت أنه برغم أن هذا الإجراء قد يؤدى إلى رد فعل عنيف من الجانب المصرى ، إلا أنه لايوجد أمامها بديل آخر لمواجهة الموقف (١) . وقد أيد السفير البريطانى فى القاهرة موقف السلطات العسكرية البريطانية بقوله " إنى لا استطيع أن أرى كيف يمكن لسلطاتنا العسكرية أن تتجنب اتخاذ هذه الإجراءات خلال الأسابيع القليلة القادمة " واعتبر " أن ذلك لابد أن يحدث على الأكثر خلال الشهر القادم " وأنهم يملكون حرية اختيار الوقت المناسب لخلق هذه الأزمة(٢) .

أما عن الجيش المصرى ، فان الملاحظ أن التقارير البريطانية عن حوادث القنال ، قد خلت من أية إشارة عن اشتراك ضباط الجيش فى عمليات الفدائيين فى المنطقة (٣) ، بل على العكس كشفت عن الموقف المهين الذى بدت به القيادات العسكرية المصرية أمام السلطات البريطانية .

فقد كان من الطبيعى أن تستبعد الحكومة المصرية الجيش عن دائرة الصراع فهى لم تكن قد انتوت محاربة الإنجليز حربا علنية حتى تشرك الجيش فى المعركة ، ووجدت القيادات العسكرية المصرية فى موقف الحكومة ما يغريها على نفض أيديها من المعركة ، وليس ذلك ما يعنينا ، فهى لم تكن مطالبة بالمساهمة فيها ، ولكن ما يهمنا هو الموقف المتخاذل الذى وقفته أمام السلطات العسكرية البريطانية ، والذى شجع جزئيا تلك السلطات على تصعيد أعمالها العدوانية فى المنطقة .

---

١ - Ibid .

٢ - Ibid .

٣ - وإن كان كمال الدين رفعت قد ذكر أن فريقا من الضباط قد تطوع فى كتائب التحرير لتدريب الفدائيين ووضع الخطط لهم وإمدادهم بالسلاح والذخيرة .

كمال الدين رفعت ، حرب التحرر الوطنية ، ص ١٢٣ .

أما التقدير الإنجليزى - الأمريكى المشترك عن الموقف فى مصر ، فقد ذكر أن " من الواضح أن قادة الجيش المصرى سيبذلوا أقصى جهدهم لإبقاء الجيش بعيدا عما يعتبرونه ليس أكثر من نزاع سياسى . القيادات العليا للقوات المسلحة مؤيدة تماما للقصر ، لكن من الصعب تقدير ولاء وسياسة الضباط الصغار ، إذا ما حدث نزاع صريح بين القصر والحكومة ، من المحتمل أن ينحاز الجيش إلى جانب القصر" .

F.O. 371/90148 . Cairo to F.O. 1 Dec . 1951 . NO . 1115 . Priority. Secret .

وفى الواقع أن السلطات البريطانية برغم أنها كانت تعتبر أن موقف الجيش المصرى من معركة القنال هو " موقف محايد بقوة الظروف " (١)، إلا أنها لم تكن تستبعد تماما إمكانية تصدى القوات المصرية للقوات البريطانية فى القنال ، لوقف اعتداءاتها على الأراضى المصرية، وكانت تضع فى اعتبارها إمكانية الصدام مع الجيش المصرى (٢).

فعقب إلغاء المعاهدة ، طالب العسكريون البريطانيون فى منطقة القنال حكومتهم بتفويضهم سلطة فرض السيطرة العسكرية البريطانية على المنطقة (٣)، واعترضت الخارجية البريطانية ، خوفا من أن يؤدى ذلك إلى التصادم مع القوات المسلحة المصرية (٤)، إلا أن تطور الأحداث لم يلبث أن أزال المخاوف البريطانية تجاه الجيش المصرى .

وللتدليل على موقف قيادات الجيش المصرى يكفى أن نشير إلى المقابلة التى تمت بين اللواء سعد الدين صبّور والجنرال أرسكين فى ١٩ أكتوبر ١٩٥١ ، والتى تمت بتعليمات من محمد حيدر ، القائد العام للقوات المسلحة المصرية ، ليتحدث بخصوص الاتصال بالجيش المصرى فى سيناء (٥)، وكان ذلك على أثر التصادم الذى وقع بين القوات البريطانية والقوات المصرية فى ١٧ أكتوبر بالقرب من كوبرى الفردان (٦).

وكانت القوات البريطانية قد بادرت بالهجوم على هذا الكوبرى ، الذى كان فى حوزة الجيش المصرى ، واحتلاله ، لما له من الأهمية الاستراتيجية ، فهو الوسيلة البرية الوحيدة

---

١ - F.O. 371/90120 . G.Erskin on 14 Nov . 1951 .

٢ - ففى اجتماع لممثلى الخارجية البريطانية ووزارة الدفاع بخصوص وضع خطة لمواجهة الموقف المصرى تم الاتفاق على أن تستخدم السلطات البريطانية القوة إذا تعرضت قواتها للخطر فى حالة تدخل القوات المسلحة المصرية فى النزاع .
F.O. 371.90146 . Minutes of meeting held in the Secretary of State's room on 12 Oct . 1951 .

٣ - F.O. 371/90146 . Measures to maintain our position in Egypt . Top secret .

٤ - F.O. 371/90143 . Action in the Canal Zone . Minute by Allen on 18 Oct . 1951 .

٥ - F.O. 371/90116 . H.Q . BTE to war office . 19 Oct . 1951 . CO 686 . Top secret .

٦ - F.O. 371/90116 . Alex . to F.O. 17 Oct . 1951 No 758 . Emergency . Restricted .

الموصلة بطريق السكة الحديدية بين مصر وسيناء عبر منطقة القنال ، وعن طريقه تمر القطارات الذاهبة إلى مواقع القوات المصرية فى سيناء والعريش وغزة ، وقد أرادت القيادة العسكرية البريطانية باحتلاله أن تسيطر على نقطة الاتصال بين داخل مصر وهذه المواقع ، وتعزل القوات المصرية بها [١]. وأرسل أرسكين إنذاراً إلى صبّور بسحب القوات المصرية من منطقة القنال قبل السادسة مساء نفس اليوم [٢].

وقد ذكر أرسكين فى تقريره عن الحادثة " أن صبّور قال إنه شاكر جداً لموقفنا من معالجة المشكلة كمشكلة سياسية وليست عسكرية ، ولذلك سمحنا باستمرار المواصلات للقوات المصرية شرق القنال . وقال إنه لن يحرك جنديا إلى منطقة القنال بدون تعليماتى ، وإنه سينقل أى جنود آخرين أرغب فى نقلهم لتجنب الحوادث . واعتذر عن حادثة كوبرى فردان ، حيث أطلقت قواته النار علينا بدون إنذار . ولم يشتكى من هذا الحادث وبدا أنه يتقبل المسئولية الكاملة عنه ، وتقبل وجهة نظرى بضرورة احتفاظى بقوات بريطانية فى منطقة القنال ، وتقبل أيضا عوائق الطرق وتفتيش العربات والقطارات ، ولكنه طلب ، إذا أمكن ، أن يقوم البوليس المصرى بعملية التفتيش ، قلت له سأدرس الاقتراح . وكان متلهفا جدا لتنظيم حركة السكة الحديد داخل المنطقة ومستعداً لتقبل أى شروط أريد أن أضعها طالما أن القطارات ستسير بانتظام . انطباعى هو أنه كان مهزوزاً جداً برد فعلنا العنيف . لقد كان موقفه وديا وقال إن السياسيين قد تهوروا باتخاذ هذا الموقف بدون أى تخطيط ، وأوضحت له تماما أننا لن نتزحزح بوصة واحدة عن معاهدة ١٩٣٦ بكل امتيازاتها [٣] " .

ومن الغريب أنه فى الوقت الذى كان السفير البريطانى يقترح على حكومته أن يقدم اعتذارا رسميا للحكومة المصرية وللملك عن حادثة كوبرى الفردان [٤]، كانت قيادات الجيش المصرى تعتذر عن الحادث " وتتقبل المسئولية الكاملة عنه " برغم أنها هى المعتدى عليها!.

١ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

٢ - F.O. 371/90143 . Action in the Canal Zone . Minute by Allen on 18 Oct . 1951 .

٣ - F.O. 371/90116.H.G. BTE to war office . 19 Oct . 1951 . CO686.Top secret .

٤ - F.O. 371/90116 . Alex . to F.O. 17 Oct . 1951 . No . 658 . Emergency . Restricted .

وقد رفضت الحكومة البريطانية إقتراح ستيفنسون بسبب اعتراض السلطات العسكرية البريطانية على أساس أن تقديم اعتذار بخصوص الحادث " سيكون بمثابة إهانة للجيش الإنجليزى وسيؤدى إلى إضعاف معنوياته " .

F.O. 371/90116 . G.H.Q . MELF . to Ministry of Defence 17 Oct . 1951 . 524 / CCL .

F.O. 371/90116 . F.O. to Alex. 18 Oct.1951.No.1106. Prioriy. Confidential .

ومن الغريب أيضا أنه بدلا من أن تشكو هذه القيادات من الموقف الذى فرضته عليها الظروف ، وهو موقف حرمت فيه من أن تؤدى واجبها فى الدفاع عن أرض الوطن ، كانت تشكو من صعوبة الموقف الذى أصبحت فيه نتيجة لصداقتها للإنجليز ، ونتيجة لتأثر الضباط الصغار بالدعاية التى تنشرها الحكومة ضد الإنجليز وبتزايد عداء الرأى العام لهم(١) .

ومن العرض السابق للخطوط الأساسية لسياسة الحكومة المصرية ، فاننا نلحظ أنها قد وضعت من جانب على افتراض أن إلغاء المعاهدة سينهى الأساس القانونى لاحتفاظ بريطانيا بالقاعدة فى منطقة القنال ، وبالتالى يضعها فى موقف لايمكنها الدفاع عنه أمام الرأى العام الدولى ، ومن جانب آخر على افتراض أن سياسة عدم التعاون مع القوات البريطانية ستكون كافية لشل عمل القاعدة البريطانية ، فيؤدى ذلك بالإضافة إلى المقاومة الشعبية ، إلى إدراك الحكومة البريطانية لعدم جدوى مقاومة حركة وطنية صادقة ، فتستسلم كما استسلمت فى إيران ، وتعود إلى مائدة المفاوضات .

ويلاحظ أن الحكومة المصرية ، برغم إعلانها أن وجود القوات البريطانية يمثل احتلال غير شرعى لجزء من الأرض المصرية ، لم تقرر الاحتكام إلى مجلس الأمن ، ولعل ذلك يرجع من ناحية إلى فشل تلك التجربة فى عام ١٩٤٧ ، ومن ناحية أخرى إلى إدراكها لتمتع الطرف البريطانى بمساندة الدول الغربية وتأييدها ، وخاصة بعد تقديم المقترحات الرباعية . ولذلك فقد اقتصر عملها فى المجال الدولى على محاولة الاستفادة من الفرص التى تتاح لإجراء مناقشات فى الأمم المتحدة لكى تعرض وجهة النظر المصرية وتهاجم الاستعمار البريطانى ، بدون أن تطلب رسميا قراراً من الأمم المتحدة على قضيتها ، وعلى السعى للحصول على تأييد الدول العربية ، ودفع ممثليها فى أنحاء العالم إلى نشر وجهة نظرها لمحاولة الاستفادة من ضغط الشعوب على حكوماتها لاتخاذ رأى مناصر للقضية المصرية (٢).

كما يلاحظ أيضا أن الحكومة المصرية لم تتخذ الإجراءات التى يستوجبها إعلان عدم شرعية وجود القوات البريطانية فى مصر ، من حيث قطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية ، أو استخدام القوات المصرية فى طرد قوات الاحتلال البريطانى ، أو تطبيق العقوبات الاقتصادية المعتادة فى إعلان الحرب ، وإنما اقتصرت خطتها على عدم التعاون

---

١ - F.O. 371 / 90123 Cairo to F.O. 22 Dec 1951 . No . 142 Saving.Secret .

٢ - F.O. 371/90148.Cairo to F.O. 1 Dec . 1951. No. 1115 Priority . Secret .

الإدارى مع القوات البريطانية ، وتأييد المقاومة الوطنية للوجود البريطانى ، أى مجرد بلورة موقف سياسى محدد يمكن أن يكون بداية للعمل الإيجابى لتحقيق الأهداف الوطنية . وفى الواقع كان هذا أقصى ما يمكن مطالبتها به ، وأقصى ماكان فى مقدورها القيام به ، فان إعلان الحرب الرسمية على القوات البريطانية كان سينتهى حتما بهزيمة القوات المصرية لعدم تكافؤ القوة بين الطرفين ، وقد يؤدى إلى احتلال الدلتا مما يقضى على أى أمل فى الجلاء .

وإذا ما انتقلنا لموقف بريطانيا ، فاننا نرى أنها قد قررت انتهاج سياسة القوة فى مواجهة الموقف المصرى ، من منطلق الحق الشرعى فى الدفاع عن النفس (١) . وعلى هذا الأساس وضعت الضوابط التى تحدد مسار تلك السياسة لتضبط إيقاعها على نحو ينسق بين مكوناتها وينظم التفاعلات بين عناصرها .

فحددت خطوات أساسية للمواجهة تتلخص فى " عدم المبادرة باستخدام القوة " (٢) "وتجنب القيام بأى عمل استفزازى " (٣) ، ولكن فى نفس الوقت إظهار التصميم على المحافظة على المصالح البريطانية فى منطقة القنال سواء رضيت الحكومة المصرية أم لم ترضى (٤) ، ولو وصل الأمر إلى حد فصل منطقة القنال عن مصر وإقامة حكومة عسكرية بريطانية بها وإعادة احتلال الدلتا (٥).

كما استبعدت إمكانية تطبيق عقوبات اقتصادية على مصر على نطاق واسع باعتبار " أن هذه السياسة سوف تسبب لبريطانيا أيضاً أضراراً اقتصادية كبيرة "(٦) كما أن تطبيقها "سيحدث حتما حالة من الاضطراب العام فى مصر " قد يدفع القوات البريطانية إلى احتلال القاهرة والأسكندرية لحماية الرعايا الإنجليز . ولذلك اتجهت السياسة البريطانية إلى الاحتفاظ

---

١ - F.O. 371/90143 . Minute by Allen on 18 Oct . 1951 . JE 1051/1330 .

٢ - F.O. 371/90146 . Minute of meeting held in he Secretary of State's room on 12 Oct . 1951 . Secret .

٣ - F.O. 371/90147 . Minute by Bowker on 20 Oct . 1951 . JE 10110/63 .

٤ - F.O. 371/90142 Alex . to F.O. 16 Oct . 1951 . No 754 . Emergency. Top secret .

٥ - F.O. 371/90141 . Minutes of meeting held in the Secretary of State's room on 19 Oct . 1951 . Secret .

٦ - F.O. 371/90146 . Minute by Allen on 19 Nov . 1951 . Top secret .

بمسألة فرض العقوبات الاقتصادية على مصر على نطاق واسع " كسلاح تستخدمه إذا فشلت الوسائل الأخرى فى تحقيق الأهداف البريطانية " أو " إذا بادر المصريون باتخاذ عقوبات اقتصادية ضد بريطانيا " (١).

كذلك أرادت الحكومة البريطانية تدعيم موقفها بالتأييد الأمريكى والدولى فى الصراع مع مصر ، فسعت إلى جر حلفائها الغربيين معها فى تلك المواجهة بدعوى أنها تعمل باسمهم ولمصلحتهم ، ولذلك فانه من المنطقى أن تتوقع تأييدهم لها فى أية إجراءات تضطر إلى اتخاذها فى منطقة القنال ، للدفاع عن المصالح الغربية الاستراتيجية فى المنطقة ، فى مواجهة الضغط المصرى (٢).

وتبلورت السياسة البريطانية فى وضع خطة عسكرية تهدف إلى الدفاع عن مركز بريطانيا فى منطقة القنال بمقتضى الحقوق التى تخولها لها معاهدة ١٩٣٦ ، ولو باستخدام القوة . وتتكون تلك الخطة من ثلاث مراحل ، تتزامن فيها الإجراءات البريطانية المضادة مع الإجراءات المصرية المحتملة لمقاومة وجود القوات البريطانية فى المنطقة ، ففى المرحلتين الأولى والثانية يتم فرض الإجراءات التى تكفل الأمن للقوات البريطانية لمواجهة الإجراءات الإدارية المحتملة من جانب الحكومة المصرية لجعل الحياة مستحيلة بالنسبة للقوات البريطانية ، وفى المرحلة الثالثة يتم التحرك البريطانى المضاد لمواجهة الإجراءات المتوقعة من المصريين لمحاصرة القوات البريطانية فى منطقة القنال لإجبارها على الخروج من مصر والاستسلام للمطالب المصرية . وقد تضمنت المرحلة الثالثة إمكانية استخدام القوة للسيطرة العسكرية على منطقة القنال ، وإخراج القوات المصرية منها ، وفرض السيطرة البريطانية على الملاحة فى قنال السويس ، كما

---

١ - ويلاحظ أن هذا الموقف قد فرضه أيضا معارضة الولايات المتحدة لسياسة فرض عقوبات اقتصادية على مصر .

F.O. 371/90151 . G.H.Q MELF to Ministry of Defence 28 Nov 1951 . 572/ CCL . Top Secret .

٢ - F.O. 371/90141 . From the U.K Deputy on the North Atlantic Council to F.O. 11 Oct . Ankara . 12 Oct . 1951 . No . 444 . Saving. Confidential .
F.O. 371/90142 . F .O. to Ankara . 12 Oct . 1951 . No 784 . Emergency . Top secret .
F.O. 371/90142 . F.O. to Paris . 15 Oct . 1951 . No . 1377 . Immediate . Top Secret .
F.O. 371/90141 . F.O. to Washington . 12 Oct . 1951 . No . 5000 . Immediate . Top secret .

تضمنت أيضاً إمكانية احتلال الدلتا ، إذا ما استلزم أمن الرعايا البريطانيين ذلك الإجراء[١]، هذا بالإضافة إلى ترحيل الجيش المصرى والموظفين المصريين من السودان ، إذا ما استدعت الحالة فيه اتخاذ ذلك الإجراء[٢].

تلك كانت خطة التحرك السياسى للحكومة البريطانية لتحقيق هدفها فى مصر على المدى القصير وهو " العمل على المحافظة على مركز القوات البريطانية فى منطقة القنال على نحو حازم ، والاستعداد لتطبيق أية إجراءات ضرورية لتحقيق هذا الهدف فورا وبدون تردد ، لكى لاتدع بريطانيا لدى المصريين مجالا للشك فى تصميمها على تحقيق ذلك " [٣].

وقد شرعت السلطات البريطانية بالفعل فى تنفيذ الخطة فاحتلت مدن القناة بناء على تعليمات من حكومتها [٤]، وسيطرت على بعض المواقع الاستراتيجية مثل كوبرى فردان والمعديات الثلاث الى كانت تربط بين منطقة القنال وسيناء ، كما سيطرت على مداخل ومخارج المنطقة ، وأخرجت القوات المصرية منها بالقوة [٥]، وفرضت السيطرة على الملاحة فى القنال[٦] ، كذلك أعطت الحكومة البريطانية للسلطات العسكرية فى المنطقة تفويضا بفرض الحظر الجزئى على مرور البترول من السويس إلى القاهرة ، برغم تحذير السفير البريطانى من أن " ذلك سيكون إجراء ثأرى وعدوانى ، وليس له علاقة بالمحافظة على النظام فى المنطقة"[٧].

---

١ – F.O. 371/90141 / Minutes of meeting in the Secretary of State's room on 19 Oct. 1951. secret.
F.O. 371/90141. Talking between the Secretary of State and the Prime Ministr on 10 Oct. 1951. Top secret.

٢ – F.O. 371/90141. Minutes of meeting in the Secretary of State's room on 10 Oct. 1951. Secret.

٣ – F.O. 371/90145. F.O. to Cairo. 27 Oct. 1951.

٤ – F.O. 371/90143. Measures to maintain our position in Egypt. 10 Oct. 1951. JE 1051/330. Top secret.

٥ – فقد أرسلت القيادة العسكرية البريطانية فى منطقة القنال إنذاراً للسلطات العسكرية المصرية لسحب القوات المصرية من منطقة القنال قبل السادسة مساء نفس اليوم ، ومنع مرور أية قوات مصرية فى المنطقة إلا بتصريح من القيادة البريطانية .
F.O. 371/90143. Action in the Canal Zone. Minute by Allen on 18 Oct. 1951.

٦ – Ibid.

٧ – F.O. 371/90142. Alex. to F.O. 16. Oct. 1951. No. 754. Emergency Top secret.

كما تم إرسال تعزيزات عسكرية بريطانية من قبرص إلى منطقة القنال ، لإحكام السيطرة البريطانية على المنطقة ، واستعدادا لتنفيذ عملية احتلال القاهرة والأسكندرية عند الاقتضاء ، وهى العملية التى عرفت بعملية Rodeo Flail (١).

وقد استطاعت الحكومة البريطانية الحصول على تأييد حكومات فرنسا وتركيا تأييدا مطلقا لسياسة البقاء فى منطقة القنال بالقوة ، وعدم التسليم للمطلب المصرى بالجلاء(٢).

أما الحكومة الأمريكية ، فقد أعربت عن تأييدها التام للمرحلة الأولى والثانية من الخطة البريطانية ، وأبدت تحفظها بخصوص المرحلة الثالثة . ففى رسالة من اتشيسون إلى موريسون، أكد الأول اتفاق الولايات المتحدة التام مع البريطانيين على وجوب بقاء القوات البريطانية فى منطقة القنال إلى أن يتم الحصول على بديل لمعاهدة ١٩٣٦ ، وأبدى استعداد حكومته لتقديم تأييدها الأدبى لأية إجراءات ضرورية لأمن القوات والرعايا والقاعدة البريطانيين ، من منطلق " حق القوات البريطانية فى الدفاع عن النفس ضد أى هجوم مصرى"، وحقها فى اتخاذ التدابير الكافية لحماية القاعدة البريطانية والرعايا البريطانيين (٣) ،

---

١ - F.O. 371/90117 . Measures to maintain our position in Egypt . Minutes of Staff Conference help on 19 Oct . 1951 . Top secret .
كذلك تم إقرار تعزيز الحامية البريطانية فى منطقة القنال من منطلق " الأهمية القصوى للقيام بعرض للقوة فى مصر " .

٢ - F.O. 371/90141 . Ankara to . F.O. 15 Oct . 1951 . No . 443 . Immediate . Secret .
F.O. 371/90142 Paris to F.O. 19 Oct . 1951 . No . 418 . Priority . Confidential .

٣ - ويلاحظ أن التأييد الأمريكى لبريطانيا فى مسألة حماية الرعايا البريطانيين كان مقصورا على التأييد الأدبى فقط ، فقد رفضت الحكومة الأمريكية طلبا رسميا من بريطانيا للحصول على المساعدة الأمريكية البحرية فى تنفيذ عملية Rodeo Flail ، وبررت رفضها بأن مشاركتها العسكرية فى تلك العملية ستؤدى إلى توريطها فى الاحتلال العسكرى للدلتا الذى سينتج عن تلك العملية وفقا للخطط البريطانية وهو ما لا يتفق وسياستها تجاه مصر .
F.O. 371/97037 . F.O. to Ministry of Defence . American Assistance. Minute by Allen on 26 Jan . 1952 . Top secret .
كذلك لم تقبل الحكومة الأمريكية الاستجابة للطلب البريطانى الخاص بارسال سفن حربية أمريكية وفنيين أمريكان إلى منطقة القنال للمساعدة الإدارية فى تنظيم الملاحة فى قنال السويس ، تخفيفا للعبء الإدارى الذى أصبح ملقى على عاتق القوات البريطانية فى المنطقة بعد انسحاب العمال المصريين من المنطقة .
F.O. 371/97004 . Washington to F.O. 15 Jan . 1952 . No . 150. Priority . Confidential .
F.O. 371/97004 . Washington to F.O. 21 Jan 1952 . Top Secret .
فقد رأت الحكومة الأمريكية أن ذلك التصرف سيدخلها فى مشاكل مع الحكومة المصرية وخاصة أن ابراهيم فرج ، وزير الخارجية بالنيابة ، قد سلم السفير الأمريكى مذكرة من جانب الحكومة المصرية ، تحذر الحكومة الأمريكية من أنها ستعتبر إرسال أية سفن حربية أمريكية إلى منطقة القنال بمثابة عمل غير ودى .
F.O. 371/97005 . Cairo to F.O. 20 Jan . 1952 . No . 111 . Priority . Confidential .

واستمرار الملاحة في القنال ، ولكنه أوضح رفض الحكومة الأمريكية لتأييد بريطانيا فى أية إجراءات تخرج عن نطاق ما تمليه الضرورات الخاصة بالأمن ، وذلك حرصا على الحصول على التأييد الدولى(١).

والذى يبدو واضحا من ذلك ، هو أن الطرف الأمريكى كان مستعدا للمساعدة فى تحقيق كل مايخدم أهداف السياسة الأمريكية الاستراتيجية فى المنطقة ، وليس ما يخدم أهداف السياسة الاستعمارية البريطانية الخاصة ، ولذلك فانه برغم الحرص المستمر على تأكيد التأييد الأمريكى للموقف البريطانى فى مصر فى تلك الفترة ، فان الحكومة الأمريكية كانت تقف ضد الإجراءات البريطانية التى تخرج عن إطار أهداف الاستراتيجية الغربية ، أو التى تؤدى إلى الأضرار بامكانية تحقيق تلك الأهداف .

وقد تجلت تلك السياسة فى الموقف الأمريكي المعارض من مسألة قطع البترول عن الدلتا ، فقد عارضت الحكومة الأمريكية فى تطبيق ذلك الإجراء باعتبار عدم وجود ما يسمى بالتناسب بين ذلك الإجراء الثأرى وبين الهدف الأساسى الذى تسعى السياسة الغربية إلى تحقيقه (٢)، وباعتبار أن ممارسة تلك السياسة ، حتى لو أدت ، كما تتوقع بريطانيا ، إلى تراجع الحكومة المصرية ، فان المرارة الناتجة عنها ستمثل عائقا رئيسيا على المدى الطويل أمام تحقيق الأهداف الاستراتيجية الغربية فى مصر (٣)، كما أنها ستعزز من قوة المقاومة الوطنية وتدفع إلى مزيد من العنف والتطرف فى ظل الشعور بالاضطهاد والظلم ، وتوحد الشعب بجانب الحكومة ، حتى ولو لم يصل تطبيق تلك العقوبة إلى نقطة الخطر الحقيقى ، مما يهدد فى النهاية المصالح الغربية (٤) ، ولذلك فقد رأت الحكومة الأمريكية أنه يجب على بريطانيا استبدال تلك السياسة بأسلوب قائم على التهدئة(٥) .

---

١ - F.O. 371/90142 Washington to F.O. 17 Oct . 1951 No . 3357 . Immediate . Top secret .

٢ - F.O. 371/90143 Cairo to F.O. 23 Oct . 1951 . No . 810 .

٣ - Ibid .

٤ - F.O. 371/90145 . Cairo to F.O. 31 Oct . 1951 . No . 890 . Immediate . Secret .

٥ - F.O. 371/90145 . Washington to F.O. 1 Nov . 1951 . No . 3498 . Immediate . Top secret .

استمرت تلك المسألة تمثل نقطة للخلاف بين المواقف البريطانية والأمريكية طوال تلك المرحلة. وقد نجح الضغط الأمريكي في دفع بريطانيا إلى التراجع الجزئي عن تطبيق هذه السياسة (١) ، وإن كان نجاحه لم يصل إلى حد التراجع الكلي (٢)، فاستمرت السياسة البريطانية تلجأ إلى استخدام تلك العقوبة ضد الحكومة المصرية على نحو متقطع .

وبرغم الجهود البريطانية لتبرير تلك السياسة بدعوى أن الضرورات الإدارية والأمنية هي التي تقتضي فرض ذلك الإجراء لعدم وجود بديل عملي لديها لمقاومة سحب العمال المصريين وفرض الحصار على القوات البريطانية في القنال (٣)، وأن الضرورة العسكرية تقتضي الاحتفاظ بالمبادرة في مواجهة الإعاقة الإدارية وعدم التعاون المصري (٤)، إلا أنها لم تنجح في تحقيق القبول الأمريكي لتلك السياسة (٥).

١- F.O. 371/90143 . Cairo to F.O. 23 Oct . 1951 . No . 816 . Immediate . Secret .

F.O. 371/90143 . F.O. to Cairo 24 Oct . 1951 . No : 1177 . Immediate . Secret .

٢- F.O. 371/90143 . Cairo to F.O. 24 Oct . 1951 . No . 82 . Priority. Confidential .

وتسجل الوثيقة السابقة الموقف البريطاني من تلك المسألة ، وهو الموقف الذي أبلغه الجنرال أرسكين في برقية إلى ستيفنسون بقوله " لقد أصدرت الأوامر لرفع القيود عن نقل البترول إلى القاهرة اليوم ، لكن مقدرة فرض تلك السيطرة تظل باقية ، وستستخدم إذا حاولت السلطات المصرية فرض أية قيود تؤثر على القوات البريطانية في المنطقة " .

٣- F.O. 371/90147 F.O. to Cairo 23 Nov . 1951 . No . 1471 . Immediate .

F.O. 371/90147 . F.O. to Washington . 23 Nov . 1951 . No 5752 . Immediate . Secret .

٤- F.O. 371/90145 . Washinton to F.O. 3 Nov . 1951 . No . 3510 . Priority . Secret .

٥- F.O. 371/90149 . Cairo to F.O. 25 Nov . 1951. No 1073 . Secret .

وتسجل الوثائق السابقة فشل محاولات السفارات البريطانية في واشنطن والقاهرة لإقناع الحكومة الأمريكية بوجهة النظر البريطانية ، وقد ذكر ستيفنسون في برقيته إلى وزير الخارجية البريطانية " تحدثت مع السفير الأمريكي اليوم كما أمرتني ، لقد انزعج كثيرا وأبدى تصوره للقلق الذي سيصيب حكومته أيضا بسبب إعادة فرض ذلك الإجراء . وقد أكد أنهم لن يستطيعوا التعاون معنا في هذا الموقف ، لسوء الحظ لم يتأثر بحجة " أمن القوات البريطانية ، كما كنت أمل أن يحدث . حجته كانت أن رد الفعل في مصر سيكون سيئا جدا إلى حد أننا قد نفقد أي أمل في التوصل إلى اتفاقية ".

إلا أن هذا الخلاف الجزئى فى الرأى بين الطرفين لم يؤثر على حجم التأييد الأمريكى لبريطانيا ، فاستمر التحرك البريطانى فى مصر يلقى المساندة الأمريكية ، فقد كان الخلاف خلافا على الوسائل لا على الأهداف ، ولذلك استطاعت الحكومة البريطانية أن تحصل على التأييد الأمريكى فى الصراع مع مصر من منطلق ماتفرضه المصالح الاستراتيجية المشتركة من التزامات وواجبات على الولايات المتحدة .

ويلاحظ أن الحكومة البريطانية قد حرصت دائما على اطلاع الجانب الأمريكى على خطة تحركها السياسى فى مصر [١]، كما يلاحظ أيضا أنها كانت تدرك أهمية دور الرأى العام الأمريكى فى صنع السياسة الأمريكية ، ولذلك اتخذت كل التدابير التى فى استطاعتها لضمان الحصول على تأييد الشعب الأمريكى لسياستها فى مصر ، فعملت على إرسال تقارير تفسيرية يومية عن الموقف فى منطقة القنال إلى واشنطن ، تعرض الأحداث فى المنطقة ، وتفسر أسباب القرارات السياسية والإجراءات العسكرية [٢]، بحيث تبدو أنها تصدر بهدف الدفاع عن مصالح " العالم الحر " وليس فقط بهدف الدفاع عن الحقوق البريطانية بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ [٣]، كما عملت على توفير كل التسهيلات الممكنة لتشجيع المراسلين الأمريكيين على الذهاب إلى منطقة القنال ومقابلة القيادات العسكرية البريطانية ، لما يمكن أن يحققه ذلك من تبنى الصحافة الأمريكية لوجهة النظر البريطانية [٤].

أما الحكومة الأمريكية ، فقد عملت من جانبها على مساندة الموقف البريطانى ، وبذل كل ما يمكنها من المساعدة الأدبية لبريطانيا . وقد وضحت معالم التحرك المشترك للطرفين فى التدخل الأمريكى ، بناء على طلب بريطانيا ، فى بعض المواقف الهامة ، التى كانت تمس

١ - F.O. 371/90116 . F.O. to Washington . 16 . Oct 1951 . No . 5133 . Immediate . Confidential .
F.O. 371/90116 . F.O. to Washington . 2 Nov . 1951 . No . 5411 . Immediate. Secret .

٢ - F.O. 371/90223 . Washington to F.O. 24 . Oct 1951 . No 3422 . Confidential .
F.O. 371/90223 Cairo to F.O. 25 Oct . 1951 . No . 840 Priority . Confidential

٣ - F.O. 371/90223 Washington to F.O. 23 Oct . 1951 . No . 3413 . Immediate . Confidential .

٤ - F.O. 371/90223 . Minute of meeting held in the Ministry of Defence on 26 Oct . 1951 . Confidential .

النزاع المصرى - البريطانى فى بعض جوانبه [١]، وفى الحرص المستمر من جانب الولايات المتحدة على أن يذاع عنها تأييدها المطلق للسياسة البريطانية فى مصر .

فقد أجاب كافرى على طلبات مصرية عديدة بالتدخل الأمريكى لمنع الإجراءات القمعية البريطانية ضد المدنيين المصريين فى منطقة القنال بقوله " إنه ، بدون شك ، يؤيد الحكومة البريطانية ، كما تؤيدها حكومته ١٠٠٪ فى المحافظة على أمن القاعدة البريطانية فى منطقة القنال " [٢] . كما أجاب على شكوى من إبراهيم فرج بخصوص الأعمال العدوانية البريطانية بأن " الحكومة المصرية يجب أن تكون عملية وتضع فى اعتبارها دائما أنها لن تستطيع إخراج الإنجليز من منطقة القنال أو السودان ، وأن الولايات المتحدة تؤيد بريطانيا تماما في موقفها فى مصر ، وأنه كلما أسرع المصريون بادراك هذه الحقائق كلما كان أفضل " . وعندما طلب إبراهيم فرج أن تتدخل الحكومة الأمريكية لدى بريطانيا لتقديم عرض جديد يمكن لمصر أن تتفاوض على أساسه ، رد كافرى بأن " أفضل عرض يمكن أن يقدم لمصر هو مقترحات الدول الأربعة " [٣].

---

١ - فقد طلبت الحكومة البريطانية تدخل الولايات المتحدة لحمل الحكومة المصرية على وقف حملة سحب العمال المصرين .

F.O. 371/90145 . F.O. to Washington . 2 Nov 1951 . No . 5411. Immediate . Secret .

كما طلبت التدخل الأمريكى لمنع الحكومة المصرية من قطع العلاقات مع بريطانيا ، وهو الإجراء الذى كانت بريطانيا تتوقعه من الجانب المصرى بعد تنفيذ العملية البريطانية العسكرية فى كفر أحمد عبده .

F.O. 371/90150 . F.O. to Washington . 12 Dec . 1951 . No . 6020 . Immediate .

وقد استجاب الجانب الأمريكى لطلب بريطانيا فزار كافرى ابراهيم فرج ونصحه بعدم قطع العلاقات مع بريطانيا وكرر تلك النصيحة لحسن يوسف .

F.O 371/90150 . Washington to F.O. 12 Dec . 1951 . No . 3844 .
F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 13 Dec . 1951 . No . 1192 Immediate . Secret

كذلك أرسل السفير الأمريكى برقية احتجاج " شديدة اللهجة " إلى وزير الداخلية محذرا من أنه مالم تتعاون الحكومة مع شركة القنال للاحتفاظ بحركة الملاحة فى القنال فان الدول صاحبة المصلحة ستضطر إلى القيام " بعمل دولى " لتكفيل استمرار الملاحة .

٢ - F.O. 371/97005 . Cairo to F.O. 20 Jan . 1592 . No . 111 . Priority Confidential .

٣ - F.O. 371/90147 Cairo to F.O. 21 Nov . 1951 . No 1037 . Secret .
F.O. 371/90147 . Cairo to F.O. 24 Nov . 1951 . No . 1072.Secret .

ومجمل القول هو أن الطرف لأمريكي ، الذى كان قد بدأ يساند القضية المصرية فى المرحلة السابقة لإلغاء المعاهدة ، من منطلق الحرص على مصالحه الاستراتيجية فى المنطقة ، قد تحول عن ذلك الموقف فى تلك المرحلة ، وأصبح يؤيد السياسة البريطانية فى التمسك بالمراكز البريطانية فى منطقة القنال ضد إرادة شعب مصر . ولا شك فى أن هذا الموقف الأمريكى قد شجع جزئيا بريطانيا على تصعيد محاولات الضغط من جانبها على مصر(١).

وإذا ما عدنا إلى الخطة السياسية للحكومة البريطانية ، فاننا نجد أن الحكومة البريطانية كان لها أيضا ، بجانب هدفها قصير المدى ، هدف بعيد المدى وهو " أن تصل إلى تسوية مع حكومة مصر ، تمكنها من الاحتفاظ بقاعدة عاملة فى وقت السلم تخدم قيادة الشرق الأوسط"

واعتبرت أنه " لما كان من غير المحتمل أن تتراجع الحكومة الوفدية أبدا عما اتخذته من إجراءات لكى تصبح فى موقف يمكنها من أن تصل معها إلى تسوية معقولة " فانه يجب على الدوائر البريطانية أن تعمل من أجل خلق موقف يؤدى إلى تغيير حكومة الوفد ، وإقامة حكومة مصرية مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية (٢).

ولم يكن التنسيق بين هدف السياسة البريطانية قصير المدى وهدفها البعيد المدى ، أى بين العمل العسكرى والعمل السياسى ، بالمهمة السهلة ، فان التمسك بالمعاهدة التى ألغاها المصريون كان يحتم فرض إجراءات تكفل الأمن العسكرى للقوات وللقاعدة البريطانية ، وفرض تلك الإجراءات يؤدى إلى مزيد من التصاعد فى المقاومة الوطنية ، وتصاعد المقاومة الوطنية يفرض التوسع فى تطبيق إجراءات بريطانية مضادة ، وكل ذلك فى النهاية يتنافى مع خلق الجو الملائم لتحقيق الهدف الأساسى للسياسة البريطانية ، وهو التوصل إلى تسوية مع مصر تحقق المصالح البريطانية فيها (٣) . ولذلك فقد كان عمل السياسة البريطانية يتطلب

---

١ - وقد عبر وزير الخارجية البريطانية عن تقديره وتقدير حكومته للمساعدة الكبيرة التى قدمها السفير الأمريكى فى القاهرة للسفير البريطانى " فى مهمته الصعبة " ، وعن اعترافه بالفضل للحكومة الأمريكية لتعاونها مع حكومته فى كل الأمور الهامة التى تمس وضعها فى مصر .
F.O. 371/90150 .F.O. to Washington 15 Dec . 1951 .
كذلك اعترف ستيفنسون بأن " السفير الأمريكى ، بصرف النظر عن الخلاف الجزئى بيننا فى الرأى بخصوص مسألة استخدام عقوبة البترول ، كان متعاونا معى جدا ، وفعل كل ما يستطيع لكى يساعدنى " .
F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 13 Dec . 1951 . No . 1191 . Immediate . Secret .

٢ - F.O. 371/90145 F.O. to Cairo . 27 Oct . 1951 .
F.O. 371/90148 F.O. to Cairo . 2 Nov . 1951 . No 1249 . Immediate . Secret.

٣ - وقد وصف رؤساء الأركان البريطانيين ذلك الوضع فى مذكرة قدموها لوزارة الخارجية بقولهم " فى الوقت الحاضر الموقف يبدو لنا أنه يتكون من صراع بين القوات البريطانية فى منطقة القنال والحكومة المصرية ، والسفير يقف بينهم ليقوم بمهمة الحكم القلق " .
F.O. 371/90146 . Ministry of Defence to F.O. 8 Nov . 1951 . JE 1051/418 . Top secret .

تنظيما لعناصره ودقة فى التنفيذ ، وهو ما تم تحقيقه فى المخطط الذى وضعته الحكومة البريطانية لتحقيق أهدافها السياسية فى مصر .

وبداية ، اعتبرت الحكومة البريطانية أن الأدوات التى يمكن أن تستخدمها لتنفيذ مخططها هى الملك والجيش المصرى (١) ، وهذا تصور طبيعى ، نظراً لموقف الملك وقيادات الجيش المصرى من القضية الوطنية ، على النحو الذى سبقت الإشارة إليه .

كما اعتبرت أن " توقيت " تنفيذ المخطط البريطانى هام جداً ، باعتبار أن " العمليات السياسية التى من ذلك النوع تتطلب وقتا وصبراً " وأنه " فى المخططات السياسية نادراً ما يكون هناك طرق مختصرة للنجاح " (٢)، ولذلك فانه " يجب أن نسمح للوقت بأن يحدث أثره على الملك والشعب والحكومة المصرية ، ونعطى فرصة للإجراءات التى نتخذها فى مصر ، ولجهودنا الدولية لكى تثمر " إذ أن القيام باجراء عنيف أو مفاجىء " برغم أنه قد يكون مطلوبا فى الوقت المناسب ، سيأتى بنتائج عكسية تماما ، فمن ناحية سيؤدى إلى وقوف الشعب المصرى بجانب الحكومة ومن ناحية أخرى سيؤدى إلى فقدان التأييد الأمريكى للسياسة البريطانية (٣).

ورأت الحكومة البريطانية أن عليها القيام باعداد المسرح السياسى على النحو الذى يمكنها من تنفيذ مخططها ويوفر له النجاح ، فمن ناحية كان يجب عليها حث الملك على القيام بعمل إيجابى للتخلص من حكومة الوفد ، ومن ناحية ثانية كان يجب إيجاد حكومة مصرية مستعدة لأداء الدور المحدد لها فى ذلك المخطط ، ومن ناحية ثالثة كان لابد من القيام بعمل يؤدى إلى إضعاف الثقة فى حكومة الوفد وسحب التأييد الشعبى منها ، وكل ذلك كان يجب أن يتم بموافقة وتأييد الولايات المتحدة .

---

١ - F.O. 371/90148 F.O. to Cairo . 2 Nov . 1951 . No. 1249 . Immediate . Secret .

٢ - F.O. 371/90146 . W . Strang to W . Slim . 12 Nov . 1951 . JE 1051 / 418 . G Top secret and personal .

٣ - Ibid .

F.O. 371/90148 F.O. to Cairo . 2 Nov . 1951 . No . 1249 . Immediate . Secret

F.O. 371/90145 F.O. to Cairo . 27 Oct . 1951 .

وعند التعرض لتحليل موقف الملك من المخطط البريطاني ، فاننا نجد أن أهم ما يلفت النظر هو المناورات التى قام بها الملك لاستثمار تصاعد العمل الفدائى ضد القوات البريطانية فى منطقة القنال ومضاعفاته بالنسبة للطرف البريطانى فى تحقيق طموحه الشخصى ، وتظهر تلك الحقيقة من استعراض خطة تحركه .

فالذى يبدو واضحا من الاتصالات التى تمت بين السفارة البريطانية فى القاهرة والقصر ، هو أن فكرة وجوب تغيير حكومة الوفد قد بدأ طرحها من جانب الملك . وقد تجلى ذلك مما قاله اندراوس للسفير عن أن الملك قرر أن يغير حكومة الوفد ، وأن خطته هى أن يستدعى النحاس ليخبره بأن الحالة الخطيرة التى أصبحت فيها البلاد نتيجة لإلغاء المعاهدة تستلزم منه ، أى الملك ، أن يستشير كبار رجال الدولة فيما يجب أن يفعله لمواجهة تلك الأزمة ، وحيث أنه من المتوقع أن يرفض النحاس ذلك التصرف ، فان الملك سيقترح عليه حينئذ أن يقدم استقالته(١) .

وقد ظهر أيضاً من محادثة اندراوس مع السفير ، أن الملك قد بدأ بالفعل فى عملية البحث عن حكومة بديلة لحكومة الوفد ، وأنه ، أى اندراوس ، قد أجرى عدة اتصالات مع نجيب الهلالى ، للاتفاق معه على تشكيل الحكومة الجديدة ، إلا أن الهلالى قد اشترط أن تتولى حكومة انتقالية برئاسة حافظ عفيفى أو حسين سرى الحكم لبضعة أشهر ، يتم فى خلالها إجراء انتخابات جديدة ، يتولى بعدها الهلالى الحكم ، بعد أن يضمن توازنا معقولا فى مجلس النواب . وذكر اندرواس أن هذا الشرط ليس مقبولا من الملك (٢) .

وأكد اندراوس للسفير أن الحكومة الجديدة التى سيأتى بها الملك ستبادر بتقديم اقتراح للحكومة البريطانية للعودة إلى الأوضاع التى كانت سائدة فى منطقة القنال قبل إلغاء المعاهدة، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية لمسألة الدفاع . كما أكد اندرواس أيضاً أن بامكان الحكومة البريطانية الاعتماد على الملك في مسألة التخلص من حكومة الوفد (٣) .

---

١ - F.O. 371/90146 . Cairo to F.O. 31 Oct . 1951 . No . 1012/4/51G.Secret .

٢ - Ibid .

٣ - Ibid .

وقد علق السفير على العرض السابق بقوله " إنه عرض مثير " .

وقد رد وزير الخارجية البريطانية على مبادرة الملك بأن أكد له في رسالة شخصية سرية رغبة حكومته فى مساعدته على إصلاح الضرر الذى نتج عن سياسة الوفد ، كما نبهه إلى مخاطر النتائج التى ستعود على بلاده إذا استمرت حكومته الحالية فى السلطة (١).

وأوصى ستيفنسون حكومته بأن تمتنع عن إلقاء أية تصريحات فى مجلس العموم البريطانى تهاجم الحكومة المصرية ، حتى لا يظهر أن لبريطانيا دوراً فى إقالة حكومة الوفد ، مما يؤدى إلى أثر عكسى ، بأن يقوى التأييد الشعبى للوفد ، ويصعب على حكومة مصرية أخرى الاتفاق مع الإنجليز (٢).

ولكن الملك ، بعد أن قام بالخطوة الأولى نحو عرض حل لأزمة الحكومة البريطانية فى مصر، وبعد أن تأكد من قبول عرضه ، أبدى التردد في تنفيذ الخطة البريطانية بدعوى أنه " ليس مستعداً بعد أن يقوم باقالة حكومة الوفد " (٣).

ومن الواضح أن موقف الملك كان مناورة سياسية قصد بها الضغط على الحكومة البريطانية للاعتراف بالتاج المصرى على السودان ثمنا لتعاونه معها ، وللتدليل على ذلك تكفى الإشارة إلى ما قاله إلياس اندراوس لستيفنسون من أنه " إذا أعطت الحكومة البريطانية تأكيداً شخصياً للملك بأنها ستبحث مسألة الاعتراف بالتاج المصرى على السودان على نحو يرضى كرامته ، فان ذلك سيشجع الملك على أن يطرد الوفد (٤).

ويتأكد ذلك أيضاً مما أبلغه نورى السعيد للسفير البريطانى فى بغداد من أن الملك فاروق مستعد للاتفاق على كل المسائل موضع الخلاف ، سواء فيما يختص بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم ، حتى لو كان الانفصال عن مصر ، أو فيما يختص بقبول وجهات النظر

---

١ - F.O. 371/90145 . Cairo to F.O. 1 Nov 1951 . No . 896 . Immediate . Secret .

وقد نقل حسن يوسف للسفير البريطانى تقدير الملك الشديد لرسالة وزير الخارجية إليه .

F.O. 371/90148 . Cairo to F.O. 15 Nov . 1951 . No 1041/1/30/51G. Secret .

٢ - F.O. 371/90145 . Cairo to F.O. 1 Nov . 1951 . No . 896 . Immediate . Secret .

٣ - F.O. 371/90146 . Cairo to F.O. 8 Nov . 1951 . No . 957 . Priority . Secret .

F.O. 371/90146 . Cairo to F.O. 14 Nov . 1951 . No 1002 Priority.Secret .

٤ - F.O. 371/90146 . Cairo to F.O. 8 Nov . 1951 . No 957 Piority. secret .

البريطانية فى مسألة الدفاع " إذا عترفت الحكومة البريطانية بالملك فاروق ملكا على السودان، " كما أكد أن الملك مستعد لتنفيذ ذلك الاتفاق سواء من خلال الحكومة الحالية أو من خلال حكومة أخرى " (١).

ومن الغريب أن مناورة القصر نجحت فى تحقيق أهدافها ، وكان لها تأثير ضاغط على حركة السياسة البريطانية ، حتى أصبحت قضية الاعتراف بالسيادة المصرية الرمزية على السودان ، ثمنا لحل مشكلة الدفاع ، محورا لعديد من المحادثات التى دارت بين السفارة البريطانية فى القاهرة والخارجية البريطانية والحاكم العام فى السودان والجانب الأمريكى .

فقد أوصى ستيفنسون حكومته بأن تقدم مبادرة سياسية للملك فاروق باعتبار أن ذلك يمثل " الحل الوحيد لعلاج الموقف ولتمهيد الطريق لتسوية مع مصر " ، واقترح أن تعرض الحكومة البريطانية على الملك أن يقيل حكومة الوفد حتى يمكن خلق الجو الملائم للتفاوض والتوصل إلى تسوية للمشكلة ، فى مقابل إعطاء وعد للملك بأن تحاول الحكومة البريطانية إيجاد صيغة توفق بين طموحه فى السودان وبين حق السودانيين فى تقرير مصيرهم (٢).

وكانت فكرة ستيفنسون تقوم على أن الاعتراف بالسيادة المصرية الرمزية على السودان لن يكون له قيمة عملية ، فهو مجرد اعتراف بوضع قائم ، ولن يؤدى إلى أى تغير فعلى فى النظام الإدارى القائم فيه . كما اعتبر أن إعتراف المصريين رسميا بحق السودانيين فى اختيار مصيرهم سيعطى للسودانيين ضمان مصرى بالإضافة إلى الضمان الإنجليزى بحقهم فى الحكم الذاتى وتقرير المصير ، ولذلك فان الاعتراف بالسيادة المصرية الرمزية على السودان لن يتعارض مع الوضع القائم فيه ولا مع حق السودانيين فى تقرير مصيرهم (٣).

ومع أن الخارجية البريطانية قد أبدت ميلا لقبول اقتراح ستيفنسون من منطلق أن الأهداف المصرية لا تتعارض فى النهاية مع الأهداف البريطانية فى السودان لأن " إرضاء الكرامة المصرية لن يضر بأى حال السودانيين أو المصالح البريطانية "(٤) فان جهود السفير للحصول

---

١ - F.O. 371/90151 . Bagdad to F.O. 23 Dec . 1951 . No . 977.Confidential .

٢ - F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 27 Nov . 1951 . No . 1084 . Immediate. Secret .

٣ - F.O. 371/90151 Anglo - Egyptian Relations JE 1051/520 .
F.O. 371/90149 . Minute by Bendall on 5 Dec . 1951 . JE 1051/473 .

٤ - Ibid .

على موافقة حكومته قد تعثرت بسبب معارضة الحاكم العام للسودان لمبدأ الاعتراف بالسيادة المصرية على السودان ، على أساسا أن ذلك الوضع ، فى رأيه ، سيؤدى من ناحية إلى ثورة فى السودان ومن ناحية أخرى إلى تغيير فى وضعه الحالى [١].

وبرغم ذلك استمر ستيفنسون يؤكد لحكومته بأنه مالم يتم إرضاء الملك بخصوص السيادة المصرية على السودان ، فانه لن يمكن الحصول على تعاونه مع بريطانيا للخروج من الأزمة التى تجتازها العلاقات المصرية - البريطانية [٢]، وأن " الاتفاق مع مصر سيظل مستحيلاً إذا لم نتقدم بصيغة تعترف بالملك " كملك على السودان " [٣].

ويلاحظ أن المبادرة التى أوصى ستيفنسون حكومته بتقديمها للملك فاروق قد تضمنت من جانب آخر عرضا لحل مشكلة الدفاع على أساس المقترحات الرباعية بعد تعديلها لتصبح أكثر قربا من التطلعات المصرية ، بشرط أن يسبق إجراء المفاوضات إعادة الأوضاع الطبيعية الى منطقة القنال ، وفى المقابل تعلن الحكومة البريطانية بدء سحب قواتها من القنال ، فيكون ذلك بمثابة نصر سياسى للملك ولحكومته الجديدة [٤].

---

١ - F.O. 371/90149 . Khartoum to F.O. 3 Dec . 1951 . No . 195. Immediate . Top secret .

- ويلاحظ أن رفض الحاكم العام الموافقة على الاعتراف بالتاج المصرى على السودان قد تضمن معنى التهديد بأنه فى حالة حدوث ثورة فى السودان نتيجة لهذا الاعتراف فان قواته لن تقوم باخمادها ، ووضح ذلك فى قوله : " أنا لا أستطيع أن أضمن ولاء ضباطى فى تصرف من ذلك النوع ، ولا أتوقعه لأنى فى هذه الحالة سأطلب منهم أن يقوموا بعمل ضد المصالح السودانية مما يجعلهم يشعرون بأن حكومة جلالة الملك قد تراجعت عن تعهداتها المتكررة بألا تبيع السودان ثمنا لحل مشكلة الدفاع ، وبألا تغير وضعه بدون استشارة أهله " .

٢ - F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 17.Dec . 1951 . No . 1228 . Immediate. Secret .

٣ - F.O. 371/90151 . Cairo to F.O. 29 Dec . 1951 . No . 1298 . Immediate. Confidential .

٤ - F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 27 Nov . 1951 . No . 1084 . Immediate. Secret .

- وقد كانت القوات البريطانية التى يعنيها ستيفنسون هى التعزيزات العسكرية التى وصلت إلى منطقة القنال لمواجهة الموقف الذى نتج عن إلغاء المعاهدة وإعلان الكفاح المسلح ، وليست القوات البريطانية الموجودة فى المنطقة أصلا بمقتضى المعاهدة ، وظهر ذلك من قوله " فى الواقع ذلك ، بالطبع ، سينطبق فقط على التعزيزات التى حضرت منذ الإلغاء " .

F.O.371/90150.Cairo to F.O.4 Dec 1951.JE1051/483 Immediate Secret.

ومن قوله أيضا " نبدأ فى سحب التعزيزات العسكرية من منطقة القنال كعمل تكتيكى لتقوية الحكومة الجديدة التى بدورها ستوقف حملة عدم التعاون والإرهاب فى المنطقة " .

F.O. 371/90151 . JE 1051/520 .

ويلاحظ أيضاً أن تلك التنازلات تم بحثها من منطلق محاولة إغراء الملك بالقيام بعمل إيجابى بعد أن ظهر تردده فى تنفيذ المخطط البريطانى ، فقد كان ستيفنسون يرى " أن اتخاذ قرار باقالة حكومة الوفد الآن يحتاج إلى شجاعة لمواجهة رد الفعل الشعبى المحتمل ، كما يحتاج إلى ثقة فى مقدرة الحكومة الجديدة على معالجته " ، واعتبر أنه " طالما أن الملك ليس مقتنعا تماما بأن وجود المرض أخطر من إجراء العملية الجراحية ، باقالة الوفد ، فانه يجب أن يكون هناك إغراء قوى لحثه على التحرك الإيجابى " (١).

وقد نصح السفير حكومته بعرض التفاوض على مبدأ الجلاء بهدف مساعدة الملك والحكومة المصرية الجديدة على التعاون مع الحكومة البريطانية لتحقيق هدفها الأساسى وهو التوصل إلى تسوية مع مصر ، فقد كان ستيفنسون يعتقد " أن الملك يظل مفتاح الموقف ، برغم عدم شعبيته، وإن كان برغم ذلك لا يستطيع الخروج من الورطة بدون مساعدتنا " ، وأن " أهم مايجب علينا أن نفعله هو إقناع المصريين من ذوى الآراء العاقلة ، والذين يتوقون لإيجاد حل عملى ، بأننا لا ننوى البقاء فى بلدهم إلى الأبد ، ولا يمكن أن نقنعهم بذلك إلا إذا بدأنا بالفعل فى سحب قواتنا " (٢).

وبرغم أن وزير الخارجية البريطانية كان يعتبر أن الوقت ليس مناسباً بعد لتقديم ذلك العرض إلى الملك (٣) ، فان تصاعد الموقف بين الفدائيين المصريين والقوات البريطانية فى منطقة القنال قد دفع السفير إلى أن يلفت انتباه حكومته إلى أن " الوقت لم يعد فى صالح بريطانيا ، وإذا لم تفعل شيئا لإنهاء الأزمة الحالية ستصل إن آجلا أو عاجلا إلى حد يصبح فيه التعاون مع مصر مستحيلاً ، مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يمكن التنبوء بها على مركزنا الاستراتيجى والاقتصادى فى العالم . أنه من المستحيل القول متى سنصل إلى هذه النقطة ، ولكنها لا يمكن أن تكون بعيدة جداً ، وأى حادثة فى منطقة القنال تزيد من التعجيل بحدوثها ، سواء عن طريق تصرف متهور من جانب الحكومة المصرية ، مثل قطع

---

١ - F.O. 371/90146 . Cairo to F.O. 15 Nov . 1951 . No . 130 Saving .

٢ - F.O. 371/90150 Cairo to F.O. 10 Dec . 1951 . No 1168 . Immediate. Secret .

٣ - F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 8 Dec . 1951 . No . 1625 . Priority . Secret .

العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ، أو عن طريق عجز الحكومة عن المحافظة على القانون والنظام"(١).

وقد وضع ستيفنسون نظريته على أساس أن الموقف المتوتر فى منطقة القتال له تأثير تراكمى على البناء الاجتماعى والإدارى لمصر ، وفى خلق مرارة لدى الشعب المصرى ، يصعب استئصالها ، كما أن إلغاء المعاهدة أصبح حقيقة واقعة بالنسبة للشعب ، ولن تستطيع أية حكومة مصرية أن تتراجع عن ذلك ، أو حتى تتراجع علنا عن الإجراءات الإدارية الناتجة عنه التى اتخذت ضد القوات البريطانية (٢). ولذلك فان محاولة " تحقيق الأهداف البريطانية عن طريق التمسك بحقوق بريطانيا بمقتضى المعاهدة فقط أمر مستحيل ، وإنما يمكن شراء إذعان مصر فى أمور الدفاع لفترة محددة ، ولذلك فان الوقت ليس فى صالح بريطانيا لأن سعر الشراء يرتفع مع كل تأخير " (٣).

وقد اعتبر السفير أنه نظراً لأنه " لا هذه الحكومة ولا أية حكومة أخرى تستطيع أن تخرج البلاد من الورطة الحالية بدون مساعدة بريطانيا ، فانه يجب على الحكومة البريطانية مواجهة حقيقة ضرورة تقديم تلك المساعدة لإصلاح ما فعلته الحكومة الوفدية "(٤) كذلك حاول

١- F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 10 Dec . 1951 . No . 1167 . Immediate. Secret .

٢- F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 10 Dec . 1951 . No . 1168 . Immediate. Secret .

٣- F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 10 Dec . 1951 . No . 1168 . Immediate. Secret .

٤- F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 10 Dec . 1951 . No . 1167 . Immediate. Secret .

وقد وصل ستيفنسون إلى تلك النتيجة بعد محادثات عديدة أجراها مع الساسة المصريين من العناصر المرتبطة بالملك ، وتسجل إحدى تلك المحادثات مقابلة بين السفير وحسن يوسف ، أبدى فيها الأخير موافقته على أنه قد أصبح من المستحيل التفاوض مع حكومة الوفد بعد موقفها المعادى من الحكومة البريطانية وأن " الطريق الوحيد للخروج من الورطة الحالية هو العمل من خلال الملك " ، كما أكد " أن الملك لا يستطيع أن يقيل حكومة الوفد إلا إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة أن تقدم تنازلات للحكومة الجديدة " وحدد تلك التنازلات بأنها " تحديد موعد لبدء جلاء القوات البريطانية ولاستكمال ذلك الجلاء ، والاعتراف بالتاج المصرى على السودان " .

F.O. 371/90151 . Cairo to F.O. 12 Dec . 1951 . No . 1182 . Priority . Secret .

ستيفنسون إقناع حكومته بأنها لن تستطيع أبداً التوصل إلى اتفاقية عن الدفاع مع مصر ترضى العسكريين البريطانيين ، ولذلك فانها لا يجب أن تخضع لطلباتهم لأن البديل سيكون " مصر المعادية ، التى ستكون عديمة الفائدة لبريطانيا ، حتى إذا حاولنا عزل منطقة القنال عن بقية البلاد " (١).

وبرغم اقتناع إيدن بوجهة نظر سفيره فى مصر ، بأن الوقت ليس فى جانب بريطانيا ، وبوجوب العمل من خلال الملك ، فانه كان يبدى التردد فى إعطاء ستيفنسون تعليمات لكى يبدأ فى التحرك لتنفيذ المخطط البريطانى . وبنى موقفه على أساس أنه لن يستطيع أن يقدم للملك وللحكومة الجديدة أى مقترحات تخرج عن إطار مقترحات الدول الأربعة ، فمن ناحية كانت الحكومة البريطانية ملتزمة تجاه حلفائها بتلك المقترحات ، ومن ناحية أخرى لم يكن باستطاعتها " أن توافق على تحديد موعد محدد لسحب قواتها من القاعدة ، وحتى إذا أمكن تحديد هذا الموعد ، فان ذلك يعنى أنها تكون قد ألقت مقدما الورقة الرئيسية فى مساومتها المضادة ، هذا بالإضافة إلى وجود عقبات عملية كثيرة ، منها ضرورة إعداد المعسكرات البديلة للقوات قبل الموافقة على انسحابها " (٢) . إلا أن خوفه من احتمال أن يزداد الموقف سوءاً جعله يرسل تعليمات إلى ستيفنسون لكى يقوم بالاتصال بالملك ليشرح له نتائج استمرار تدهور العلاقات بين البلدين نتيجة للسياسة التى اتبعتها حكومته للتخلص من القوات البريطانية " والتى لم تنجح إلا فى وقوع عدد من القتلى والجرحى المصريين ، وتدهور فى الاقتصاد المصرى " ، ثم يعرض عليه خطة عمل على الخطوط التالية :

أولا ، يجب أن يغير حكومته الحالية ، ويستطيع ذلك عن طريق اقتراح الائتلاف مع عناصر يرفض النحاس التعاون معها ، وفى هذه الحالة سيستقيل النحاس .

ثانيا ، يجب أن تعمل الحكومة الجديدة على وقف الحملة ضد القوات البريطانية .

ثالثا ، يجب أن تناقش مع الجانب البريطانى مقترحات الدول الأربعة وتحاول أن تصل إلى اتفاق على الأقل فى الأمور التى تتعلق بمستقبل القوات والمعسكرات البريطانية والدفاع عن مصر ، وفى مقابل ذلك توافق الحكومة البريطانية على أن تعلن استعدادها لبدء سحب قواتها فى خلال شهر من تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة ، بشرط أن تكون الأوضاع فى منطقة القنال

١ - F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 10 Dec . 1951 . No . 1168 . Immediate. Secret .

٢ - F.O. 371/90150 F.O. to Cairo 16 Dec 1951 . No . 1686. Priority. Secret.

قد استقرت وعاد العمال إلى أعمالهم . وهذا الانسحاب سيكون تدريجيا وتتوقف معدلات سرعته على تقدم المباحثات مع الحكومة المصرية [١].

وأهم ما يلفت النظر فى العرض البريطانى هو أنه لم يتضمن التنازل الأساسى الذى أوصى به السفير ، وهو الاعتراف بالتاج المصرى على السودان ، وإن كل ما سعى إليه هو العودة إلى التعاون المصرى مع القوات البريطانية فى منطقة القنال ووقف العمل الفدائى ضد القوات والمنشآت البريطانية فى المنطقة ، والحصول على موافقة الجانب المصرى على مقترحات الدول الأربعة لتنظيم الدفاع .

كما يلفت النظر أيضاً تعمد وزير الخارجية البريطانية إظهار القدرة البريطانية على الإضرار بالمصالح المصرية فى مقابل العجز المصرى عن مقاومة الوجود البريطانى . فقد طلب إيدن من السفير أن يخبر الملك بأن " حقائق الموقف بسيطة بدرجة كافية . قواتنا فى منطقة القنال وتستطيع أن تبقى هناك إلى الأبد . وإذا استلزم الأمر سنضطر أن نتخذ إجراءات أخرى تساعد قواتنا على أن تحافظ على مركزها هناك " [٢]، وفى هذا ما ينطوى ضمنا على معنى تهديد الملك ودفعه إلى التحرك من منطلق خدمة مصالحه الشخصية وليس خدمة المصالح البريطانية.

وقد نقل السفير رسالة إيدن إلى الملك كتابة ، من خلال حافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى، فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥١ ، بناء على تعليمات الخارجية البريطانية [٣].

ويلاحظ أن مناورة القصر لم تنجح فقط فى دفع السفير فى مصر إلى توصية حكومته بالاستجابة لمطالب الملك ، وإنما نجحت أيضاً فى دفع الحكومة الأمريكية إلى الضغط على بريطانيا لتقديم تنازلات لوجهة النظر المصرية وإيجاد حل للصراع القائم بينها وبين مصر ، خوفا من أن تؤدى تطورات الموقف إلى أن يصبح الاتفاق مع مصر مستحيلاً [٤].

---

١ - F.O. 371/90150 . F.O. to Cairo . 16 Dec . 1951 . No . 1687 . Priority . Secret.

٢ - Ibid .

ويلاحظ أن إيدن قد تبنى هذا المسلك برغم أن السفير كان معارضا دائما لأى نوع من أنواع التهديد للملك .

F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 7 Dec . 1951 . No . 1147 Immediate .Secret.

٣ - F.O.371/90151. Cairo To F.O. 29 Dec . 1951 . No . 1298 . Immediate Confidential .

٤ - F.O. 371/90150 F.O. to Cairo 16 Dec . 1951 . No . 1686. Priority . Se-cret.

F.O. 371/90151 . F.O. to Washington . 16 Dec . 1951 . No . 1449 . Secret .

فقد استطاع السفير الأمريكي في القاهرة إقناع حكومته ، من خلال النتائج التي توصل إليها التقدير الإنجليزي - الأمريكي المشترك عن الموقف الحالي في مصر ، بوجوب استجابة بريطانيا لمطالب الملك ، ففي التقدير المشترك تم التوصل إلى استنتاج أن " الحد الأدنى لمطالب القصر من أجل تسوية مع بريطانيا : " شيء " على السودان ، ومعالجة لمسألة الدفاع منقذة لكرامة مصر ، تمكن حكومة مقبولة من القصر من أن تتعاون " ، كما أكد التقدير المشترك أن " المركز البرلماني للوفد قوي ، وليس من المحتمل أن يجازف الملك بطردهم قبل أن يتأكد من أن ذلك لن ينتج عنه كارثة " (١).

ورأت الحكومة الأمريكية أنه يجب تقديم " حل شامل " للقضية المصرية ، تعترف فيه بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بالملك فاروق ملكا على السودان ، بشرط أن توافق مصر أولا على إجراء استفتاء عام يضمن للسودانيين حقهم في تقرير مصيرهم ، وثانيا أن تقبل جوهر المقترحات الرباعية لحل مشكلة الدفاع (٢).

ويرغم أن وزير الخارجية البريطانية كان يعارض مبدأ تقديم تنازلات للمصريين بخصوص السودان (٣) ، ويشترط موافقة الحكومة المصرية على التفاوض على أساس المقترحات الرباعية

---

١ - F.O. 371/90148. Cairo to F.O. 1 Dec . 1951 . No . 1115-Priority . Secret.

٢ - F.O. 371/90151 . F.O. to Washington . 16 Dec . 1951 . No . 1449 . Secret .

وقد نقل السفير الأمريكي في لندن تلك المقترحات إلى إيدن ، بناء على تعليمات من حكومته .

٣ - فقد علق على المقترحات الأمريكية بقوله للسفير الأمريكي " نحن لا نستطيع أن نوافق على التسليم في مسألة السودان " .

كما تؤكد البرقية التالية سياسة إيدن بأنه " ليس مستعدا في الوقت الحاضر أن يتزحزح عن المقترحات البريطانية الخاصة بالسودان التي قدمت في ١٣ أكتوبر ١٩٥١ ، وأنه بصفة عامة يعارض باصرار شديد لأي تنازل من أي نوع للمصريين على السودان ، وأنه يرى أن الحل الصحيح سيكون إدخال السودان في الكومنولث البريطاني ، وأنه لا يجب على بريطانيا أن تفعل أي شيء يضعف من فرص تحقيق ذلك " .

F.O.371/90151 F.O. to Cairo 5 Jan 1952 . JE 1051/528G Secret and personal .

قبل أن تبدأ عملية انسحاب القوات البريطانية من منطقة القنال (١) فقد تم الاتفاق فى اجتماع واشنطن فى يناير ١٩٥٢ بين إيدن واتشيسون ، على أن تعيد الخارجية البريطانية صياغة المقترحات الرباعية لمسألة الدفاع على نحو " يجعلها أكثر جاذبية للمصريين "(٢)، وعلى إرضاء الملك فاروق بخصوص الاعتراف بتاجه على السودان (٣).

ومن الواضح أن هذا التراجع الجزئى عن سياسة التشدد البريطانى تجاه مصر ، أراد به وزير الخارجية من ناحية إرضاء الأمريكان ، وهذه النقطة كانت عنصراً أساسيًا فى السياسة البريطانية ، فقد حرص إيدن دائما على تأكيد أهمية الحصول على التأييد الأمريكى للمخطط البريطانى ، ووجوب وضعه فى الاعتبار عند تنفيذ السياسة البريطانية ، وقال يجب أن نحمل الأمريكان معنا فى كل ما نفعله " (٤)، واتفق معه ستيفنسون فى أن " كل ما تقوم به بريطانيا يجب أن يتم بمعرفة وموافقة الولايات المتحدة ، فان احتمالات وصول الموقف إلى درجة خطيرة من التدهور قائمة دائما ، ولذلك يجب أن نكون واثقين من التأييد الأمريكى التام " (٥)، كما أراد به من ناحية أخرى حث الملك فاروق على التعاون فى تنفيذ المخطط البريطانى (٦).

---

١ - F.O. 371/96971 . F.O. to Lord Salisbury . 1 Jan . 1952 . JE 1193/1 . Secret.

وقد سجل إيدن فى البرقية السابقة سياسته بخصوص مسألة الجلاء بقوله " لن نبدأ فى سحب قواتنا حتى توافق الحكومة المصرية على بدأ المحادثات على أساس مقترحات الدول الأربعة ، وسيتوقف الانسحاب على تحسن الموقف فى القنال ، بحيث يتمشى مستواه مع مستوى تقدم المحادثات " نحن قد اضطررنا أن ندخل أعداد كبيرة من العزيزات العسكرية إلى منطقة القنال بعد إلغاء المعاهدة ، وبالتالى سيكون لدينا مجال واسع للمناورات قبل أن تصل أعداد قواتنا إلى العدد الطبيعى " .

٢ - F.O. 371/96971 . F.O. to Minitry of Defence 19 Jan 1952 . Top secret.

٣ - F.O. 371/96971 . Minute by Allen on 17 Jan 1952 JE 93/7G . Top secret.

٤ - F.O. 371/90148 . F.O. to Cairo . 2 Nov . 1951 . No . 1249 . Immediate. Secret.

٥ - F.O. 371/90148 . Cairo to F.O. 15 Nov . 1951 . No 1002 . Priority. Secret.

٦ - F.O. 371/96971 . Minute by Bowker on 18 Jan . 1952 JE 1193/7G . Top secret.

كذلك رأت الحكومة البريطانية أن هذا التراجع يفرضه كثير من العوامل الموضوعية ، وبرغم أنها كانت تدرك أن فرص التوصل إلى الحكومة المصرية المطلوبة والوصول معها إلى اتفاقية ليست كبيرة ، إلا أنها كانت تعتبر أن البدائل ستكون " مضايقة لها جدا إلى حد أنها لا يجب أن تقبلها بدون أن تحاول تجنبها " (١).

فقد كانت الحكومة البريطانية تعرف أن استمرار النزاع الإنجليزى - المصرى بكلّ تفاعلاته سيؤدى حتما إلى فصل منطقة القنال وإقامة حكومة عسكرية بريطانية بها ، مما يزيد المشكلة تعقيداً ، فان تصاعد عمليات المقاومة الوطنية سيؤدى إلى فرض المزيد من الإجراءات البريطانية المضادة " وكل خطوة تقوم بها السلطات البريطانية فى منطقة القنال تنقل الحكومة البريطانية إلى مرحلة أقرب نحو إقامة حكومة عسكرية هناك " (٢)، هذا فى الوقت الذى كانت السياسة البريطانية ضد إقامة الحكومة العسكرية ، إلا إذا اضطرتها الضرورات العسكرية إلى ذلك الإجراء لحماية القوات والمصالح البريطانية (٣).

فقد كانت الحكومة البريطانية على إدراك تام بالتداعيات القانونية والسياسية الخطيرة التى ستترتب على القيام بهذه الخطوة . فمن الناحية القانونية ، لم يكن للحكومة البريطانية الحق فى فرض حكومة عسكرية وتولى الإدارة المدنية بالقوة ، فان المادة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ ، التى تتمسك بها بريطانيا ، تنص على أن وجود القوات البريطانية لا يشكل بأى حال احتلالا لمصر ، ولا ينتهك الحقوق والسيادة المصرية ، ولذلك فان إعلان الحكومة العسكرية سينتهك نصوص المعاهدة ، لأنه سيعد اعتداء على السيادة المصرية ، كما أن الحكومة البريطانية ليس لها الحق ، بمقتضى القانون الدولى ، فى احتلال جزء من أرض دولة لها معها معاهدة ، وليست دولة معادية ، وعليه فان إقامة حكومة عسكرية سيحول الوجود البريطانى فى مصر من وجود شرعى بمقتضى معاهدة ، إلى سيطرة استعمارية بالقوة، وسيكون ذلك مبررا كافيا لكى يعتبره المصريون بمثابة عمل حرب (٤).

---

١ - F.O. 371/90151 . F.O. to Cairo . 5 jan . 1952 . JE 1051/528G . Secret and personal .

٢ - Ibid .

٣ - F.O. 371/90117 . Note by the War Office on 19 Oct .1951 . Top secret.

٤ - F.O. 371/90117 . Egypt : Preparation for proclaiming Military Government . Note of meeting held at the war Office on 19 Oct . 1951 JE 10110/57 Top secret .

أما من الناحية السياسية ، فقد كان اتخاذ ذلك الإجراء يعرض الحكومة البريطانية للاتهام فى مجلس الأمن بالاعتداء على حقوق السيادة المصرية فى منطقة القنال ، وبانتهاك نصوص المعاهدة ، التى كانت مصلحة الحكومة البريطانية السياسية تقتضى أن تظل تؤكد أنها تلتزم بنصوصها ، مما يفقدها التأييد الدولى (١).

ومن الناحية الإدارية ، وجدت الحكومة البريطانية أن إقامة حكومة عسكرية فى منطقة القنال سيلقى على عاتق السلطات البريطانية هناك مسئوليات ثقيلة ، إذ سيصبح عليها أن تتولى مسئولية إطعام ٣٠٠.٠٠٠ من المدنيين المقيمين فى المنطقة (٢)، وهذه ليست مهمة سهلة وخاصة أن منطقة القنال كانت تعتمد على الدلتا فى توفير احتياجاتها من الطعام والماء، وكان من المتوقع أنه فى حالة إنشاء حكومة عسكرية ستمنع الحكومة المصرية وصول المؤن إلى المنطقة ، كاجراء مضاد ، وذلك الوضع يفرض على السلطات البريطانية أن تستورد ٣.٠٠٠ طن من المواد الغذائية أسبوعيا ، وهو عبء ثقيل على الموارد البريطانية ، كما يفرض عليها أيضاً القيام بعمليات عسكرية للاستيلاء على منبع المياه العذبة (ترعة الإسماعيلية) عند ضواحى القاهرة بالقوة (٣). كما أنه كان على السلطات البريطانية أن تضع فى اعتبارها احتمال قيام الحكومة المصرية بسحب المصريين العاملين فى البوليس والقضاء وباقى فروع الإدارة المدنية " وفى هذه الحالة ستكون الصعوبات البريطانية أكثر كثيراً من الصعوبات التى دفعتها أصلا لإقامة الحكومة العسكرية " لأن استبدال البريطانيين بالمصريين يتطلب تعزيز كبير للقوات البرية بالشرق الأوسط ، لأنه سيستلزم استدعاء قسم كبير من القوات الاحتياطية والوحدات العسكرية الإقليمية والاحتياطى الإضافى ، لمواجهة انسحاب المصريين (٤).

---

١ - F.O. 371/90117 . Chiefs of Staff Committee . Note by the War Office . Top secret .

٢ - Ibid .

٣ - F.O. 371/90119 . The implications of establishing Military Government in the Suez Canal Zone . Report by the war Office on 16 Nov . 1951 . Cos (51) 671 . Top secret .

٤ - Ibid .

ومن جانب آخر ، ستضطر السلطات البريطانية أن تتولى إدارة الملاحة فى قناة السويس ، مما يدخلها فى التزامات دولية ، ويعرضها للمتاعب من جانب بعض الدول ، وخاصة روسيا ، التى هى إحدى الدول الموقعة على اتفاقية القنال ، والتى من المؤكد أنها ستعارض التصرف البريطانى . كما أن ذلك الإجراء قد يكون له أيضا بعض الآثار الجانبية على موقف شركة قنال السويس ، التى برغم أنها تعمل كشركة دولية ، إلا أنها قانونا شركة مصرية وبالتالى ستكون عرضة للانتقاد والهجوم [١].

أما من الناحية العسكرية ، فقد تؤدى تلك الخطوة إلى إعادة احتلال القاهرة والأسكندرية، لأن إعلان الحكومة العسكرية سينتج عنه إجراءات مصرية مضادة ضد الرعايا البريطانيين ، ومن المحتمل أيضا أن يقوم المصريين بعدوان ثأرى ضد الإنجليز والأجانب المقيمين فى الدلتا ، مما يضطر القوات البريطانية إلى التدخل المسلح ، واحتلال المدن المصرية لحماية الرعايا الإنجليز [٢] .

وبرغم أن الحكومة البريطانية قد قررت ، لكل الاعتبارات السابقة ، ألا تفصل منطقة القنال وتقيم بها حكومة عسكرية ، إلا كملجأ أخير فقط ، عندما يصبح ذلك الإجراء ضرورة عملية تفرضها تطورات الموقف ، لحماية القوات والرعايا البريطانيين [٣] إلا أنها استمرت ،

---

١ - F.O. 371/90117 . Chiefs of Staff Committee . Note by the War Office . Top secret .

٢ - F.O. 371/90118 . F.O. to Cairo . 14 Nov . 1951 . No . 1379 . Immediate. Top Secret .

وقد وضع رؤساء الأركان البريطانيين بالاتفاق مع السلطات العسكرية البريطانية فى منطقة القنال والسفير البريطانى فى القاهرة ، خطة عسكرية لتنفيذ احتلال القاهرة والأسكندرية برا وبحرا وجوا فى حالة تعرض الرعايا الإنجليز للخطر ، وهى ما عرفت فى السياسة البريطانية بعملية Rodeo . وهى العملية التى وافق عليها رئيس الوزراء البريطانى .

F.O. 371/90118 . Prime Minsiter's Personal Minute . 11 . Nov . 1951 . No . M22 (C) 51 to F.O.

٣ - F.O. 371/90117.Note by the War Office on 19 Oct . 1951 . Top secret
F.O. 371/90119 . The implications of establishing Military Government in the Suez Canal Zone . Report by the War Office on 16 Nov . 1951 .

مع تصاعد العمل الفدائى فى القنال ، فى إعداد الترتيبات النهائية لفرض تلك الحكومة العسكرية ، ودراسة أفضل وسائل تنفيذ هذه الخطوة استعدادا للقيام بها عند الضرورة (١).

والذى نستخلصه من ذلك هو أن الحكومة البريطانية ، وإن كانت لم تستبعد إمكانية إقامة حكومة عسكرية فى منطقة القنال ، إلا أنها كانت ترى أن المصلحة البريطانية تقتضى منها العمل على تجنب القيام بهذا الإجراء لكل الاعتبارات السابقة ، ولذلك قبلت الرأى الأمريكى بمحاولة إرضاء وجهة النظر المصرية وتقديم حل شامل للقضية المصرية ، وبدأت فى البحث عن وسيلة سياسية تمكنها من الاتفاق مع المصريين .

وبعد دراسة الحلول والبدائل وضعت الخارجية البريطانية خطة سياسية تعتمد على عدة مراحل : المرحلة الأولى يتم فيها المواجهة العاجلة للسلبيات التى نتجت عن إجراءات الحكومة الوفدية ضد القوات البريطانية ، ويتم ذلك بالاتفاق ، على نحو غير رسمى ، مع الحكومة الجديدة على استئناف المفاوضات بشرط أن تتخذ الحكومة المصرية خطوات عاجلة لإعادة الأوضاع الطبيعية إلى منطقة القنال ، وفى مقابل ذلك توافق الحكومة البريطانية على أن تبدأ سحب قواتها على أن يكون الانسحاب متوازيا مع تقدم المحادثات . والمرحلة الثانية يتم فيها صياغة أسس للاتفاق مقبولة من الجانب المصرى . أما المرحلة الثالثة فيتم فيها إقرار السياسات التى تم الاتفاق عليها بين الطرفين بشكل رسمى ، فتصدر الحكومتان تبليغ مشترك باستئناف المحادثات على مبدأ الجلاء والعودة إلى التعاون مع السلطات البريطانية وقبول مبدأ التعاون الدفاعى عن الشرق الأوسط ، وفى المرحلة الرابعة تبدأ مناقشات سرية مع الحكومة المصرية على أساس الأسس المتفق عليها ، بهدف وضع مذكرة مشتركة يتم نشرها فى المرحلة الخامسة ، التى تتضمن تصريح مشترك للحكومتين عن المبادىء التى ستشكل أساس المفاوضات ، وتصريح للحكومة المصرية بقبولها الاشتراك فى القيادة المتحالفة للشرق

---

١ - F.O. 371/90123 . W . Strang to G Turner . 14 Dec . 1951 . JE 1011/210G .

وقد وصل الإعداد لإقامة الحكومة العسكرية إلى حد البدء فى تخزين الطعام فى منطقة القنال .

F.O. 371/90123. Prepartions of Military Government in Canal Zone . Minutes of meeting held in the F.O. on 12 Dec . 1951 . Secret .

فقد رأت وزارة الدفاع أنه يجب البدء فى تخزين مقدار ٢٤,٠٠٠ طن احتياطى من المواد الغذائية فى المنطقة حيث أن السلطات البريطانية هناك ستحتاج إلى ٣,٠٠٠ طن أسبوعيا لإطعام السكان المدنيين، وإعداد برنامج استيراد منظم لتوفير هذا المقدار سيستغرق ٦ أسابيع .

F.O. 371/90120 . Ministry of Defence to F.O. 20 Nov . 1951 . JE 10110/145 Top secret .

الأوسط، ثم تصل الخطة إلى المرحلة الأخيرة التى يتم فيها إجراء محادثات بين الخبراء العسكريين والسياسيين لوضع تسوية متطابقة مع المبادىء التى تقررت فى المذكرة المتفق عليها (١).

وقد وضعت الخارجية البريطانية خطتها السابقة بهدف تجنب تقديم مقترحات للجانب المصرى قبل بدء المفاوضات ، حتى لا تلاقى مقترحاتها الجديدة ما لاقته المقترحات الرباعية من الرفض والإدانة ، وحتى لا يصبح واضحاً للجميع أن المقترحات الجديدة ما هى إلا إعادة صياغة للمقترحات الدولية فى قالب جديد (٢).

ويلاحظ أن الأسس التى وضعتها الحكومة البريطانية للاتفاق هى نفس المبادىء الأساسية للمقترحات الرباعية ، فقد تضمنت اشتراك مصر فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، ونصت على إنشاء قاعدة عسكرية متحالفة فى مصر ، وعلى أن تكون مسئولية صيانة القاعدة والدفاع عنها مسئولية دولية ، كما نصت على أن تقدم مصر التسهيلات للقوات المتحالفة ، وفى المقابل تتولى الدول المتحالفة تدريب وتجهيز القوات المسلحة المصرية (٣).

وقد وضعت المقترحات السابقة لكى تقدم « بسرية بالغة » إلى الملك فاروق (٤)، مع إبداء استعداد الحكومة البريطانية لإرضائه بخصوص الاعتراف بلقبه على السودان ، فى مقابل أن يقدم الملك الحكومة المصرية القادرة والراغبة فى الاتفاق مع الإنجليز على الأساس السابق (٥)، فقد قررت الحكومة البريطانية أنها " لن تقدم المقترحات السابقة بأى حال إلى حكومة الوفد" (٦) وبذلك تكون مناورة القصر قد حققت ما هدفت إليه .

---

١ - F.O. 371/96971 . New Approach to Egypt . 17 Jan 1952 . JE 1193/7 G . Top secret .

٢ - Ibid .

٣ - F.O. 371/96971. New Approach to Egypt . Agenda .
F.O. 371/96971 . New Approach to Egypt . Statement of Intent .
وقد وضعت الحكومة البريطانية بالفعل أسس الأتفاق ، وهى تتضمن كل ما يخص إنشاء القيادة المتحالفة والتعاون المصرى ، من حيث توزيع المسئوليات وتنظيم وسائل الدفاع .

٤ - F.O. 371/96971 . F.O. to Ministry of Defence . 19 Jan 1952 . Top secret.

٥ - F.O. 371/96971 . New Approach to Egypt . 17 Jan . 1952 . JE 1193/76 Top secret .

٦ - F.O. 371/96971 . F.O. to Ministry of Defence 19 Jan 1952 . Top secret .

ومن جانب آخر ، كانت تجرى فى تلك الأثناء عملية البحث عن حكومة بديلة لحكومة الوفد، مستعدة لتنفيذ المخطط البريطانى ، فقد شهدت تلك الفترة سلسلة من الاتصالات السياسية بين بعض السياسيين المصريين وبين السفارة البريطانية والملك ، عكست الدور الذى لعبه الملك والعناصر المرتبطة به فى عرقلة تقدم القضية المصرية .

وإذا كان منطقيا أن يعمل الجانب البريطانى على ضرب الحركة الوطنية ، فان العجيب فى الأمر هو أن يسارع الجانب المصرى بمساندة المخطط البريطانى ، تحقيقا لمصالح شخصية ، فمن المؤسف عجز الملك وبعض الساسة المصريين ، الذين لم يكن تطور المسألة على نحو ما حدث يتفق مع مصالحهم وتكوينهم ومبادئهم ، عن فهم قضية بلادهم فهما صحيحا ، فنظروا إليها باعتبارها قضية حزب الوفد وليست قضية مصر كلها ، ومن هذا المنطلق أبدى جميع السياسيين ، الذين تم الاتصال بهم من جانب الملك والسفارة البريطانية ، استعدادهم للتحالف مع الإنجليز والملك ضد الحكومة والفدائيين المصريين ، دون أى حساب للنتائج التى ستعود على قضيتهم ، فكان موقفهم من أهم العوامل التى ساهمت فى إعداد المناخ الضرورى لتحقيق الأهداف البريطانية (١).

وقد بدأت تلك الاتصالات بين السياسيين المصريين والسفارة البريطانية فى ١٩ نوفمبر باجتماع بين كروزويل وعلى ماهر ، بمبادرة من الأخير (٢)، ثم تلا ذلك اتصالات بنجيب الهلالى (٣)، وابراهيم عبد الهادى(٤)، وحسين سرى (٥).

وتسجل تقارير السفارة البريطانية عن تلك الاتصالات ، اتفاق هؤلاء السياسيين جميعا على وجوب التخلص من حكومة الوفد بأسرع ما يمكن ، وإقامة حكومة بديلة تصلح العلاقات مع بريطانيا ، وتعيد الأوضاع فى منطقة القنال إلى ما كانت عليه قبل إلغاء المعاهدة .

---

١ - F.O. 371/90118 . Cairo to F.O. 26 Oct . 1951 . No . 366. Confidential .
وقد جاء فى الوثيقة السابقة قول ستيفنسون بأن " العناصر المعادية للوفد ، التى كانت قد اضطرت أن تنحنى للعاصفة عند إلغاء المعاهدة ، بدأت ترفع رأسها مرة ثانية .. هذا موقف يمكن أن نستفيد منه كثيرا .. إن غياب التماسك الوطنى على النحو الذى حاولت أن أظهره فى هذه البرقية ، هو عنصر مشجع فى الوقت الحالى " .

٢ - F.O. 371/90148 Cairo to F.O. 23 Nov . 1951 . 1012/22/51G. Secret .

٣ - F.O. 371/90148 Cairo to F.O. 28 Nov . 1951 . 1012/26/51G .Secret .

٤ - Ibid .

٥ - Ibid .

فقد ذكر كروزويل أن علي ماهر " أكد وجوب التخلص من حكومة الوفد بأسرع ما يمكن ، وأنه يجب على بريطانيا أن تظهر قوتها وتضرب الفدائيين بأقصى ما تستطيع ، وأكد أن حظر البترول عن الدلتا كان له تأثير شديد ، إلا أنه بعد رفع الحظر نسيت الحكومة هذا التأثير واعتقدت أنها انتصرت على بريطانيا (١).

كما ذكر أن نجيب الهلالي " بدأ حديثه بقوله يجب تغيير الحكومة فى الحال ، وأن الوقت قد أصبح الآن مناسبا للقيام بهذه الخطوة ، بعد أن خمد تأثير إلغاء المعاهدة ، واقترح أن يطلب وزير الخارجية البريطانية من الملك أن يغير حكومته الحالية بأسرع ما يمكن لأن النتائج ستكون خطيرة إذا لم يحدث هذا التغيير (٢) ، كذلك ذكر كروزويل أن الهلالى " ألح بأن نقترح على الملك أن يخبر النحاس بأنه سيستدعى رجال الدولة المصريين ليطلب نصيحتهم ، وعندما أشرت إلى صعوبة أن نقوم بذلك اقترح أن يقوم به السفير الأمريكى " (٣).

أما إبراهيم عبد الهادى ، فقد أكد أيضا ضرورة التخلص من حكومة الوفد " بعد أن حول النحاس ما كان يجب أن يكون مناقشة سياسية إلى نزاع خطير بين الجيش الإنجليزى والشعب المصرى ، وأنه يجب أن تتولى حكومة أخرى الحكم لتصلح ما فعله النحاس "(٤) .

كذلك أكد حسين سرى أنه لا يوجد أى إمكانية لإجراء مفاوضات ناجحة مع حكومة الوفد، ولا يمكن توقع حدوث أى تحسن فى الموقف طالما بقى الوفد فى السلطة ولذلك فانه " يجب أن تخلف الوفد حكومة أخرى ، تعطل الدسور لمدة ستة أشهر ، وتفرض الأحكام العرفية ، وتؤجل البرلمان " (٥).

كما تسجل التقارير البريطانية أيضا ، وهذا هو الأهم ، إصرار هؤلاء السياسيين جميعا على وجوب قبول مبدأ جلاء القوات البريطانية كشرط مسبق للتفاوض (٦) ، وتأتى أهمية هذه المسألة باعتبارها دليلا على التقدم الإيجابى الذى طرأ على القضية المصرية نتيجة لإلغاء المعاهدة وتصاعد العمل الفدائى فى القنال ، حتى أصبح من المستحيل على أية حكومة مصرية مهما كانت اتجاهاتها السياسية أن تقبل التفاوض إلا على مبدأ الجلاء ، وهو ما حاول

---

١ - F.O. 371/90148 Cairo to F.O. 23 Nov . 1951 . 1012/22/51G . Secret .
٢ - F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 28 Nov . 1951 . 1012/26/51G. Secret .
٣ - F.O. 371/90150 Cairo to F.O. 10 Dec . 1951 . 1012/32/51G . Secret .
٤ - F.O. 371/90148 . Cairo to F.O. 28 Nov . 1951 . 1012/26/52G. Secret .
٥ - Ibid .
٦ - F.O 371/90148 . Minute by Allen on 5 Dec . 1951 .

ستيفنسون أن يلفت انتباه حكومته إليه ، وإقناعها بأن الجلاء قد أصبح مطلبا وطنيا يجمع عليه الرأى العام المصرى " حتى بين أصدقائنا " (١)، وبأنه " لن يمكن التوصل إلى تسوية مع مصر إلا على هذا الأساس ، فان الموقف قد تغير ، بدون شك ، عما كان عليه وقت أن توليت وظيفتى " (٢).

وفى نهاية الأمر ، وقع اختيار الملك على على ماهر لكى يشكل الحكومة الجديدة ، ففى ١١ ديسمبر أرسل الملك إدجارد جلاد إلى السفارة البريطانية لكى يخبر السفيرةبأن " الملك قرر أن يكون على ماهر رئيسا للحكومة الجديدة ، وبأن السفير يجب أن يقوم بالاتصال بعلى ماهر ، لكى يتحدث معه عن العرض الذى يمكن للحكومة البريطانية أن تقدمه له لمساعدته على القيام بهذه المهمة " (٣).

واعتبر ستيفنسون أن اختيار الملك لعلى ماهر سيدفع عنه أية اتهامات بأنه قد غير حكومته لاسترضاء الإنجليز ، حيث أن " تقارير على ماهر معادية للإنجليز " ، واقترح أن يخول سلطة التصريح لعلى ماهر بأن القوات البريطانية ستبدأ فى الانسحاب فور قبول الحكومة المصرية للمقترحات الرباعية كأساس للمفاوضات ، وبعد عودة الأوضاع الطبيعية إلى منطقة القنال (٤).

وفى ١٧ ديسمبر زار كروزويل على ماهر ، الذى أكد أنه قبل عرض الملك بأن يشكل الحكومة الجديدة ، إلا أن له شرطين يجب تحقيقهما قبل أن يترك الوفد الحكم ، أولا ، يجب أن يعود صلاح الدين من باريس فارغ اليدين ، حتى يظهر أن سياسة الوفد قد فشلت ، ثانيا، يجب أن تتخذ السلطات العسكرية البريطانية إجراء صارما ضد الفدائيين فى منطقة القنال ، حتى يصبح واضحا للجميع أن سياسة إجبار الإنجليز على الخروج من مصر بالقوة قد فشلت أيضا . وذكر على ماهر أنه بمجرد تنفيذ هذه الشروط سيحاول تشكيل حكومة ائتلافية من كل الأحزاب ، هدفها الأساسى هو التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا (٥).

---

١ - F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 4 Dec . 1951 . JE 1051/483 . Immediate . Secret .

٢ - F.O. 371/90151 . Cairo to F.O. 12 Dec . 1951 . No . 1182 . Priority. Secret .

٣ - F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 14 Dec . 1951 .No . 1206 Immediate . Secret .

٤ - Ibid .

٥ - F.O. 371/90150 . Cairo to F.O. 18 Dec . 1951 . No . 1236 . Immediate. Secret .

وعند مناقشة العرض الذى يمكن أن تقدمه بريطانيا لعلى ماهر ، أكد كروزويل أنه لن يمكن إجراء أية محادثات مع الحكومة المصرية إلى أن ينتهى " الإرهاب " فى منطقة القنال ، كما أكد أن المناقشات ستكون على أساس مقترحات الدول الأربعة " وقد أجاب على ماهر بدون تردد بأن هو نفسه يقبل تلك المقترحات فى المبدأ ، وسيحاول أن يجعل حكومته أيضا تقبلها ، كما أكد موافقته على إلغاء الإجراءات المعادية للإنجليز ، وعلى وقف العمل الفدائى فى منطقة القنال قبل إجراء أية محادثات " (١).

ومعنى ذلك أن على ماهر قبل الشروط البريطانية بدون إبداء أى تحفظ ولكنه طلب فى مقابل ذلك " شىء يستطيع أن يقدمه للشعب المصرى فى البداية " حتى يخف الضغط السياسى على حكومته ، فتتمكن من دراسة تفاصيل المقترحات الرباعية بواسطة خبراء عسكريين ، واقترح أن يكون ذلك باصدار تصريح بريطانى عن قبول مبدأ الجلاء عن مصر ، وفى المقابل تصدر الحكومة المصرية تصريحا عن قبولها مبدأ التفاوض على أساس المقترحات الرباعية ، والعودة إلى التعاون مع القوات البريطانية فى منطقة القنال (٢).

أما بخصوص السودان ، فقد أوضح كروزويل لعلى ماهر أن المقترحات البريطانية التى قدمت للحكومة المصرية فى ١٣ اكتوبر هى الأساس الوحيد الممكن للاتفاق ، وعندما سأل على ماهر عن إمكانية الاعتراف بالتاج المصرى على السودان فى فترة ما قبل تقرير المصير بالنسبة للسودانيين ، أجاب كروزويل بأن " ذلك مستحيل " (٣).

ومن الملفت للنظر أن الخارجية البريطانية اعتبرت أن طلب على ماهر باتخاذ إجراءات قمعية ضد الفدائيين ، والذى كان يتفق مع الآراء التى سبق أن نقلها عبد الفتاح عمرو للخارجية البريطانية ، دليلا على أن " المصريين يتوقعون تصرفا قاسيا من جانب السلطات البريطانية ، برغم أنهم بالطبع سيشكون منه بمرارة عندما نتخذه ، لكن إذا قمنا به فى الوقت المناسب ، فان المصريين قد يستخدمونه كمبرر للتراجع " (٤).

أما بالنسبة لطلب على ماهر الخاص بالتصريح بمبدأ الجلاء ، فقد اعتبرت الخارجية البريطانية " أنه لا يوجد اعتراض على ذلك بشرط عدم تحديد موعد محدد للجلاء " (٥).

---

١ - Ibid.
٢ - Ibid.
٣ - Ibid.
٤ - F.O. 371/90150 . Minute by Allen on 20 Dec . 1951 . JE 1051/5/4A .
٥ - F.O. 371/90150 . Minute by Bendall on 19 Dec . 1951 . JE 1051/5/4A .

كما وافقت على رأى كروزويل بعد إمكانية الاعتراف بالتاج المصرى على السودان ورأت أن الطريقة الوحيدة لحل مشكلة السودان هو أن يحتفظ كل من الطرفين بموقفه من هذه المسألة على النحو الذى تم فى عام ١٩٣٦ ، واعتبرت أن الإمكانية الوحيدة لتقديم اقتراح جديد هى عرض إجراء استفتاء عام فى السودان يختار السودانيين من خلاله الوضع الذى يرونه ملائما لهم [١].

وبعد أن تم الاتفاق مع على ماهر على أن يخلف حكومة الوفد ، عين الملك حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى [٢] وعبد الفتاح عمرو مستشاراً لشئون الخارجية وهو ما اعتبره وزير الخارجية البريطانية " بمثابة الخطوة الأولى من جانب الملك نحو تغير الحكومة الذى سيؤدى إلى استئناف المفاوضات بين الجانبين البريطانى والمصرى " [٣] وطلب من ستيفنسون أن يبلغ الملك الرسالة لتى تدعوه إلى التحرك لتغيير حكومة الوفد [٤] والتى تم نقلها إلى الملك فى ٢٩ ديسمبر ، كما سبق ذكره .

وأخيرا لم يبق أمام السياسة البريطانية إلا القيام بعمل عسكرى فى منطقة القنال تنعكس آثاره سلبا على الحكومة فى القاهرة ، أى اختلاق أزمة تؤدى إلى الهزيمة السياسية لحكومة الوفد وتمكن الملك من تنفيذ دوره فى المخطط البريطانى .

فقد كان العمل على إضعاف الثقة بالوفد وإخزائه ، باظهار سوء تقدير حكومته للموقف وعجزها عن مواجهة بريطانيا ، أحد العناصر الأساسية فى المخطط البريطانى ، واعتبرت الدوائر البريطانية أنها تستطيع تحقيق ذلك بفرض المزيد من الإجراءات العسكرية ، وتطبيق عقوبات اقتصادية ، مما يؤدى إلى وضوح النتائج السلبية التى نجمت عن سياسة الحكومة[٥].

---

١ - Ibid.

٢ - F.O. 371/90151 . Cairo to F.O. 26 Dec . 1951 . No . 1278 . Priority Confidential .

٣ - F.O. 371/90151 . F.O. to Cairo 28 Dec . 1951 . No . 1755 . Confidential.

٤ - Ibid.

وقد حرص الملك على عدم مقابلة السفير البريطانى شخصيا ، برغم طلب الأخير مقابلته بعد تعيين حافظ عفيفى وعبد الفتاح عمرو ، حتى لايؤكد صدق ما أشيع عن اعتبار هذا التعيين عملا معاديا للوفديين .

F.O. 371/90151 . Cairo to F.O. 27 Dec . 1951 No . 1283. Priority . Secret.

٥ - F.O. 371/90148 . Cairo to F.O. 15 Nov . 1951 . No . 1002. Priority . Secret .

وأدركت السلطات البريطانية أن هذه السياسة " تتطلب دقة وبراعة ونحن نؤديها " وأنه يجب وزن ضغط الإجراءات البريطانية بميزان دقيق ، حتى لا تصل قوتها إلى حد إذلال الشعب المصرى ، مما ينتج عنه أثرا عكسيا ، " لأننا حينئذ سنساعد نحن أنفسنا فى صنع التماسك الوطنى " [١].

وعلى هذا الأساس حددت الحكومة البريطانية خطتها بأنها ستكون " استخدام كل وسائل الضغط المتاحة ، لكن بدون الوصول إلى العنف الذى يقلب عربة التفاح كلية "[٢] واعتبرت أن أوجه الصعوبة فى تنفيذ هذه السياسة هى أنه " لا يمكن تقدير مدى الضغط الذى يستطيع البناء الاجتماعى والاقتصادى المتداعى لمصر أن يتحمله بدون أن ينتج موقف ذو طبيعة ثورية يضر السياسة البريطانية على المدى البعيد بالحصول على قاعدة فعالة ، على نحو يتعذر إصلاحه " [٣].

ورأى وزير الخارجية البريطانية أنه يجب تطبيق عقوبات صارمة لإعطاء قوة الدفع المطلوبة لإقالة الحكومة الوفدية فى الوقت المناسب [٤]، أما السفير فقد اعتبر أن عدم قدرة المصريين على تحمل المسئولية بالإضافة إلى عدم ترابطهم سيؤدى إلى أن " يتعب المصريون من الموقف الحالى قبل أن يتعب البريطانيون بكثير " ولذلك فان هناك احتمالا كبيرا بأن يحدث أحد أمرين ، بدون أى ضغط من جانب بريطانيا " ، إما نوع من الانفجار الثورى يستلزم سيطرة مؤقتة من جانب الجيش المصرى ، أو تدهور لسمعة الوفد يصل إلى الحد الذى يمكن حكومة مصرية أخرى من أن تتولى السلطة على نحو أسهل مما تستطيع فى الوقت الحالى ، إلا أنه اتفق مع الوزير فى أنه " إذا لم يحدث أحد الاحتمالين السابقين فى خلال الشهر القادم " فان الوقت سيكون مناسبا لإعطاء قوة الدفع لإقالة حكومة الوفد [٥].

---

١ - F.O. 371/90118 . Cairo to F.o. 26 Oct . 1951 . No . 366 . Confidential.

٢ - F.O. 371/90146 . W.Strang to W . Slim . 12 Nov . 1951 . JE 1651/418 G . Top secret .

٣ - F.O. 371/90148 . Cairo to F.O. 15 Nov . 1951 . No .1002 . Priority . Secret .

٤ - F.O. 371/90148 . F.O. to Cairo 2 Nov . 1951 . No . 1249 . Immediate . Secret .

٥ - F.O 371/90148 . Cairo to F.O. 15 Nov . 1951 . No .1002 . Priority . Secret .

ورأى السفير أن هذه العملية تتطلب التأييد الأمريكى التام ، كما تتطلب دقة فى تنفيذها حتى لا تحبط أهدافها " كما اعتبر أنها قد تؤدى إلى اضطرابات داخلية خطيرة فى القاهرة والاسكندرية ، ولذلك فان " تنفيذها يجب أن يكون متزامنا مع استعداد بريطانيا العسكرى فى هذا المسرح والتأكد من استعداد الملك والجيش المصرى لاتخاذ الإجراءات الضرورية للمحافظة على النظام " (١).

ومن جانب آخر ، اعتبر صانعو السياسة البريطانية أن فرض إجراءات عسكرية وتولى سلطات إضافية فى منطقة القنال سيقوى موقف بريطانيا التفاوضى أمام الحكومة المصرية الجديدة ، ويمكنها من استخدام تلك السلطات كعنصر مساومة " باعتبارها جزءاً من الوضع الراهن ، تتنازل عنه مقابل تنازلات من الجانب المصرى " ورأوا أن هذا الموقف سيخدم الأهداف البريطانية على المدى القريب والبعيد ، " فمن ناحية سيكون بمثابة دليل آخر للمصريين على الورطة التى وضعهم فيها الوفد " ومن ناحية أخرى " يكون بمثابة مكافأة للحكومة المصرية التى ستخلف الوفد على سلوكها الطيب . والنتيجة الطبيعية لهذه السياسة هى أن الجانب البريطانى لن يقدم تنازلات حقيقية للمصريين فى ذلك الوقت ، وإنما مجرد رفع القيود تدريجيا فى مقابل تنازلات من الجانب المصرى ، وبذلك لا يلقى المفاوض البريطانى أوراق اللعب التى تود بريطانيا الاحتفاظ بها " (٢).

وقد حسمت الاعتبارات السابقة الموقف بين السياسيين والعسكريين البريطانيين وحددت المدى الذى تصل إليه الإجراءات البريطانية لمقاومة تصاعد العمل الفدائى فى منطقة القنال "بعدم تشجيع العسكريين على اتخاذ إجراءات غير ضرورية تؤدى إلى سوء الموقف " (٣).

ومن هنا وقف السياسيون البريطانيون ضد محاولات العسكريين البريطانيين فى مصر لفرض سيطرة على منطقة القنال ، ولم يسمحوا لهم إلا بالإجراءات التى تخدم أهداف السياسة البريطانية وبالقدر الذى لا يتعارض فى النهاية مع تحقيقها .

وبمعنى آخر ، تحددت السياسة البريطانية فى العمل التدريجى على إضعاف ثقة الشعب المصرى فى حكومة الوفد ، عن طريق فرض الإجراءات العسكرية التى تتسبب فى إحراج الحكومة وإرباكها ، ولكن ليس إلى الحد الذى يؤدى إلى التفاعل الحاد والمضاد للشعب

---

١ - Ibid .

٢ - F.O. 371/90120 . Cairo to the B.M.E.O . 16 Nov . 1951 . 1041/2/211/51G . Personal and secret .

٣ - Ibid .

المصرى ، ويدفع السلطات البريطانية إلى مقاومته باعادة فرض الاحتلال العسكرى على مصر. ووضعت هذه السياسة من منطلق أن قيام السلطات البريطانية بتدخل مباشر لإسقاط حكومة الوفد وإحلال حكومة مرضية ، من وجهة النظر البريطانية ، محلها سيؤدى إلى تعاطف الرأى العام المصرى مع الحكومة وازدياد التأييد الشعبى لها ، مما يضع الحكومة الجديدة فى موقف صعب ، ويمنع تحقيق الهدف البريطانى الأساسى فى مصر ، وهو الحصول على قاعدة عاملة تخدم منطقة الدفاع عن الشرق الأوسط [١].

ولعل أبرز ما يوضح الخطة السياسة للحكومة البريطانية هو موقفها من مسألة حظر نقل البترول من السويس إلى القاهرة . فقد أعطت للعسكريين البريطانيين فى مصر سلطة فرض الحظر " المتقطع " على البترول ، وبالتشاور التام مع السفير " [٢]. فأعطت بذلك للسفير حق تحديد مسار عمل العسكريين فى منطقة القنال وضبطه بشكل يتفق مع أهداف السياسة البريطانية ولا يتجاوز حدودها .

فعندما شعر السفير بأن سياسة حظر البترول بدأ تقترب من " نقطة الخطر " التى يمكن أن تهدد نجاح الأهداف البريطانية ، على أساس أن تضاؤل مستوى المخزون فى الدلتا[٣] ، قد أدى إلى اضطرابات فى الأقاليم[٤]، طلب من حكومته أن تصدر تعليمات للعسكريين فى منطقة القنال برفع الحظر عن البترول [٥] ، " حتى لا يؤدى الاستمرار فى فرض تلك العقوبة إلى تقوية

---

١ - F.O. 371/90145 . Measures to maintain our position in Egypt . Minute 3 of meeting held on 17 Nov . 1951 . Co (51) . Top secret .

٢ - F.O. 371/90145 . F.O. to Cairo . 2 Nov . 1951 . No . 1955 . Immediate . Secret .

وكان ستيفنسون يرى أن فرض الحظر على البرول " سلاح ذو حدين لا يمكن تقدير حدته تقديرا دقيقا ولذلك فانه يجب أن يستخدم بحذر وبمفهوم واضح للهدف الذى نسعى إلى تحقيقه من ورائه " .

F.O. 371/90145 . Cairo to F.O. 4 Nov . 1951 . No . 929 . Secret .

٣ - F.O. 371/90145 . Cairo to F.O. 3 Nov . 1951 . No 924 Priority , Secret .

٤ - F.O. 371/90145 . Cairo to F.O. 5 Nov . 1951 . No . 931 . Immediate Secret .

٥ - Ibid .

مركز الحكومة بدلا من إضعافه ويمكنها من تحويل السخط الشعبى إلينا فى هذه المسألة "[١] فأسرعت الحكومة البريطانية برفع الحظر عن البترول [٢].

ومع تصاعد الموقف بين الفدائين المصريين والقوات البريطانية فى منطقة القنال ، أعطت الحكومة البريطانية تعليمات للعسكريين فى المنطقة باعادة فرض حظر جزئى على البترول ، استمراراً لتطبيق سياسة العمل على إحراج الحكومة المصرية [٣].

ثم لم يلبث أن أدى تدافع الأحداث وما تبعها من تطورات خطيرة فى العلاقات المصرية البريطانية إلى تشجيع السياسة البريطانية على الانتقال من مرحلة التخطيط والإعداد إلى مرحلة المواجهة الفعلية مع حكومة الوفد .

فقد وصل توتر العلاقات بين الحكومتين إلى حد استدعاء الحكومة المصرية لسفيرها من لندن [٤] ، وإصدار قانون بتجريم كل من يتعاون مع الإنجليز وإباحة حمل السلاح للمصريين[٥] ، على أثر قيام السلطات البريطانية بتنفيذ عملية عدوانية فى كفر أحمد عبده تم فيها هدم خمسة وسبعون منزلا وإخلاء القرية من السكان المصريين ، بدعوى وجودها فى طريق مواسير

---

١ - F.O. 371/90145 Cairo to F.O. 4 Nov . 1951 . No . 929 . Secret .

٢ - F.O. 371/90145 . F.O. to Cairo 5 Nov . 1951 . No . 1290 . Immediate.Secret .

وقد جاء فى الوثيقة السابقة على لسان إيدن " أن هذه النتيجة يجب أن نتجنبها فان من الضرورى ألا تخلق الإجراءات التى نتخذها موقفا من ذلك النوع " .

وقد تم بالفعل رفع الحظر عن البترول فى ٦ نوفمبر ١٩٥١ .

F.O. 371/90149 .G.H.Q. MELF . to Ministry of Defence 562/CCL . Top secret .

٣ - F.O. 371/90147 . F.O. to Cairo . 23 Nov . 1951 . No . 1471 . Immediate.

ويلاحظ أن العسكريين البريطانيين فى منطقة القنال كانوا قد طلبوا من حكومتهم تفويضهم سلطة إعادة فرض الحظر على البترول على أساس أن مخاوف الحكومة بشأن انتشار الاضطربات بشكل خطير نتيجة للحظر السابق على البترول لم تتحقق ، وعلى أساس أن الحظر سيكون جزئيا ومتقطعا ولن يصل إلى المدى الذى يخلق أزمة خطيرة .

F.O. 371/90149 G.H.Q . MELF . to Ministry of Defence . 20 Nov . 1951 . No . 562/CCL . Top secret .

٤ - المصرى فى ١٩٥١/١٢/١٢ .

٥ - البلاغ فى ١٩٥١/١٢/١٢ .

المياه التى تغذى المعسكرات البريطانية ، وبحجة أن الضرورة العسكرية تقضى بتنفيذ الهدم لإقامة كوبرى يوصل القوات البريطانية إلى الشاطىء الذى تقع فيه محطات ترشيح المياه حتى تتمكن من حراستها حراسة قوية خوفا من تحطم الفدائيين المصريين لها [١].

كذلك وصل تكثيف العمل الفدائى وتصاعده إلى ذروته فى تلك الفترة [٢] ، وحدثت اشتباكات واسعة النطاق بين الفدائيين والبوليس المصرى من جانب والقوات البريطانية من جانب آخر فى السويس فى ٣ و ٤ يناير ١٩٥٢ [٣]، وتكرر الاشتباك فى التل الكبير فى ١٢ و ١٣ و ١٤ يناير [٤]، ثم فى طريق القاهرة / الإسماعيلية [٥].

وأسفرت تلك الاشتباكات عن احتلال القوات البريطانية لبلدة التل الكبير والقرى المجاورة لها ، وفرض رقابة على مداخل ومخارج منطقة القنال ، وعلى الحركة داخل المنطقة بدعوى التفتيش عن الأسلحة وتعقب الفدائيين حرصا على أمن القوات البريطانية [٦].

ويظهر اختلاف تلك الدوافع المعلنة من الجانب البريطانى لتبرير الإجراءات العسكرية عن الأهداف الحقيقية من ورائها ، من استعراض المراسلات التى دارت بين الحكومة البريطانية والسفير فى القاهرة والسلطات العسكرية فى منطقة القنال .

ومما يجدر ذكره ، أن القيادة العسكرية البريطانية فى منطقة القنال كانت قد حصلت بالفعل على تفويض من الحكومة البريطانية بنزع سلاح رجال البوليس المصرى بالقوة ، ووضع خطة

---

١ - المصرى فى ١٩٥١/١٢/٧ .

٢ - فقد تحدثت التقارير البريطانية فى تلك الفترة عن ارتفاع مستوى العمليات الفدائية من حيث التخطيط والتنفيذ ، واعتبرت ذلك مؤشرا عن وجود إدارة متمرسة بجانبها وعن استمرار تسرب الفدائيين المدربين من الدلتا إلى منطقة القنال .

F.O. 371/96862 . Some notes on the situation in the Canal Zone . January 1952 . Confidential .

٣ - F.O. 371/96858 . B.M.E.O to F.O. 5 Jan . 1952 . NO . 13 Confidential .

٤ - F.O. 371/96859 . G.H.Q MELF to Ministry of Defence 15 jan . 1952 . 1952 . 605/CCL . Top Secret .

٥ - F.O. 371/96859 . G.H.Q MELF to Ministry of Defence 16 jan . 1952 . 1952 . 606/CCL . Top Secret .

٦ - F.O. 371/96858 . B.M.E.O to F.O. 5 jan . 1952 No . 13 . Confidential .
F.O. 371/96859 . G.H.Q MELF to Ministry of Defence . 15 Jan . 1952 . 605/ CCL . Top Secret .

عسكرية لفرض السيطرة التامة على الحركة داخل المنطقة ، وقتما تعتبر هذا الإجراء مناسبا من وجهة نظر الأهداف البريطانية [١].

وبناء على هذا التفويض ، وضع العسكريون البريطانيون خطة من ثلاث مراحل لفرض السيطرة العسكرية على منطقة القنال ، تتلخص المرحلة الأولى والثانية فى فرض الإجراءات الإدارية لجعل تلك السيطرة فعلية ، أما المرحلة الثالثة فيتم فيها فرض حصار تام على المنطقة، وقصر الحركة داخلها على من يحملون تصريحات عسكرية تجيز لهم حرية الانتقال من مكان إلى آخر [٢].

وقد قررت السلطات البريطانية تنفيذ تلك الخطة فور وقوع " الحادث الخطير القادم ، وإعزائها إليه " [٣]، واعترفت بأن الهدف منها هو " إحراج وإرباك المصريين أكثر منه حماية القوات البريطانية " [٤].

ولم تلبث أن قدمت عمليات الفدائيين فى التل الكبير الفرصة التى كانت تنتظرها السلطات البريطانية للقيام بالمواجهة النهائية مع حكومة الوفد ، وتنفيذ المخطط البريطانى ، فقد اعتبر السفير أن " الوقت الحالى وقتا مناسبا من الناحية النفسية [٥] لتنفيذ الخطة البريطانية " لأن الهزيمة التى منى بها الفدائيون فى التل الكبير قد هزت الرأى العام هنا ،

---

١ - F.O. 371/96858 . G.H.Q MELF to Ministry of Defence . 23 Dec. 1951 . 589/CCL . Top Secret .

٢ - F.O. 371/90123 . G.H.Q MELF to Ministry of Defence . 28 Dec . 1951 . 592/CCL . Top Secret .

وقد تضمنت تلك الخطة إقامة مراكز للتفاتيش ، ونصت على أن يرتدى المصريون العاملون بالمنطقة زى خاص، وألا يسيروا فرادى وإنما فى مجموعات لا تقل عن عشرة أشخاص وأن يكون لكل شخص بطاقة صادرة عن الجهة التى يعمل بها ، كما نصت على أن تكون مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس مناطق مغلقة داخل المنطقة .

٣ - F.O. 371/90123 . G.H.Q MELF to Ministry of Defence 2 Jan. 1952 . 595/CCL . Top secret .

٤ - Ibid .

F.O. 371/90123 . F.O. to Washington . 4 Jan . 1952 . No . 57 . Priority . Top secret .

F.O. 371/96859 . Ext . from Meeting held in 4-1-52 . COS (52). Top secret .

وقد بلغت وزارة الدفاع موافقة الحكومة البريطانية على تلك الخطة إلى القيادة العسكرية البريطانية فى مصر فى ١٠ يناير ١٩٥٢.

F.O. 371/90123 . Ministry of Defence to G.H.Q MELF . 10 JAn 1952 . COS 626 . Secret .

٥ - F.O. 371/96859 . Minute by Bowker on 18 Jan . 1952 . Top secret .

وخلقت شكوكا متجددة فى فاعلية سياسة الحكومة الوفدية ، وذلك يجعل الوقت مناسبا لزيادة الضغط على منطقة القنال " (١) ، ورأى أن اشتراك البوليس المصرى مع الفدائيين فى مهاجمة القوات البريطانية عند التل الكبير يخلق " الحادث الخطير " الذى يبرر تنفيذ الخطة العسكرية البريطانية ، باعتبارها خطة أمنية لمنع تكرار تلك الحوادث (٢)، وأوصى حكومته بالبدء فى تنفيذ فرض السيطرة على منطقة القنال باعتبارها ضرورة سياسية (٣)، وقد أخذت الحكومة البريطانية بنصيحة ستيفنسون وأرسلت التعليمات إلى القيادة العسكرية فى المنطقة باتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض السيطرة على مداخل المنطقة وعلى حرية الحركة داخلها (٤) .

والذى نستخلصه من ذلك هو أن الإجراءات العسكرية البريطانية التى اتخذت ضد المدنيين فى منطقة القنال لم تتقرر لاعتبارات أمنية ، وإنما لخدمة أهداف سياسية ولإعطاء " قوة الدفع المطلوبة " لإقالة حكومة الوفد .

ولا أدل على ذلك من موقف ستيفنسون من معركة التل الكبير ومحاولته استغلال نتائجها فى تشويه سمعة الحكومة المصرية وإضعاف الثقة بها ، فقد ترتب على تلك المعركة أسر السلطات البريطانية لمئة وعشرين من رجال البوليس المصرى وأربعة من ضباطه من ذوى الرتب العالية ، ورأى ستيفنسون أن يستخدم ذلك الحادث فى محاولة تصعيد الضغط السياسى والنفسى على الحكومة المصرية ، باعتبار أن أسر رجال البوليس ، الذين يتبعون أحد الأجهزة الأساسية التابعة لسلطة الدولة ، مما يؤدى إلى إخزاء الحكومة وإظهار ضعفها ، واقترح على حكومته أن يرسل احتجاجا إلى الملك يخبره بأسر هؤلاء الضباط ، ويسأله كيف أعطيت التعليمات لهؤلاء الرجال الذين يحملون تفويض الملك لإطلاق النار على القوات البريطانية ، حيث أن البلدين ليسا فى حرب (٥) وقد وافقت الخارجية البريطانية على اقتراح السفير (٦)، وقدم ستيفنسون الاحتجاج إلى الملك ، من خلال حافظ عفيفى ، فى ١٩ يناير ١٩٥٢ (٧).

١ - F.O. 371/96859 . Cairo to F.O. 16 . 1952 . No . 83 . Secret .

٢ - وقد حاول ستيفنسون إقناع حكومته بأنه " إذا ما طبقت السلطات البريطانية إجراءات السيطرة على المنطقة على نحو صارم ، فان ذلك سيكون له تأثير مفيد هنا ، خاصة إذا منعت السيطرة البريطانية الوزراء المصريين من زيارة المنطقة ، لأن ذلك سيكون دليلا واضحا على فشل سياسة الحكومة " .

٣ - F.O. 371/96859 . Minute by Allen on 18 Jan . 1952 . Top secret .

٤ - F.O. 371/96859 . Ministry of Defence to G.H.Q. MELF . 18 Jan . 1952 Top secret .

٥ - F.O. 371/96859 Cairo to F.O. 18 Jan . 1952 . No . 93 . Immediate. Confidential .

٦ - F.O. 371/96959 . F.O. to Cairo . 19 Jan . 1952 . No . 127 . Priority.Confidential .

٧ - F.O. 371/96861 . Cairo to F.O. 19 jan . 1952 . 1041/1/30/52 Restricted .

وتنفيذا للسياسة الموضوعة ، مضت القوات البريطانية فى تطبيق إجراءات السيطرة العسكرية على منطقة القنال بمنتهى العنف ، فحاصرت القرى الواقعة على طريق المعاهدة بين الإسماعيلية والتل الكبير ، بدعوى التفتيش على الأسلحة التى خبأها الفدائيون فيها ، وكان هذا التفتيش يأخذ شكل حملات عسكرية إرهابية واسعة النطاق (١).

وإزاء توسع القوات البريطانية فى تطبيق تلك الإجراءات وتعديها على المدنيين المصريين كان لابد أن تتدخل الحكومة المصرية لحماية مواطنيها ، فأرسل وزير الداخلية إلى السفير البريطانى احتجاجا على الإجراءات العسكرية البريطانية التى تم فرضها فى الإسماعيلية ضد المدنيين والتى نفذت بروح انتقامية ودون أى اعتبار للكرامة الإنسانية ، وطالب الوزير بوقف تلك الأعمال الغير قانونية ، وهدد بأن " الحكومة لن تسمح بأى حال باستمرار هذا الاعتداء الغير إنسانى على المدنيين العزل ، ولن تتوانى عن اتخاذ أشد الإجراءات لوقفه " (٢).

وقد أجاب وزير الخارجية البريطانية على الاحتجاج المصرى بأن أرجع الإجراءات البريطانية إلى تصرف الحكومة المصرية التى شجعت البوليس على الاشتراك فى الهجوم على القوات البريطانية ، والتغاضى عن العمليات الفدائية وتأييدها (٣).

كذلك قدم النحاس إنذارا إلى الجنرال أرسكين ، من خلال محافظ السويس ، بأنه إذا لم يوقف فورا لإجراءات الأخيرة التى اتخذها فى الإسماعيلية ضد السكان المدنيين ، فان الحكومة المصرية ستصدر تعليماتها للسلطات المصرية المحلية بمقاومة القوات البريطانية بكل مالديها من قوة (٤).

فرد أرسكين على النحاس بأن الإجراءات البريطانية قد اتخذت بسبب تراخى السلطات المصرية فى المحافظة على النظام ، برغم الاحتجاجات البريطانية المتكررة ، وأنه سيستمر فى تطبيق تلك الإجراءات ، مهما يكن التصرف المضاد الذى قد تتخذه السلطات المصرية ، طالما أنها ضرورية لأمن قواته (٥).

---

١ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٨٤ .

٢ - F.O. 371/96861 . Cairo to F.O. 22 Jan . 1952 . No . 126 . Immediate .

٣ - F.O. 371/96861 . Cairo to F.O. 22 Jan . 1952 . No . 127 Immediate. Confidential .

٤ - F.O. 371/96861 . Cairo to F.O. 22 Jan . 1952 . No . 128 . Immediate . Confidential .

٥ - Ibid .

كذلك أجاب أرسكين على رسالة احتجاج من وزير الداخلية بالمعنى السابق .

F.O. 371/96861.Cairo to F.O. 23 jan . 1952. No . 137. Priority .Confidential.

وفى هذا الجو المتصاعد قررت السلطات العسكرية البريطانية تجريد رجال البوليس المصرى من السلاح ، على أساس أن اشتراكه فى العمليات الفدائية ضد القوات البريطانية ، التى وقعت فى التل الكبير والإسماعيلية يكفى مبررا لاتخاذ هذا الإجراء (١)، وباعتباره أيضا تدبير أصبح لامناص عنه إزاء تهديدات الحكومة المصرية باستخدام القوة فى مقاومة أعمال القوات البريطانية ضد المدنيين المصريين (٢).

ويلاحظ أن السلطات البريطانية قد بحثت النتائج التى يمكن أن تترتب على تنفيذ ذلك الإجراء من كافة جوانبها العسكرية والسياسية والاقتصادية ، قبل الإقدام عليه ، واتخذت التدابير اللازمة لمواجهة تلك النتائج ، ومنها الاستعداد لضرب الطائرات المصرية فى قواعدها، إذا ما فكر المصريون فى استخدام قواتهم المسلحة ضد القوات البريطانية (٣)، والاستعداد لتنفيذ عملية Rodeo Flail ، إذا ما تعرض أمن الرعايا البريطانيين للخطر (٤).

كذلك اتخذت تلك السلطات الترتيبات التى تجعل التحرك البريطانى يلقى التأييد الدولى، فعقدت السفارة البريطانية فى القاهرة مؤتمرا صحفيا فى ٢٥ يناير ، وأصدرت تصريحا يفسر الضرورات الأمنية التى تفرض على السلطات البريطانية تنفيذ عملية تجريد رجال البوليس المصرى من السلاح ، ويعدد الحوادث التى اشترك فيها البوليس مع الفدائيين المصريين فى الاعتداء على القوات والمنشآت البريطانية ، ويشرح موقف الحكومة المصرية المتواطىء مع الإرهابيين ، برغم الاحتجاجات البريطانية المتكررة التى قدمت إليها (٥) . كما عقدت القيادة

---

١ - F.O. 371/96858 . G.H.Q. MELF to Ministry of Defence . 23 jan . 1952 . 614/CCL .

ويلاحظ أن السلطات العسكرية كانت قد حصلت من قبل على تفويض من الحكومة البريطانية لنزع سلاح البوليس المصرى إذا استلزم الأمر على النحو الذى سبق ذكره .

٢ - F.O. 371/96861 . G.H.Q . MELF to Ministry of Defence . 23 Jan . 1952 . 613/CCL . Secret .

٣ - F.O. 371/96861 . Ministry of Defence to G.H.Q . MELF . 23 Jan . 1952 . COS (ME) 635 . Secret .

ولم يكن ذلك فى تقدير الجانب البريطانى إلا احتمالا ضعيفا ، فقد كان تدخل الجيش المصرى فى رأى السفير البريطانى فى القاهرة أمرا مستبعدا ، وهى النتيجة التى تأكد منها بعد المقابلة التى تمت بين محمد حيدر والملحق العسكرى البريطانى فى ٢٣ يناير ١٩٥٢ فقد تحدث الأول فى موضوعات متفرقة ولم يشر مطلقا إلى الموقف فى الاسماعيلية ،.وهو ما اعتبره السفير " علامة مرضية " من جانب قائد القوات المسلحة المصرية .

F.O. 371/96861 . Cairo to F.O. 23 Jan . 1952 . No . 137 . Priority.Confidential

٤ - F.O. 371/96861 . Ministry of Defence to G.H.Q . MELF . 23 Jan . 1952 . COS (ME) 635 . secret .

٥ - F.O. 37/96861 . Cairo to F.O. 24 Jan . 1952 . No . 145 . Immediate.Secret .

F.O. 371/96861 . F.O. to Cairo 25 Jan . 1952 . No . 163 . Immediate. Secret .

العسكرية البريطانية مؤتمرا صحفيا فى الإسماعيلية [١] حتى يضمن الجانب البريطانى أن تقدم العملية العسكرية التى انتوى القيام بها تقديما مؤيدا لوجهة النظر البريطانية فى صحف العالم[٢].

وقد حصل الجانب البريطانى على تأييد ومساندة الجانب الأمريكى سواء فيما يختص بضرورة القيام بعملية نزع سلاح البوليس المصرى ، أو بخصوص تنفيذ عملية Rodeo إذا استدعي الأمر ذلك [٣] ، وتم الاتفاق بين الطرفين على أن " تضع الصحف الأمريكية فى اعتبارها المصالح الاستراتيجية المستقبلية التى ستكون للبلدين فى منطقة القنال " [٤] .

وبذلك أصبحت كل الظروف مهيأة ، من وجهة النظر البريطانية ، لتنفيذ العملية العسكرية البريطانية ، التى بدأت فى ٢٥ يناير بمحاصرة القوات البريطانية ، يساندها الدبابات ، لمبنى المحافظة وثكنات بلوكات النظام بالإسماعيلية ، وتلا ذلك تسليم إنذار كتابى بريطانى لضابط الاتصال المصرى ، يطلب تسليم أسلحة جميع قوات البوليس الموجودة بالإسماعيلية ، نظرا لأن رجال البوليس قد شجعوا الفدائيين وتواطئوا معهم ، كما طلب خروج تلك القوات مجردة من أسلحتها خارج الثكنات ومغادرتها منطقة القنال ، وإلا فان القوات البريطانية ستتولى بنفسها مهمة نزع سلاحها وترحيلها بالقوة . كذلك سلمت السلطات البريطانية إنذارا مماثلا لقائد قوات البوليس المصرى ، ولوكيل محافظ الإسماعيلية ، اللذين رفضا الإنذار ، بناء على تعليمات من وزير الداخلية ، وأبلغا القيادة البريطانية أن الحكومة قررت عدم التسليم ومقاومة أى اعتداء يقع على دار المحافظة ، أو على ثكنات بلوكات النظام أو على رجال البوليس ، أو على الأهالى ودفع القوة بالقوة ، والصمود فى الدفاع حتى آخر طلقة مع القوات [٥].

وفى الواقع لم يكن أمام الحكومة المصرية بديل آخر غير المقاومة ، فلم يكن التراجع والاستسلام ليعنى هزيمتها السياسية فقط ، ولكنه كان يعنى القضاء على وجودها ذاته ، فقد

---

١ - F.O. 371/96861 . B.M.E.O to F.O. 24 Jan . 1952 . No . 78 . Secret .

٢ - F.O. 37/96861 . Cairo to F.O. 24 Jan . 1952 . No . 145 . Immediate. Secret .

٣ - F.O. 371/96862 . Cairo to F.O. 25 Jan 1952 . No . 153 . Immediate. Top secret .

٤ - F.O. 371/96862 . Washington to F.O. 26 Jan 1952 . No 290 . Immediate. Secret .

٥ - المصرى فى ١٩٥٢/١/٢٦ . من بيان لوزير الداخلية عن حوادث الإسماعيلية .
F.O. 371/96862 . B.M.E.O to F.O. 26 Jan . 1952 . No . 86 . Immediate. Confidential .
F.O. 371/96862 . Cairo to F.O. 25 jan . 1952 . No . 155. Immediate .

كان إعلان الكفاح المسلح مقامرة رهن الوفد حياته عليها ، ومن ثم تحددت سياسة الحكومة من الموقف تبعا لذلك .

وإزاء إصرار الجانب المصرى على المقاومة ، نفذ البريطانيون إنذارهم ، وأطلقوا القنابل على ثكنات بلوكات النظام ودار المحافظة ، وقابل البوليس هذا العدوان بالمثل ، ونشبت معركة عنيفة بين القوتين ، برغم التفاوت الكبير فى قوة الطرفين ، من حيث العدد والمعدات الحربية ، استمرت نحو أربعة ساعات ، أبدى فيها جنود البوليس المصرى وضباطهم بسالة منقطعة النظير ، ولم تتوقف القوات المصرية عن إطلاق النار على القوات البريطانية حتى نفذت آخر طلقة لديها ، فاقتحمت الدبابات البريطانية الثكنات ، وأسرت من بقى بها من رجال البوليس سالما [(١)].

وقد خلق ذلك الحادث مرارة شديدة لدى الشعب المصرى ، وأدى إلى تصاعد العداء ضد البريطانيين [(٢)]، فانتشرت المظاهرات فى أنحاء القاهرة فى اليوم التالى ، والتى تطورت إلى الحرق والتخريب والتدمير ، مما مكن الملك من إقالة حكومة الوفد ، بعد أن أعلنت الأحكام العرفية ، وتعيين على ماهر رئيسا للوزارة [(٣)].

وبذلك نجحت السياسة البريطانية ، من خلال التآمر مع الملك ، فى تنفيذ خطتها فى مصر، فمن الواضح أنه ، إذا كان الفشل الذى منيت به المعركة الفدائية المسلحة ضد القوات البريطانية فى منطقة القنال يرجع إلى السلوك الاستعمارى العدوانى البريطانى ، فان جانبا كبيرا من السلبيات يرجع إلى مواقف الملك وبعض السياسيين المصريين ، التى كانت من أهم العناصر المعوقة للكفاح الوطنى ، والمساعدة للسياسة البريطانية الاستعمارية ، وكان الخاسر الوحيد فى النهاية هو القضية المصرية .

---

١ - المراجع السابقة .

٢ - F.O. 371/96862 . B.M.E.O . to F.O. 26 Jan . 1952 . No . 92.Confidential.

٣ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ - ١٣١ .

الفصل الخامس
حريق القاهرة وأثره على القضية المصرية

كانت مجزرة الإسماعيلية ، ثمرة تحالف الإنجليز مع الملك والعناصر المرتبطة به ، هى الشرارة التى فجرت كل أنواع الغضب والسخط ، التى تجمعت لدى الشعب لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ، وهيأت المناخ الملائم لتنفيذ خطة مدبرة لتخريب وحرق القاهرة (١).

فقد أدت إذاعة وزارة الداخلية لأنباء الحادث فى مساء ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، وما وقع فيه من عدوان الإنجليز ووحشيتهم ، وما أسفرت عنه من مقتل خمسين من رجال البوليس ، وإصابة نحو ثمانين منهم ، وهدم دار المحافظة ومبنى هؤلاء الجنود (٢)، إلى شيوع الإحساس بالغضب والسخط على هذا السلوك العدوانى بين صفوف الشعب المصرى .

وبدأ التعبير عن ذلك الغضب بتجمع عمال مطار القاهرة الدولى وجنوده وموظفيه فى الثانية بعد منتصف الليل ، ومنعوا نزول ركاب أربع من طائرات شركة الخطوط الجوية العالمية البريطانية B.O.A.C، ورفضوا تزويدها بالوقود ، وحاولوا إشعال النار فيها ، لولا تدخل مندوب وزارة الداخلية وإقناعهم بالعدول عن موقفهم والعودة إلى أعمالهم (٣).

وفى السادسة صباحًا أضرب جنود بلوكات النظام فى ثكناتهم بالعباسية عن العمل ، وخرجوا بأسلحتهم فى مظاهرة شبه عسكرية معبرين عن سخطهم على ما أصاب زملائهم بالإسماعيلية ، واتجهوا إلى جامعة القاهرة ، حيث انضم إليهم الطلبة ، الذين تبادلوا وإياهم شعور السخط والهياج ، وساروا جميعا فى مظاهرة صاخبة إلى ميدان عابدين ، حيث تدفقت مظاهرات طلاب الأزهر وغيرها ، والتقت بمظاهرة بلوكات النظام وطلبة الجامعة ، ووصل الجميع إلى رئاسة مجلس الوزراء ، فخرج إليهم عبد الفتاح حسن ، وألقى فيهم خطبة حماسية، متجاوبا مع شعورهم الوطنى ، ثم تركت هذه الجموع مبنى الرئاسة وانسابت إلى قلب العاصمة ، تنادى بحمل السلاح والسفر إلى القنال لمحاربة الإنجليز (٤).

١- F.O. 371/96873 . Stevenson to Eden . 25 Feb . 1952 No . 48 . Confidential . Her Majesty's Embassador's investigation Committee's report on the Egyptian rioting on 26 Jan . 1952 .

٢ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

٣ - المرجع السابق ، ص ١١٤ .

٤ - المرجع السابق ص ١١٤ ، ١١٥ .

وعند هذا الحد لم تكن الحكومة تتوقع تطور الأحداث على النحو الذى جرت به فيما بعد ، وإنما نظرت إليها باعتبارها مظاهرة سياسية سلمية من النوع المألوف والمتوقع حدوثه فى مثل تلك المواقف الوطنية ، كرد فعل طبيعى لوحشية الإنجليز فى الإسماعيلية .

ولذلك حظيت المظاهرات فى هذه المرحلة بتأييد الحكومة وتشجيعها باعتبارها مظهرا للاحتجاج الشعبى على العدوان الإنجليزى ، وأسلوبا لإسماع العالم صوت مصر ، فأصدرت أوامرها للبوليس بعدم التعرض لمظاهرات جنود بلوكات النظام وطلبة الجامعة [١]، ومن هنا كان تعبير عبد الفتاح حسن للمتظاهرين عن تجاوب الحكومة معهم فى شعورهم الوطنى ، لإشاعة الإحساس لديهم بتشجيع الحكومة لهم وتعاطفها معهم .

لكن الأمر لم يلبث أن تحول بسرعة مذهلة من مرحلة التظاهر السلمى والتعبير عن السخط بالهتافات ضد الإنجليز ، إلى مرحلة التخريب والتدمير وإشعال الحرائق فى المحلات والمنشآت وهنا تحركت الحكومة للتصدى لهذا السلوك المخرب ، ولكن الأمور كانت قد خرجت عن سيطرتها فى تلك المرحلة .

فعندما أخطر وزير الداخلية بأن المتظاهرين بدأوا فى إشعال الحرائق أصدر أوامره للبوليس بالتدخل لمنعهم ، ولكن البوليس كان قد تضامن مع المتظاهرين ، وأبدى تهاونا فى أداء واجبه [٢] .

ويشير تقرير لجنة التحقيق البريطانية عن تلك الأحداث ، إلى أن رجال البوليس كانوا يشاهدون حوادث الحريق والتخريب والنهب ولا يتحركون لمقاومتها وأن بعضهم قد شجع المخربين وساعدهم ، ليس بالمشاركة الفعلية فى إشعال الحرائق ، وإنما بالمشاركة غير المباشرة ، مثل قطع خراطيم مياه فرق المطافىء ، وإبداء التأييد لمشعلى الحرائق [٣].

١ - Ibid , Chapter XII. Concluding Summary .
وقد ذكر تقرير لجنة التحقيق البريطانية السابق ، أن عبد الفتاح حسن اتفق سراً مع أحمد حسين ليلة ٢٥ يناير على تنظيم مظاهرة ضد الإنجليز فى صباح ٢٦ يناير .

٢ - Ibid , Chapter VII . Evidence of the attitude of the Cairo City police during the riots .

٣ - وقد ذكر التقرير السابق أنه عندما تم إشعال الحريق فى ترف كلوب بشارع عدلى ، حمل المتظاهرين أحد رجال البوليس على أكتافهم ، كما ذكر أن شاهد عيان قال إنه شاهد أحد رجال البوليس يربت على كتف مشعل الحريق .

وعندما علم الوزير بموقف البوليس سارع بالاتصال بمحمد حيدر يطلب تدخل الجيش للسيطرة على الموقف ، وكان حيدر عند الملك يحضر مأدبة الاحتفال بمولد ولى العهد ، التى أقامها الملك لكبار ضباط الجيش ، فأخذ يماطل ويسوف ، مما دعا الوزير إلى التوجه إلى القصر بنفسه للحصول على أمر من الملك بتدخل الجيش [١]، وبرغم صدور هذا الأمر ، فانه لم يتم إنزال قوات كبيرة من الجيش إلا بعد السادسة مساء ، وبعد أن كانت عمليات إشعال الحرائق قد أوشكت على الانتهاء [٢].

ولما كان هدف هذه الدراسة من التحليل الكمى والكيفى لعملية حرق القاهرة هو محاولة تفسير ما حدث ، وأثره على القضية المصرية ، فانها ستقتصر على محاولة الربط بين جزئيات وقائع ذلك الحدث ، لاستقراء الدلالات السياسية للحادث وتحديد ما ترتب عليه من نتائج .

ومن تتبع سياق أحداث ٢٦ يناير ، يظهر أن معركة الإسماعيلية لم تكن وحدها التى أطلقت كل هذا الغضب ، وتسببت فى تفجير هذا السلوك العداونى ، وأن الأمر كانت له أبعاد أعمق من مجرد انفعال وطنى جامح ، وإنما مسئولية هذا الحادث تقف عند تهيئة المسرح لتنفيذ خطة معدة مسبقا .

فان الذى يبدو واضحا هو أن عملية الحرق والتخريب كانت مدروسة ومخططة سلفا ومن قبل أحداث ٢٥ يناير ، ويستدل على ذلك بأن الفرق المنظمة التى قامت باشعال الحرائق اتبعت نماذج نمطية فى الحوادث المختلفة ، فكان هناك شخص أو اثنان يقودان عددا قليلا من الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ الحرق والتخريب ، وفقا للأوامر الصادرة إليهم ، ثم حشد كبير من المتفرجين الذين يشاركون أو لا يشاركون فى تلك العمليات ، كما أنه كان يتم مهاجمة أربع أو خمس مواقع فى نفس الوقت ، وتستخدم أشد الأساليب فاعلية فى إشعال الحرائق ، مثل القنابل الحارقة والبودرة الحارقة وزجاجات البنزين والمطارق والمقصات المعدنية ، بكميات وافرة تدل على وجود خطة محكمة لتنفيذ التدمير على نطاق واسع كما أن التحرك من مكان إلى آخر كان يتم بسرعة تدل على معرفة واضحة بالأهداف المراد تدميرها [٣].

---

١ - د . محمد أنيس ، حريق القاهرة ، ص ٣٤ .

٢ - Ibid ., chapter VIII - Evidence regarding the activities of the Egyptian army after its arrival in city .

٣ - Ibid ., chapter III . Evidence of a pre-arranged plan of attack on selected buildings .

- وقد ذكر التقرير البريطانى السابق أن أحد الذين قادوا فريق الحريق والتخريب قد شوهد يمسك قائمة للأماكن المراد حرقها ، وأن شاهد عيان ذكر أنه سمع أحدهم يقول إن " الأوامر التى لدينا هى أن نحرق شارع عدلى " .

واستغل مدبرو الخطة التخريبية الموقف المنهار نتيجة لاضطراب النظام وفراغ السلطة ، بعد أن تقاعس البوليس عن اداء واجبه ، واستطاعوا توجيه الجماهير الصاخبة فى تحرك واحد نحو العنف والتدمير .

وقد انجذبت إلى هذه الحركة تيارات عديدة ، أغراها افتقاد قيود النظام على التعبير عن اتجاهاتها الثورية المعادية للنظام بأسلوب تخريبى [1] ، وسار فى ركابها ، بدون وعى ولا إدراك ، حشود كبيرة من الجماهير ، التى خلقت معاناتها الاقتصادية لديها إحساسا باليأس وميلا إلى التطرف ورغبة فى العنف .

لقد اشتركت كل هذه القوى الموجودة فى الشارع فى حوادث الحريق ، لكن اشتراكها تم نتيجة للتداخل الذى حدث بين الدوافع الوطنية والذاتية ، فاندفعت بلا إدراك إلى المساهمة فى العمليات التى دبرها آخرون .

وقد اختلفت الآراء وتبودلت الاتهامات حول مدبرى الحريق ، فذهب البعض إلى أن الإنجليز والملك كانوا هم المدبرون والمنفذون لهذا الحريق ، بوصفهم أكثر الأطراف مصلحة فى إحداث تغيير فى الوضع السياسى ، واستنادا إلى أنهم هم الذين استفادوا فعليا أكثر من أى طرف آخر من الحريق [2] ، وحاول آخرون إرجاع ما حدث إلى إهمال حكومة الوفد فى أداء واجباتها ، بعدم اتخاذ الاحتياطات المناسبة بعد وقوع حادث الإسماعيلية ، وبتأخرها فى استدعاء الجيش [3] .

أما الإنجليز ، فقد وجهوا الإدانة السياسية لحكومة الوفد من منطلق أنها هى التى منحت الشعب حرية الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطانى ، وأثارت ، من خلال تصريحاتها وخطبها وحملاتها الصحفية ، المشاعر المصرية ضد البريطانيين حتى وصلت إلى درجة الغليان فى ٢٦

---

١ - ويظهر من تقرير لجنة التحقيق البريطانية أنه برغم تعرض ممتلكات الإنجليز وأشخاصهم لعدد من عمليات الحرق والتخريب ، والتى كانت دليلا على تصاعد المشاعر المعادية للإنجليز ، إلا أنها لم تكن الهدف الأساسى فى هذا المخطط التخريبى ، ولم تشكل الجانب الأعظم منه .

Ibid , Chapter VI . Evidence concerning attcks on or threats to British Subjects and other non - Egyptian nathionals .

وهو ما يعد مؤشرا عن وجود دوافع أخرى بجانب الدوافع الوطنية ، حركت تلك القوى الشعبية ، ويؤكد ذلك أن محال اللهو والبارات وأماكن الترف التى كانت قاصرة على الطبقات الثرية ، قد شكلت جانبا كبيرا من المواقع التى هوجمت ، وهو ما اعتبر دليلا على اشتراك الإخوان المسلمين وأعضاء الحزب الشيوعى " كأفراد وليس كمنظمات " فى ذلك التخريب .

Ibid . chapter XII - concluding summary .

٢ - د . محمدأنيس ، المرجع السابق ، جمال الشرقاوى ، أسرار حريق القاهرة فى الوثائق السرية البريطانية.

٣ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ ؛ محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ٢ ، ص ٣٦٨ .

يناير ، ونسبت لعبد الفتاح جسن أنه قد ساهم فى إثارة هياج الجماهير بحديثه للمتظاهرين يوم الحريق . أما الإدانة التجريمية فقد نسبوها لأحمد حسين والحزب الاشتراكى واستندوا فى ذلك على أن أحمد حسين قد شوهد ينتقل فى شوارع القاهرة ، وأن كثيرين من أتباعه كانوا يجوبون الشوارع فى ذلك اليوم (١).

وأما الوفد ، فقد وجه الاتهام إلى الملك وقيادات الجيش المصرى بالتراخى المتعمد فى مواجهة الموقف تآمرا على الحكومة الوفدية (٢) ، وتبنى الملك وجهة نظر الإنجليز عن إدانة الوفد وأحمد حسين وأضاف إليهما اتهاما للسوفيت (٣).

أى أن دائرة الاتهام قد اتسعت لتشمل كل الأطراف السياسية ، ولم يستبعد منها أى طرف، ومع ذلك تبقى مسألة من الفاعل أمرا يصعب الجزم به ، ولعل الأقرب إلى المنطق هو احتمال وجود أساس من الصحة للاتهام الذى وجه إلى أحمد حسين والحزب الاشتراكى ، على أساس تطابق ما حدث فى القاهرة من التخريب والحرق مع الاستراتيجية التى اتبعها الحزب النازى فى ألمانيا للوصول إلى الحكم بعد حريق الرايشتاغ ، وهى الفكرة التى من المحتمل أن أحمد حسين كان متأثرا بها ، كما أنه من الصعب اعتبار أن حرق أماكن بعينها يوم ٢٦ يناير، كانت مقالات رجال الحزب الاشتراكى تحرض الجماهير فى صحافة الحزب على إحراقها وتدميرها ، قبل حدوث الحريق بقليل ، هو من محض الصدفة (٤).

أما مسئولية الملك فتتقف عند حد التلكؤ والتباطؤ فى إصدار الأوامر إلى الجيش للقيام بواجبه ومواجهة الموقف ، أى التواطؤ وليس التدبير الفعلى للحادث ، فمن الصعب تصور أن يحرق ملك عاصمته من أجل أن يغير حكومته ، لأن تغيير حكومة الوفد لم يكن يحتاج إلى كل هذه المخاطر التى يتضمنها الحريق ، والتى كانت تفوق كثيرا مخاطر استمرار وجود حكومة الوفد فى السلطة ، أو حتى تغييرها ضد إرادة الشعب .

وأما دور الإنجليز ، فالأرجح أنه لم يتعد تهيئة المسرح وخلق ظرف مواتى لتنفيذ تلك الخطة المدبرة ، من خلال إثارة الجماهير بأحداث الإسماعيلية . ويستدل على صحة هذا الاستنتاج

١ - Ibid , chapter I - Summary of Events preceding the 26 Jan . 1952 having a bearing upon riots in Cairo on that day. Chapter XII . Concluding summary .

٢ - من بيان لوزير الداخلية نشر فى المصرى فى فبراير ١٩٥٢ .

٣ - جمال لشرقاوى ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

٤ - محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٣٩ ، ٤٠ .

أولا بالاستناد إلى أن السياسة البريطانية كانت تقوم فى تلك المرحلة على أساس تجنب استخدام العنف الذى يصل إلى حد خلق موقف ثورى فى مصر يجبر القوات البريطانية على التدخل لإعادة احتلال القاهرة والأسكندرية ، حماية للرعايا والمصالح البريطانية مما يضر إمكانية تحقيق أهداف السياسة البريطانية على المدى الطويل [1]، وثانيا على أساس أنه لو كان الإنجليز هم المدبرون لتلك الأحداث لكانوا اتخذوا الاحتياطات اللازمة لحماية رعاياهم ومصالحهم قبل تنفيذها .

وتتأكد هذه النقطة من تتبع رد الفعل الذى أثارته أحداث ٢٦ يناير لدى الإنجليز . فقد سببت هذه الأحداث قلقا شديدا للسلطات البريطانية [2]، وبدأ الإعداد الجدى لتنفيذ عملية Rodeo Flail ، وتم فعلا تجهيز خطة عسكرية متكاملة للاستيلاء على القاهرة والأسكندرية[3]، ووضعت القوات الجوية والبحرية فى حالة استعداد تام للتحرك عند أول إشارة عن حدوث ضطراب آخر للأمن [4].

---

١ - وقد تم تناول هذه النقطة بالتفصيل فى الفصل السابق من الكتاب .

٢ - F.O. 371/96862 . Cairo to F.O. 27 Jan . 1952 . No . 203 . Immediate . Top secret .

- ويلاحظ أن السفارة البريطانية فى مصر قد أوصت بعدم التدخل العسكرى عقب أحداث ٢٦ يناير باعتبار أن محاولة السيطرة العسكرية على الدلتا بالقوة من المؤكد أنها ستقابل بمقاومة شديدة من جانب الجيش المصرى فى تلك الظروف ، حيث كانت الجماهير فى حالة غليان ثورى وكان الجيش والبوليس متوترين . وبرغم أنهم اعتبروا أن مسألة هزيمة الجيش لمصرى ليست موضع شك ، إلا أن نتائج هذه الهزيمة ، من حيث عدم إمكان الملك والحكومة الجديدة من التعاون مع بريطانيا ، هى التى منعتهم من التدخل بالقوة ، فقررت عدم التدخل ، طالما أن الجيش يسيطر على الموقف ، إلا إذا تدهور الموقف فجأة ، حيث يصبح تنفيذ عملية Rodeo ضروريا .

F.O. 371/96862 . Cairo to F.O. 27 Jan . 1952 No . 204 . Immediate. Top secret .

٣ - F.O. 371/97037 . G.H.Q ., MELF . to Ministry of Defence 5 Feb , 1952 . 627/CL . Top secret .

F.O. 371/97037 . Ministry of Defence to G.H.,Q . MELF . 7 Feb . 1952 . Cos 647 . Top secret .

F.O. 371/97037 . Ministry of Defence to G.H.Q . MELF . 7 Feb . 1952 . Cos 648 . Top secret . operational Immediate .

٤ - F.O. 371/97037 . G.H.Q. MELF to Ministry of Defence . 5 Feb . 1952 . 627/CCL . Top secret .

ودار الحديث بين السلطات البريطانية فى مصر وبين الحكومة البريطانية عن وجوب ترحيل الرعايا الإنجليز عن مصر استعدادا لتنفيذ تلك العمليات العسكرية ، فقد كانت القيادات العسكرية البريطانية فى القنال تطلب البدء الفورى فى ترحيل الإنجليز عن مصر ، والسفير يعارض مبدأ الترحيل الجماعى للرعايا الإنجليز مقدما [١] ، وفى النهاية قبلت الحكومة البريطانية رأى السفير على أساس " أن ترحيل ١٢,٠٠٠ من الإنجليز عن مصر سيكون له تأثير مؤسف على مكانة بريطانيا فى مصر ، وفى أنحاء الشرق الأوسط ، إلا أنه يلاحظ أن الحكومة البريطانية أكدت وجوب ترحيل رعاياها قبل التنفيذ الفعلى لخططها العسكرية فى الدلتا مباشرة حتى لا تتعرض حياتهم للخطر [٢].

وقد تم الاتفاق مع الملك على أن يخطر السلطات البريطانية وقتما يشعر بأن الأمور ستخرج عن سيطرته ، لكى تتقدم القوات البريطانية للاستيلاء علي القاهرة والأسكندرية ، لإعادة الأمن والنظام [٣].

ويلاحظ أنه عند التخطيط لتلك العمليات العسكرية ، وضعت السياسة البريطانية فى اعتبارها عدة عوامل ، أولها هو احتمال دوام الاحتلال البريطانى للمدن المصرية لفترة طويلة ، إلى أن يطمئن البريطانيون إلى استقرار الأوضاع السياسية فى مصر ، وإلى أن انسحاب قواتهم من الدلتا لن يعرض حياة رعاياهم للخطر ، ولذلك قررت إرسال تعزيزات عسكرية جديدة إلى منطقة الشرق الأوسط ، لحماية منطقة القنال وخطوط مواصلاتها مع القاهرة [٤] ، وثانيهما أن تتجنب السلطات البريطانية فى مصر التصادم مع القوات المسلحة المصرية أثناء تنفيذها لهذه العملية ، وكان تقدير السفير البريطانى فى القاهرة عن إمكانية نجاح السياسة البريطانية فى هذا المجال ، هو أن " تعاون الملك مع بريطانيا فى هذا الموقف قد جعل فرص وصول قوات إلى القاهرة والأسكندرية بدون أن تواجه معارضة من جانب القوات المصرية تتزايد كثيرا " ، وبنى السفير هذا الاستنتاج على أساس افتراض أن الملك سيصدر أوامره للقوات المصرية بعدم مقاومة القوات البريطانية [٥] ، ولذلك أبدى صانعو السياسة

١ - F.O. 371/97037 . Cairo to F.O.30 Jan . 1952 No . 261 . Immediate. Top secret .
٢ - F.O. 371/97037 . Measures to Maintain our postition in Egypt . Exract From Cos meeting held on 1 Feb . 1952 . Top secret .
٣ - F.O. 371/97037 . Cairo to F.O. No . 294 . Top secret .
٤ - F.O. 371/97037 . Measures to Maintain our postition in Egypt . Exract From Cos meeting held on 1/2/52 . Top secret .
٥ - F.O. 371/97037 . Cairo to F.O. 5 Feb . 1952 . No . 309 . Top secret

البريطانية اهتماما كبيرا باستمرار الاحتفاظ بتأييد الملك وتعاونه كعامل أساسى فى نجاح أهداف السياسة البريطانية [١].

وثالث الاعتبارات هو محاولة الاستفادة من حكومة على ماهر فى مجالين : أولاً إعادة تنظيم البوليس المصرى ، بحيث تستبعد منه العناصر الموالية للوفد والمشكوك فى اتجاهاتها ، وثانيا جمع الأسلحة التى وزعتها حكومة الوفد على الفدائيين ، وبذلك يمكن استخدام البوليس فى أداء مهمة الحفاظ على النظام والقانون ، تخفيفا للعبء الذى سيلقى على القوات البريطانية فى ذلك الحين [٢].

والذى يبدو واضحا من العرض السابق للموقف البريطانى ، هو أن قضية أمن الرعايا البريطانيين كانت توضع دائما فى اعتبار صانعى السياسة البريطانية كعامل أساسى فى صنع هذه السياسة . فقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة للوصول إلى آخر المدى ، أى إلى احتلال المدن المصرية ، لحماية رعاياها ، وعليه فانه لا يتفق مع هذا الخط السياسى أن تدبر السلطات البريطانية حوادث ٢٦ يناير وتنفذها بدون أن تتخذ التدابير مسبقا لحماية مواطنيها ، ومن ثم فان من الصعب تصور أن يكون للإنجليز دور مباشر فى حرق القاهرة .

وعموما ، فان مايهمنا هو أن القاهرة حرقت ، وحرق معها الكفاح المسلح ، واختلت المواقف كلها ، فتحولت حكومة الوفد إلى حكومة متهمة بالعجز والتقصير ، وعلقت مسئولية ما حدث فى رقبتها ، وأصبح الملك محقا فى ممارسة السياسة التى يستطيع بها حماية دولته ، دون خوف من الاتهام بالتآمر مع الإنجليز على حكومته ، واكتسبت حكومة على ماهر مبررا لوجودها لدى الشعب ، ما كان يمكن أن تحصل عليه من قبل .

---

١ - وقد وضع اهتمام الحكومة البريطانية بالاحتفاظ بتأييد الملك أثناء وضع خطة احتلال الاسكندرية ، فقد كان الاتجاه الأصلى هو أن يتم إنزال القوات البريطانية البرمائية فى خليج المنتزة ، باعتبار أنه يمثل المكان الوحيد المناسب لنزول القوات الأرضية ، وفقا للاستعدادات العسكرية المتاحة لبريطانيا فى الشرق الأوسط ، إلا أن السفير البريطانى فى القاهرة اعترض على هذه الخطة على أساس أن نزول القوات البريطانية أمام قصر الملك فى المنتزة سيسبب " إهانة بلا مبرر للملك ، الذى سيكون لتأييده فى تلك الظروف فائدة كبرى لنا " وأوصى بضرورة وضع هذا العامل فى الاعتبار عند اختيار مكان آخر " حتى ولو كان أقل ملاءمة من الناحية الفنية " .

F.O. 371/97037 . Cairo to F.O. 20 Feb . No 406 . Top secret .

وقد تم بالفعل استبعاد خليج المنتزة من الخطة البريطانية واستبداله بخليج أبو قير ، برغم عدم ملائمته التامة من الناحية العسكرية مراعاة للاعتبارات السياسية .

F.O. 371/97037 . Measures to Maintain our postition in Egypt . Exract From Cos meeting held on 22/2/52 . Secret .

٢ - F.O. 371/97037 . Cairo to F.O. 3 Feb . 1952 . No 294 . Top secret .

وكان لهذا الحادث تأثير حاسم على السياق السياسى للأحداث ، فترتبت عليه نتائج بعيدة المدى ، انعكست سلبا وإيجابا على القضية المصرية كان أهمها انتكاس الحركة الوطنية وانكسار الكفاح الشعبى ، وأخطرها التعجيل بدفع الحركة الوطنية إلى الطريق الثورى ، وتأكيد حتمية الحل الثورى [١].

فقد مضى على ماهر فى تنفيذ الخطة الموضوعة مسبقا بالاتفاق مع الإنجليز لتصفية الحركة الشعبية فى منطقة القنال ، وإعادة الأوضاع هناك إلى ما كانت عليه قبل إلغاء المعاهدة ، كشرط بريطانى أساسى للدخول فى مفاوضات . ومع أنه كان شرط غير منطقى بالنسبة للجانب المصرى ، لأنه يضعف مركزه التفاوضى ، ويصادر جزءا من حريته فى الحركة مسبقا ، فقد قبل به على ماهر ، وشرع فى تنفيذه فور توليه الوزارة ، وبذلك انتهت مرحلة المواجهة المسلحة مع الاحتلال البريطانى وبدأت مرحلة تهدئة الكفاح الوطنى .

ولم يكن فى مقدور على ماهر أن يكشف عن سياسته ويواجه الشعب باعتباره مصدرا للتآمر على كفاحه ضد الاحتلال البريطانى ، وإنما كان لابد أن يستخدم أسلوبا قائما على المهادنة ، حتى يتمكن من السيطرة على الموقف والمضى فى تنفيذ مهمته ، فلجأ إلى إجرائين ، ناور بهما لتحقيق هذا الغرض .

أما الإجراء الأول ، فهو المبادرة إلى التحالف مع الوفد ، توفيرا للضمانات التى تكفل له القدرة على مواجهة الجماهير بتصفية الكفاح الوطنى ، وإدخال مصر فى حلف عسكرى ، فقد كان تحالفه مع الوفد يساعده على إخفاء مؤامرته على الحركة الوطنية بما يؤدى إليه من بلبلة الجماهير . وكان على ماهر يدرك أن الموقف السياسى الداخلى فى مصر هو العامل الرئيسى المسيطر على احتمالات بدء المفاوضات ، وأن فرص النجاح لأى تسوية يتوصل إليها مع بريطانيا تتوقف على مدى التأييد الذى تستطيع أن تناله من جانب الوفد باعتباره أكثر القوى المؤثرة فى الموقف ، كما أن على ماهر كان يعرف أن الرغبة البريطانية القديمة فى إجراء المفاوضات مع هيئة مصرية تمثل الشعب المصرى مازالت قائمة .

ومن هذا المنطلق اتصل على ماهر غداة تأليفه الوزارة بالنحاس وببعض قادة الوفد وباحثهم فى الموقف ، ووعدهم بأن يكون معتدلا ويعمل على تحقيق الأهداف الوطنية المتفق عليها ،

---

١ - وقد ذكر كمال الدين رفعت أن حرق القاهرة وتوقف الكفاح المسلح كان نقطة التحول الحاسمة فى التفكير فى القيام بعمل إيجابى .
المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

وهى الجلاء ووحدة وادى النيل [١]، وذهب فى هذا التحالف إلى حد الإشادة بسياسة الوفد فى الحكم ، وقال فى ذلك كلمته المشهورة فى البرلمان " إن سياستى ستكون استمرارا لسياسة سلفى العظيم "[٢] يقصد النحاس ، وبذلك يكون قد تحالف مع من تآمر عليهم .

كذلك اتصل على ماهر بزعماء الاحزاب الآخرين ، بهدف تأليف جبهة سياسية من زعماء الأحزاب وممثليها تكون هيئة استشارية لحكومته تساعدها عند إجراء المفاوضات [٣].

ومن الغريب أن الوفد وقع فى الفخ ، فأعطى على ماهر فى البرلمان ثقته[٤] وأعلن أن سياسة على ماهر هى استمرار لسياسته [٥]، وقبل الاشتراك فى الجبهة السياسية [٦]، فكانت هذه هى أول مرة يويد فيها البرلمان الوفدى وزارة جديدة جاءت فى أعقاب إقالة الوزارة الوفدية[٧]، وجاء ذلك بمثابة استسلام بغير تحفظ للملك والإنجليز .

لعل هذا الاستسلام كان مناورة ، أراد الوفد بها استقطاب حكومة على ماهر ، حتى يقطع على الملك والإنجليز طريق الاتصال بها والتحالف معها ضد الوفد ، فيضمن بذلك لنفسه نوعا من البقاء فى السلطة من خلال وجوده البرلمانى ، الذى سيوفره له تحالفه مع على ماهر .

وأما الإجراء الثانى الذى لجأ إليه على ماهر ، فهو التفاوض مع ممثلى الكتائب لوقف النشاط الفدائى فى القنال ، حتى يستطيع المفاوضة مع بريطانيا [٨] ، أى استخدام أسلوب المهادنة فى تصفية الحركة الشعبية بدلا من اللجوء إلى القمع والعنف ، فقد أدرك على ماهر خطورة تحدى المشاعر الوطنية المتصاعدة ، ومواجهة الشعب بنقل فجائى للأوضاع من محاربة الاحتلال إلى التعاون معه ، ولذلك حاول إقناع قادة الفدائيين بالتوقف عن القتال من منطلق أنه سيحاول الوصول إلى اتفاق مع الإنجليز وأنه إن أخفق سيدعو الكتائب بنفسه لاستئناف الكفاح [٩] ، وأنه سيعمل على استغلال فترة التهادن فى منطقة القنال ، فى تدريب

---

١ - أمين سعيد ، المرجع السابق ، ص ٣٨٧ .
٢ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ .
٣ - المصرى فى ١٩٥٢/٢/١ .
٤ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ .
٥ - كمال الدين رفعت ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .
٦ - المصرى فى / ٢ / ١٩٥٢ .
٧ - الرافعى ، المرجع السابق . ص ١٣٣ .
٨ - كمال الدين رفعت ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .
٩ - طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٥٦٢ .

الكتائب وتنظيمها استعدادا لأى احتمال فى المستقبل [١]، وقد اشترط عليه ممثلو الكتائب - بايحاء من عزيز المصرى القائد العام للكتائب - أن تكون الهدنة لأجل محدد وألا يقبض على أحد من الفدائيين أو يصادر سلاحه [٢].

وهكذا كان كلا الإجرائين لإحكام تهدئة الموقف الداخلى ، تمهيدا لعمل ما يجرى تحضيره لتصفية التنظيمات الشعبية ، تمهيدا لإجراء المفاوضات حسب ما كان مرسوما .

أما على الجانب الآخر ، أى الجانب البريطانى ، فقد رسمت الدوائر البريطانية سياستها تجاه حكومة على ماهر من البداية على أساس أن احتمالات إجراء المفاوضات معها ليست كبيرة ، ولذلك " فان بريطانيا يجب أن تستغل مالديها من وقت فى تخفيف حدة التوتر فى منطقة القنال ، ومحاولة إعادة الأوضاع الطبيعية هناك بقدر المستطاع " [٣].

ولذلك أسرعت السفارة البريطانية إلى تسليم مرتضى المراغى وزير الداخلية ، قائمة بالإجراءات التى يجب اتخاذها لإعادة الأوضاع الطبيعية إلى منطقة القنال [٤]، وتتضمن اعتقال الفدائيين ، ومصادرة أسلحتهم وترحيلهم من المنطقة ، ووقف محاربة الأجانب العاملين مع القوات البريطانية ، وتسوية الإجراءات الخاصة بمنحهم أذونات الإقامة ، وتشجيع العمال المصريين على العودة إلى العمل مع القوات البريطانية ، سواء عن طريق وقف حملة تهديد العمال وإرهابهم لحملهم على عدم التعاون مع البريطانيين ، أو عن طريق وقف صرف الإعانات المالية الحكومية للعمال ، كما تضمنت إزالة العقبات من طريق التعاون التجارى بين البريطانيين وأهالى المنطقة [٥].

كما بادرت القيادات العسكرية البريطانية فى منطقة القنال بالاتصال بالسلطات المصرية المحلية لتنسيق التعاون بين الطرفين لإعادة الهدوء إلى المنطقة ، فعقد اجتماع بين أرسكين

---

١ - المصرى فى ١٩٥٢/٢/٧ .

٢ - طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٥٦٢ .

٣ - F.O. 371/96862 . Cairo to F.O. 28 Jan . 1952 . No . 220 . Priority.secret.

- وقد بنى السفير ذلك الاستنتاج على أساس أن سياسة على ماهر التى كانت تأجيل البرلمان إلى أقصى مدى يسمح به الدستور ، وعندئذ تعلن الحكومة حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة ، كانت تعنى أن حكومته لن تبقى فى الحكم طويلا .

٤ - F.O. 371/96863 . Cairo to F.O. 3 Feb . 1952 . N0 . 298 . Confidential .

٥ - F.O. 371/96863 . B.M.E.O. (British Middle East Office) to F.O. 30 Jan 1952 . No . 103 . Confidential .

والغزالي في ٢ فبراير ١٩٥٢ [١] ، أكد فيه الأخير " أنه له الآن الحرية التامة في التعاون مع السلطات البريطانية لإعادة الأمن إلى نصابه في المنطقة " ، وذكر أن الحكومة المصرية في موقف حرج ، ولا تستطيع أن تصرح علانية باتجاهاتها الودية نحو الإنجليز في الوقت الحاضر، وأبدى استعداده لاعتقال أى أشخاص ترى السلطات البريطانية أن وجودهم غير مرغوب فيه ، ولكنه حذر من أن الإجراءات الصارمة قد تؤدى إلى انفجار الشغب والعنف ، ولذلك فانه لا يستطيع أن يصدر تصريحا بوقف الإعانات المالية عن العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية ، وإنما ينصح بترك عودتهم إلى العمل تحدث تلقائيا وتدريجيا ، وطلب من أرسكين أن يسمح للبوليس النظامى فى الإسماعيلية بأن يستأنف عمله ، ويسمح له بحمل السلاح[٢].

وأبدت الحكومة المصرية رغبتها في عودة الموقف الذى كان سائدا بين الطرفين فى بداية اكتوبر ١٩٥١ ، وأصدرت تعليماتها لمحافظى منطقة القنال للعودة إلى التعاون التام مع السلطات البريطانية [٣].

ومضت السلطات المصرية في اتخاذ الإجراءت لوقف عمليات الفدائيين في القنال ، فاعتقلت الكثيرين منهم ، وصادرت أسلحتهم ، وشجعت العمال على العودة إلى أعمالهم بالمعسكرات البريطانية [٤]، واستؤنفت أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية فى موانىء القنال ، وعاد تموين المعسكرات البريطانية من مختلف أنحاء البلاد [٥].

وفى المقابل بدأ الجانب البريطاني فى تخفيف القيود المفروضة فى منطقة القنال ، كخطوة نحو تقوية الحكومة المصرية سياسيا [٦]، فأوقفت السلطات العسكرية البريطانية تدابير حجز ناقلات البترول إلى القاهرة ، وأعمال تفتيش المدنيين الداخلين إلى المنطقة [٧]، وبدأت فى الإفراج التدريجى عن جنود بلوكات النظام ، وفى رفع السيطرة على مداخل ومخارج المنطقة[٨] .

---

١ - F.O. 371/96863 . B.M.E.O. to F.O. 3Feb . 1952 . No . 403.Secret .
٢ - Ibid .
٣ - F.O. 371/96866 . Cairo to F.O. 20 Feb . 1952 . No . 403 . Secret .
٤ - F.O. 371/96863 . B.M.E.O. to F.O. 8 Feb . 1952 . 9 Meprel Immediate .
F.O. 371/96865 . B.M.E.O. to F.O. 2 Feb . 1952 . No . 2 Saving. Confidential . Canal Zone Situaion . Report . No . 6 . 15 - 31 Jan . 1952 .
F.O. 371/96863 . Cairo to F.O. 3 Feb . 1952 . No . 298. Confidential .
٥ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ .
٦ - F.O. 371/96863 . Cairo to F.O. 3 Feb . 1952 . No . 298. Confidential
٧ - المصرى فى ١٩٥٢/٢/٧ .
٨ - F.O. 371/96867 . B.M.E.O. to F.O. 13 March 1952 . No . 5 Saving . Confiential . Canal Zone Situation . Report . No . 8 . 15 - 29 Feb . 1952.

وجدير بالملاحظة ، أنه برغم أن الحكومة المصرية قد بذلت أقصى ما تستطيع من جهد في سبيل تهدئة المقاومة الشعبية في القنال ، فان التقارير البريطانية عن الأوضاع في المنطقة قد ذكرت أنه " برغم الانخفاض الملحوظ في التوتر السائد في المنطقة ، إلا أن الأوضاع هناك لا تزال بعيدة عن الأوضاع السابقة لإلغاء المعاهدة ، فان المرارة التي نشرتها الدعاية الوفدية ، ضد القوات البريطانية ، بين مختلف طبقات الشعب ، لا تزال باقية بوضوح شديد " (١). وهجمات الفدائيين على القوات البريطانية مستمرة ، وإن كانت لم تخرج عن نطاق الحوادث الفردية (٢) ، كما أن عودة العمال إلى العمل لم تتم على النحو المتوقع ، سواء من حيث معدل سرعة العودة أو أعداد العمال العائدين إلى أعمالهم (٣).

ومع ذلك ، فقد حدت جهود حكومة على ماهر كثيرا من قدرة وفاعلية الحركة الوطنية ، وإعادت إلى البريطانيين الإحساس بالأمن الذى افتقدوه منذ إلغاء المعاهدة ، فذكرت التقارير البريطانية أنه أصبح في إمكان القوات البريطانية التحرك نهارا بدون أسلحة ، وارتداء الملابس المدنية ليلا (٤). كذلك بدأت القيادة العسكرية البريطانية تطلب من حكومتها السماح بمنح

---

١ - Ibid .

٢ - F.O. 371/96863. B.M.E.O. to F.O. 31 Jan . 1952 . No . 1 Meprel . Immediate .
F.O. 371/96863. B.M.E.O. to F.O. 1st Feb . 1952 . No . 2 Meprel . Immediate .
F.O. 371/96863. B.M.E.O. to F.O. 4 Feb . 1952 . No . 5 Meprel . Immediate.
F.O. 371/96863. B.M.E.O. to F.O. Feb . 1952 . No . 6 Meprel . Immediate .
F.O. 371/96863. B.M.E.O. to F.O. 8 Feb . 1952 . Meprel . Immediate .
F.O. 371/96863. B.M.E.O. to F.O. 11 Feb . 1952 . No . 13 Meprel . Immediate .
F.O. 371/96863. B.M.E.O. to F.O. 12 Feb . 1952 . No . 14 Meprel . Immediate .
F.O. 371/96863. B.M.E.O. to F.O. 16 Feb . 1952 . No . 18 Meprel . Immediate .

٣ - F.O. 371/96869 . B.M.E.O. to F.O. 15 March 1952 . No . 8 Saving . Confidential . Canal Zone Situation . Report No . 9 . 29 Feb - 14 March 1952 .
ويذكر التقرير البريطاني الثاني أن " عدد العمال العائدين إلى أعمالهم قليل جدا ، إلى حد مخيب للآمال " وأرجع ذلك إلى عجز الحكومة عن أن تعطى تعليمات صريحة للعمال بالعودة إلى أعمالهم .
F.O. 371/96863. B.M.E.O. to F.O. 8 Feb . 1952 . No . 8 Meprel . Immediate.

٤ - F.O. 71/96863 . B.M.E.O. to F.O. 13 March 1952 . No . 5 . Saving . Confidential . Canal Zone Situation . Report No . 15 - 29 Feb 1952 .

أجازات للقوات ، وبالسفر إلى بلادهم لقضاء فترات من الراحة بعد ما لاقوه من أعباء أمنية وإدارية ثقيلة فى الفترة السابقة [١] ، وهو ما يدل على الهدوء والأمن الذى وفرته لهم الحكومة المصرية الجديدة .

وبذلك يكون على ماهر قد حقق أهم ما اشترطه الإنجليز لاستئناف المفاوضات وهو إعادة الهدوء إلى منطقة القنال ، ومحو الآثار الناتجة عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، كما بذل كل ما استطاع من جهد لتهيئة أسباب النجاح لهذه المفاوضات ، فتحالف مع الوفد ، وحصل على تأييد البرلمان الوفدى ، وتأييد بقية الأحزاب المصرية ، وشكل اللجان من ذوى الاختصاص لبحث المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، وجند لهذا الغرض جميع الكفايات السياسية والقانونية والعسكرية [٢]، وبقى ينتظر أن تنفذ بريطانيا الشق الآخر من الاتفاق وهو إجراء المفاوضات وتسوية القضية المصرية ، ولكن الحكومة البريطانية لم تلبث أن نقضت عهدها له وخذلته ، فان القواعد التى تم الاتفاق عليها بين على ماهر وخبرائه وسائر الزعماء السياسيين فى مصر على أن تكون أساسا للمفاوضات لم ترض الإنجليز [٣].

فقد كان مشروع على ماهر يقوم أساسا على تحقيق جلاء القوات البريطانية عن منطقة القنال في مدة أقصاها عام واحد ، وتحقيق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى [٤]، فأعلن أنه يؤيد اتجاه حكومة الوفد فيما يتعلق بضرورة تحقيق مطالب مصر كاملة ورفض أية محاولة لتجزئتها ، وأنه يتمسك بأن تحل القضية بجزئيها ، الجلاء والوحدة معا ولا يقبل مطلقا تجزئتها [٥]. كما أعلن فى بيان رسمى ، أذاعه بمناسبة قرب بدء محادثاته مع السفير البريطانى ، أنه " لن يتفاوض فى مبدأ الجلاء بل فى طريقة تنفيذه وفى تحقيق وحدة الوادى ". وأنه لن يرضى بغير تحقيق هذه المطالب الوطنية بديلا [٦]. كذلك صرح على ماهر بأن " قبوله لمبدأ اشتراك مصر فى منظمة دفاع الشرق الأوسط لايعنى بأية حال أنه سيوافق على الاحتفاظ بقوات بريطانية أو أية قوات أجنبية ، أو إقامة مراكز القيادة المتحالفة فى مصر" [٧].

---

١ - F.O. 371/96972 . G.H.Q . MELF . to Ministry of Defence.15 Feb. 1952. 632 / CCL . Priority . Restricted .

٢ - المصرى فى ١٩٥٢/٢/٢٨ .

٣ - F.O. 371/96873 . Cairo to F.O. 29 Feb .1952 . No. 450 Priority . Secret .
واعتبر السفير أن تصريحات على ماهر لاتوحى بأى أمل فى استعداده لأن يصل إلى تسوية معقولة .

٤ - المصرى فى ١٩٥٢/٢/٢٣ .

٥ - المصرى فى ١٩٥٢/٢/١٥ .

٦ - المصرى فى ٢٦ /١٩٥٢/٢ .

٧ - F.O. 371/96972 . B.M.E.O. to F.O. 20 Feb . 1952 No . 163 . Confidential .

ورأى على ماهر أنه يمكن حل مسألة السودان على أساس أن تشارك مصر مشاركة فعلية فى إدارته بمقتضى الحكم الثنائى لفترة يتفق على تحديدها ويستشار السودانيون بعد انتهائها فى الوضع الذى يرونه مناسبا لهم ، على أن تكون هذه الاستشارة باشراف هيئة الأمم المتحدة ، أى أنه أيد مبدأ إجراء استفتاء فى السودان على أساس أن يكون الحكم الثنائى خلال الفترة التى تسبق إجراء الاستفتاء حكما ثنائيا بالمعنى الصحيح ، حتى تتاح الفرصة لتهيئة جو صالح لاستفتاء حر لا تنفرد فيه الإدارة البريطانية بالدعاية المغرضة وبخططها المرسومة لفصل جنوب السودان عن شماله [١].

أما بخصوص اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، فقد أراد أن يتم ذلك فى نطاق ميثاق الضمان الجماعى العربى وميثاق الأمم المتحدة ، وتشترك فيها دول الجامعة العربية كلها تحت قيادة مصرية باعتبار أن مصر هى صاحبة القاعدة العسكرية التى ستكون مركزا لخطط الدفاع [٢] ، أى أن خطة على ماهر كانت محاولة حل القضية المصرية فى إطار فكرة المواثيق الإقليمية ، وعلى أساس أن يرتبط الحلف الإقليمى العربى بعلاقات تعاون متبادل مع حلف شمال الأطلنطى .

وكانت فكرته هى أن يستند هذا التنظيم الدفاعى الإقليمى إلى حق الدفاع الجماعى الذى يقرره ميثاق الأمم المتحدة وبذلك يكون داخلا فى نطاق الأمم المتحدة من ناحية ، ومقصورا على حالات العدوان الفعلى ، وهو ما يتمسك به الجانب المصرى ، من ناحية أخرى [٣].

وقد طرح على ماهر تصوراته عن إحلال فكرة المواثيق الإقليمية محل المعاهدات الثنائية على الحكومة البريطانية فى ١٩ فبراير ١٩٥٢ من خلال عبد الفتاح عمرو ، وعرض عقد مؤتمر من ممثلى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وكل الدول العربية ، لمناقشة مشاكل الدفاع عن المنطقة والاتفاق على إقامة نظام استراتيجى منيع بها [٤].

تلك كانت الخطوط الأساسية لسياسة على ماهر التى أملاها عليه الواقع السياسى لمصر فى تلك الفترة ، فقد بلغت المشاعر الوطنية حداً جعل من المستحيل على أية حكومة مصرية ترغب فى تجاهل المطالب الوطنية بالجلاء والوحدة ، أن تبقى في الحكم .

---

١ - المصرى فى ١٩٥٢/٢/١٥ ، ١٩٥٢/٢/٢٥ .
٢ - المصرى فى ١٩٥٢/٢/٢٥ .
٣ - المصرى فى ١٩٥٢/٢/١١ .
٤ - F.O. 371/96971 . F.O. to Cairo . 20 Feb . 1952 . Secret .

ولكن هذه السياسة لم تكن تتفق فى مبادئها الأساسية مع اتجاهات السياسة البريطانية ، فقد كان وزير الخارجية البريطانية يستبعد إمكانية تحديد موعد لبدء انسحاب القوات البريطانية من مصر ، وكانت سياسته قوم على " الإشارة المبهمة عن استعداد الحكومة البريطانية لسحب قواتها عندما تعود الأوضاع الطبيعية إلى منطقة القنال " كدافع يحفز المصريين على إعادة الهدوء إلى المنطقة " [١]، كذلك كان من رأى السفير البريطانى أن " أى انسحاب سريع للقوات البريطانية حتى بعد قمع الفدائيين فى منطقة القنال ، وعودة العمال المصريين إلى العمل ، الذى يتوقف عليه هذا الانسحاب ، لا يمكن توقع حدوثه " ، واقترح أن تعرض حكومته ، بدلا من ذلك ، استعدادها لتسليح وتدريب الجيش المصرى ، والاعتراف بالغاء المعاهدة ، وتسوية مسألة السودان [٢].

كذلك ظلت الحكومة البريطانية معاندة فى مسألة الاعتراف بالسيادة المصرية الرمزية على السودان ، واعتبر وزير الخارجية " أن تقديم أى تنازل للمصريين فى تلك المسألة أمرا مستحيلا[٣] " .

كما أنها كانت تعتقد أن ميثاق الضمان الجماعى لايفى كتنظيم للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، وأن مقترحات الدول الأربع أصلح أساس لإقامة نظام استراتيجى قوى فى الشرق الأوسط ، فقد كانت خطتها ، التى وضعتها بعد محادثات واشنطن فى يناير ١٩٥٢ ، تقوم على تعديل المقترحات الرباعية بحيث تصبح ملائمة لمطالب مصر الوطنية ، مع احتفاظها فى نفس الوقت بالهدف الأساسى منها وهو إقامة حصن دفاعى فى منطقة الشرق الأوسط [٤].

---

١ - F.O. 371/96971 . F.O. to Cairo . 3 Feb . 1952 . 297 . Priority . Top Secret .

٢ - F.O. 371/96971 . Cairo to F.O. 2 Feb 1952 . No . 287 . Immediate. Secret .

وقد أجاب وزير الخارجية على اقتراح ستيفنسون بقوله " إن من الصعب أن يتضمن العرض البريطانى الأمور التى تقترحها ، فان هذه المسائل يمكن فقط الاتفاق عليها فى نهاية المفاوضات ، لأن الإشارة إليها ستثير الخلاف " .

F.O. 371/96971 . F.O. to Cairo . 3 Feb . 1952 . No . 297 . Priority. Top secret

٣ - F.O. 371/96971 . F.O. to Cairo , 3Feb . 1952 . No . 297 . Priority . Top secret .

٤ - F.O. 371/96971 . New Approach to Egypt .17 Jan . 1952 . JE 1193/17 G Top secret .

وقد سبق تناول الخطة البريطانية بالتفصيل فى الفصل السابق من الكتاب . - وكان المفروض أن يقدم العرض البريطانى إلى الملك أملا فى أن يحفزه على أن يغير حكومته ، ولكن السفير اعتبر أن تقديم العرض إلى الملك فاروق قد أصبح غير ذى موضوع بعد أن تولت حكومة على ماهر الحكم ، ولذلك فان العرض يجب أن يقدم إلى الحكومة .

F.O. 371/96971. Cairo to F.O. 2 Feb. 1952 . No . 287. Immediate. Secret .

ورأت أن إشراك الدول العربية فى المشاكل المصرية - البريطانية سيزيد من تعقيدها ويقلل من احتمالات النجاح فى حلها [١]، ولذلك لم ترحب بعرض على ماهر فى ١٩ فبراير ، لما ينطوى عليه من مشاكل كثيرة ، من وجهة النظر البريطانية ، مثل استبعاد إشراك إسرائيل ، ثم صعوبة التعامل مع العرب أنفسهم ، بسبب تعارض مصالحهم ، وافتقادهم الثقة فى الدول الغربية وفى بعضهم البعض ، وجهلهم العام ، وافتقارهم إلى الواقعية والجدية والنظام فى العمل ، واعتبرت أن كل ذلك لن يمكنها من حل مشاكلها مع مصر ، وخاصة المشاكل الفنية ، والمشكلة الرئيسية الخاصة باقامة منظمة دفاع للشرق الأوسط ، كما أعربت الخارجية البريطانية عن مخاوفها من أن تؤدى هذه الفكرة إلى توريطها فى منح أعضاء ميثاق الضمان الجماعى العربى الأسلحة التى يحتاجون إليها للدفاع عن بلادهم [٢].

ومن جانب آخر ، فان سياسة على ماهر بالتحالف مع الوفد لم ترض الملك ، وثار النزاع بين القصر والوزارة حول حل مجلس النواب [٣]، فقد رفض على ماهر الاستجابة لرغبة القصر بحل المجلس ، لعدم اتفاق ذلك الإجراء مع سياسة الوفاق التى يتبعها ، وازدادت العلاقات بين الطرفين سوءا برفض على ماهر أن يعين بعض رجال السراى من الموظفين فى مناصب كبيرة بسبب كراهية الرأى العام الشديدة لهم [٤].

وقد مضى الملك فى اتخاذ إجراءات تغيير الحكومة بعد أن فشل حافظ عفيفى فى إقناع على ماهر بالعدول عن سياسته [٥]، ووقع اختياره على نجيب الهلالى ليشكل الحكومة الجديدة ، بعد أن قبل تنفيذ سياسة القصر بضرب الوفديين [٧٦]، وأرسل إلياس اندراوس ، مبعوثا من قبله ، إلى السفير البريطانى ، يطلب عدم تقديم أية مقترحات لعلى ماهر أثناء الجلسة الأولى للمفاوضات ، والتى كانت قد تحددت بأول مارس [٧٧].

١ - F.O. 371/971. F.O. to Cairo . 20 Feb.1952. Minute by Bowker. Secret .

٢ - Ibid .

٣ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

٤ - مثل كامل قاويش الذى طلب الملك تعينه نائبا عاما وكان على اتصال بمحمد حسن خادك الملك . ومثل أحمد طعت الذى طلب الملك تعينه حكمدار للعاصمة فرفض على ماهر بسبب أن الإخوان المسلمين سيعتبرون هذا التعيين تحديا لهم لما ينسب له شخصيا من حوادث التعذيب والتشريد التى تعرضوا لها. طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٥٦٣ .

٥ - F.O. 371/96873 . Cairo to F.O. 29 Feb . 1952 . No . 450. Priority . Secret .

٦ - Ibid .

٧ - Ibid .

وفى أول مارس قدم زكى عبد المتعال ، وزير المالية ، وأحمد مرتضى المراغى ، بايعاذ من القصر ، استقالتهما من الوزارة ، اعتراضا على رفض على ماهر تنفيذ مرسوم حل مجلس النواب ، الذى سبق أن وقعه الملك [١] ، وفى نفس الوقت تلقى اعتذارا من السفير عن عدم الاجتماع به في يوم بدء المفاوضات [٢]، فأدرك أن هناك مؤامرة للتخلص منه فقدم استقالته إلى القصر فى ظهر ذلك اليوم ، فقبلها الملك على الفور ، وكلف الهلالى فى اليوم نفسه بتأليف الوزارة الجديدة [٣].

وشرع الهلالى فى تنفيذ سياسة مرسومة تم الاتفاق عليها مع القصر مسبقا ، فأعلن تأجيل البرلمان لمدة شهر ، ثم استصدر مرسوما فى ٢٤ مارس ، بحل مجلس لنواب وتحديد يوم ١٨ مايو لإجراء الانتخابات للمجلس الجديد [٤].

وعلى عكس على ماهر ، الذى كانت سياسته هى مهادنة الوفد والصعود على حسابه ، وضع نجيب الهلالى سياسته أساسا على محاولة هدم الوفد وملء فراغه ، ومن هنا شنت حكومته حملة سياسية على الوفد للتشهير به وهدمه .

فأعلن الهلالى أن برنامج حكومته هو " التطهير قبل التحرير " [٥]، وباسم التطهير اتخذت وزارته إجراءات قمع عنيفة ضد الاتجاهات الشعبية أفرادا وتنظيمات وصحفا [٦] ، ووسعت نطاق الاعتقالات ، وألغت الاستثناءات التى كانت أجرتها حكومة الوفد ترقية لأنصارها من موظفى الوزارات والمصالح وألفت عدة لجان قضائية لتتولى التحقيق فى الجرائم الإدارية والمخالفات التى وقعت فى الجهاز الحكومى فى عهد حكومة الوفد [٧].

وأجاب الوفد باصدار بيان بعدم تأييد حكومة الهلالى وعدم الثقة بها داخل البرلمان وخارجه[٨] ، ومطالبتها بالغاء الأحكام العرفية [٩].

---

١ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .
٢ - موسى صبرى ، قصة ملك وأربع وزارات ، ص ١٢٣ .
٣ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .
٤ - المرجع السابق ، ص ١٤٢ .
٥ - طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٥٦٩ .
٦ - نفس المرجع والصفحة .
٧ - نفس المرجع والصفحة .
٨ - المصرى فى ١٩٥٢/٣/١٢ .
٩ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

وقد دفعت المعركة التى نشبت بين الحكومة والوفد السلطات البريطانية فى مصر إلى وضع قواتها على أهبة الاستعداد للتدخل العسكرى لاحتلال القاهرة والأسكندرية ، عند أول بادرة عن اضطراب الأمن والنظام ، حماية للرعايا البريطانيين [١].

ويلاحظ أن سياسة الهلالى كانت تبتغى عدة أهداف فى وقت واحد ، فهى حين تتبنى سياسة تطهير الإدارة الحكومية تتطلع إلى الحصول على التأييد الأمريكى ، فقد كانت سياسة " التطهير قبل التحرير " هى السياسة التى دعت إليها الولايات المتحدة ، وكان القصد بها تنفيذ برنامج إصلاحى يجهض احتمالات الثورة دون أن يمس أسس النظام القائم . فقد زار مصر فى تلك الفترة أحد كبار الأمريكيين ، مبعوثا عن دين اتشيسون ، وزير الخارجية الأمريكية ، لكتابة تقرير عن حالة مصر ، وقابل على ماهر ونجيب الهلالى وسجل فى تقريره أنه يجب لاستقرار مصر أن ينقذ القصر من رجال الحاشية وأن تجرى عملية تطهير للإدارة الحكومية مع تنفيذ برنامج للإصلاح الاجتماعى ، وأنه يمكن لأمريكا ، إذا طبقت هذه السياسة، أن تضغط على انجلترا لتجلو عن مصر [٢]، فقد كانت الولايات المتحدة ترى أن خطر الشيوعية هو خطر داخلى أكثر منه خطر خارجى ، وأن البؤس يمهد لنصر الشيوعية [٣]، ومن هنا كانت تدعو البلاد العربية إلى الإصلاح الاجتماعى كبديل لثورة شيوعية .

وقد شهدت تلك الفترة تحولا إيجابيا ملحوظا طرأ على الموقف الأمريكى تجاه القضية المصرية ، نتيجة لما أظهرته حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وما تقدمها من حوادث الصدام بين الفدائيين المصريين والقوات البريطانية فى القنال ، من مدى الخطر الذى يمكن أن يترتب على ترك القضية المصرية معلقة بدون حل ، وظهر ذلك التحول فيما أبدته الصحف الأمريكية من اهتمام بالقضية المصرية فى ذلك الوقت ، وإعرابها عن الأمل فى حسم الخلاف القائم بين مصر وبريطانيا مع تأييدها لوجوب تحقيق مطلبى مصر ، الجلاء والوحدة ، بعد أن كانت تقف موقفا عدائيا من حكومة الوفد بعد إلغاء المعاهدة . وقد علقت جريدة الكولومبيا تريبيون فى مقال افتتاحى ، على الأزمة المصرية بقولها " على أن كل مجهود يبذل فى سبيل حل المشكلة

---

١ - F.O. 371/97037 . G.H.Q . MELF . to Ministry of Defence. 3 March 1952 . 643/CCL . Top secret .
F.O. 371/97037 . Cairo to F.O, 5 March 1952 . No . 484 . Immediate . Secret.

٢ - طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٥٦٧ .

٣ - المصرى فى ١٩٥٢/٣/٢٥ .

المصرية - الإنجليزية يجب ألا يرض حاجات دفاع الدول الغربية فحسب بل يجب أن يرضى أيضا الوطنية المصرية "[١] ، وقد شجع ذلك الهلالى على أن يتطلع بأمل إلى الحصول على مساندة الولايات المتحدة .

وفى نفس الوقت كان الهلالى يأمل من وراء هذه السياسة إلى تقوية موقفه التفاوضى ، من زاوية أنه يقوم بتصفية الوفد وهدمه لحساب السياسة البريطانية ، لكى يدفعها إلى قبول الأسس التى عرض التفاوض عليها . ويتأكد هذا المعنى من أن الهلالى كان يستخدم موقفه من المعركة الدائرة مع الوفد كنقطة للمساومة أثناء مباحثاته مع السفير البريطانى ، فكان يهدد بأنه إذا لم يسبق إجراء الانتخابات المصرية بشائر تدلل على نجاح المباحثات مع بريطانيا، فانه لن يخوض المعركة الانتخابية ، بل سيجعلها فرصة لتقول البلاد رأيها بحرية ، ومعنى ذلك أن فرص الفوز أمام الوفد ستكون كبيرة بعكس الأمر لو اشترك هو فيها [٢].

وقد بدأ الجانب البريطانى بالفعل يشعر بأنه مضطر إلى إجابة مطالب الهلالى حتى لا يغامر بعودة الوفد إلى الحكم ، فتعود تبعا لذلك الحالة بين الدولتين إلى ما كانت عليه من توتر ، ولما كان من المتوقع أن تدور المعركة الانتخابية فى مصر على الدعوة للجلاء ووحدة مصر والسودان ، وأن الوفديين سينتهزوا فرصة الانتخابات لإثارة الشعور القومى مرة أخرى بدعاياتهم فى هذا الصدد[٣] ، فقد رأت الدوائر البريطانية وجوب الاتفاق مع الهلالى على أساس بدء المباحثات الرسمية حتى تخف وطأة الدعاية الوفدية فى المعركة الانتخابية ، وبدأ التفكير الجدى فى قبول سحب القوات البريطانية من منطقة القنال فى وقت السلم ، ووضعها فى مكان آخر فى الشرق الأوسط[٤] . وقد أكدت التقارير الأمريكية أن الجانب البريطانى كان قد بدأ يلين خوفا من نتائج عودة الوفد إلى الحكم [٥]، وأن الهلالى كاد يظفر بمطالبه لو لم يكن قد قرر تأجيل الانتخابات [٦].

---

١ - المصرى فى ١٩٥٢/٣/١٤ .
٢ - المصرى فى ١٩٥٢/٣/٢٥ ، البلاغ فى ٢٦ / ٣ / ١٩٥٢ .
٣ - البلاغ فى ١٩٥٢/٣/٢٩ .
٤ - F.O. 371/96972 . Redeployment of Middle East Garrison 20 Marsh 1952 . COS (52) 172 . Top Secret .
٥ - وكانت السلطات البريطانية قد قررت فصل منطقة القنال وإعلان حكومة عسكرية بها فى حالة إذا ما أدت نتائج الانتخابات فى مصر إلى عودة الوفد إلى الحكم ، وأبانت أنها " لن تتخذ هذه الخطوة كاجراء تصاعدى للمحافظة على مركزها فى منطقة القنال ، ولتوفير الأمن للقوات البريطانية هناك ، وإنما ستتخذها كعمل سياسى مخطط بهدف إما أن يضع بريطانيا فى موقف تفاوضى قوى مع مصر ، أو يؤدى إلى فصل منطقة القنال عن مصر وتدويلها " .
F.O. 371/96868 . Policy of Military Government in the Canal Zone . Memorandum I . A history and Summary . April 1952 . Top secret .
٦ - المصرى فى ٢٧ / ٤ / ١٩٥٢ م .

فقد تسرع الهلالى وأعلن تأجيل موعد الانتخابات إلى أجل غير مسمى [١]، مما أعطى للبريطانيين فسحة من الوقت لدراسة العقبات والمشكلات التى تعترض قبول المطالب المصرية فى جو من الهدوء وعدم التسرع وبدون خوف من تطور الأحوال فى القاهرة بشكل يسىء إلى العلاقات بين البلدين ، وأثر كل ذلك على الموقف البريطانى من المباحثات .

وعموما تصور الهلالى أنه بهذه السياسة يهيىء سبل النجاح لمفاوضاته مع الإنجليز ، وكانت خطته هى أن يحصل على إعلان منهم بقبول المطالب المصرية قبل بدء المفاوضات .

فقد أدرك الهلالى أن الأهداف الوطنية قد بلغت حداً من الوضوح والتحديد يجعل إجراء أية مفاوضات بدون الحصول على اعتراف بريطانى مسبق بقبول تحقيق هذه الأهداف عديم الجدوى وتضييعا للوقت ، وأراد أن يكسب مفاوضاته صفة بحث مسائل محددة ، ويجنبها المناورات الدبلوماسية والمساجلات السياسية ، فطلب من الحكومة البريطانية أن تصدر تصريحا تعلن فيه قبولها الجلاء عن مصر ، واعترافها بلقب ملك مصر والسودان ، كشرط مسبق للدخول فى أية مفاوضات [٢].

وفى واقع الأمر ، كان الهلالى محقا فى تفاؤله بامكانية التوصل إلى اتفاق مع الإنجليز ، فان الحكومة البريطانية كانت قد قررت سحب قواتها من القنال ، وبدأت فى إعداد الخطط العسكرية لنقل تلك القوات إلى مكان آخر فى الشرق الأوسط ، بعد أن قادها التحليل النهائى للموقف إلى الاقتناع بأن الجلاء قد أصبح السبيل الوحيد لضمان تعاون مصر فى مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط الذى تعد القاعدة المصرية بمثابة حجر الزاوية فيها [٣].

فقد رأت الحكومة البريطانية أن ما تمليه الظروف الموضوعية هو أن الجلاء قد أصبح أمرا لا مفر منه ، فمن ناحية بلغ الشعور الوطنى فى مصر حداً لا يمكن مقاومته ، ومن ناحية أخرى أكد خبراء الاستراتيجية الغربية أنه لايوجد بديل مرضى عن قاعدة القنال كمركز للدفاع عن

---

١ - البلاغ فى ١٣ / ٤ / ١٩٥٢ م .

٢ - المصرى فى ٢٥ / ٣ / ١٩٥٢ م .

٣ - فبرغم المعارضة التى أبداها تشرشل فى مجلس الوزراء البريطانى لقبول مبدأ جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وتصريحه بأنه " لا يريد أن يرى القوات البريطانية تجلو عن منطقة القنال ، وأنه لايزال يأمل فى الحيلولة دون ذلك " إلا أن الرأى قد استقر على قبول الجلاء عن مصر ، فقد اعتبر وليام سليم أنه لن يمكن الدفاع عن الشرق الأوسط إلا إذا كان للبريطانيين قاعدة فى مصر ، وأن هذه القاعدة لن تكون فعالة إلا بالتعاون المصرى ، الذى لن يمكن الحصول عليه إلا بقبول مطلب المصريين بجلاء القوات البريطانية عن القنال فى وقت السلم .

F.O. 371/96972 . 18 March 1952 . Miuntes .

الشرق الأوسط ، هذا فى الوقت الذى أثبتت فيه التجارب أن القاعدة لا يمكن أن تكون قاعدة عاملة سواء فى وقت السلم أو الحرب بدون التعاون المصرى ، وأن الحصول على هذا التعاون قد أصبح مستحيلا بدون إرضاء المصريين الموجودين خلف القاعدة ، للارتباط الوثيق بين استراتيجية الحرب واستراتيجية السلام ، أى بين استراتيجية المواقع واستراتيجية السياسة ، ولن يمكن إرضاء المصريين إلا بالجلاء عن بلدهم " على الأقل جلاءا اسميا " [١].

ومن جانب آخر ، كانت هناك نقطة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للطرف البريطانى، وهى قرب انتهاء حق بريطانيا القانونى فى الاحتفاظ بقوات فى منطقة القنال ، فقد كان انتهاء أجل معاهدة ١٩٣٦ فى عام ١٩٥٦ ، يفرض على الحكومة البريطانية أن تبذل جهدها لتسوية القضية المصرية فى أسرع وقت مستطاع حتى يمكنها الحصول على اتفاق يصون مصالحها الحيوية فى مصر بعد عام ١٩٥٦ ويضمن نجاح التنظيمات الدفاعية الغربية لمنطقة الشرق الأوسط [٢].

لهذه الأسباب اقترح وزير الخارجية البريطانية فى ٥ مارس ١٩٥٢ إعطاء تعليمات للسفير فى القاهرة بأن يعرض على الحكومة المصرية الاتفاق على أساس الانسحاب المرحلى للقوات البريطانية عن مصر خلال فترة محددة ، بشرط قبول المصريين مبدأ المشاركة فى القيادة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط ، وقبول الاحتفاظ بأعداد من الفنيين الإنجليز فى مصر لصيانة القاعدة والمنشآت والمعدات البريطانية ، والموافقة على إقامة منظمة متحالفة للدفاع الجوى [٣].

وقد قبل العسكريون البريطانيون اقتراح وزير الخارجية ، ووافقوا على نقل القوات البريطانية المقيمة فى قاعدة السويس إلى منطقة غزة وشرعوا بالفعل فى وضع الترتيبات العسكرية الضرورية لتنفيذ الجلاء [٤] ، كما شرعت أيضا الخارجية البريطانية فى اتخاذ

---

١ - F.O. 371/96972 . Redeployment of Middle East Garrison 20 March 1952 . COS (52) 72 . Top secret .

٢ - Ibid .

٣ - F.O. 371/96972 . Implications of redeployment plans . Note by the Ministry of Defence . MERIP (52) 4 . Top secret .

٤ - F.O.371/96972. Redeployment of Middle East Garrison 20 March 1952 . COS (52) 72 . Top secret .

التدابير للحصول على موافقة مصر وبقية الدول العربية وإسرائيل على وضع القوات البريطانية فى منطقة غزة [(١)].

ويلاحظ أن الجانب البريطانى ربط مبدأ الجلاء بموافقة مصر أولا على الارتباط بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، باعتبار أن بقاء قوات بريطانية فى مصر فى إطار القيادة المتحالفة سيكون الضمان الأساسى لمنع أية حكومة مصرية من أستخدام القاعدة فى أهداف معادية لمصالح بريطانيا وحلفائها [(٢)].

وقد ظهر أيضا عدم ثقة الجانب البريطانى فى النوايا المستقبلية للحكومات المصرية من الشروط التى حرص البريطانيون على مراعاة توافرها فى المكان الذى ستنتقل إليه قواتهم المقيمة فى منطقة القنال ، فأكدوا أهمية ألا يكون المكان مناسبا فقط من الناحية الاستراتيجية، وإنما يجب أيضا أن يكون قريبا من مصر بدرجة كافية لاستمرار السيطرة البريطانية على منطقة القنال بعد جلاء القوات البريطانية عنها ، ووجدوا أن ذلك الشرط لن يتوفر إلا بوضع القوات فى منطقة غزة [(٣)].

وقد دار الخلاف بين الجانبين المصرى والبريطانى فى تلك المرحلة التمهيدية حول تمسك الجانب المصرى بأن تصدر بريطانيا بيانا واضحا تعلن فيه اعترافها الصريح بحقوق مصر فى الجلاء والوحدة مع السودان قبل بدء المفاوضات الرسمية ، وإصرار الجانب البريطانى على أن يشير البيان فى الوقت نفسه إلى مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط وتنظيمها باعتبارها مسألة لايمكن فصلها عن القضية المصرية نفسها [(٤)].

---

١ - F.O. 371/96972 . Gaza Strip . JE 1194/19 . 3 April 1952 .
F.O. 371/96973 . F.O. To Aman . 9 April 1952 . No 148.secret .
F.O. 371/96973 . Beirut to F.O 10 April 1952 . No . 208.secret .
F.O. 371/96973 . Damascus to F.O 10 April 1952 . No .97 Secret .
F.O. 371/96973 . Jeda to F.O 10 April 1952 . No .102. Secret .
F.O. 371/96973 . Aman to F.O 10 April 1952 . No 142 . Secret .
F.O. 371/96973 . Tel Aviv to F.O. 10 April 1952 . No . 102 Secret .
F.O. 371/96973 . Cairo to F.O. 10 April 1952 . No .711.Secret .
وقد أثبتت الاتصالات السابقة بالحكومات المعنية عدم وجود اعتراض لديها على وضع القوات البريطانية فى غزة .

٢ - F.O. 371/96972. Redeployment of Middle East Garrison . 20 March 1952 . COS (52) 72 . Top secret .

٣ - Ibid .

٤ - المصرى فى ٣١ / ٣ / ١٩٥٢ .

فقد رفض الهلالى تعليق اعتراف بريطانيا بالمطالب المصرية على شرط اشتراك مصر فى حلف عسكرى للدفاع عن الشرق الأوسط وأصر على موقفه فأعلن أنه لن يدخل فى أية مفاوضات رسمية مع الإنجليز مالم يعترفوا صراحة بما طلبه منهم [١]، وإن كان لم يخف أنه لا يمانع - فيما بعد - فى أن تبحث حكومته مع الدول التى يهمها الأمر مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط وارتباطها بهذا المشروع ، وذلك عقب اعتراف بريطانيا بأمانى مصر وتنفيذها [٢] .

وعموما لم تكن هذه المسألة هى نقطة الخلاف الأساسية الوحيدة بين الجانبين ، وإنما كانت مسألة السودان هى المشكلة المحورية التى اصطدمت بها المحادثات .

وقد بدأ الخلاف بشأن السودان يظهر عندما تقدم حاكم السودان إلى الجمعية التشريعية السودانية بمشروع الدستور الجديد ، لكى تقره بعد إدخال ماتراه من تعديلات عليه [٣].

وكان معنى المضى فى الإجراءات الدستورية التى تؤدى إلى منح السودان الحكم الذاتى ، أن مسألة السودان ستخرج كلية عن نطاق النزاع المصرى - الإنجليزى ، وأن مصر لن تتاح لها أية فرصة بشأن البت فى مستقبل السودان ، ولذلك اعترضت الحكومة المصرية على هذا الإجراء ، وبعثت إلى الحكومة البريطانية وإلى الحاكم العام تطلب وقف إجراءات تنفيذ الدستور السودانى ، وتؤكد عدم اعترافها به ولا بأية نتيجة تترتب عليه [٤].

وحاولت الحكومة البريطانية تسوية الخلاف ، فعرضت حلا وسطا للتوفيق بين مطلب الهلالى بوقف التطورات الدستورية فى السودان ، ورأى حكومة السودان بوجوب الاستمرار فى هذه الإجراءات ، فاقترحت أن تسير إدارة حكومة السودان فى إجراءات عرض مشروع الدستور الجديد على الجمعية التشريعية على أن تعمد كل من مصر وبريطانيا بعد ذلك إلى إرجاء الموافقة على هذا المشروع حتى تنتهى المباحثات إلى نتائج محددة [٥]، إلا أن الهلالى رفض هذا الاقتراح [٦].

---

١ - المصرى فى ١٩٥٢/٤/٦ .
٢ - المصرى فى ٣١ / ٣ / ١٩٥٢ .
٣ - المصرى فى ١٩٥٢/٣/٣٠، ١٩٥٢/٤/٦ .
٤ - المرجع السابق .
٥ - المصرى فى ١٩٥٢/٤/٧ .
٦ - المصرى فى ١٩٥٢/٤/١٠ .

وكان مما يزيد الأمر صعوبة هو اختلاف الطرفين على مسألة السيادة المصرية على السودان، فقد كانت الحكومة البريطانية لاتزال ترفض الاعتراف بالسيادة المصرية الإسمية على السودان، وتتمسك بمبدأ استشارة السودانيين قبل إحداث أى تغير فى الحالة القائمة بالسودان ، والجانب المصرى يصر على ضرورة الاعتراف بملك مصر ملكا على السودان ، ويرفض وجهة النظر البريطانية لأن قبولها سيدع مسألة الاعتراف بالوحدة تحت التاج المصرى مثارا للشك فى المستقبل [1] ، وازداد الأمر تعقيدا بأن هدد كبار موظفى الإنجليز فى حكومة السودان بالاستقالة إذا ما حدث تغيير فى السياسة التى رسموها فى السودان ، ووضعوا هذه الاستقالات تحت تصرف الحاكم العام[2] .

وبرغم الجهود التى بذلتها الولايات المتحدة للتقريب بين وجهات نظر الطرفين المصرى والبريطانى [3] ، ومحاولاتها للضغط على الجانب البريطانى للتساهل فى مسألة السودان كثمن لقبول مصر الاشتراك فى مشروعات الشرق الأوسط الدفاعية [4]، إلا أن تشرشل أصر على رأيه بأن " الوعود التى قطعتها الحكومة البريطانية على نفسها بشأن السودان ينبغى أن تبقى كما هى دون أن تمس ، وإلا فان حكومته ستصبح مهددة بهزيمة تلحقها بها المعارضة البرلمانية ، قد تؤدى فى نهاية الأمر إلى سقوط وزارة المحافظين [5].

وبذلك فشل الهلالى فى حل القضية المصرية ، فبرغم تقبله لفكرة تنظيم الوضع الاستراتيجى فى الشرق الأوسط ، وعدم ترك فراغ فى وسائله الدفاعية ، إلا أنه لم يستطع الحصول من البريطانيين على ما طلبه من الاعتراف بحق مصر فى الجلاء ، وبرغم ما قام به من مباحثات مع السودانيين للتقريب بين وجهات النظر بين مصر والحزب الداعى إلى الانفصال فى

---

١ - المرجع السابق .

٢ - المصرى فى ١٩٥٢/٤/٢٦ .

٣ - فقد تقدمت الحكومة الأمريكية إلى الحكومتين المصرية والبريطانية بحل وسط لتسوية قضية السودان يتلخص فى أن تعترف بريطانيا بالملك فاروق ملكا على السودان ، على أن يترك أمر البت النهائى فى هذا الموضوع إلى الشعب السودانى نفسه .
البلاغ فى ١٥ / ٤ / ١٩٥٢ .

٤ - البلاغ فى ١٩٥٢/٤/١٥ ، المصرى فى ١٩٥٢/٥/١٥ ، ١٩٥٢/٦/١١ .

٥ - المصرى فى ١٩٥٢/٥/٧ .

السودان [١]، إلا أنه قد فشل أيضا فى الوصول إلى حل لهذه المسألة ، ووصلت المباحثات إلى طريق مسدود وأصبح التوفيق بين الطرفين المصرى والبريطانى أمرا مستحيلا ، إلا إذا غير أحدهما من أسس سياسته تغيراً تاما ، وهو مالم يكن من المتوقع حدوثه .

وفى ٢٨ يونيه ١٩٥٢ قدم الهلالى استقالته فجأة إلى الملك ، بعد أن شعر أنه يريد تغيير الوزارة ، وأن تدخلاته فى شئون الحكم قد تعددت ، وأنه يضع العقبات أمام الحكومة [٢].

ووقع اختيار الملك على حسين سرى لتشكيل الحكومة الجديدة ، فألفها فى أول يوليو[٣]، وبعد ثمانية عشرة يوما تم الاتفاق معه على الاستقالة بعد أن سوى الخلاف بين القصر والهلالى [٤]، فقدم سرى استقالته فى ٢١ يوليو [٥]، وفى ٢٢ يوليو ألف الهلالى وزارته الثانية لكى يواصل جهوده لحل القضية المصرية [٦]، إلا أن قيام ثورة يوليو بعد ساعات من إعلان تشكيل الحكومة الجديدة قد قلب الأوضاع كلها فى مصر ، وغير المخططات البريطانية تجاه القضية المصرية .

١ – وقد ذكر طارق البشرى فى المرجع السابق ص ٥٧٦ ، أن الهلالى أجرى مباحثات مع السيد عبد الرحمن المهدى ، زعيم الأنصار وحزب الأمة، فى السودان . وأن هذه المباحثات قد فشلت بسبب تدخل الملك المستمر فيها .

٢ – الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

٣ – المرجع السابق .

٤ – أمين سعيد ، المرجع السابق ، ص ٤٠٠ .

٥ – المصرى فى ٢١ / ٧/ ١٩٥٢ .

٦ – المصرى فى ١٩٥٢/٧/٢٢ .

الفصل السادس
ثورة يوليو وحل القضية المصرية
(١) قضية السودان

فى ليلة ٢٢ / ٢٣ يوليو اقتحم تنظيم « الضباط الأحرار » داخل الجيش المصرى الساحة السياسية واستطاع استغلال المناخ الثورى الذى ساد المجتمع المصرى نتيجة لأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية تراكمت حتى بلغت قمة التردى فى أعقاب ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

كانت نظرية قادة التنظيم تتلخص فى أن مصر مهيأة للثورة ، وتعيش حالة ثورية حقيقية فى مجمل أوضاعها وظروفها ، وأن الشعب لا يتحرك لأن النظام الملكى يستخدم الجيش ضده كسلاح للإرهاب ، فاذا ما انتقلت أداة القوة ، وهى الجيش ، من سيطرة الملك وانحازت للشعب ، فان الشعب سوف يتحرك ضد النظام [١].

وبالفعل لم تجد الثورة صعوبة فى مواجهة الملك بعد أن أصبح أعزلا من السلاح الذى كان يرهب به الشعب ، وبعد أن رفضت بريطانيا التدخل عسكريا لمساندته فى الاحتفاظ بعرشه ، برغم محاولات فاروق مناشدة الإنجليز والأمريكان بالتدخل لحمايته [٢]، فقدم رجال الثورة فى ٢٦ يوليو إنذاراً للملك بالتنازل عن العرش لولده ، وأن يغادر البلاد فى السادسة مساء اليوم نفسه ، ولم يكن أمام فاروق إلا الاستسلام للإنذار الموجه إليه بعد أن عجز عن استعداء القوى الأجنبية على بلاده لإنقاذ عرشه ، فخرج مستسلما من مصر ومن التاريخ [٣] ، وانتهت بذلك مرحلة هامة من تاريخ مصر ، لعب القصر خلالها دوراً بارزاً فى تشكيل السياسة المصرية لخدمة المصالح البريطانية .

وفى سبتمبر ١٩٥٢ قرر قادة الثورة تولى مسئولية الحكم بأنفسهم ، فاقيلت حكومة على ماهر [٤]، وتولى محمد نجيب رئاسة الوزارة الجديدة فكان ذلك بداية لنظام جديد تميز بتوحد السلطة السياسية فى مصر .

---

١ - محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ١٤٤ .
٢ - رؤوف عباس : ثورة يوليو فى الوثائق البريطانية ، الأهرام الاقتصادى فى ٣ / ٢ / ١٩٨٦.
وقد ذكر الدكتور رؤوف عباس أن كافرى قد تلقى مكالمات تليفونية عديدة من الملك فى صباح ٢٣ يوليو أبدى فيها الأخير فزعه مما حدث وطالب بتدخل أجنبى لحماية عرشه ، كما طلب فاروق من كافرى أن يتوسط لدى الإنجليز للتدخل ، إلا أن الرأى قد اتفق بين الجانبين البريطانى والأمريكى على عدم التدخل لصالح الملك فاروق واعتبار ما حدث مسألة داخلية صرفة .
٣ - رؤوف عباس ، المرجع السابق ، عدد ١٩٨٦/٢/١٠ .
٤ - وكانت حكومة على ماهر قد تشكلت بعد طرد حكومة الهلالى من الحكم فى ٢٣ يوليو بناء على طلب رجال الثورة . المرجع السابق .

وإلى جانب قضية تحقيق العدالة الاجتماعية ، التى كانت الهدف الأساسى للثورة ، كانت قضية التحرر الوطنى من الوجود البريطانى من أهم القضايا التى شغلت رجال الثورة ، حيث كانوا على إدراك تام بأن بقاء النظام الجديد يتوقف على مدى نجاحه أو فشله فى حل هذه القضية .

وبداية ، وقبل تناول دور رجال الثورة فى حل القضية المصرية فان واجب الإنصاف للحقيقة وللتاريخ يقتضى منا التسليم بأن ظروف العصر هى التى وضعت القضية المصرية فى الإطار الذى حشد لها القوة السياسية والمادية والمعنوية لتى كفلت لها فرص الحل ، وهيأت أسباب النجاح لجهود رجال الثورة ومكنتهم من أن يقوموا بالخطوة الأخيرة فى رحلة كفاح طويلة لاستعادة الحقوق الوطنية . فثورة يوليو لم تصنع ظروف العصر ، وإنما هى نتاج هذه الظروف التى صنعت الأحداث .

ولذلك فان من التجنى على الحقيقة والتاريخ أن يزعم أحد أن ثورة يوليو هى التى حلت القضية المصرية وحققت جلاء الإنجليز عن مصر ، فمسألة حل القضية المصرية تشابكت فيها قوى كثيرة وتفاعلت فيها عوامل عديدة دولية ومحلية ، فرضت طرحا جديدا للقضية ووجهتها نحو الحل الممكن فى إطار معطيات ظروف العصر ، وهو مالم يكن من الممكن أن يتحقق فى غيبة تلك الظروف .

وهذه حقيقة موضوعية بلا شك ولكن الإنصاف يقتضى الإشارة أيضا إلى أن رجال الثورة قد استطاعوا الاستفادة من ظروف عصرهم وتوجيهها لخدمة القضية المصرية .

ويأتى فى مقدمة هذه الظروف ما صاحب قيام الثورة من تغيرات إيجابية جذرية فى الموقف البريطانى إزاء القضية المصرية ، جاءت نتيجة جهود مصرية خاضت معارك الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى منطقة القنال فأثبتت أن القاعدة البريطانية تفقد قيمتها الاستراتيجية وتصبح عديمة النفع دون التعاون المصرى الفعال ، وأن إرضاء مصر هو السبيل الوحيد للحفاظ على المصالح الغربية فى المنطقة [١].

---

١ - F.O. 371/102817 . JE 1192/511 G . Confidential . Minutes .
وتسجل الوثيقة السابقة أنه بعد أن كان عدد العمال المصريين العاملين فى القاعدة البريطانية يبلغ حوالى ٥٠٠٠٠ قبل اكتوبر ١٩٥١ " أصبح اليوم ، ونتيجة للمشاعر المعادية وعدم التعاون ، أقصى ما يمكن الحصول عليه هو ٢٠٠٠٠ فقط . والنتيجة هى أن القاعدة أصبحت تدار بشكل غير مناسب فان كل الجهود التي بذلناها لإحضار العمال من الخارج فشلت ، فبرغم أننا أحضرنا ١٠٠٠٠ عامل من شرق أفريقيا ، و ١٧٠٠ من المملكة المتحدة ، إلا أن هذه التعزيزات قد عجزت من سد الفجوة التى نتجت عن انسحاب العمال المصرين .

وعلى ضوء هذه الحقيقة وافق مجلس الوزراء البريطانى فى بداية عام ١٩٥٢ على جلاء القوات البريطانية من مصر [١] ، ونقل مراكز القيادة العسكرية للشرق الأوسط من منطقة القنال إلى قبرص [٢] ، بعد أن تحولت المنطقة ، بسبب العداء المصرى ، من معقل دفاعى إلى مستودع ضخم للمعدات العسكرية والقوات البريطانية التى تضاعف عددها إلى عشرة أمثال ما نصت عليه المعاهدة ، فبلغت ٨٠٠٠٠ من الجنود ، الذين يكلفون الخزانة البريطانية مبلغ ٥٠ مليون جنيه سنويا [٣] ، والذى لم تعد لهم إلا مهمة واحدة ، هى الدفاع عن القاعدة وعن أنفسهم فى مواجهة شعب معاد " أى أن وجودهم هو ما يخلق الحاجة إلى بقاءهم هناك" [٤].

وقد أثار ذلك الوضع احتجاج نواب العمال فى مجلس العموم البريطانى ومطالبتهم بضرورة التخلص من الأعباء المالية الملقاة على عاتق الميزانية البريطانية بسبب النفقات الباهظة التى يستلزمها وجود تلك القوات الضخمة فى منطقة القنال ، وخاصة بعد أن ثبت بشكل قاطع أن القاعدة بوضعها الحالى قد فقدت قيمتها الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا [٥].

لهذه الأسباب لم يعد الإنجليز يتشبثون بوجهة نظرهم عن ضرورة بقاء قواتهم فى مصر فى وقت السلم ، وإنما أخذوا يرضخون لمقتضيات الظروف السياسية والاقتصادية التى تفرض عليهم الجلاء ، وأصبحوا قانعين بالمطالبة بالتدابير اللازمة لصيانة القاعدة والمنشآت العسكرية فى حالة جيدة بعد تركها ، حتى يمكنهم استخدامها فى حالة الحرب [٦].

---

١ - F.O. 371/96977 . Minute to Prime Minister from the Secretary of State on 1 Sept . 1952 . P.M.(52) 107 . Secret .

٢ - F.O. 371/96976 Cairo to F.O. 1952 . No . 1043/52 G . Secret and personal

٣ - F.O. 371/102817 . JE 1192/511 G . Confidential . Minutes .

وتهدف الوثيقة السابقة إلى عرض الحقائق والاعتبارات التى تدفع الحكومة البريطانية إلى تبنى سياسة الاتفاق مع مصر ، ويلاحظ أنها قد أكدت سرية ما جاء بها من حقائق من زاوية أنه " إذا وصلت بعض هذه الحقائق إلى المصريين ، فانها ستضر قضية بريطانيا ضررا كبيرا " .

وكان أول الاعتبارات التي جاءت بالمذكرة البريطانية هى " يشق علينا أن ندخل معركة مع مصر . المصريين شعب صعب المراس ، وسلوكهم السابق (أثناء فترة الكفاح الشعبى فى أواخر ١٩٥١) يعطى كل المبررات التى تجعلنا نقول لهم اذهبوا إلى الجحيم " .

٤ - F.O. 371/102796 . Canal Zone . Minute by Allen on 14 Feb . 1952 .

٥ - المصرى فى ١١ / ٣ / ١٩٥٣ .

٦ - وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل عند التعرض لدراسة مفاوضات ١٩٥٣ / ١٩٥٤ .

ومن جانب آخر شهدت تلك الفترة تحولا إيجابيا فى السياسة الأمريكية تجاه المشكلة المصرية ، حيث قررت الولايات المتحدة الانتقال من مرحلة التأييد المعنوى لوجهة النظر المصرية الذى اتبعته فى فترة حكم الهلالى إلى المشاركة الإيجابية والفعالة فى حل النزاع المصرى - البريطانى .

فقد رأت الحكومة الأمريكية أن استمرار وجود المشكلة المصرية بكل تفاعلاتها فيه تهديد للمصالح الغربية فى المنطقة ، والمستقبل الأمريكى ذاته على المدى الطويل ، واعتبرت أن تسوية هذه القضية سيكون خطوة فعالة لتحقيق مشروع قيادة الشرق الأوسط ، ولوضع أساس جديد لتعاون إيجابى بين العرب والأمريكيين [١].

ومن هنا قررت الولايات المتحدة التحرك الإيجابى لتصفية المشكلة المصرية تصفية نهائية، وأعطت لنفسها حق التدخل فى هذه القضية والقيام بدور الوسيط بين مصر وبريطانيا ، برغم استياء الأخيرة ، من منطلق الدور الذى كان من المنتظر أن تقوم به للمساهمة فى معركة التنمية فى مصر وفى تدعيم قدرتها العسكرية الدفاعية ، من خلال المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى رصدتها الولايات المتحدة لهذا الغرض .

ويلاحظ أن قيام ثورة يوليو كان فى حد ذاته واحداً من التطورات الإيجابية التى شهدتها القضية المصرية فى مرحلتها الأخيرة من زاوية أنه كان من العوامل الهامة فى تشكيل الموقف الأمريكى فى تلك المرحلة .

فقد كانت التقارير الأمريكية فى تلك لفترة تجمع على أن نار ثورة اجتماعية على وشك الاشتعال فى مصر ، ومن هنا جاء الاتجاه الأمريكى لتأييد الضباط الأحرار والعمل على مساندة النظام الجديد باعتباره البديل الوحيد لثورة اجتماعية شيوعية ، وباعتبارهم يضا الأمل لإقامة نظام يرعى المصالح الأمريكية ويقوم بتسويق مشروعاتها الاستراتيجية فى العالم العربى ، وخاصة أن التقارير الأمريكية عن الضباط كانت تؤكد أنهم موالون للغرب معادون للشيوعيين [٢] ، ومن هذا المنطلق لعبت الخارجية الأمريكية دوراً هامًا فى دفع البريطانيين إلى التوصل مع النظام الجديد إلى حل للقضية المصرية .

---

١ - Meyer Gail , Op . cit . , p . 49 .

٢ - رؤوف عباس ، المرجع لسابق ، عدد ٣ / ٣ / ١٩٨٦ .

وبدون شك كان هذا الموقف الأمريكى ، المؤيد للطرف المصرى والضاغط على الطرف البريطانى ، من أكثر المواقف التى أثرت بالإيجاب على القضية المصرية ، نظرا لتزايد محورية الدور الأمريكى فى ذلك الوقت ، حتى أصبح عنصراً أساسيًا فى تشكيل السياسة البريطانية تجاه مصر ، وبلغت تبعية الدور البريطانى للدور الأمريكى حدا جعل المحادثات الأنجلو أمريكية خطوة أساسية لابد أن تسبق أية محادثات انجليزية - مصرية .

وقد عمل رجال الثورة من جانبهم على الاستفادة من هذا الموقف ، وبذلوا جهدا كبيرا فى شد اهتمام الولايات المتحدة لكى تقوم بدور يوفق بين المواقف ويفتح الطريق للتوصل لاتفاق ، ودارت مناوراتهم حول التهديد بعدم التعاون مع الغرب وإعلان سياسة الحياد بين المعسكرين الغربى والشرقى ، والإغراء بالانضمام إلى الترتيبات الدفاعية الغربية فى الشرق الأوسط بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر ، كما عملوا من جانب آخر على أن يظل تهديد أمن القاعدة البريطانية قائما طوال فترة المفاوضات للضغط على بريطانيا من ناحية ولإثارة المخاوف الأمريكية من النتائج المترتبة على تهديد الاستقرار والأمن فى المنطقة من ناحية أخرى .

كانت هذه هى الظروف التى تمت فى إطارها مفاوضات ١٩٥٣/١٩٥٤ ، التى انتهت بالتوصل إلى الحل الممكن للقضية المصرية فى نطاق مافرضته تلك الظروف على الأطراف كلها .

وقد اتجهت الجهود أولا إلى مشكلة السودان التى فرضت نفسها على الساحة السياسية وكان لها ميزة الأسبقية على مشكلة الدفاع ، فقد كان اقتراب موعد الانتخابات السودانية وتعهد بريطانيا بمنح السودان الحكم الذاتى فى أواخر عام ١٩٥٢ [1]هو ما دفع الجانبان إلى الدخول فى مفاوضات لحل هذه القضية فى وقت أقرب مما كان منتظرا .

ويلاحظ أن تلك التطورات الدستورية السودانية كانت نتيجة خطة بدأت عام ١٩٥١ ، بأن شكلت حكومة السودان لجنة مؤلفة من سودانيين برئاسة بريطانى ، وتولت هذه اللجنة دراسة الحكم الذاتى للسودان زهاء ستة شهور ثم ناقشت بعدها الجمعية التشريعية فى يناير ١٩٥٢ تقرير تلك اللجنة ، وبعد ذلك أعد مشروع قانون وافقت عليه الجمعية التشريعية السودانية فى مايو ١٩٥٢ ، ورفعه الحاكم العام إلى الحكومتين البريطانية والمصرية للموافقة عليه [2].

١ - Marlowe , Op . cit . , p . 392 .

٢ - وثائق مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ ، ١٢ فبراير ١٩٥٣ . ص ٣٦٣ .

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تعتبر أن مصر حين ألغت لاتفاق الثنائي فى اكتوبر ١٩٥١ قد غيرت موقفها وهدمت الأساس القانونى لدوام الاشتراك فى إدارة السودان ، فانها قبل أن توافق على إصدار هذا القانون قد أظهرت مقدار الأهمية التي تعلقها على تعاون مصر واشتراكها معها فى إقرار القانون الجديد تجنبا لإثارة أزمة بين البلدين بسبب هذه المسألة تؤثر على العلاقات بينهما [١].

ولذلك أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها للسفير فى القاهرة بأن يشرح لمحمد نجيب موقف الحكومة البريطانية إزاء التطورات الدستورية فى السودان ويقترح اشتراك مصر وبريطانيا فى الإشراف على السودان إلى أن يسوى السودانيون مسألة نظامهم الخاص بهم فى المستقبل ، وإلا فان الحكومة البريطانية ستضطر أن تتقدم فى السودان بمفردها [٢].

وقد بدأت المباحثات من هذا المنطلق ، ودارت المقترحات البريطانية التى قدمت لحكومة الثورة حول إنشاء لجنة دولية استشارية لإرشاد السودانيين نحو تقرير المصيرتتكون من ستة أعضاء ، ثلاثة منهم سودانيين ، وعضو مصرى ، وعضو بريطانى ، وعضو من بلد محايد ، مهمتها الإعداد لانتخابات البرلمان السودانى وإجراءها على نحو يضمن حريتها ونزاهتها [٣] ، كما نصت المقترحات البريطانية على اشتراك مصر مع بريطانيا فى إدارة الشئون السودانية فى الفترة الواقعة بين تنفيذ الدستور وممارسة السودانيين لحقهم فى تقرير المصير [٤].

ويلاحظ أن الحكومة البريطانية لم تكن ترغب في التفاوض مع حكومة الثورة فى ذلك الوقت ، وإلى أن تطمئن إلى استقرار الأوضاع السياسية فى مصر ، وإنما كان كل ما تهدف إليه من وراء مفاتحة الحكومة المصرية هو " تمهيد الطريق – مع الموافقة المصرية الإيجابية إذا أمكن – لتنفيذ الدستور الجديد ، وانتخاب البرلمان السودانى مع تجنب التفاوض فى اتفاقية بديلة لاتفاقية الحكم المشترك فى هذه المرحلة " [٥].

---

١ - F.O. 371/102742 . Eden to Stevenson . Instructions to Her Majesty's Ambassador on 12 Sept . 1952 . No . 297 . Confidential .

٢ - Ibid .

٣ - Ibid . , Enclosure I . Internal Commission for the Sudan Terms Reference

٤ - Ibid . , Instructions to Her Majesty's Ambassador on 12 Sept . 1952.

٥ - Ibid .

ولذلك أكد إيدن لستيفنسون أهمية " عدم إعطاء المصريين أى انطباع بأن العرض البريطانى السابق يمثل عرضا للتفاوض ، كما أكد إيدن أيضا أهمية " عدم إعطاء الانطباع بأن الحكومة البريطانية تقدم إنذارا ، لكن فى نفس الوقت لا يجب ترك أى شك لدى المصريين عن نية الحكومة البريطانية باصدار تصريح عام عن سياستها تجاه التطور الدستورى فى السودان فى بداية اكتوبر ، ولذلك فانه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المصرية لإصدار تصريح مشترك ، فان الحكومة البريطانية ستضطر إلى أن تصدر تصريحا منفردا"(١).

وقد بلغ ستيفنسون رسالة إيدن إلى محمد نجيب فى ٢٤ سبتمبر وأكد له " أنه لا يوجد أى مجال للتفاوض فى الوقت الحاضر " (٢) ، غير أن الحكومة المصرية رفضت أن تقبل مبدأ أنصاف الحلول ، وأصرت على ضرورة التوصل إلى حل كامل لمشكلة السودان (٣) ، ومن ثم بدأت المفاوضات التى انتهت بحل تلك القضية فى ١٣ فبراير ١٩٥٣ .

وكانت لحكومة الثورة نظرية فى مواجهة مشكلة السودان تقوم على أساس محاصرة الإنجليز بأسلوبهم ، ومحاربتهم بنفس سلاحهم ، فقد دركوا أن بريطانيا تعمل من أجل استمرار سيطرتها على السودان باثارة مسألة حق السودانيين فى تقرير مصيرهم بأنفسهم فى مواجهة المطلب المصرى بالسيادة على السودان ، فقرروا سحب المبادرة منها بقبول حل مشكلة السودان على أساس مبدأ تقرير المصير ، مخالفين بذلك الخط الذى أجمع عليه السياسيون قبل الثورة ، على أمل أن يشجع ذلك الشعب السودانى على اختيار الوحدة مع مصر (٤).

واعتبر رجال الثورة أن خير طريق للوصول إلى هذا الهدف ، ومواجهة مؤامرات وضغوط الاستعمار البريطانى وممثله الحاكم العام فى السودان ، هو الاتفاق مع السودانيين بمختلف أحزابهم ،وجمع كلمتهم على موقف موحدهومن ثم وجهوا الدعوة إلى جميع زعماء السودان الذين يمثلون وجهتى النظر الاتحادية والاستقلالية على السواء ، للقدوم إلى القاهرة للتشاور فى حل للمشكلة يرضى جميع الأطراف (٥).

---

١ - Ibid.

٢ - F.O. 371/102742 . Cairo to F.O. 24 Sept . 1952 . No.1423 . Immediate . Confidential .

٣ - F.O . 371/102744 . Cairo to F.O. 1 Jan . 1953 . Confidential .

٤ - محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، ص ١١٤ .

٥ - المصرى فى ١٩٥٢/٩/١٩ ، ١٩٥٢/١٠/٣ .

وقد لاقت دعوة مصر استجابة من جميع الأحزاب السودانية ، التى توافد ممثلوها على القاهرة ، تلبية لهذه الدعوة ، وانتهت المفاوضات بين الوفد المصرى[١] ووفود الأحزاب السودانية إلى الاتفاق على الأسس الخاصة بحل المسألة السودانية [٢].

وأهم ما يلاحظ هو اتفاق جميع الأحزاب السودانية على أن يقتصر اختيار السودان عند تقريره لمصيره على الخيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال عنها دون أى ارتباط بدولة أخرى، وأن يكفل للسودان حرية الاختيار بتحديد سلطات الحاكم العام ، وسودنة الإدارة ، وجلاء القوات البريطانية والمصرية قبل إجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية يناط بها تقرير المصير[٣].

وبناء على ذلك أرسلت الحكومة المصرية فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ مذكرة للحكومة البريطانية فى شأن الحكم الذاتى للسودان وتقرير المصير ، أعلنت فيها إيمانها الوطيد بحق السودانيين فى تقرير المصير وفى ممارستهم له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة ، وأنه للوصول إلى هذا الهدف فان الحكومة المصرية ترى أن تبدأ على الفور فترة انتقال تستهدف تحقيق غرضين : تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل ، وتهيئة الجو الحر المحايد الذى لابد من توافره لتقرير المصير [٤].

وأشارت المذكرة المصرية إلى أن فترة الانتقال تعد تمهيدا لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاء فعليا، وأن السيادة على السودان يبقى محتفظا بها للسودانيين إبان فترة الانتقال حتى يتم لهم تقرير المصير .

كما نصت المذكرة على إنشاء لجنة خماسية للإشراف على السلطات العليا فى السودان ، فيرجع إليها الحاكم العام فى جميع الشئون التى كان يرجع فيها من قبل إلى دولتى الحكم الثنائى ، وعلى تعديل الدستور السودانى تعديلا يضع السلطات جميعها فى أيدى السودانيين .

---

١ - وكان هذا الوفد مشكلا برئاسة محمد نجيب وعضوية على ماهر وعبد الرازق السنهورى وصلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى .
محمد نجيب ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

٢ - المصرى فى ١٩٥٢/١٠/٢٩ .

٣ - محمد نجيب ، المرجع السابق ، ص ١١٢ ، ١١٣ .

٤ - وثائق مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ ، ١٢ فبراير ١٩٥٣ . ، نص المذكرة المرفوعة من الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية فى شأن الحكم الذاتى للسودان وتقرير المصير ، ص ٢٩٣ إلى ٢٩٦ .

كما نصت على ألا تتجاوز فترة الانتقال مدة ثلاث سنوات مع مراعاة إتمام نظام سودنة الإدارة المنصوص عليها فى الدستور ، وتنتهى هذه الفترة بناء على تقدم البرلمان السودانى برغبته فى ذلك وموافقة الحكومتين القائمتين بالتصفية .

وعند تصديق الحكومتين القائمتين بالتصفية على تاريخ انتهاء فترة الانتقال تعد الحكومة السودانية القائمة وقتذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية ، وبعد تصديق البرلمان والحاكم العام عليه ، يتم الاتفاق عندئذ على الضمانات التى تكفل حرية الانتخابات وحيدتها ، وأكدت المذكرة وجوب انسحاب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بسنة واحدة على الأقل .

أما تقرير المصير فيكون باختيار الجمعية التأسيسية المنتخبة لأحد الاختيارين ، إما الارتباط بمصر وإما الاستقلال التام عن انجلترا ومصر وأى بلد آخر .

وفى النهاية عبرت المذكرة المصرية عن أمل الحكومة المصرية فى أن تشترك الحكومة البريطانية معها فى التعهد باحترام القرار الذى تتخذه الجمعية التأسيسية فى شأن مصير السودان وعلى أن تتخذ كل من الحكومتين من جانبها التدابير اللازمة التى تكفل تنفيذ هذا القرار [١].

وبذلك تكون حكومة الثورة قد طرحت معادلة جديدة لصياغة الموقف كله فأصبحت مصر تتحدث باسم الأحزاب السودانية عن حق الشعب السودانى في تقرير المصير ، وحصر تقرير المصير فى الارتباط مع مصر أو الاستقلال عن كافة القوى الأجنبية ، كما أصبح الطرف السودانى شريكا عاملا وأساسيا فى النزاع الثنائى بين مصر وبريطانيا ، فدخل بذلك إلى الميدان تيار جديد حمل معه أساليبه وخططه ومناوراته ، أما الطرف البريطانى فقد أصبح عليه بدوره أن يعيد التفكير ويعيد الحساب استعدادا لمواجهة الموقف الجديد [٢].

---

١ - المرجع السابق ، ص ٢٩٣ إلى ٢٩٦ .

٢ - وقد عق إيدن على اتفاق اكتوبر ١٩٥٢ بين الجانبين المصرى والسودانى بقوله " لقد كان لنا فرصة جيدة فيما مضى لكى نتعامل مع سياسيين مصريين يتصرفون بحماقة شديدة ، أما بعد أن عقد نجيب اتفاقياته مع الأحزاب السودانية فى اكتوبر الماضى ، فقد أصبح واضحا لنا أن حريتنا المستقبلية فى المناورة ستكون مقيدة على نحو كبير جدا " .
F.O. 371/102738 . Eden to R . Howe . 24 Jan . 1953 . Confidential .

وقد بدأت المفاوضات الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ ، ويلاحظ أن تحليل مادار بها يكشف عن الأهداف الحقيقية للجانبين تجاه السودان ، والمناورات السياسية التى لجأ إليها كل جانب لتحقيق أهدافه .

وقد رسمت الحكومة البريطانية سياستها فى تلك المفاوضات على ضوء التحالف المصرى - السودانى ، والذى أصبح يشكل عاملا جديدا فى الموقف،فحاولت أن تحد من فاعليته ، وتمنع مصر من استخدامه بما يسىء إلى مصالحها وذلك بوسيلة تتفق مع سياستها المعلنة بالعمل على رفاهية الشعب السودانى وحماية مصالحه .

ومن هذا المنطلق أعلن الجانب البريطانى فى المفاوضات أن هدفه الأساسى هو توحيد السودان ، وأن تحقيق هذه الوحدة لا يتأتى إلا عن طريق استعادة ثقة الجنوب بالشمال ، التى ستؤدى إلى انضمام الجنوب إلى باقى السودان ومنح ثقته للشمال أثناء فترة الانتقال [١].

وعلى هذا الأساس تمسكت الحكومة البريطانية بضرورة منح الحاكم العام سلطات استثنائية للأقاليم الجنوبية بدعوى حماية الجنوبيين من الشماليين [٢] ، فى الوقت الذى كانت هذه السياسة المعلنة البريطانية تهدف فى حقيقة الأمر إلى الإبقاء على السيطرة البريطانية على السودان .

أما الموقف المصرى فقد تبلور فى الإصرار على التخلص من النفوذ البريطانى فى السودان لتهيئة الظروف السياسية التى تضمن اختيار السودانيين الانضمام إلى مصر ، ولذلك بذل الجانب المصرى كل جهده لمقاومة المحاولات البريطانية لمنح الحاكم العام سلطات استثنائية للجنوب ، فحاول أولا التصدى لتلك المحاولات بالتمسك بوجوب عدم التفرقة بين أهالى السودان والمحافظة على وحدته وأنه لتحقيق هذا الهدف يجب عدم ذكر كلمتى « الشمال » و « الجنوب » وإنما تتم الإشارة إلى السودانيين بغير تفرقة [٣] ، وأمام إصرار الجانب البريطانى على موقفه تمسك الجانب المصرى بضرورة إخضاع سلطات الحاكم العام لتصديق اللجنة الخماسية التى يجوز لها السير فى الإجراءات أو الرجوع إلى الحكومتين [٤] ، وبمعنى آخر

---

١ - وثائق مجلس الوزراء ، المرجع السابق ، محضر الاجتماع الذى عقد برئاسة مجلس الوزراء فى ٩ ديسمبر عام ١٩٥٢ . ص ٣٢٩ .

٢ - المرجع السابق ، محضر الاجتماع المنعقد فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ ، ص ٣٠٦ .

٣ - المرجع السابق ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

٤ - المرجع السابق ، محضر الاجتماع المنعقد فى ٢٦ نوفمبر ٢٦ سنة ١٩٥٢ ، ص ٣١٩ .

حاول الجانب المصرى تقييد سلطات الحاكم العام بمنح الحكومتين المصرية والبريطانية حق الاعتراض على الإجراءات الناجمة عن هذه السلطات .

وبرغم تراجع الجانب البريطانى وقبوله أن يخضع الحاكم العام عند ممارسة بعض سلطاته لإشراف لجنته [١]، إلا أن الخلاف بين الجانبين قد دار حول المادة ١٠٢ من قانون نظام الحكم الذاتى ، التى تنص على أنه بسبب مأزق سياسى أو عدم التعاون أو المقاطعة أو خلاف ذلك ، لا يمكن السير بادارة السودان بموجب الدستور الموضوع ويجوز للحاكم العام إعلان حالة طوارىء دستورية " .

فقد أصر الجانب المصرى على إخضاع سلطات الحاكم العام فى حالة الطوارىء الدستورية لإشراف لجنته [٢]، على أساس أن السودان سيتولى حكم نفسه بعد ثلاث سنوات ، ولذلك يجب أن تجرى الأمور من البداية عن طريق اللجنة حتى يكتسب أعضاؤها السودانيون الخبرة اللازمة لهم فى معالجة أمورهم [٣].

أما الجانب البريطانى فقد تمسك بحق الحاكم العام فى إعلان حالة الطوارىء الدستورية بدعوى خطورة تعرض سلطات الحاكم العام التقديرية لنوع من التأثير والضغط السياسى من جانب أعضاء اللجنة السودانيين [٤]، ولذلك فانه لايجب أن تغل يد الحاكم العام حتى لا يضعف مركزه ويتأثر الاستقرار العام فى السودان [٥].

وإزاء تشدد الجانب المصرى طرح الجانب البريطانى صيغة لتسوية هذه المسألة تعطى الحاكم العام حق إعلان حالة ضرورة دستورية استثنائية " بعد الرجوع إلى اللجنة واستشارتها إلى أبعد مدى " ، وتنص على أنه إذا لم ينه حالة الضرورة الاستثنائية فى ظرف ثلاثين يوما بعد أن تتقدم إليه اللجنة بطلب ذلك تعرض اللجنة الأمر على الحكومتين ، فاذا رأت إحداهما أنه لا مبرر لبقاء حالة الضرورة الاستثنائية وجب على الحاكم العام أن يعيد الحالة الطبيعية بأسرع ما يمكن ، كما أجازت الصيغة البريطانية للحكومتين بالاتفاق بينهما أن تطلبا إلى الحاكم العام إجراء ذلك فى أى وقت [٦].

١ - المرجع السابق ، محضر الاجتماع المنعقد فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، ص ٣٢٣ .
٢ - المرجع السابق ، محضر الاجتماع المنعقد فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢ ، ص ٣١٥ .
٣ - المرجع السابق ، ص ٣١٩ .
٤ - المرجع السابق ، ص ٣١٨ .
٥ - المرجع السابق ، محضر الاجتماع المنعقد فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، ص ٣٢٥ .
٦ - المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .

ولكن بعد أن لقيت تلك الصيغة قبولا من جانب المصريين ، اضطرت الحكومة البريطانية أن توقف المفاوضات تحت ضغط روبرت هاو ، الحاكم العام للسودان ، الذى رفض قبول الصيغة البريطانية ، وأصر على أن تكون له الكلمة الأخيرة فى إعلان حالة الطارئة الدستورية ضد نصيحة لجنته [١].

إلا أن خوف الحكومة البريطانية من النتائج التى ستترتب على فشل مفاوضات السودان ، والتى ستؤدى إلى عرقلة تسوية قضية الدفاع ، بالإضافة إلى إثارة الاضطرابات فى السودان نفسه ، قد دفع وزير الخارجية البريطانية إلى بذل كل جهده لحمل الحاكم العام على تغيير موقفه [٢].

فقد أرسل إيدن إلى هاو يقول أن برغم أنه يقدر تماما وجهة نظره إلا أنه لايملك أن يفرض على مصر أكثر مما تضمنته الصيغة التى اقترحها الجانب البريطانى ، ولذلك ، ونظرا للآثار السيئة التى ستنتج عن فشل المفاوضات ، فانه سيكون ممتنا جدا إذا قبل هاو تلك الصيغة ، حتى تستطيع الحكومة البريطانية أن تعطى تعليمات لستيفنسون باستئناف المفاوضات لإنهاء مشكلة السودان [٣].

ومما تجدر ملاحظته أن الحكومة البريطانية كانت تعتبر أن السلطات التى سيحصل عليها الحاكم العام بمقتضى المادة ١٠٠ من القانون كافية تمامًا للاحتفاظ بالسيطرة البريطانية على السودان ، فوفقا لهذه المادة ، التى تمنح الحاكم العام سلطات استثنائية للأقاليم الجنوبية ، يستطيع الحاكم العام أن يمتنع عن التصديق على أى قانون يرى أنه لا يتفق مع مسئولياته تجاه الجنوب ، كما أنه يستطيع أيضا أن يصدر الأوامر اللازمة لمساعدته على قيامه بواجباته بمقتضى هذه المسئوليات ، " وبالتالى فان الحاكم العام يمكنه فى الواقع أن يعطل السلطة التشريعية للبرلمان السودانى بخصوص الجنوب ، أو يصدر أوامر بدون إشراف فعال من جانب لجنته ، وهذه سلطات واسعة جدا وستكون كافية لحماية مصالح الجنوب " [٤].

---

١ - F.O. 371/102736 . Minute by Allen on 3 Jan . 1953 . JE 1051/17 . Confidential .
٢ - F.O. 371/102736 . F.O. to Khartoum . 5 Jan . 1953 . No . 16 . Immediate . Confidential .
٣ - Ibid .
٤ - F.O. 371/102736.Minute by Allen on 6 Jan . 1953 . JE 1051/18 B .

بالإضافة إلى ما تقدم ، فان الحاكم العام يستطيع أن يعطل الدستور وفقا للمادة ١٠٢، من خلال إعلان حالة طارئة دستورية ، وفى هذه الحالة سيتعطل البرلمان ، وتتخلى الوزارة عن الحكم ، ويعين الحاكم العام مجلسا للدولة لكى يقيم حكومة برلمانية جديدة فى أقرب فرصة(١).

ولذلك اعتبرت الحكومة البريطانية أن الحاكم العام سيظل يتمتع بسيطرة حقيقية على السودان ، ولهذا ألحت عليه لقبول التسوية التى طرحتها على الجانب المصرى فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ وعدم تعريض المفاوضات للفشل " (٢).

وفى النهاية تخلى الحاكم العام عن موقفه المعارض نزولا على رغبة حكومته ، برغم عدم رضائه التام عن مدى السلطات التى يعطيها له الاتفاق الجديد (٣).

وتصورت الحكومة البريطانية أنها قد استطاعت بذلك اجتياز العقبة الأساسية فى التقدم صوب الاتفاق مع الجانب المصرى على أساس مشروعها الجديد ، الذى قدمه الوفد البريطانى للجانب المصرى فى ١٢ يناير ١٩٥٣ رداً على المذكرة المصرية فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢، والذى يتلخص فى التمسك بالضمانات اللازمة للجنوب والمشار إليها بالمادة ١٠٠ من قانون نظام الحكم الذاتى ، وفى إحالة مسألة السودنة إلى الحكومة السودانية عند تكوينها لكى تقرر مدة السودنة ومداها ، وأعطت سفيرها فى القاهرة تعليمات باستئناف المفاوضات (٤)، إلا أن الحوادث سرعان ما تجاوزت هذا كله وطرحت موقفا جديداً .

فقد حفز توقف المفاوضات الجانب المصرى على متابعة المزيد من التحرك السياسى المشترك مع الجانب السودانى للضغط على الموقف البريطانى ودفعه إلى التساهل ، فتوجه وفد مصرى برئاسة صلاح سالم إلى السودان ، لعرض نقاط الخلاف التى ظهرت أثناء المباحثات الدائرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية على ممثلى الأحزاب السودانية ، والتشاور معهم لإيجاد وسيلة لكسر الجمود الذى سيطر على الموقف (٥).

---

١ - Ibid.

٢ - F.O. 371/102737 . F.O. to Khartoum . 8 Jan . 1953 . No . 23 . Secret .

٣ - F.O. 371 / 102737 . Khartoum to F.O. 8 Jan . 1953 . No . 21 . Immediate . Top secret .

٤ - F.O. 371/102737 . F.O. to Cairo . 9 Jan 1953 . No . 50 . Immediate . Secret .

٥ - F.O. 371/102737 . Khartoum to F.O. 11 Jan . 1953 . No . 25 . Emergency . Confidential .

وأسفرت الجهود المصرية عن اتفاق الأحزاب السودانية على قبول وجهة النظر المصرية كما جاءت فى مذكرة ٢ نوفمبر ، واعتبار ما جاء بها أساسا للدستور السودانى للحكم الذاتى ، وأعلن ممثلوا الأحزاب أنهم قد أجمعوا على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل أى دستور لا يقوم على هذه الأسس [١].

ويلاحظ أن الوفد المصرى قد توجه لزيارة جنوب السودان ، وبرغم العراقيل التى حاول الحكام الإداريون الإنجليز لمقاطعات جنوب السودان إقامتها فى وجهه ، فان صلاح سالم قد استطاع أن يلتقى بعدد كبير من زعماء الجنوب وأكثر من ذلك استطاع أن يحصل على توقيعاتهم على عريضة تؤكد تضامنهم مع أحزاب الشمال فى المطالبة بحق تقرير المصير للسودان كله شمالا وجنوبا [٢].

وبذلك تكون الحكومة المصرية قد أسقطت أهم الحجج التى كان الجانب البريطانى يتمسك بها لفرض سيطرة فعلية على السودان ، وسحب البساط من تحت أقدام الحكومة البريطانية بعد أن أعلن أصحاب الشأن أنفسهم قبول أسس العرض المصرى ورفض ماعداها ، مما أضعف الموقف التفاوضى للجانب البريطانى ، وقلل من احتمالات قبول المشروع البريطانى [٣].

ووجدت الحكومة البريطانية نفسها أمام تطور جديد فى الموقف ، يقلب كل حساباتها وخططها ، ويفرض عليها أن تعيد تقييم مواقفها وسياستها .

وبداية سلمت الحكومة البريطانية بأن " المصرين قد أثبتوا أنهم يعرفوا فن الحصول على التأييد السودانى ، وأنه قد أصبح الآن واضحا أكثر من أى وقت آخر أن الإنجليز لن يستطيعوا الدخول فى هذه المنافسة بأى أمل فى النجاح "[٤] ، وبأن " الحكومة المصرية ، بعد أن غيرت سياستها تجاه السودان ، قد أظهرت أنها قادرة على أن تقيد حرية بريطانيا إلى أبعد مدى فى اختيار السياسة التى تناسب مصالحها "[٥] كما اعترفت الحكومة البريطانية

---

١ – وثائق مجلس الوزراء ، نص اتفاق بين الأحزاب السودانية فى ١٠ يناير ١٩٥٣ ، ص ٢٩٧ – ٢٩٨ .

٢ – محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

٣ – F.O. 371/102737 . F.O. to Colonial Office . 15 . Jan . 1953 .

٤ – F.O. 371/102738 . Minute by Morris on 12 Jan . 1953 . JE 1051/52 . Confidential .

٥ – F.O. 371/102737 . F.O. to Colonial Office . 15. Jan .1953 . JE 1051/36 . Secret .

بأن " الاتفاق المصرى - السودانى قد أضعف موقفها التفاوضى على نحو واضح [١]، واعترف الحاكم العام فى السودان بأن هذا الاتفاق " قد وضعه فى موقف خطير جدا ، إذ أنه إذا ما فشلت المفاوضات مع مصر الآن ، فسوف يكون من المستحيل بالنسبة له أن يعلن الدستور ويجرى الانتخابات " [٢] حسب ما كان مرسوما من قبل ، وكان الحاكم العام ينوى عقد اجتماع مع الزعماء السياسيين السودانيين للاتفاق معهم على التعاون مع حكومة السودان على أساس إعلان الدستور الجديد وإجراء الانتخابات فى حالة فشل المفاوضات مع مصر [٣].

وعلى ضوء هذا المناخ الجديد رسمت الحكومة البريطانية سياستها على أساس " استغلال أفضل ما فى موقف سيء ، قبل أن تجد نفسها مواجهة بموقف أسوأ " [٤] بمنطق أن الوصول إلى نتيجة سريعة فى المفاوضات كفيل بتدارك الموقف ومنعه من التدهور بما يسيء أكثر إلى المصالح البريطانية ، فان " التشدد البريطانى وقطع المفاوضات بسبب مسألة الجنوب سيؤدى إلى فوضى دستورية عامة وتدهور سريع فى الأمن "[٥] ويرجع موقف الإدارة البريطانية إلى عدة سنوات مضت ، لأنه بدون تعاون السياسيين السودانيين تضطر حكومة السودان إلى العودة إلى الحكم الفاشستى ، مع الوضع فى الاعتبار أن الشماليين لن يطيعوا أوامر الإدارة البريطانية ، ومن المؤكد أن النتيجة ستكون إلقاء السودان فى أحضان المصريين " [٦].

ومن جانب آخر رأت الخارجية البريطانية أن قطع مفاوضات السودان يعنى " عدم إمكانية تسوية مشكلة الدفاع والعودة إلى حرب العصابات فى منطقة القنال ، فى الوقت الذى قد يخذل السودانيون الجنوبيون الإنجليز مثلما فعل الشماليون " [٧].

١ - F.O. 371/102737 . F.O. to Cairo . 13 Jan . 1953 . No . 67 . Immediate. Secret .

٢ - F.O. 371/102737. Khartoum to F.O. 12 Jan .1953.No. 27. Immediate. Top secret .

٣ - F.O. 371/102737 . Khartoum to F.O. 7 Jan . 1953 . No .18 . Immediate. Confidential .

٤ - F.O. 371/102737 . F.O. to Conlonial office . 15 Jan . 1953 JE 1051/36 Secret .

٥ - F.O. 371/102737 . Khartoum to F.O. 12 Jan . 1953 . No . 27 . Immediate . Top secret .

٦ - F.O 371/102738 . Cairo to F.O. 15 jan . 1953 . No . 80 . Immediate . Confidential .

٧ - F.O. 371/102738 . Minute by Allen on 12 Jan . 1953 . JE 1051/52 . Confidential .

لكل هذه الاعتبارات رأى الجانب البريطانى أن يرد على الموقف المصرى باجرائين ، أولاً : "أن يقبل أفضل ما يمكن الحصول عليه من المصريين ويعتمد على البرلمان السودانى ، الذى سيكون له حق مناقشة الاتفاقية المصرية - البريطانية ، فى إدراك الأمور على نحو أفضل مما فعل الزعماء السودانيون " (١) ، وثانيًا : أن ترد السلطات البريطانية فى السودان على المناورة المصرية بعرض نصوص المشروع البريطانى على الأحزاب السودانية مع تأكيد أن " حكومة جلالة الملكة مستعدة أن تجرى الانتخابات فورا على هذا الأساس " على أمل أن يمكن ذلك الجانب البريطانى من " استرداد المبادرة مرة ثانية " (٢).

ويلاحظ أنه برغم أن الحكومة البريطانية كانت تدرك " أنه قد أصبح متأخرا جدا توقع إمكانية حدوث تغيير جوهرى فى موقف الزعماء السودانيين إلا أنها قد رأت " أنهم يجب أن يفهموا نقاط الخلاف من وجهة نظرها بالإضافة إلى المدى الذى تكون بريطانيا مستعدة للذهاب إليه للوصول إلى تسوية للمسألة " واعتبرت أنه " حتى إذا لم يكن لذلك تأثير سريع فانه قد يفيد فى تعليمهم " ولذلك طلبت من الحاكم العام سرعة الاتصال بممثلى الأحزاب السودانية لشرح وجهة النظر البريطانية " (٣).

وفى هذا الإطار أرسل وزير الخارجية البريطانية تعليمات إلى السفير فى القاهرة تقول " نظراً لاتفاق المصريين الأخير مع السياسيين السودانيين فى الخرطوم ، فانه ليس من المحتمل أن تقبل الحكومة المصرية مشروع الاتفاقية التى قدمتها لهم ، وقد أضعف الاتفاق المصرى - السودانى موقفنا التفاوضى على نحو واضح ، لكنه لم يضع فى اعتباره آراء أو مصالح الجنوب ، نحن مع ذلك مضطرين أن نضع ذلك فى اعتبارنا ونتجنب مقاطعة الجنوبيين لانتخابات البرلمان السودانى ، لكى نفعل ذلك ، يجب أن نعمل بسرعة . قد يكون لدى السودانيين الشماليين الآن بعض الشكوك بخصوص صحة موقفهم ، كما يبدو من برقيتك أن المصريين أنفسهم خائفين من تصرفهم فى السودان ، لذلك فان أفضل فرصة لنا لكى نحصل على اتفاقية ، هى أن نعمل بدون تأخير لكى نستغل هذا الاتجاه إذا كان موجودا . مسألة

---

١ - F.O. 371/102737 .Khartoum to F.O.12 Jan .1953 . No. 27.Immediate . Top secret .

٢ - F.O. 371/102738 . Minute by Morris on 12 Jan . 1953 . Confidential .

٣ - F.O. 371/102737 . F.O. to Khartom , 13 Jan . 1953 . No . 42 . Immedi-ate . Confidential .

الضمانات للجنوب هى بالطبع العقبة الرئيسية ، لذلك يبدو لى أن أمامنا ثلاث طرق للعمل، إما أن تظل مقترحاتنا التى قدمناها للمصريين كما هى مع دعوة البرلمان السودانى لإبداء رأيه فيها ، وإما أن نمتنع عن اتخاذ قرار الآن بشأن مسئوليات الحاكم العام الخاصة تجاه الجنوب ، ونترك ذلك للبرلمان السودانى لكى يقرره ، أى نترك فراغات فى كل من قانون تقرير المصير والاتفاقية المصرية - البريطانية بخصوص الجنوب ، وندعو البرلمان السودانى لملئها ، أو نقبل المشروع المصرى مع اشتراط دعوة البرلمان السودانى لمناقشته ، وأن تعود الحكومتان لمناقشة الاتفاقية على ضوء آراء البرلمان السودانى " [١].

ويلاحظ أن إيدن أكد لستيفنسون أهمية " عدم إعطاء المصريين أى انطباع أثناء الحديث بأن البريطانيين قد ارتبكوا بسبب الاتفاق المصرى السودانى الأخير ، وإنما يؤكد لهم أن كل ما يهم الحكومة البريطانية هو الحصول على اتفاقية مقبولة فى كل السودان ، ولذلك فان الاتفاق المصرى - السودانى يكون مساعدا فى الوصول إلى هذه التسوية بقدر ما يسوى الخلافات بين الأحزاب السودانية ، لكن الاتفاق لم يضع فى اعتباره آراء الأقاليم الجنوبية التى لايمكن التأكيد من الحصول عليها إلى أن يكون هناك برلمان سودانى يضم ممثلين عن الجنوب ، وهذا هو السبب الذى دفعنا إلى أن ندخل فى مقترحاتنا الأخيرة البروتوكول الذى ينص على أن يناقش البرلمان السودانى النصوص الرئيسية فى الاتفاقية المصرية البريطانية وأن تتعهد الحكومتان بدراسة آرائه ، لذلك فانه لا يجب أن يتخذ قرار نهائى بخصوص ضمانات الجنوب إلى أن يستشار البرلمان السودانى " . وفى النهاية ترك إيدن لستيفنسون حرية التحرك فى إطار التعليمات السابقة للحصول من المصريين على أفضل النصوص على أساس البدائل الثلاثة السابقة [٢].

وفى نفس الوقت سعى الإنجليز إلى إعداد البدائل فى حالة فشلهم فى الحصول على موافقة المصريين على مقترحاتهم ، فقررت الحكومة البريطانية إرسال تعزيزات عسكرية إلى السودان وإلى منطقة القنال ، لمواجهة أية اضطرابات تنتج عن فشل المفاوضات [٣] ، وأصدرت

---

١ - F.O. 371/102737 . F.O. to Cairo . 13 Jan . 1953 . No . 67 . Immediate .

٢ - Ibid .

٣ - F.O. 371/102761 . Extract from COS (53) 4th Meeting held on 13.1.53 . Top Secret .

تعليماتها إلى قيادة الشرق الأوسط تطلب منها الاستعداد لاحتمال إرسال فرقة عسكرية للخرطوم فى حالة فشل المفاوضات مع مصر ، مع مراعاة الأهمية القصوى لسرية هذه الترتيبات " نظراً لأثر تسرب أنبائها على المفاوضات " [١].

ويلاحظ أن المصريين كانوا فى تلك المرحلة ، التى تعثرت فيها المفاوضات ، يحاولون تحريك الموقف بالقاء تصريحات تهديدية عن عزم الحكومة على استخدام القوة وقيادة حرب فدائية إذا لم تسفر المفاوضات عن نتيجة إيجابية ، وباثارة حملة صحفية تدعو إلى التحريض على استخدام العنف ضد الإنجليز فى منطقة القنال [٢].

وبرغم التأكيدات المتكررة التى أعطاها محمود فوزى للسفارة البريطانية عن عزم حكومة الثورة على حل المشاكل المعلقة بينها وبين بريطانيا بأسلوب المفاوضات وحده [٣]، إلا أن تصريحات المسئولين قد سببت إزعاجا شديداً للحكومة البريطانية ، التى برغم إدراكها "لحاجة الحكومة المصرية لأسباب داخلية [٤]، لإلقاء هذا النوع من التصريحات إلا أنها كانت تشعر بأن هذه التصريحات " تعبر عن المشاعر الحقيقية لكثير من أعضاء النظام الحالى " وتعتبر "أن هذه التصريحات العامة تضر العلاقات الإنجليزية المصرية بشكل لا تستطيع التأكيدات الخاصة أن تصلحه " [٥].

---

١ - F.O. 371/102742 . Ministry of Defence to G.H.Q MELF . 13 Jan . 1953 . COS (ME) 783 . Operational Immediate . Top secret .

٢ - F.O. 371/102761 . Cairo to F.O. 1st Jan . 1953 . No . 3 . Confidential .

٣ - F.O. 371/102761 . Cairo to F.O. 3 Jan . 1953 . No . 11 . Priority . Confidential .

F.O. 371/102761 . Cairo to F.O. 5 Jan . 1953 . No . 22 . Confidential .

F.O. 371/1028761 . Cairo to F.O. 9 jan . 1953 . No . 41 . Priority . Confidential .

وفى رد على احتجاج من السفير على محاولة الحكومة المصرية إثارة الاضطرابات فى السودان ، وفى منطقة القنال أجاب محمود فوزى مؤكدا عدم جدية تصريحات أعضاء مجلس قيادة الثورة وأن " المصريين شعب بحر متوسط ، يعيشون بدرجة كبيرة على انفعالاتهم ، والكلمات عندهم ليس لها نفس المعنى الذى يكون لها فى الدول الشمالية ، فان محمد نجيب من أجل أن يجعل روح الحركة تظل حية ، يضطر أن يستخدم بعض " الفلفل " فى تصريحاته العامة . لذلك فلا يجب أن يأخذ الإنجليز هذه التصريحات بشكل جدى .

F.O. 371/102762 . Cairo to F.O. 30 Jan 1953 . No . 184 . Confidential .

٤ - وقد تأكد هذا المعنى فى محادثة بين عبد الناصر والسفير البريطانى فى ٧ يناير ، حيث قال عبد الناصر " إننا قد خلقنا أعداء كثيرين لنا فى البلد " وكان مما جاء فى حديث السفير قوله " كنا نأمل أن حركة الجيش ، على خلاف النظام لسابق ، لن تعمل على صرف الانتباه عن عجزها فى الإدارة الداخلية إلى الشبح الإنجليزى .

F.O. 371/102761 . Cairo to F.O. 9 Jan . 1953 . No . 42 . Confidential .

٥ - F.O. 371/102761 . F.O. to Cairo 7 Jan . 1953 . Confidential .

ولذلك قدمت السفارة البريطانية احتجاجات إلى الحكومة المصرية مؤكدة الأثر السيء الذى سينعكس على الفاوضات ، إذا ما استمرت الحكومة المصرية على اتباع هذه السياسة [١]، كما حذرت السفارة الأمريكية عبد الناصر من أنه " إذا استؤنفت حرب العصابات مرة ثانية ، فان ذلك سيعنى نهاية الآمال المصرية فى الحصول عى المساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية ، وبالتالى فان هذه التهديدات أكثر خطورة على مصر " [٢].

ومن جانب آخر ، قررت الحكومة البريطانية ، فى حالة إصرار المصريين على التمسك بموقفهم كما عبرت عنه مذكرة ٢ نوفمبر واتفاق اكتوبر ١٩٥٢ ، ورفضهم للمقترحات البريطانية ، أن تعطى تعليمات للحاكم العام بأن يعقد مؤتمرا يحضره ممثلين عن الشمال والجنوب لتسوية خلافاتهم حتى يمكن إجراء الانتخابات وإنشاء برلمان سودانى يمثل السودان كله [٣].

وطلب إيدن من ستيفنسون أن يوضح للحكومة المصرية أنها إذا لم تقبل المقترحات البريطانية، فان الحكومة البريطانية لن يكون أمامها بديل آخر إلا عقد مؤتمر الخرطوم [٤]، فقد كان وزير الخارجية يعتقد أن " المصريين ، مالم يكونوا مواجهين بهذا التهديد الضمنى ، لن يوافقوا على نصوص مقبولة " [٥].

ويلاحظ أن ستيفنسون قد أكد لإيدن " أن هذا التهديد الضمنى لن يجعل المصريين فى الواقع يوافقوا على المقترحات البريطانية ، إذ أنهم واثقين جدا من قدرتهم على منع الإنجليز من القيام بعمل من جانب واحد ، من خلال تنفيذ وعد الأحزاب السياسية السودانية بمقاطعة الانتخابات " [٦].

---

١ - F.O. 371/102761 . Cairo to F.O. 9 Jan . 1953 . No . 41 . Priority . Confidental .

٢ - F.O. 371/102761 . Minute on 8 Jan . 1953 . JE . 1052 /8. Secret .

٣ - F.O. 371/102737 . F.O. to Khartoum . 15 Jan . 1953 . No . 52 . Immediate . Secret .

٤ - F.O. 371/102737 . F.O. to Cairo . 16 Jan . 1953 . No . 96 . Emergency Secret .

٥ - F.O. 371/102739 . F.O. to Cairo . 20 Jan . 1953 .

٦ - F.O. 371/102739 . Cairo to F.O. 21 Jan . 1953 . No . 125 . Immediate . Confidential .

وعموما فانه برغم هذه البدائل العسكرية والسياسية التى أعدتها الحكومة البريطانية لمواجهة احتمالات الفشل فى الاتفاق مع مصر ، فان الذى يبدو واضحا من المراسلات التى كانت دائرة بين الحكومة البريطانية وممثليها فى الخرطوم والقاهرة هو أن الحكومة المصرية قد نجحت ، من خلال سياسة التضامن المصرى السودانى ، فى سحب المبادرة من الإنجليز فى السودان ، ووضع الجانب البريطانى فى مأزق ليس له حل غير التراجع والاستسلام بعد أن أفلت الأمر من يده .

وجدير بالتسجيل أنه لم تكن نوازع الأخوة العربية هى التى تحرك الطرف السودانى للتحالف مع الطرف المصرى ، ولكن محاولة الاستفادة من اعتراف حكومة الثورة بحق السودان فى تقرير المصير هى التى وجهت الزعماء السودانيين إلى هذا الاتجاه .

فقد كانت الأحزاب السودانية تعى أنها أمام فرصة إذا ضاعت فسوف يصبح من الصعب إيجاد فرصة مماثلة لها فى المستقبل ، فحكومة الثورة قد اعترفت بحقوق السودان فى الحكم الذاتى وتقرير المصير ، وهو ما لم تفعله حكومة مصرية أخرى ، ولذلك رأى السودانيون أن الفشل فى استغلال هذا الموقف قد يؤدى إلى إدخال قضية السودان مرة أخرى فى دائرة النزاع على السيادة المصرية على السودان ، وبهذا المنطق قرر الزعماء السودانيون التخلى عن علاقتهم الخاصة بالإدارة البريطانية والتحالف مع حكومة الثورة إلى أن تنفذ وعدها " وحينئذ يتم التخلص من المصريين إلى الأبد " .

فقد صرح الزعماء السودانيون الذين وقعوا اتفاق ١٠ يناير ١٩٥٣ للسلطات البريطانية فى السودان بموقفهم كالآتى : " إذا فشلنا فى استغلال هذه الفرصة قد لا نحصل عليها أبداً ثانية ، وقد ندخل مرة أخرى فى جدال حول السيادة المصرية على السودان ، نحن نعرف أن حكومة نجيب حكومة ضعيفة وقد لا تظل فى الحكم طويلا ، والأوضاع فى مصر تسير من سيء إلى أسوأ ، لذلك لابد أن نحصل على ما نستطيع الحصول عليه الآن من المصريين ، هناك كثير من النقاط السيئة فى الاتفاقية ، لكن بمجرد أن نحصل على برلماننا سنغيرها . إننا واثقون من أننا يجب أن نأخذ ما نستطيع من مصر وحينئذ نتحرر منها إلى الأبد " [1].

---

١ - F.O. 371/102738. Khartoum to F.O. 16 Jan 1953. NO .35 . Immediate . Confidential .

ولم تقتصر المناورات السودانية على مهادنة الطرف المصرى " للحصول منه على أقصى ما يمكن الحصول عليه "[١] وإنما راح السودانيين من جانب آخر يهادنون الطرف البريطانى ، حتى لا يقف عقبة فى طريق الاتفاق .

فمن ناحية أكد الزعماء السودانيون للإنجليز نواياهم بتعديل الاتفاقية المصرية - البريطانية بشكل يرضى وجهة النظر البريطانية ، بعد إنشاء البرلمان السودانى ، ومن ناحية أخرى بذلوا لهم الوعود بالعمل على صيانة المصالح البريطانية فى السودان بعد التخلص من المصريين .

ففى محادثة بين الجنرال روبرتسون والزعماء السودانيين (السيد عبد الرحمن المهدى وعبد الرحمن على طه وعبد الله خليل وسيد صدقى) أكد الأخيرين " أنهم يدركون تماما حقيقة النوايا المصرية تجاه السودان ، وهى محاولة السيطرة عليه ، وأنه بمجرد أن ينشأ البرلمان السودانى لن يكون من الصعب إحباط الخطط المصرية ووضع ترتيبات مرضية لاستمرار استخدام موظفين إنجليز فى إدارة السودان ، وفى قوة الدفاع السودانى والبوليس إلخ .. وإن كان من المستحيل بالنسبة لهم التصريح بهذا الموقف علانية فى الوقت الحاضر ، إلا أن حكومة جلالة الملك والشعب الإنجليزى يجب أن يثقوا فى أن السودانيين سيبقون أصدقاء لبريطانيا إلى الأبد " [٢].

ومن الواضح أن السودانيين كانوا يلعبون دوراً مرسومًا هدفه دفع الطرفين المصرى والبريطانى إلى التسابق فى الدفاع عن الحقوق السودانية أملا فى كسب ود السودانيين .

ويلاحظ من جانب آخر ، أن الطرف الأمريكى لم يكن بعيدا عن هذا المناخ الحافل بالمناورات السياسية والأهداف المتعارضة ، وإنما كان له هو الآخر دور فى تلك المفاوضات .

فقد أدى تعثر المفاوضات إلى تزايد قلق الأمريكان [٣] ، ودفعهم إلى التحرك للتوفيق بين مواقف الأطراف الأساسية فى القضية ، ولكن مع مراعاة أن الانحياز لموقف أى من الطرفين الرئيسيين سينتج عنه آثار ضارة ، ولذلك فانهم لم يعطوا الاعتبار لوجهة النظر البريطانية وحدها فى تلك المرحلة وإنما أصبحوا يتفقوا أيضا مع وجهة النظر المصرية .

---

١ - Ibid.

٢ - F.O. 371/102739 . Khartoum to F.O. 26 Jan .1953 . No . 59. Immediate . Top secret .

٣ - F.O. 371/102748 . Cairo to F.O. 16 Feb . 1953 . JE 1051/322 . Personal and Confidential . Guard .

ومن هنا كان التحرك الأمريكى فى مفاوضات السودان تحيط به الشكوك البريطانية ، ووصلت هذه الشكوك إلى حد الاعتقاد بأن كافرى يعطى للمصريين الانطباع بأن الإنجليز لن يقطعوا المفاوضات أبدا سواء قدم المصريون التنازلات المطلوبة أم لم يقدموها ، وإنما سيتراجعون دائما أمام الإصرار المصرى [١] ، وبأنه يعمل على تقوية الاعتقاد المصرى بامكانية الاعتماد على المساعدة لأمريكية فى الحصول من الجانب البريطانى على مايريدون [٢]، كما اتهم الإنجليز كافرى أيضا بأنه يتعمد إعطاء المصريين الانطباع بأن تدخله يتم لحسابهم وبهدف مساعدتهم ضد الجانب البريطانى [٣].

ولذلك اعتبر الإنجليز أن الموقف الأمريكى كان مسئولا عن التصلب المصرى فى مفاوضات السودان ، حيث لوحظ أن " تدخل كافرى فى أى نقطة كان ينتج عنه دائما آثار ضارة للمصالح البريطانية ، فمثلا كان الموقف المصرى معقولا فيما يختص بمسألة منح بريطانيا محطة فى السودان لخدمة الطائرات وتموينها قبل أن يتدخل كافرى فيها ، أما بعد تدخله مباشرة فقد أصبح الموقف لمصرى متصلبا جدا " [٤].

وبالتالى خرج وفد المفاوضات البريطانى من تجربة مفاوضات السودان بنتيجة مؤداها " أن الأمريكان لن يعطوا بريطانيا مساعدة حقيقية فى مفاوضات الدفاع ، جزئيا بسبب الحماقة وعدم الكفاءة ، وجزئيا بسبب حقيقة أن اهتمامهم بتأييد الإنجليز أقل كثيرا من اهتمامهم بارضاء المصريين لكى يفوزوا بالمقابل "[٥]. ويلاحظ أن الخارجية عترضت على مسألة "الحماقة وعدم الكفاءة " وإنما نظرت للمسألة من زاوية أنها سياسة أمريكية مرسومة [٦] ، وعموما تيقنت الحكومة البريطانية من أنها " لن تستطيع أن تعتمد على قيام كافرى بدور فعال فى مفاوضات الدفاع "، ولذلك طلب إيدن من الخارجية الأمريكية إشراك شخصية عسكرية أمريكية فى مفاوضات الدفاع [٧] .

---

١ - Ibid .

٢ - F.O. 371/102748 . Minute by Bowker on 19 Feb . 1953 . Confidential .

٣ - F.O. 371/102748 . Minute by Allen on 19 Feb . 1953 . Confidential . Guard .

٤ - Ibid .

٥ - Ibid .

٦ - F.O. 371/102748 . Minute by Bowker on 19 Feb . 1953 . Confidential.

٧ - F.O. 371/102748 . F.O. to Cairo . 25 Feb . 1953 . JE 1051/322 . Top secret .

ونخلص من هذا كله إلى أن الطرف البريطانى كان ينتظر أن يقف الطرف الأمريكى بجانبه فى النزاع مع مصر كحليف ، أما الطرف الأمريكى فقد اختار أن يقوم بدور الوسيط بين الطرفين المصرى والبريطانى بمنطق أن مصالحه الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية فى المنطقة أهم كثيرا من إرضاء المصالح البريطانية الاستعمارية فى السودان .

لقد بدا واضحا لبريطانيا إذن أن الموقف قد أفلت من سيطرتها بعد أن استطاع الطرف المصرى خلق جبهة موحدة مع الطرف السودانى ، وبعد أن تخلى الطرف الأمريكى عن مساندتها[١] ، ولذلك أصبحت الحكومة البريطانية تشعر بخطورة عامل الوقت ، وتدرك أنه كلما تأخر الوصول إلى اتفاق كلما ازداد الموقف سوء بالنسبة لها ، فأرسل إيدن إلى ستيفنسون يقول " أريد أن أتوصل إلى اتفاقية حالا . وأنى أدرك أن نجيب مشغول فى الوقت الحاضر ، لكنى آمل ألا ينقضى وقت طويل قبل أن يستطيع مقابلتك ، المسألتان الرئيسيتان المعلقتان هما مسألة الضمانات اللازمة لمديريات الجنوب ، والسودنة ، أنك تعرف آرائى بشأنهما، وآمل أن يمكن إقناع المصريين بقبولها ، وإذا لم يمكن فعلى الأقل أن يقدموا اقتراحات إيجابية ومقبولة " [٢].

وفى ٢٨ يناير ١٩٥٣ استؤنفت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى ، فقدم الوفد المصرى مذكرة إلى الوفد البريطانى ، تتلخص فى الإصرار على رفض استبقاء سلطات الحاكم العام الخاصة وسلطاته التقديرية المطلقة فى أن يعمل بحسب تقديره وحده إذ أن النتيجة الحتمية لذلك ستكون فصل المديريات الجنوبية الثلاث عن بقية السودان ، كما أن من شأن هذه السلطات أن تجعل من رجال الإدارة غير السودانيين القضاة الوحيدين والحكم الأخير فى دكتاتورية مطلقة " [٣].

أما فيما يتعلق بالسودنة ، فقد تمسك الجانب المصرى بألا تقتصر واجبات لجنة السودنة على النظر فى الإسراع بالسودنة فحسب ، كما جاء بالمشروع البريطانى المقدم فى ١٢ من

---

١ - F.O. 371/102742 . Khartoum to F.O. Feb . 1953 . No . 84 . Immediate. Top secret .

وتسجل الوثيقة السابقة مكالمة تليفونية بين زين العابدين صالح ومحمد نجيب قال فيها الأخير " أهم شىء الآن أن نظل متحدين ، نحن قد حصلنا الآن على تأييد أمريكا ودول أخرى " .

٢ - F.O. 371/102738 .F.O.to Cairo . 19 Jan . 1953 . No . 117 . Confidential .

٣ - وثائق مجلس الوزراء . المرجع السابق ، محضر الاجتماع الذى عقد فى ٢٨ يناير ١٩٥٣ ، ص ٣٤٧ .

يناير، وإنما تعمل على إتمام السودنة " التى هى شرط ضرورى لكفالة الجو الحر المحايد للسودانيين حتى يباشروا حق تقرير المصير " ، كذلك طالب المصريون أن يكون لهذه اللجنة كذلك سلطة إعادة النظر فى الوظائف الحكومية المختلفة لتستطيع أن تلغى أية وظيفة غير ضرورية زائدة عن الحاجة يشغلها مصريون أو بريطانيون كما سبق أن فعلت ذلك إدارة السودان فيما يتعلق بالموظفين السودانيين وحدهم [١].

كذلك رفض الجانب المصرى الاقتراح البريطانى بعرض الاتفاق المبرم بين الحكومتين المصرية والبريطانية على البرلمان السودانى ، حيث أن ذلك " سيترك إنطباعًا واضحا بأن الاتفاق المصرى - البريطانى غير كامل وأن ثمة مسألة مهمة لم تتم تسويتها بعد . وسيترتب على هذا الإنطباع هدم الإتفاق . ثم أن هذا يعنى أنه عقب انتخاب مجلسى البرلمان يجب أن يعقدا فورا اجتماعا مشتركا للمناقشة فى مسألة شائكة قد تفرق بين الشماليين والجنوبيين بدلا من توحيدهم ، مما قد يفسد الجو الصالح للتطور الهادىء الصحيح للجهاز البرلمانى " [٢].

ويلاحظ أن الموقف المصرى قد بنى على أساس اتفاق الأحزاب السودانية الذى أبرم فى ١٠ يناير ١٩٥٣ ، وهذه النقطة حاول الوفد المصرى دائما تأكيدها ، فكان يردد " أنه قد استخلص وجهات نظره وحججه من اتفاقية الأحزاب السودانية "، ورد صلاح سالم على الحجة البريطانية بعدم تمثيل الجنوبيين فى الاتفاقية المذكورة بأن " هذه الأحزاب لا تمثل شمال السودان فقط بل تمثل شمال وجنوب السودان معا ، ويوجد فى كل حزب من هذه الأحزاب أعضاء من الجنوب" [٣].

أما الموقف البريطانى فقد تبلور فى الإصرار على أن يترك للبرلمان السودانى أمر الفصل فى مسألة الضمانات اللازمة للجنوب [٤] ، أما بخصوص السودنة ، فقد تنازل عن معارضته للإسراع بالسودنة ، وأبدى الاستعداد للموافقة على المقترحات المصرية بشأن سودنة الإدارة لكن بشرط جوهرى وهو " أن تكون تدابير تقرير المصير جملة وتفصيلا ، وخلق الجو الحر المحايد خاضعة جميعا إلى إشراف دولى . بحيث يعهد فى الوقت المناسب إلى نوع من اللجان

---

١ - المرجع السابق .
٢ - المرجع السابق ص ٣٥٣ .
٣ - المرجع السابق ، ص ٣٥١ .
٤ - المرجع السابق ، محضر الاجتماع الذى عقد فى ٦ فبراير ١٩٥٣ ، ص ٣٦٦ .

الدولية بجانب ما يعهد إليها به من المسائل الأخرى بحث السودنة على ضوء مقترحات لجنة السودنة ، وكذلك ما يبديه البرلمان السوداني من آراء ، وأن تقبل الحكومتان ما توصى به هذه اللجنة [١].

وفي واقع الأمر وجد الجانب البريطاني " أنه قد أصبح واضحا من المذكرة المصرية في ٢٨ يناير ، أن المصريين مصممين على أن يستأصلوا الإنجليز من السودان ويحلوا محلهم هناك في خلال الثلاث سنوات القادمة ، وأنهم لن يقبلوا أي اتفاقية تسمح للسودانيين بأن يحتفظوا بمستشارين إنجليز حتى في الجنوب ، وحتى إذا كان السودانيون يريدون ذلك " ، وفي إطار هذا الموقف كان السؤال الذي يطرح نفسه على بريطانيا هو ما إذا كانت ستقاوم ذلك الوضع إلى حد قطع المفاوضات مع مصر ، إذا استلزم الأمر ؟ ووجدت الحكومة البريطانية " أن الإجابة تتوقف على موقف السودانيين أنفسهم فاذا ظهر أنهم ليسوا مستعدين أن يحبطوا الخطط المصرية ، على الأقل بالإصرار على أن يستشار برلمانهم في المسائل الهامة ، فانه سيكون من الصعب جدا بالنسبة لها أن تصر على ذلك " [٢].

ولذلك أرسل وزير الخارجية البريطانية إلى الحاكم العام يقول " قابل الزعماء السياسيين السودانيين فورا ، ووضح لهم أن نقطة الخلاف بيننا وبين المصريين هي ما إذا كان البرلمان السوداني سيكون له حق الفصل في المسائل موضع الخلاف بيننا وبين مصر ، موقفنا هو أنه يجب أن يكون للبرلمان الحق في أن يقرر ما يراه بشأن مسألة الضمانات اللازمة للجنوب واستكمال السودنة خلال ثلاث سنوات . أما المذكرة المصرية فتعطى لمصر حق الاعتراض على ممارسة الحاكم العام مسئوليات خاصة ، وتجعل نهاية الفترة الانتقالية متوقفة على استكمال السودنة ، بالإضافة إلى أنها ترفض البروتوكول الذي ينص على أن يناقش البرلمان السوداني النصوص الأساسية للاتفاقية المصرية البريطانية " [٣].

١- المرجع السابق ، ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

٢- F.O. 371/102742 . The Egyptian Reply . 30 Jan . 1953 . Secret .

٣- F.O. 371/102742 . F.O. to Khartoum . 29 Jan . 1953 No . 116 . Emergency . Confidential .

ويلاحظ أن المفاوضات التي كانت تجرى بين الطرفين المصري والبريطاني لم يكن من المسموح التصريح بتفاصيلها ، حسب ما كان متفقا عليه بينهما .

كذلك طلب إيدن من هاو أن يبذل كل جهده لكى يفهم السودانيون " أنهم يخدعون أنفسهم إذا كانوا يعتقدون أن برلمانهم سيكون قادرا على أن يحبط الخطط المصرية ، لأن المقترحات المصرية إذا قبلت ، ستصبح الاتفاقية المصرية - البريطانية خارج نطاق سلطة البرلمان السودانى، الذى لن يكون له الحق حتى فى تعديل الدستور نفسه إلا إذا وافقت مصر " ، كما طلب إيدن من الحاكم العام أن يخبره فورا بموقف السودانيين قبل أن يعطى الجانب البريطانى رده على المذكرة المصرية ، وأكد أهمية عدم التصريح بأنه قد أعطى تعليمات بأن يتحدث مع الزعماء السودانيين [١].

وبعد أن أوضح الحاكم العام للحكومة البريطانية ، أن قطع المفاوضات مع مصر بسبب الإصرار على البروتوكول الذى يعطى البرلمان السودانى الحق فى البت فى المسائل موضع الخلاف ، سيقابل برد فعل معاد من جانب الأحزاب السودانية الشمالية [٢]، قررت الأخذ برأى ستيفنسون بعدم قطع المفاوضات بسبب هذه المسألة ، والاكتفاء بأن تصدر تصريحا ، من جانب واحد إذا استلزم الأمر ، بأن يكون البرلمان السودانى حر فى بحث المواد الرئيسية للاتفاق المصرى - البريطانى فيما يختص باقامة الحكم الذاتى فى السودان [٣].

وفى ١٢ فبراير ١٩٥٣ تم توقيع اتفاقية السودان [٤]، التى نصت على إنهاء الإدارة الثنائية وتصفيتها ، بعد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات يتوفر للسودانيين خلالها الحكم الذاتى الكامل [٥].

وقد اتفق على أن يكون للحاكم العام السلطة الدستورية العليا داخل السودان أثناء فترة الانتقال [٦]، على أن يمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتى بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة

---

١ - Ibid .

٢ - F.O. 371/102745. Minute on 5 Feb . 1953 . JE 1051/225 . Secret .

٣ - F.O. 371/102742 . F.O. to Khartoum . 5 Feb . 1953 . No . 159 Immediate. Secret .

٤ - وقد وقعها اللواء محمد نجيب عن الحكومة المصرية ، وسير رالف ستيفنسون عن الحكومة البريطانية.

٥ - وثائق مجلس الوزراء ، المرجع السابق ، نص اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا بشأن الحكم الذاتى وتقرير لمصير للسودان .
المادة الثانية من الاتفاقية ، ص ٣٨٤ .

٦ - المرجع السابق ، المادة الثالثة ، ص ٣٨٤ .

الحاكم العام ، وتشكل من اثنين من السودانيين وعضو مصرى وعضو بريطانى وعضو باكستانى [١]، كما اتفق على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى على أية صورة تتعارض مع وحدة السودان [٢].

ونصت الاتفاقية على أن تشكل لجنة مختلطة للانتخابات ، تتكون من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين وعضو مصرى ، وعضو بريطانى ، وعضو من الولايات المتحدة ، وعضو هندى ، وتكون رئاسه اللجنة للعضو الهندى [٣].

كما نصت الاتفاقية على أن تشكل لجنة للسودنة ، تتألف من عضو مصرى وعضو بريطانى وثلاثة أعضاء من السودانيين ، مهمتها سودنة الإدارة باحلال السودانيين محل البريطانيين والمصريين فى الوظائف الحكومية التى قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير ، وأهمها الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية [٤]، على أن تراعى اللجنة إتمام السودنة فى مدة لا تتعدى ثلاثة أعوام [٥].

كذلك نصت الاتفاقية على أن تضع الحكومة السودانية مشروعا بقانون لانتخابات جمعية تأسيسية [٦]، مهمتها أن تقر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ وأن تعد دستورا للسودان يتواءم مع القرار الذى يتخذ فى هذا الصدد ، كما تضع قانونا لانتخابات برلمان سودانى دائم ، ويتقرر مصير السودان ، إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباطه بمصر على أية صورة ، أو أن تختار الاستقلال التام [٧] ، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان ، وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار [٨].

---

١ – المرجع لسابق ، المادة الرابعة ، ص ٣٨٤ .
٢ – المرجع السابق المادة الخامسة ، ص ٣٨٥ .
٣ – المرجع السابق ، المادة السابعة ، ص ٣٨٥ .
٤ – المرجع السابق ، المتادة الثامنة ، ص ٣٨٥ .
٥ – المرجع السابق ، الملحق رقم ٣ من الاتفاقية ، بشأن وظائف وسلطات لجنة السودنة ص ٣٩٥ .
٦ – المرجع السابق ، المادة العاشرة ، ص ٣٨٦ .
٧ – المرجع السابق ، المادة الثانية عشرة ، ص ٣٨٦ .
٨ – المرجع السابق ، المادة الثالثة عشرة ، ص ٣٨٧ .

ونصت المادة الحادية عشرة من الاتفاقية على انسحاب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور صدور قرار البرلمان السوداني في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، على أن يتم ذلك في فترة لا تتعدى ثلاثة شهور [١].

وجدير بالذكر أنه برغم أن الحكومة البريطانية كانت ترى أن اتفاقية السودان قد فرضت عليها بقوة الظروف [٢]، إلا أنها قد حرصت على أن تظهر أنها تعتبر الاتفاقية نصرا للسياسة البريطانية ، فأعلن وزير الخارجية في مجلس العموم في ١٢ فبراير " أن الاتفاقية مرضية من حيث أنها تتفق في معظم نقاطها مع السياسة التي كانت حكومة جلالة الملكة تتبعها دائما تجاه السودان " [٣] ، كما أرسل إلى السفير في القاهرة يقول " لا يجب بأي حال أن توحي بأن الاتفاقية تمثل نجاحا للنظام المصري " ، وطلب منه أن يتخذ التدابير التي تجعل " لهجة الصحف المصرية معتدلة ، نظرا لخطورة رد الفعل المضاد من جانب الصحف البريطانية ، وانعكاس ذلك على مفاوضات الدفاع [٤].

أما الحاكم العام ، فقد أرسل إلى إيدن يقول " يجب أن نحتفل هنا رسميا بالاتفاقية ، حتى لا نعطي للسودانيين الانطباع بأننا نعتبر الاتفاقية نصرا للمصريين ، يجب أن نعطي الصورة بأننا نهنيء أنفسنا ونهنيء السودانيين بهذه الخطوة نحو الحكم الذاتي وتقرير المصير ، أني واثق من أننا إذا لم تتبنى هذا المسلك ، فمن المؤكد أن المصريين سينتهزون الفرصة للحصول على شعبية سودانية على حسابنا ، لذلك يجب أن أعرف مقدما بتاريخ توقيع الاتفاقية حتى أتمكن من إعداد الترتيبات الضرورية ، لكي أمنع المصريين من أن يسبقونا إلى فعل ذلك "[٥].

أما حكومة الثورة فقد اعتبرت الاتفاقية نجاحا تامًا للسياسة المصرية من زاوية أنها أسقطت نهائيا أي فرصة لبريطانيا في ربط السودان بها " فلم يعد أمام الشعب السوداني إلا

---

١ - المرجع السابق ، ص ٣٨٦ .

٢ - F.O. 371/102726 . Meeting in the F.O. With the French Minister on 13 Feb . 1953 . Secret .

٣ - F.O. 371/102744. Commonwealth Relation Office to U.K. High Com-missioner in Canada , Australia , New Zealand , South Africa , India , Pakisan and Ceylon . 13 Feb . 1953 . No . 35 .

٤ - F.O. 371/102744 . F.O. to Cairo . 10 Feb .1953. No . 279 . Priority . Confidential .

٥ - F.O. 371/102744 . Khatoum to F.O. 10 Feb . 1953 . No . 105 Immedi-ate. Confidential .

الارتباط بمصر أو الاستقلال التام " [١]. وقد كان أمل المصريين فى الاتحاد مع السودان كبيرا[٢] ، وإن كان هذا الأمل قد خاب عندما فضل السودان الاستقلال التام فى عام ١٩٥٦ .

وفى الواقع يمكن اعتبار اتفاقية السودان نصرا لحكومة الثورة من منظور أنها تمثل رؤية واقعية لأسلوب حل قضية السيادة المصرية على السودان ، أما إذا كانت مسألة النصر والهزيمة تقاس بمدى نجاح أو فشل الأطراف المعنية فى تحقيق أهدافها ، فان اتفاقية السودان لا تعتبر نصرا إلا للطرف السودانى وحده .

وعموما كانت اتفاقية السودان هى الحل الممكن للمشكلة التى ظلت تعترض طريق كل الجهود التى بذلت لحل القضية المصرية على مدى ثلاثين عاما ولذلك فما أن تم التوصل إلى حل لقضية السودان حتى بدأ الجميع يستعدون للجولة الجديدة .

---

١ - محمد نجيب ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .
٢ - عبد اللطيف البغدادى ، مذكرات ، ص ٧٥ .

الفصل السابع

ثورة يوليو وحل القضية المصرية

٢ - قضية الجلاء

بدأ الجانب المصرى يبدى الرغبة فى فتح باب المفاوضات فى موضوع الجلاء قبل الانتهاء من مفاوضات السودان ، فقد أعرب عبد الناصر للسفير البريطانى عن " رغبة الحكومة المصرية فى بدء محادثات الدفاع بمجرد أن يتم التوصل إلى اتفاق عن السودان " كما أكد عبد المنعم أمين " أن الوصول إلى اتفاق على تلك المسألة بأسرع ما يمكن هام بالنسبة للحكومة المصرية"[١].

وما أن تم توقيع اتفاقية السودان حتى أبدى محمد نجيب ومحمود فوزى لستيفنسون استعدادهما للتباحث فورا مع الجانب البريطانى فى مسألة سحب القوات البريطانية من منطقة القنال ، وأعربا عن رغبتهما فى بدء التفاوض " بأسرع ما يمكن " [٢].

كذلك ساد اتجاه عام فى الصحف المصرية فور توقيع اتفاقية السودان يطالب بسرعة البدء فى فتح باب المفاوضات لتسوية مسألة الجلاء [٣].

ومع المراوغة التى بدت واضحة من جانب الإنجليز راح المصريون يلحون فى طلب التفاوض ، ويحاولون طرق جميع الأبواب . فأجرى محمود فوزى ومحمد نجيب اتصالات عديدة مع السفارة البريطانية ، بهدف تحديد موعد لبدء المباحثات[٤] مؤكدين خطورة التأخر فى ذلك من زاوية أنه " كلما طالت الفترة الواقعة بين نهاية مفاوضات السودان وبداية مفاوضات الجلاء ، كلما ازدادت فرص إفساد الجو الطيب الحالى ، سواء حدث ذلك نتيجة لقول شىء أو فعل شىء ، لذلك فانهم يرجون الحكومة البريطانية أن تعلن موعدا مبكرا لبدء المفاوضات " [٥].

---

١ - F.O. 371/102796. Cairo to F.O. 10 Feb . 1953 . 1043/43/53 G . Secret .

٢ - F.O. 371/102762 . Cairo to F.O. 12 Feb . 1953 . No . 294 . Immediate . Confidential .

٣ - F.O. 371/102762 . Cairo to F.O. 14 Feb . 1953 . No . 298 . Immediate Secret .

٤ - F.O. 371/102762 . Cairo to F.O. 21 Feb . 1953 . No . 354. Confidential .

٥ - F.O. 371/102762 Cairo to F.O. 20 Feb . 1953 . No . 341 . Priority Confidential .

كذلك بعث محمود فوزى رسالة إلي وزير الخارجية البريطانية من خلال السفير المصرى فى لندن ، يطلب منه تحديد موعدا لبدء التفاوض فى مسألة الجلاء ، ويكرر خطورة التأخر على العلاقات المصرية - البريطانية [١].

ومن جانب آخر ، أجرت الحكومة المصرية اتصالات بالسفارة الأمريكية أملا فى أن تتخذ الحكومة الأمريكية موقفا ضاغطا على حليفتها بريطانيا من أجل أن تحدد موعدا للتفاوض ، وعرضت إرسال صلاح سالم إلى لندن لإجراء مباحثات غير رسمية مع الخارجية البريطانية بشأن مسألة الجلاء . ويرغم أن كافرى كان يرى أن الاقتراح المصرى قد يكون مفيدا " من زاوية تهدئة الرأى العام المصرى ، وطمأنته عن أن قضية الجلاء لم تتجمد " إلا أن السفير البريطانى اعترض على زيارة صلاح سالم للندن لإدراكه بعدم جدواها حيث أن " الحكومة البريطانية ليس لديها شىء تقوله للمصريين فى الوقت الحاضر " [٢].

كان الرد البريطانى والأمريكى على كل هذه المحاولات المصرية هو مطالبة الطرف المصرى بالصبر حتى يمكن تهيئة الرأى العام البريطانى لمفاوضات جديدة مع مصر ، حيث أن " الاتجاه الحالى فى مجلس العموم يجعل من الصعب جدا بالنسبة للحكومة البريطانية أن تفتح المفاوضات عن منطقة القنال فورا " [٣] ولذلك نصح السفير البريطانى الحكومة المصرية "كصديق لمصر " بألا تقدم أية مذكرات إلى الحكومة البريطانية بخصوص هذه المسألة [٤] ، كما

١ - F.O. 371 / 102763 . Minutes on 28 Feb . 1953 . JE . 1052/78 . Confidential .

٢ - F.O. 371/102763 . Minue by Allen on 24 Feb . 1953 . JE 1052/74 G . Secret .

٣ - F.O. 371/102762 . Cairo to F.O. 20 Feb . 1953 . No . 341 . Priority . Confidential .

٤ - F.O. 371/102762 . Cairo to F.O. 21 Feb . 1953 . Confidential .

وكانت الحكومة المصرية قد شرعت فى إعداد مذكرة إلى الحكومة البريطانية تطلب فيها الجلاء العاجل والغير مشروط " وأبلغت السفارة الأمريكية السفارة البريطانية بهذا النبأ " .

F.O. 371/102762 . Cairo to F.O . 18 Feb . 1953 . No . 331 . Immediate . Secret .

وأرسل إيدن يطلب من ستيفنسون بذل كل ما يستطيع لكى يمنع الحكومة المصرية من إرسال تلك المذكرة لأن طلب الجلاء غير المشروط إذا ما قدم إلى الحكومة البريطانية فى مذكرة رسمية ستضطر أن ترفضه ، مما يضر بامكانية إجراء المفاوضات .

F.O. 371/102762 . F.O. to Cairo . 18 Feb . 1953 . No . 345 . Priority . Confidential .

طالب الجانبان البريطانى والأمريكى المصريين بالامتناع عن إصدار التصريحات العامة عن " الجلاء غير المشروط " من أجل خلق الجو الملائم لإجراء المفاوضات[١].

ويلاحظ أن المصريين قد صرحوا للسفير الأمريكى بأنهم سيلتزموا بالصبر والهدوء " ولن يصدروا أية تصريحات عامة فى ذلك الوقت ، ولن يقدموا أية مذكرات إلى الحكومة البريطانية، وسيتشاوروا مع السفارة الأمريكية قبل القيام بأى خطوة هامة بخصوص هذه المسألة " [٢].

ومع ذلك كان السفير البريطانى يشعر بأن الرأى العام المصرى قد أصبح قلقا بعد اتفاق السودان ، نتيجة لتأخر بدء المفاوضات بشأن الجلاء ، كما أن السفارة الأمريكية كانت تؤكد أن أعضاء حكومة الثورة واقعين تحت ضغط شديد " لكى يفعلوا شيئا " لذلك رأى ستيفنسون أنه " قد يكون من الصعب فى هذه الظروف الاحتفاظ بالموقف هادئا لمدة طويلة " وطلب من حكومته تفويضه سلطة إعطاء تأكيد " سرى " للحكومة المصرية بأن " الحكومة البريطانية تأمل أن تبدأ المفاوضات بعد انتهاء محادثاتها مع الحكومة الأمريكية " وأن يصدر بيان فى نفس الوقت بأنه قد تناقش مع محمود فوزى فى مسألة بدء المفاوضات التى يجرى الإعداد لها فى لندن [٣]، حتى يمكن بذلك الاحتفاظ بالجو الصالح للمفاوضات إلى أن تتهيأ بقية الأطراف للدخول فيها ، باعتبار أن " الانفراج الحالى فى العلاقات البريطانية - المصرية لن يدوم طويلا ولذلك فان من الضرورى استغلال هذه الفرصة " [٤].

وفى واقع الأمر كانت قضية الجلاء من أهم شواغل لندن فى ذلك الوقت ، فقد كانت الحكومة البريطانية غارقة فى العمل على إعادة بلورة موقفها واتجاهاتها وأهدافها قبل الدخول فى مرحلة جديدة من المفاوضات .

---

١ - F.O. 371/102763 Minute on 28 Feb . 1953 . JE. 1052/78. Confidential .

٢ - F.O. 371/102762 . Cairo to F.O. 19 Feb . 1953 . No . 335 . Immediate . Secret .

٣ - F.O. 371/102763 . Cairo to F.O. 27 Feb . 1953 . No . 386 . Immediate . Confidential .

٤ - F.O. 371/10762 . Cairo to F.O. 14 Feb . 1953 . No . 298 . Immediate . Secret .

ففى ذلك الوقت بدأ تقدير العسكريين البريطانيين لدور قاعدة السويس يأخذ منحنى جديدا ، اتجاهه هو أن " القاعدة المصرية لم يعد لها أهمية أساسية للاستراتيجية البريطانية " وأنه " برغم أن وجود القاعدة سيكون مصدر قوة كبيرة لبريطانيا فانه لم يعد بعد لاغنى عنه للدفاع عن الشرق الأوسط " (١).

وقد بنى رؤساء الأركان البريطانيون نظريتهم بأن " الاستراتيجية العسكرية البريطانية أصبحت لا تلائم روح العصر " Out of date " على أساس المتغيرات التى حدثت ، وأهمها انضمام تركيا لحلف الأطلنطى " فأصبح بذلك للغرب حليفا قويا فى الشرق الأوسط(٢) ، بالإضافة إلى الاعتبارات المالية كانت تقتضى أن تخفض بريطانيا إعداد قواتها خارج حدودها(٣) ، حتى أن الخطط العسكرية البريطانية الجديدة قد وضعت على أساس الاحتفاظ بفرقة عسكرية واحدة فقط فى الشرق الأوسط فى وقت السلم (٤).

كل ذلك مضافا إليه إيمان العسكريين البريطانيين بأن " القاعدة ستكون عديمة النفع إذا كانت محاطة بمصر العادية " وأن " النوايا المصرية الطيبة ضرورية من أجل قاعدة فعالة فى مصر " (٥)، قد دفع وزارة الدفاع البريطانية إلى إعادة دراسة وتقييم كل الاستراتيجية العسكرية البريطانية للشرق الأوسط على أساس افتراض أن " قاعدة فى مصر ، برغم أنها مرغوبة لم تعد بعد ضرورية تماما " (٦).

---

١ - F.O. 371/96971 . Extract from COS (52) 147th Meeting held on 21 - 10 - 52 . J.P. (52) 27 . Final .

٢ - ويلاحظ أن رؤساء الأركان كانوا يعتبرون أن " تركيا ستصبح فى وقت ما دعامة أساسية للدفاع عن الشرق الأوسط ولذلك فانه يجب إعطاؤها الحد الأقصى من المساعدة العسكرية " .
F.O. 371/96971 . Defence Negotiations with Egypt . Joint Administrative planning Staff . 18 Oct . 1952 . J.P. (52) 127 (Final) Top secret .

٣ - F.O. 371/96979 . F.O. to Cairo . 23 Oct . 1952 . JE 1194/104 G . Top secret .

٤ - F.O. 371/96971 . Ext . from COS (52) 147th Meeting held on 21-10-52 .

٥ - Ibid .

٦ - F.O. 371/96971 . Ministry of Defence to F.O. 24 Oct . 1952 . COS 2084/14/52 . Secret .

ولابد أن نذكر هنا أن البعد العربى الذى اكتسبته القضية المصرية فى تلك المرحلة كان من العوامل الهامة التى شكلت الموقف البريطانى من منظور الارتباط بين موقف الدول العربية من منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وحل النزاع المصرى - البريطانى على قاعدة السويس ، فقد كانت الحكومة البريطانية تدرك تماما أن فرص اشتراك الدول العربية فى الترتيبات الدفاعية الغربية تتوقف على موقف مصر من هذه الترتيبات ، وهو الموقف الذى يتوقف بدوره على حل مشكلة الجلاء [١] . هذا فى الوقت الذى أكد فيه السفير البريطانى فى القاهرة أنه لن يمكن الوصول إلى اتفاق مع مصر " إلا إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة أن تسلم القاعدة للمصريين ، وتحتفظ فقط بعدة مئات من الفنيين الإنجليز"[٢] .

وعموما كان هذا التطور الخطير الذى طرأ على الموقف البريطانى بمثابة انقلاب فى السياسة البريطانية تجاه مصر ، وطرح بداية جديدة للعلاقات المصرية - البريطانية . فقد كان الموقف البريطانى فى كل المفاوضات السابقة مؤسسا على افتراض أن وجود قاعدة بريطانية فى مصر مسألة لا غنى عنها للدفاع عن الشرق الأوسط ، وأنه بدون وجود القوات البريطانية فى القنال فى وقت السلم لن يمكن النجاح فى الدفاع عن المنطقة فى وقت الحرب .

ولذلك فقد كان منطقيا أن تؤجل الخارجية البريطانية التفاوض مع مصر إلى أن يستكمل رؤساء الأركان دراستهم الاستراتيجية على ضوء التطورات الجديدة ، وإلى أن يستقروا على قرار بخصوص القاعدة ، فقد رأت " أنه سيكون مضحكا أن تشرع الحكومة البريطانية فى مفاوضات تهدف إلى الحصول على قاعدة عاملة تماما فى مصر إذا ما ثبت أن هذه القاعدة لم تعد بعد ضرورية من الناحية العسكرية " [٣].

---

١ - F.O. 371/96971 . Ext . from COS (52) 147th Meeting held on 12-10-52 . J . P. (52) 271 (Final) .

٢ - F.O. 371/96979 . Record of Meeting between the Secretary of State , the Minister of Defence and the Chiefs of Staff at the F.O. on 13-10-52 Top secret .

٣ - F.O. 371/96979 . F.O. to Cairo . 23 Oct . 1952 . JE 1194/104 G . Top secret and personal .

كما أكد رؤساء الأركان البريطانيين أهمية عدم إظهار أقل تلميح للمصريين عن استعداد بريطانيا لترك القاعدة إلى أن يستكملوا دراساتهم للأوضاع الاستراتيجية الجديدة " وهى الدراسات التى قد تظهر أن الاستراتيجية مختلفة يمكن أن تكون مقبولة " [١].

لذلك أرسل إيدن إلى ستيفنسون يقول إذا ما أثار نجيب مسألة مفاوضات الدفاع فى مقابلته التالية معك تملص منه بقدر ماتستطيع " وأضاف " لمعلوماتك الخاصة ، مجلس الوزراء سيناقش هذه المسألة قريبا ، وبعد المناقشة ستتلقى تعليمات جديدة " [٢].

وأكدت الخارجية البريطانية أهمية أن يتجنب الجانب البريطانى بأى ثمن التورط فى مناقشات مع نجيب ، حتى لا يتعرض لموقف قد يؤدى إلى خلاف فى المستقبل القريب " ، فمن ناحية سيكون من الصعب أن يقول الإنجليز أنهم ليسوا مستعدين بعد للتفاوض ، حيث أنهم قد صرحوا مرارا بأنهم ينتظرون فقط من المصريين أن يبدأوا ، ومن ناحية أخرى سيكون من المستحيل بالنسبة لهم أن يخبروا الحكومة المصرية بأنهم يعيدوا تقييم كل موقفهم " خوفا من إثارة آمال كاذبة ، أو إضعاف موقف بريطانيا التفاوضى ، حيث أنه من المؤكد أن المفاوض البريطانى سيضطر ، مهما حدث ، أن يدخل فى مساومة من نوع ما مع المصريين " [٣].

ويلاحظ أن الخارجية البريطانية قد رحبت بهذا التغير الجذرى الذى طرأ على موقف رؤساء الأركان ، واعتبرت أن " هذه الخطوة ، التى قد تبدو للوهلة الأولى ، خطوة تراجعية ، ضرورية تماما إذا كانت بريطانيا ستمهد الأرض لإقامة علاقات أفضل مع مصر . فانها المرة الأولى التى اقترب فيها السياسيين من إقناع العسكريين بأن يسلموا بأن القاعدة قد لا تكون ضرورية، وأنه إذا أمكن التأكد من ذلك فى وقت مناسب ، فان المفاوضات مع مصر ستوضع على أساس مختلف تماما ، وقد يصبح هناك إمكانية للتوصل إلى نتيجة ناجحة " [٤].

وعلى كل ، كانت فكرة الانسحاب العسكرى من مصر ، وتسليم القاعدة للإشراف المصرى قد اختمرت تماما فى رؤوس صانعى السياسة البريطانية فى ذلك الوقت ، حتى أن رؤساء

---

١ - Ibid .

٢ - F.O. 371/96980 . F.O. to Cairo . 20 .Oct 1952 No . 1643 . Immediate . Secret .

٣ - F.O. 371/96979 . F.O. to Cairo. 23 Oct . 1952 . JE 1194/104 G . Top secret and personal .

٤ - Ibid .

الأركان البريطانيين قد أعادوا طرح مسألة النقل الفورى لمراكز القيادة العسكرية البريطانية للشرق الأوسط من مصر إلى قبرص على مجلس الوزراء البريطانى فى أكتوبر ١٩٥٢ (١) ، وذلك فى نفس الوقت الذى كان يجرى فيه العمل فى وزارة الدفاع لوضع استراتيجية عسكرية جديدة للشرق الأوسط تتلاءم مع ظروف العصر (٢).

ويلاحظ أن المحاولات التى سبق أن قامت بها وزارة الدفاع فى هذا الصدد فى أغسطس ١٩٥٢ ، لم تسفر عن نتيجة إيجابية بسبب معارضة وزارة المالية البريطانية فى توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ النقل قبل التوصل إلى قرار بخصوص مسألة النقل الكلى لحامية الشرق الأوسط من مصر (٣).

إلا أنه بعد أن قررت القيادة العسكرية البريطانية للشرق الأوسط " أن نقل مراكز القيادة بشكل مستقل عن بقية الحامية أمر عملى ومقبول من وجهة النظر العسكرية (٤)، شددت وزارة الدفاع الضغط على وزارة المالية لتقديم الاعتمادات المطلوبة للبدء فى نقل مراكز القيادة(٥)، وأيدتها فى ذلك وزارة الخارجية باعتبار " أن نقل مراكز القيادة من مصر سيكون عاملا مساعدا فى المفاوضات مع المصريين " (٦)، من زاوية أن إعلان هذا القرار كمبادرة من جانب بريطانيا لا كاضطرار تحت ضغط المفاوضات ، " من المتوقع أن يكون له أثر طيب على الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت " (٧).

ومن جانب آخر ، كانت الخارجية البريطانية تعتبر أن تأجيل اتخاذ قرار بشأن تلك المسألة إلى حين البدء فى التفاوض مع المصريين سيكون من العقبات الرئيسية فى طريق الاتفاق مع مصر ، من منطلق أن نقل مراكز القيادة لن يمكن تنفيذه فى أقل من ١٨ شهر بعد الانتهاء من

١- F.O. 371/96971 . Ext . from COS (52) 147th Meeting held on 21-10-52 . J . P. (52) 27 (Final).

٢- Ibid .

٣- F.O. 371/96979 . Minute by Young on 28 Oct . 1952 . Secret .

٤- F.O. 371/96979 . Egypt : Defence Negotiations . Move of Middle East Head quarters to Cyprus . Minute by Allen on 29-10-52 .

٥- F.O. 371/96971 . Ext . From COS(52) 147th Meeting held on 21-10-52 . J.P. (52) 27 (Final) .

٦- Ibid .

٧- F.O. 371/96979 . F.O. to B.M.E.O. Fayid . Top secret. Priority .

العمل التحضيرى له ، وهذا لن يمكن إقناع المصريين بقبوله ، ومن ثم ستصبح تلك المسألة نقطة خلاف بين الطرفين ، لأن ما ستراه مصر وقتا معقولا لاتمام النقل ، لن يمكن لبريطانيا قبوله وتنفيذه عمليا [١].

وجدير بالملاحظة أيضا أنه بعد أن تقرر فى المبدأ نقل مراكز القيادة من مصر إلى قبرص[٢]، وأعطيت التعليمات إلى القيادات العسكرية البريطانية فى المنطقة لوضع الترتيبات لتنفيذ النقل ، أكدت الخارجية البريطانية أهمية مراعاة السرية التامة أثناء اتخاذ هذه الترتيبات ، خوفا من أن يؤدى التسرب المبكر لتلك الأنباء إلى الإضرار بالموقف البريطانى، بأن يفسر كدليل على الرضوخ للضغط المصرى ، ويظهر كأنه بداية " سياسة العدو " أمام هذا الضغط.[٣] ولذلك كانت السياسة البريطانية هى عدم الإعلان عن هذا القرار " إلى أن تصل المفاوضات مع مصر إلى مرحلة متقدمة ، عندما يكون الوقت مناسبا لكى تظهر بريطانيا للمصريين خاصة وللعالم عامة أنها قد قررت أن تنقل مراكز القيادة قبل أن تبدأ المفاوضات وبدون أى ضغط من جانب مصر [٤].

إلا أنه برغم تأييد الخارجية البريطانية لموقف وزارة الدفاع إزاء سحب مراكز القيادة من مصر، فانها كانت تعارض فى سحب التعزيزات العسكرية التى جاءت إلى منطقة القنال فى اكتوبر ١٩٥١ . أما رؤساء الأركان البريطانيين فقد كانوا يرون " أن العلاقات مع محمد نجيب ستكون ودية على نحو كاف لكى يمكن الحكومة البريطانية من القول بأنه سياسيا لم يعد هناك حاجة بعد لعملية Rodeo ولذلك فانه يمكن سحب التعزيزات العسكرية "، وخاصة أن الاعتبارات المالية تجعل من المستحيل الاستمرار فى الاحتفاظ بكل هذه القوات فى الشرق الأوسط[٥] ، وبمعنى آخر ، اعتبر العسكريون البريطانيون أن " قرار الانسحاب قد أصبح قرارا سياسيا "[٦].

١- Ibid .

٢- F.O. 371/96980 . Ministry of Defence to G.H.Q . MELF . 9 Dec .1952 . COS (ME) 757 . Priority . Secret .

٣- F.O. 371/96979 . F.O. to B.M.E.O. Fayid . Top secret . Priority .

٤- F.O. 371/96979 . F.O. to Secretary of Chiefs of Staff Committee. 7 Jan . 1953 . JE 1194/114/G . Top secret .

٥- F.O. 371/96971 . Ext . from COS (52) 147th Meeting held on 21-10-52 . J.P. (52) 27 (Final) .
ويلاحظ أن موقف رؤساء الأركان قد بنى على أساس مطالبة العسكريين البريطانيين فى الشرق الأوسط بسحب القوات خوفا من نتائج انخفاض الروح المعنوية لتلك القوات التى تعيش فى أوضاع غير مريحة وبدون عمل .

٦- F.O. 371/97040 . F.O. to Cairo . 10 Nov . 1952 . JE 1612/74 G . Top secret .

وكانت ذريعة الخارجية البريطانية فى رفض سحب التعزيزات العسكرية من مصر ، هى أنه لا يجب الإضرار بالقدرة العسكرية والدفاعية لبريطانيا فى مصر لأنه " إلى أن تصل بريطانيا إلى اتفاقية ناجحة مع اللواء محمد نجيب ، سيكون هناك دائما إمكانية تنفيذ عملية Rodeo [١] ، كما أن " بدء الانسحاب الآن سيضعف مركز بريطانيا التفاوضى مع المصريين ، حيث أنه سيصبح معروفا أن إمكانية التدخل العسكرى البريطانى الفعال فى الدلتا أصبحت مستبعدة" [٢] .

ومن هذا المنطلق رفض إيدن الاقتراح الذى أثير فى مجلس الوزراء البريطانى لسحب التعزيزات التى أرسلت من قبرص إلى منطقة القنال فى أواخر عام ١٩٥١ [٣]، وتركزت وجهة نظره حول " وجوب الاحتفاظ بتلك التعزيزات العسكرية فى مصر إلى أن يمكن الحكم على فرص نجاح المفاوضات على ضوء إعادة تقييم رؤساء الأركان لاستراتيجية الدفاع عن الشرق الأوسط ، حيث أنه قد يمكن القول وقتئذ بثقة أكثر ، أن عملية Rodeo لن تكون ضرورية" [٤] .

وفى ديسمبر ١٩٥٢ بلور رؤساء الأركان البريطانيين موقفهم النهائى من قضية قاعدة السويس فى مذكرة تقدموا بها لحكومتهم تطرح تصورا جديدا للأساس الذى يجب أن تقوم عليه المفاوضات مع مصر [٥].

وأهمية هذه المذكرة لاتقتصر فقط على كونها تمثل تحولا فى موقف العسكريين البريطانيين إزاء مسألة الانسحاب من مصر ، وإنما تأتى من حيث أنها قد أصبحت تمثل أساس السياسة البريطانية طوال مراحل المفاوضات .

---

١ - F.O. 371/96971 . Defence Negotiaons With Egypt . Report by the Joint Planning Staff and Joint Aministrative Planning Staff . 18 Oct . Secret .

٢ - Ibid .
F.O. 371/97040 . F.O. to Cairo . 10 Nov . 1952 . JE 1612/74 G . Top secret

٣ - F.O. 371/97971. Egypt:Defence Negotiations.Minute by Allen on 30-10-52 . Secret .

٤ - F.O. 371/97971 . Antony Eden to Minister of Defence . 5 Nov . 1952 . F.S . /52/59 . Secret .

٥ - F.O. 371/96980 . Defence Negotiations with Egypt . 10 Dec 1952 . Brief for the Minster . { D(52)50 } .

وبداية ، توصل رؤساء الأركان ، من خلال تحليل الوضع الاستراتيجى والعوامل المؤثرة فيه، إلى عدة حقائق هامة ، وضعوا على أساسها خطوط عريضة لاستراتيجية سياسية شاملة ، تستهدف التوصل إلى اتفاق يحقق المصالح البريطانية فى مصر ، من خلال الموازنة بين تلك المصالح وبين الظروف السائدة .

وأولى هذه الحقائق هى أن " قاعدة عاملة فى مصر ضرورية للحلفاء فى الحرب " لعدة اعتبارات ، أهمها هى أنه لا يوجد بديل مرضى عن مصر " فهى المنطقة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى يمكن لقاعدة بها أن تظل تعمل إذا ما أغلق البحر المتوسط وأغلقت أيضا قنال السويس ، وذلك لوجود " باب خلفى " لها على البحر الأحمر " ، هذا بالإضافة إلى أهمية موانىء الأسكندرية وبورسعيد والسويس بالنسبة لقوات الحلفاء البحرية ، حيث أنه بدون الحصول على حق استخدام هذه الموانىء فى وقت الحرب " فان العمليات الحربية فى شرق البحر المتوسط تتأثر على نحو خطير " (١).

ومن جانب آخر ، فان إنشاء قاعدة بديلة لقاعدة السويس ليس بالمهمة السهلة " فقد استغرق بناء القاعدة المصرية ، التى تتضمن ورش ومخازن ومعسكرات ومطارات ومحطات توليد القوى الكهربائية ومستشفيات وتسهيلات أخرى ، ثلاث سنوات ونصف ، وتكلف ٥٠٠ مليون جنيه " ، ولذلك فان بناء قاعدة جديدة ، بالإضافة إلى مايستلزمه من أعباء مالية ضخمة ، سوف يستغرق وقتا طويلا ، وإذا ما وقعت الحرب فى الفترة ما بين إغلاق قاعدة السويس وتشغيل القاعدة الجديدة ، فمن المؤكد أن الدفاع عن الشرق الأوسط سيتعرض للخطر (٢).

والحقيقة الثانية ، وهى متصلة اتصالا وثيقا بالحقيقة الأولى ، هى أن " النوايا الطيبة للمصريين ، شرط أساسى للحصول على قاعدة عاملة تماما فى مصر ، وللحصول أيضا على " النوايا الطيبة لدول الشرق الأوسط وتعاونهم الفعال فى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط " ولايتم ذلك إلا بارضاء المصريين والتراجع عن المطالب العسكرية البريطانية ، مع الوضع فى الاعتبار أن التراجع قد يفسر كعلامة ضعف وبذلك تفقد بريطانيا تعاون مصر ودول الشرق

---

١ - F.O. 371/102795 U.S./U.K. talks on Egypt . U.K. Memorandum on Defence Negotiations with Egypt . Paper No . 1. 9/1/53 .

٢ - Ibid .

الأوسط[١] ، ولذلك فانه يجب وضع ميزان دقيق بين الاستسلام إلى درجة محدودة - وبالتالى الحصول على النوايا الطيبة للمصريين وتعاون دول الشرق الأوسط فى الترتيبات الدفاعية الغربية - وبين التراجع الذى قد يجعل تلك الدول تفسر الموقف البريطانى كعلامة ضعف وبالتالى تتبنى موقف الحياد ، ولذلك فان " المدى الذى يجب أن يصل إليه التراجع البريطانى هو فى الأساس مشكلة سياسية [٢].

وخلصت المذكرة من كل ذلك إلى أنه/من أجل الحصول على تعاون مصر ودول الشرق الأوسط يجب تقديم تنازلات كبيرة لإرضاء المصريين ، والحصول على وعد منهم بالمساعدة فى الحرب . وعلى هذا الأساس وضع رؤساء الأركان أربعة خطوط عريضة يمكن الاتفاق على أساسها مع مصر ، تبدأ من " الحالة A " التى تقدم حلا يرضى المتطلبات البريطانية التامة للدفاع عن الشرق الأوسط ، وتتدرج من خلال النزول إلى " الحالة B " ثم الحالة C لتصل إلى " الحالة D " التى تمثل " الملجأ الأخير " [٣].

وتتلخص الحالة الأولى فى نقل الإشراف على القاعدة إلى المصريين مع الاحتفاظ بسبعة آلاف من الفنيين الإنجليز لمعاونة المصريين فى إدارة القاعدة وصيانة منشآتها ، بالإضافة إلى إنشاء منظمة دفاع جوى انجليزى / مصرى مشترك . أما الحالة الثانية فيتم فيها إنقاص عدد الفنيين الإنجليز ليصل إلى ألفين كحد أقصى ، وألف واحد كحد أدنى ، مع وجود منظمة للدفاع الجوى المشترك . وفى الحالة الثالثة لن يبقى فى القاعدة فنيون انجليز وإنما يقتصر الوجود البريطانى فيها على السماح بتفتيش دورى على منشآت القاعدة ، كما أنها لن تتضمن بقاء قوات جوية بريطانية فى مصر . أما الحالة الرابعة فتتضمن نقل كل المعدات البريطانية التى يمكن نقلها إلى المملكة المتحدة ، ويتم خصم ثمن ما يترك منها فى مصر من الأرصدة الاسترلينية المصرية [٤].

١- Ibid .

٢- F.O. 371/96971 . Defence Negotiations with Egypt . Ext . from COS (52) 68th Meeting held on 9/12/52 . Top secret .

٣- F.O. 371/96980.Defence Negotiations with Egypt . 10 Dec.1952 . {D (52)50} .

٤- F.O. 371/96980 . Defence Negotiations . with Egypt . Brief for the Secretary of State for the Defence Committee on 11 Dec . 1952 . Top secret.

ويلاحظ أن رؤساء الأركان قد صرحوا بأنه ، من الناحية العسكرية يمكن قبول اتفاقية مع مصر في مكان وسط بين مقترحات الحالة الثانية والثالثة ، كما أبدوا استعدادهم للوصول إلى أوضاع الحالة الرابعة كملجأ أخير [١] ، بمنطق أن آثار الفشل ستكون أسوأ كثيرا ، لأن الإصرار على البقاء في مصر ضد إرادة شعبها لن يحقق ما تسعى إليه بريطانيا من الحصول على تعاون المصريين في الحرب ، كما أنه سيلقى عليها التزامات عسكرية لا تتفق مع برنامج الدفاع المعدل ، ويحملها بأعباء مالية باهظة تثقل كاهل ميزانيتها [٢].

كما يلاحظ أيضا أن المذكرة قد سلمت بأنه لا حل بغير الولايات المتحدة ، لأنه بدون المساندة الأمريكية لن تنجح المفاوضات ولن ينفذ المصريون ما عليهم من التزامات ، فان الطرف الأمريكي هو الذى يملك حمل مصر على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه [٣].

ومن الواضح أن مذكرة رؤساء الأركان البريطانيين كانت تمثل رؤية واقعية لأسس حل مشكلة قاعدة القنال من منطلق أنها قد انطوت على ما يعد اعترافا بريطانيا صريحا ليس فقط بأن وجود قاعدة عسكرية في مصر في وقت السلم لم يعد بعد ضروريا من الناحية العسكرية ، وإنما أيضا بعجز بريطانيا عسكريا واقتصاديا عن تحمل أعباء الاحتفاظ بقاعدة عسكرية في مصر في وقت السلم [٤]. ولا شك في أن هذا التحول الذى طرأ على الرؤية البريطانية ، وعلى الإمكانات البريطانية ، كان يمثل في مجمله تطورا إيجابيا على طريق حل القضية المصرية ، بعد أن أسقطت بريطانيا فكرة وجوب الاحتفاظ بقاعدة عاملة في مصر في وقت السلم ، وأصبحت تتفق مع وجهة النظر المصرية في تسليم القاعدة للإشراف المصرى في وقت السلم ، والعودة إليها في حالة الحرب .

---

١ - F.O. 371/96980 . Defence Negotiations with Egypt .10 Dec . 1952 { D - (52) 50 } .

٢ - Ibid .

٣ - Ibid .

٤ - ويلاحظ أن تشرشل قد صرح في اجتماع للجنة الدفاع في ١١ ديسمبر بأن بريطانيا لم تعد تستطيع أن تتحمل على نحو غير محدد عبء الاحتفاظ بـ ٧٠,٠٠٠ جندى في منطقة القنال ، ولذلك فانه لابد من اشتراك دول أخرى في تحمل هذا العبء .

F.O. 371/96980 . Defence Committee Item 4 . D (52) 12th Meeting of 11 Dec , 1952 . Top secret .

وإن كان مما يقلل من إيجابية مقترحات رؤساء الأركان البريطانيين أنها قد جعلت مسألة مشاركة مصر في منظمة دفاع الشرق الأوسط جزءاً رئيسيا في أية اتفاقية ، وشرطا أساسيا للجلاء [١]، إذ أن هذا الشرط يحمل في طياته معنى التهديد الضمنى بأنه إذا لم تقبل مصر الانضمام إلى تلك المنظمة فان الإنجليز لن يجلو عن مصر .

وقد وافقت الحكومة البريطانية في المبدأ على مقترحات رؤساء الأركان كأساس للمفاوضات مع مصر ، وقررت مناقشة تلك المقترحات مع وزير الخارجية الأمريكية ، للحصول على موافقة الولايات المتحدة وتأييدها للموقف البريطاني كخطوة أولى قبل الدخول في مفاوضات مع المصريين [٢].

وبذلك تم تحديد السياسة البريطانية إزاء المشكلة المصرية تبعا للمتغيرات السائدة ، ولم يبق إلا الشق الآخر من مهمة الاستعداد للدخول في المفاوضات وتهيئة الظروف التي تضمن نجاحها ، وهو تنسيق المواقف البريطانية والأمريكية حول تصورات الحل ، استعدادا للانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي .

ولم تكن هذه بالمهمة السهلة ، فقد كان الطرف الأمريكي يضع شرطا مسبقا لتأييد بريطانيا وللضغط على مصر ، وهو تطابق المتطلبات البريطانية في مصر مع مقتضيات الدفاع عن الشرق الأوسط ، وبعبارة أخرى ، كانت الولايات المتحدة مستعدة أن تؤيد بريطانيا في الدفاع عن المصالح الاستراتيجية الغربية لا في الدفاع عن المصالح الاستعمارية البريطانية في مصر .

وهذه الحقيقة لم تكن غائبة عن الطرف البريطاني ، فقد كانت الحكومة البريطانية على إدراك تام بأنها " لن تحصل على المساندة الأمريكية إلا إذا اقتنع الأمريكان تماما بأهمية الدفاع عن الشرق الأوسط بالنسبة للغرب ، وبأن المتطلبات التي تسعى بريطانيا للحصول عليها في مصر ضرورية من أجل هذا الدفاع لا من أجل إرضاء الأهداف الإنجليزية فقط " [٣].

١- Ibid.

٢- Ibid.

٣- F.O. 371/96971 . Ext . from COS (52) 169th Meeting held on 11 Dec . 1952 . Secret .

ومن هذا المنطلق حدد الطرف البريطانى هدفه الأساسى من المحادثات مع الطرف الأمريكى بأنه العمل على " إقناع الأمريكيين بأن ممثلى حكومة جلالة الملك سيتفاوضون لمصلحة الحلفاء الغربيين ككل لا لمصلحة الحكومة البريطانية وحدها ، وأن كل أساس تعاون مصر والدول العربية الأخرى مع الحلفاء بما فى ذلك إنشاء منظمة دفاع الشرق الأوسط ، يتوقف على نجاح هذه المفاوضات ، وأنه فى حالة الحرب ، أساس الدفاع المتحالف سيتوقف على مدى ما تستطيع بريطانيا الحصول عليه من المصريين من أوضاع تقترب من الحالة " A " (١) أى إقناع الطرف الأمريكى بأهمية قضية الشرق الأوسط للحلفاء وبارتباط المتطلبات البريطانية فى مصر بالدفاع عن المنطقة وبالتالى عن الحلفاء .

ومن جانب آخر ، كان من المحتم للحصول على تأييد الولايات المتحدة أن يتحقق قبول أمريكى للمتطلبات البريطانية فى مصر ، ولذلك فان الطرف البريطانى فى تخطيطه للحصول على مساندة الطرف الأمريكى قرر أن يناور لتحقيق هدفه بأن " يطلب من الأمريكيين أثناء المحادثات أن يقدموا آراءهم الخاصة عن التسهيلات الضرورية للحلفاء فى مصر ، باعتبار أن مقترحاتهم من المرجح أنها ستكون على أساس أوسع من المتطلبات البريطانية ، وبالتالى يصبحوا ميالين لتأييد المطالب البريطانية " (٢).

وقد رسم الطرف البريطانى الدور الأمريكى الممكن فى المفاوضات مع مصر على أساس الاستفادة من الثقل السياسى والإمكانات المادية للولايات المتحدة فى دفع الطرف المصرى نحو الاستجابة للمطالب البريطانية ، واعتبر الإنجليز أنه يمكن للأمريكيين القيام بهذا الدور من خلال ربط مسألة تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر بنجاح المفاوضات والتوصل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا (٣)، بمنطق أن مصر لابد أن تقدم مقابلا للمساعدات الأمريكية البريطانية التى ستحصل عليها ، وهذا المقابل هو قبول المقترحات البريطانية والتعاون فى الترتيبات الدفاعية الغربية .

---

١ - F.O. 371/96980 . Brief for the U.K. Representatives for talks with U.S Representatives in preparation for Defence Negotiation with the Egyptian Government . Top secret . Guard .

٢ - F.O. 371/96980 . Ministry Of Defence to Washington . 19 Dec 1952 . COS (W) 321 . Operational Immediate . Top secret . Guard .

٣ - F.O. 371/96980 . Brief for the U.K. Representatives for talks with U.S Representatives in preparation for Defence Negotiation with the Egyptian Government . Top secret . Guard .

ويلاحظ أن مسألة المقابل الذى ينبغى على مصر أن تقدمه للحصول على المعونات الغربية كانت توضع دائما فى اعتبار صانعى السياسة البريطانية ، وفى أحد الاجتماعات الخاصة بدراسة الموقف المصرى اقترح وزير الخارجية البريطانية أن يكون المقابل الذى يدفعه المصريون هو رفع القيود عن المرور فى القنال ، أو التصريح باستعداد الحكومة المصرية لعقد سلام مع إسرائيل ، أما قائد القوات الجوية البريطانية ، فقد اقترح وجوب الربط بين إعطاء الطائرات النفاثة لمصر وقبولها لإنشاء منظمة دفاع جوى مشترك [١].

كذلك كان الجانب البريطانى يرى أنه يجب على الأمريكيين القيام بمهمة أخرى على جانب كبير من الأهمية ، وهى إقناع رجال الثورة بأن ستخدام التكتيكات الخاصة باشعال الموقف فى منطقة القنال يضر المفاوضات أكثر من أن ينفعها [٢].

وفى إطار هذا التحرك البريطانى المحدد الاتجاه والغرض ، عقدت اجتماعات سرية فى لندن بين الطرفين ، البريطانى والأمريكى ، على المستويين العسكرى والسياسى فيما بين ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ و٧ يناير ١٩٥٣ ، تم خلالها التوصل إلى اتفاق بينهما على الخطوط الأساسية لاتفاقية دفاع مع مصر [٣].

وأول ما تجدر معرفته بصدد الاتفاق الأنجلو - أمريكى هو أنه نص بداية على أن " هدف الحكومتين البريطانية والأمريكية من وراء الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية هو كفالة مشاركة مصر مع الدول الغربية فى الترتيبات الدفاعية للشرق الأوسط ضد العدوان الخارجى " ومن هذا المنطلق تعرض الحكومتان على مصر تسوية شاملة تتلخص فى انسحاب القوات البريطانية من الأراضى المصرية مع وضع الترتيبات اللازمة لصيانة قاعدة السويس فى وقت السلم لتؤدى دورها على نحو فعال عند نشوب الحرب ، ووضع الترتيبات اللازمة لكفالة الدفاع الجوى عن مصر ، كما تضمنت التسوية قبول مصر الانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، واشتراك بريطانيا والولايات المتحدة فى وضع برنامج لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر [٤].

---

١ - F.O. 371/96979 / Record of Meeting between the Secretary of State, The Minister of Defence and the Chiefs of Staff at the F.O. on 13/10/52

٢ - وكانت التقارير البريطانية تشير إلى وجود دلائل على أن " اللواء محمد نجيب متواطىء فى عملية منظمة للإعاقة الإدارية وسرقة الأسلحة ونشر الإرهاب فى منطقة القنال وأن هذه العملية يمكن أن تتوقف إذا ما اقتنعت الحكومة المصرية بأن من المناسب وقفها " .
Ibid

٣ - F.O. 371/102795 . Antony Eden to Winston Churchill . 16 Jan . 1953 . JE . 1192 / 4 . G .

٤ - F.O. 371/102795 . U.S. / U.K. talks on Egypt . Paper No . 3 . Procedure for Negotiating Defence .

وحدد الاتفاق خطة التحرك الأنجلو - أمريكى فى المفاوضات بأن يخبر السفيران البريطانى والأمريكى فى القاهرة رئيس الوزراء المصرى بأن الحكومتين ترغبان فى مناقشة تسوية عامة على الخطوط السابقة ، حيث أنهما تعتبران أن من مصلحة كل من دول الشرق الأوسط والدول الغربية أن تتم هذه التسوية سريعا ، ثم يشير السفيران إلى أنه حيث أن القوات البريطانية ستنسحب من منطقة القنال ، فان من الضرورى وضع ترتيبات بديلة فى نفس الوقت للدفاع عن الشرق الأوسط ككل ، ولهذا السبب فان كل بنود التسوية الشاملة يجب أن تعامل باعتبارها متوقفة على بعضها البعض ، وبالتالى يجب أن تناقش على نحو متزامن ، وبمجرد أن يتم الاتفاق على ذلك فى المبدأ يبدأ العمل لإنشاء اللجان الفنية لتسوية بنود الاتفاقية الشاملة (١).

وبرغم أنه قد تم الاتفاق على تأجيل مناقشة مسألة انضمام مصر إلى منظمة دفاع الشرق الأوسط إلى أن يتم تسوية مسألة انسحاب القوات البريطانية ، مراعاة لوجهة النظر المصرية ، إلا أن الطرفين قد اتفقا على وجوب الحصول على موافقة الحكومة المصرية من حيث المبدأ على المساهمة فى ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط ، ليس فقط لتجنب خلق فراغ فى الدفاع عن المنطقة ، وإنما أيضا لكى تتمكن الحكومتان من المحافظة على مركزها فى باقى الدول العربية، ولإيجاد مبرر لتقديم المعونات العسكرية لمصر (٢).

ويلاحظ أن نقطة الخلاف الوحيدة بين الطرفين الأمريكى والبريطانى كانت تتعلق بمسألة تقديم المعونات العسكرية لمصر ، فقد عارض الطرف البريطانى الرأى الأمريكى بتقديم معدات عسكرية لمصر فورا ، وتمسك بوجوب أن تسير عملية إمداد مصر بالأسلحة بالتوازى مع مدى تقدم المفاوضات (٣) ، ولا شك فى أن هذا الموقف كان يعكس نمطا من الصراع حول المصالح بين الطرفين .

---

١ - Ibid .

٢ - Ibid .

وكانت خطة الحكومتين البريطانية والأمريكية هى أنه بمجرد أن تعلن مصر قبولها الاشتراك فى هذه المنظمة ، تتقدم الحكومتان بعرض إلى الدول العربية ، مع تأييد مصر إذا أمكن للمساهمة فى تلك المنظمة وأنه إذا رأت مصر أنه من الضرورى التشاور مع الدول العربية الأخرى قبل قبول الانضمام ، فلن يكون هناك اعتراض على ذلك .

Ibid , paper No . 2 . Middle East Defence Organization .

٣ - F.O. 371/102795 . F.O. to New York. 5 Jan . 1952 (U.K. Delegation to the U.N.) No . 11.Immediate . Secret .

فقد بنى الطرف البريطانى موقفه إزاء تلك المسألة من منطلق الخوف من إمكانية أن تستخدم مصر تلك المعونات العسكرية فى مقاومة القوات البريطانية فى منطقة القنال ، وخاصة أن رجال الثورة كانوا يكررون فى كل مناسبة تأكيد نواياهم على قيادة حرب عصابات ضد القوات البريطانية إذا لم تنسحب من الأراضى المصرية ، وعلى ضوء هذا الموقف المصرى رأت الحكومة البريطانية أنه سيكون مستحيلا بالنسبة لها إقناع البرلمان والرأى العام البريطانى بتقديم مساعدات عسكرية لمصر (١).

كذلك عارض الطرف البريطانى توريد الأسلحة الأمريكية إلى مصر من منطلق حماية المصالح البريطانية الاقتصادية ، وبمنطق عدم حكمة " التضحية بسوق جيد لمنافس تجارى من أجل فائدة استراتيجية مشكوك فيها إلى حدا ما " ، وكان الجانب البريطانى يرى أن قدرة القوات المسلحة المصرية على استيعاب المعدات العسكرية الحديثة لازالت محدودة جدا ، وبالتالى فان حصول مصر على معدات عسكرية أمريكية مجانا سيؤدى إلى الإضرار بالمصالح البريطانية الاقتصادية (٢).

ومن جانب آخر ، اعتبر الطرف البريطانى أن تصدير الأسلحة إلى مصر قبل الوصول إلى اتفاق معها سيضعف موقف بريطانيا فى المفاوضات ، حيث أنه سيحرمها من نقطة المساومة الرئيسية التى تملكها للضغط على مصر لكى تنضم إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط(٣) ، كما أنه سيدفع المصريين إلى الاعتقاد بامكانية الاعتماد على المساندة الأمريكية أثناء التفاوض مع بريطانيا مما يدفعهم إلى التشدد (٤) .

١- F.O. 371/102795 . U . S . / U.K. talks on Egypt . Annex B to paper No . 4 . U.K. position on extension of military aid to Egypt .

٢- F.O. 371/102795 . Defence Negotiations with Egypt. Brief for discussion with Americans . Ext . from COS (52) 173th . Meeting held on 19/12/52 . Top secret .

٣- F.O. 371/102779 . Cairo to F.O. 5 Jan .1953 . No. 24 Immediate Secret .
ويلاحظ أن السفير البريطانى كان معارضا لفكرة تقديم الأسلحة إلى مصر قبل بدء المفاوضات وكان يرى أنه حتى إذا كان إمداد مصر بالأسلحة سيؤدى إلى تزايد استقرار النظام الجديد فانه يفضل أن تقدمها بريطانيا لا الولايات المتحدة .

٤- F.O. 371/102762 . Egypt . Defence Negotiations . Brief for the Secretary of State's Conversation with Mr . Dulles. Minute by Allen on . 2/2/53 Top secret .

بالإضافة إلى ما سبق ، كان الجانب البريطانى يرى أن توريد الأسلحة إلى مصر فى الوقت الذى تدل فيه التصريحات المصرية والعربية على استمرار وجود حالة حرب بينها وبين إسرائيل، سيعد عملا غير ودى تجاه الأخيرة ، ولذلك فانه سيكون من الصعب تبرير إمداد مصر بالأسلحة إلا كجزء من اتفاقية دفاع ، كما أن إعطاء مصر معدات عسكرية قبل بدء المفاوضات سيؤدى إلى تزايد الضغط من جانب الحكومات العربية الأخرى ، بالإضافة إلى إسرائيل ، من أجل الحصول على أسلحة دون التعهد بأية التزامات تجاه الغرب [١].

أما الطرف الأمريكى . فقد رأى وجوب الإسراع بدعم مصر عسكريا من منطلق الرغبة فى تقوية حكومة الثورة ، تمشيا مع اتجاه السياسة الأمريكية بتأييد النظام الجديد فى مصر .

فقد كانت الولايات المتحدة تعتبر أن حكومة اللواء محمد نجيب تقدم أفضل فرصة لوضع ترتيبات مرضية للدفاع المشترك عن المنطقة ، ليس فقط مع مصر وإنما أيضا مع دول الشرق الأوسط الأخرى " ولذلك فقد رأت أن المصلحة الأمريكية تقتضى مساعدة حكومة الثورة على البقاء فى الحكم " [٢].

ولما كانت الولايات المتحدة تعتبر أن " القوة الوحيدة القادرة على أن تسقط نظام نجيب هى العناصر الساخطة فى الجيش المصرى " فقد رأت أن الروح المعنوية لهذه العناصر هامة جدا فى الموقف ، ولذلك فانه من الضرورى تقديم مساعدات عسكرية عاجلة لمصر ، وخاصة أنه يمكن تنفيذ برنامج عاجل للمساعدات الاقتصادية التى ستقدم لمصر [٣].

ويلاحظ أن رجال الثورة كانوا يشاركون الأمريكيين رغبة العمل بمبدأ تبادل المصالح ، ووضح ذلك فى المذكرة التى قدمها محمد نجيب للحكومة الأمريكية فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ ، وأشار فيها إلى رغبة حكومته فى أن تدرس مسألة دخول مصر فى نظام دفاعى للشرق الأوسط مع الدول الغربية ، بشرط إيجاد حل لمشكلة جلاء الإنجليز عن منطقة القنال ، كما طلب رسميا مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة [٤].

---

١ - F.O. 371/102795 .U.S. /U.K . talks on Egypt . Annes B to paper No . 4 . U.K. position on extension of Military aid to Egypt .

٢ - Ibid , Annex A to paper No . 4 U.S . position on extension of military aid to Egypt .

٣ - Ibid .

٤ - Ibid .

ورأت الحكومة الأمريكية وجوب الاستجابة لطلب رجال الثورة للمعونات الأمريكية كسبا لثقتهم فى الغرب ، وتهيئة للمناخ المناسب للمفاوضات ، فقررت منح مصر أسلحة ومعدات حربية بحوالى عشرة مليون دولار ، جزء منها منحة لا ترد (١).

وحرصا على تضييق الخلاف فى الرأى مع الطرف البريطانى ، قررت الولايات المتحدة أن يراعى عند اختيار الأسلحة التى ستصدر لمصر أن تكون من النوع الذى لا يصلح استخدامه فى حرب العصابات ، كما أصدرت تعليمات للسفير الأمريكى فى القاهرة بأن يخبر محمد نجيب ، عند تقديمه للرد الأمريكى على طلب الأخير بالمساعدة ، باهتمام الحكومة الأمريكية بأن تصل المفاوضات إلى نتيجة إيجابية تضع مصر بجانب الدول الغربية فى نظام للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، ويؤكد أن الولايات المتحدة لن تقدم المزيد من المعونات العسكرية لمصر إلا إذا تم التوصل إلى حل مرضى للنزاع المصرى - البريطانى (٢).

وبرغم تأكيد الأمريكيين بأن أية برامج مقبلة عن المساعدات العسكرية لمصر ستنسق بعناية تامة مع تقدم دخول مصر فى نظام للدفاع المشترك مع الغرب ، وأن نطاق وطبيعة تلك المساعدات الأمريكية ستتوقف بدرجة كبيرة على تنفيذ المصريين لوعودهم(٣) ، إلا أن هذه المسألة استمرت نقطة خلاف بين الطرفين ، البريطانى والأمريكى ، ومصدرا لقلق بريطانيا (٤).

وبرغم ذلك فانه يمكن القول بأن الطرف البريطانى قد نجح إلى حد كبير فى تحقيق هدفه ، فقبل الأمريكيون وجهة النظر البريطانية بخصوص متطلبات بريطانيا فى مصر ، واعتبروا أن

١- Ibid .

٢- Ibid .

٣- Ibid .

٤- F.O. 371/102762 . Egypt . Defence Negotiations . Brief for the Secretary of state's Conversation with Mr . Dulles. Minute by Allen on . 2/2/53 .Top secret.

وقد حاول إيدن أن يقنع دالاس ، وزير الخارجية الأمريكية فى الإدارة الجديدة ، بالعدول عن الموقف الأمريكى السابق بشأن هذه المسألة ، إلا أن دالاس أجاب بأن سياسة حكومته هى اتخاذ موقفا مرضيا تجاه العرب عامة بشكل أكبر مما كانت تفعل الإدارة السابقة ، وأن السماح لحكومة نجيب بشراء الأسلحة أمر هام لتقويتها ومنحها الاستقرار السياسى ، فأجاب إيدن بالإعراب عن شكوكه فى أن " الوقت الحالى هو الوقت المناسب لتقديم جزر للحمار " .

F.O. 371/102762 . Meeting with Mr.Dulles and Mr.Stassen in the F.O. on 4/2/53 . Secret .

المقترحات البريطانية " مقترحات واقعية وعملية " وبالتالى فقد وعدوا الجانب البريطانى بالمساعدة [١].

وبجانب هذه الاستعدادات البريطانية السياسية للمفاوضات مع مصر ، كانت تسير بالتوازى عملية الاستعداد العسكرى لمواجهة احتمالات الفشل فى التوصل إلى نتائج إيجابية فى المفاوضات ، فقد وضعت " لجنة تنسيق الدفاع البريطانية " فى الشرق الأوسط خطة يتم تطبيقها على ثلاث مراحل وفقا لتطورات الموقف الناتج عن احتمالات الفشل واحتمالات تنفيذ رجال الثورة لتهديداتهم بالعودة إلى الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى القنال إذا ما فشلت محاولاتهم فى تحقيق مطالبهم من غير طريق الحرب [٢].

فى المرحلة الأولى يتم اتخاذ إجراءات أمنية واحتياطية ، مثل فرض السيطرة على مداخل ومخارج المنطقة ، وعلى المرور فيها والطيران فوقها ، كما يتم أيضا السيطرة على موانىء القنال والملاحة فيها ، وفى نفس الوقت تتخذ التدابير اللازمة لوضع قوات Rodeo على أهبة الاستعداد للتدخل عند الضرورة [٣].

وفى المرحلة الثانية تفرض السلطات البريطانية إجراءات انتقامية رادعة للضغط على المصريين وإشعارهم بقدرة بريطانيا على المحافظة على مركزها بالقوة فى المنطقة ، وتتلخص تلك الإجراءات فى محاصرة القوات المسلحة المصرية فى سيناء ومنع الإمدادات عنها ، وفرض الحظر على مرور البترول من السويس إلى الدلتا ، بالإضافة إلى اتخاذ الخطوات التحضيرية اللازمة لإنشاء حكومة عسكرية فى منطقة القنال [٤].

أما المرحلة الثالثة فتصل فيها المواجهة مع حكومة الثورة إلى أقصى مدى ، وذلك بتجريد رجال الجيش والبوليس المصرى من أسلحتهم ، وطردهم من المنطقة بالقوة ، وطرد أى أشخاص

---

١ - F.O. 371/102795 . Record of Meeting between U.S . and U.K. Representatives to discuss preparation for Defence Negotiation with the Egyptian Government .

٢ - F.O. 371/102761 . Measures to Maintain our position in Egypt . Memorandum to Ministry of Defence . Top secret .

٣ - Ibid .

٤ - Ibid .

غير متعاونين مع السلطات البريطانية بما فى ذلك موظفى الحكومة ، وبفرض حظر كلى على مرور البترول من المنطقة إلى القاهرة ، بالإضافة إلى احتلال العباسة [١].

وفى الوقت الذى كانت تجرى فيه تلك التدابير السياسية والعسكرية راح رجال الثورة يجرون الاتصالات بالإنجليز والأمريكيين لإطلاعهم على حدود الموقف المصرى ، الذى تمثلت ركيزته الأساسية فى رفض الربط ما بين قضية الجلاء وقضية تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط، مع السعى فى نفس الوقت إلى ترسيخ الاعتقاد لدى الأطراف المعنية بصدق النوايا المصرية بالتعاون المستقبلى مع الغرب ، والارتباط بمنظمة دفاع الشرق الأوسط عقب جلاء القوات البريطانية عن مصر [٢].

---

١ - العباسة هى نقطة على طريق بلبيس القاهرة وتتحكم فى هذا الطريق . Ibid

٢ - فقد أرسلت حكومة الثورة المقدم عبد المنعم أمين ، عضو مجلس قيادة الثورة ، فى زيارة غير رسمية للندن فى أواخر أكتوبر ١٩٥٢ ، للتباحث مع الخارجية البريطانية فى أسس حل القضية المصرية ، وقد أكد عبد المنعم أمين فى تلك المحادثات استعداد الحكومة المصرية للتعاون مع الإنجليز والأمريكيين فى الترتيبات الدفاعية للشرق الأوسط ، كما أكد أن الجلاء شرطا أساسيا لابد أن يسبق مناقشة هذا التعاون .

F.O. 371/96979 . Eden to the Rt.Hon . Earl Alexander of Tunis . 7/11/52 .

- وكرر السفير المصرى فى لندن هذا الموقف فى مقابلة مع وزير الخارجية البريطانية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢.

F.O. 371/102795 . Record of Meeting between U.S . and U.K. Representatives to discuss preparation for Defence Negotiation with the Egyptian Government .

- كذلك أكد محمد نجيب لكروزويل رغبة الحكومة المصرية " فى أن تؤدى دورها فى الدفاع عن الشرق الأوسط فى جانب الغرب " .

F.O. 371/96979 . Cairo to F.O. 25 Oct . 1952 . 1190/185/52 . Secret .

- كما ذكر عبد الناصر فى محادثة مع كروزويل أن " مصر تستطيع فقط الاشتراك فى منظمة دفاع الشرق الأوسط بعد الجلاء " .

F.O. 371/102796 . Cairo to F.O. 10 Feb . 1953 . 1043/43. G . Secret .

- وأكد للسفارة الأمريكية استعداد مصر للتعاون مع الغرب بعد تسوية مشكلة الجلاء بشكل مرضى .

F.O. 371/102798 . Cairo to F.O. 6 March , 1953 . No . 494 . Immediate Secret .

- وفى محادثة بين د . محمود فوزى والسفير الفرنسى فى القاهرة صرح الأول بأن من " المستحيل بالنسبة للحكومة المصرية أن توافق على ربط مسألة الجلاء بأى شرط . ثم كرر أن مصر بطبيعة الحال ميالة تجاه الغرب وستكون مستعدة أن تناقش مسألة التعاون فى الدفاع عن الشرق الأوسط فى الوقت المناسب ، أى بعد عقد اتفاق الجلاء .

لكنه أكد أن هذه المناقشات يجب أن تجرى فى سرية تامة ، وأن أى تسرب لأنبائها سيسبب كارثة " .

F.O. 371/102801 . Minute by Bowker on 16 March 1953 .

- وفى محادثة بين عبد الناصر وسلوين لويد فى مارس ١٩٥٣ فى القاهرة أكد عبد الناصر نية =

وبعبارة أخرى ، قام الموقف المصرى على أساس رفض تعليق تحقيق الجلاء على شرط إشراك مصر فى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط ، والإصرار على عدم النظر فى أية ترتيبات دفاعية مادامت القوات البريطانية تحتل منطقة القنال ، مع تأكيد استعداد مصر للتعاون مع الغرب بعد الجلاء .

وفى حقيقة الأمر كانت مسألة انضمام مصر إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط هى المعضلة التى كانت تواجه حكومة الثورة ، فمن ناحية لم يكن فى وسع قادة الثورة قبول ما رفضه الوفد فى عام ١٩٥١ ، وهو ما تأكد مرارا فى أحاديث عبد الناصر مع أعضاء السفارة البريطانية فى القاهرة [١] ، ومن ناحية أخرى لم يكن بامكانهم رفض مبدأ الاشتراك فى الدفاع المشترك مع الغرب لما يترتب على ذلك من آثار خطيرة فى مقدمتها استمرار الاحتلال البريطانى لمنطقة القنال ، واحتمال التدخل العسكرى البريطانى فى أى وقت لإعادة احتلال الدلتا ، وهو الاحتمال الذى كان فى تقدير رجال الثورة سيظل قائما طالما بقيت القوات البريطانية مقيمة على بعد مئة ميل من القاهرة [٢] . ويلاحظ أن هذه المسألة قد ازدادت رسوخا فى اعتقاد أعضاء مجلس قيادة الثورة خاصة بعد أن اطلعوا على الخطط الأصلية لعملية Ro-deo ، مما أدى إلى تزايد شكوكهم فى سوء النوايا البريطانية تجاه مصر [٣] .

= حكومة الثورة بالتعاون مع الغرب بقوله " إنه لا يفهم لماذا لا يثق الإنجليز فى الحكومة المصرية ، لقد قال المصريون إنهم سيغيروا موقفهم بخصوص مسألة السيادة المصرية على السودان وقد نفذوا كلمتهم ، وسينفذوا كلمتهم أيضا بخصوص مسألة الدفاع ، وأكد رغبة الحكومة المصرية الشديدة فى وضع ترتيبات إقليمية للدفاع عن المنطقة ، وإدراكها لأن مصر لاتستطيع الدفاع عن نفسها ، ولأن الهجوم سيأتى من الشرق لا من الغرب ، ومع ذلك فانه مستحيل بالنسبة للحكومة المصرية أن توافق على عقد أى معاهدة للدفاع عن الشرق الأوسط قبل الجلاء ، كذلك أكد عبد الناصر أنه ضد الشيوعية وأنه لايوافق على فكرة الحياد التى يروج لها البعض فى مصر ، ولكن أى ترتيبات لابد أن تحصل على تأييد الشعب المصرى لكى تدوم ، والشعب لن يسمح لهذا النظام بأن يقدم تنازلات أكثر من التى قدمها سابقوه .

وقد ذكر سلوين لويد فى تقريره عن تلك المحادثة " أن عبد الناصر كرر عدة مرات أنه فقط إذا وثق الإنجليز فى الحكومة المصرية ، ووضعوا ترتيبات لتسوية مشكلة القاعدة والجلاء ، فان الحكومة المصرية ستدخل فى مفاوضات مع الإنجليز بخصوص الدفاع الإقليمى " . وقد علق سلوين لويد على المحادثة بقوله " لم يكن ناصر سيئا كما كنت أتوقع . أسلوبه كان وديا وبدا ذكيا " .

F.O. 371/102803 . 30 March 1053 . JE 1192/160 . Secret .

١ – F.O. 371/102764 . Cairo to F.O. 21 March 1953 . No . 70 saving . Confidential .

F.O. 371/102804 . Cairo to F.O. 1 April , 1953 . 1043/166/53 G.Secret and personal .

٢ – وهو الرأى الذى عبر عنه جمال عبد الناصر لكروزويل . Ibid

٣ – F.O. 371/102803 . Cairo to F.O. 30 March 1953 . 1043/59/53.Secret and personal .

هذا بالإضافة إلى أن رفض مصر التعاون الاستراتيجى مع الغرب كان يعنى حرمانها من المعونات العسكرية والاقتصادية الأمريكية ، فى وقت كانت مصر فى أشد الحاجة إلى الأسلحة والمعدات العسكرية بصفة خاصة ، حيث أن دول الكتلة الغربية كانت تفرض الحظر على تصدير الأسلحة إلي مصر تضامنا مع الموقف البريطانى [١]، ولذلك فقد كانت مسألة الربط بين انضمام مصر إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وحصولها على المساعدات الأمريكية موضوعه دائما فى اعتبار قادة الثورة ، وهو ما عبر عنه جمال عبدالناصر فى حديث له مع السفير البريطانى بقوله " إنه يقدر أن تجهيز وتدريب القوات المسلحة المصرية سيتوقف مباشرة على رغبة مصر فى التعاون مع الغرب فى الدفاع عن المنطقة فى وقت الحرب " [٢].

ولذلك فقد كان قبول الدخول فى مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط هو النتيجة المنطقية لكل هذه العوامل التى كانت تقتضى العمل على أرض الواقع ، ومن هنا قبلت حكومة الثورة مبدأ الدفاع المشترك مع الغرب ، باعتباره أحد التوازنات الرئيسية التى تستطيع الاعتماد عليها لتحقيق مصالح مصر القومية ، مع إبداء تحفظ واحد ، وهو أن يسبقه الاتفاق على الجلاء .

أما بخصوص القاعدة ، فقد قبل رجال الثورة مبدأ بقاء الخبراء البريطانيين بها ، لإدارتها وصيانتها ، على أن تكون السيادة عليها لمصر [٣]، وأبدوا الاستعداد لقبول أن تبقى معداتها ملكا لبريطانيا [٤]، كما وافقوا على منح القوات البريطانية حق العودة إلى القاعدة عند نشوب الحرب [٥].

وبذلك انتهت مرحلة تحديد المواقف بعد أن أعلن كل طرف عن حدوده ، وكان من المتوقع أن تتمكن الحكومة البريطانية من تحديد موعدا لبدء التفاوض ، إلا أن تولى إدارة أمريكية جديدة

١- F.O. 371/102764 . Draft Statement for use by Minister of State at the North Atlantic Council meeting on Egypt . JE 105/102. Confidential .

٢- F.O. 371/102761 . Cairo to F.O. 9 Jan . 1953. No 43 . Confidential .

٣- F.O. 371/102979 . Eden to Alexander of Tunis . 7 Nov . 1952 .
F.O. 371/102796 . Cairo to F.O. 10 Feb . 1953 . 1043/43/53 G. Secret .

٤- Ibid .

٥- F.O. 371/102764 . Cairo to F.O. 21 March 1953 . No . 70.saving. Confidential .

برئاسة ايزنهاور لمسئولية الحكم فى الولايات المتحدة ، قد أدى إلى تأجيل المفاوضات ، فقد كان على الحكومة البريطانية أن تسعى للحصول على موافقة الإدارة الأمريكية الجديدة على ما تم الاتفاق عليه فى محادثات ديسمبر ١٩٥٢/ يناير ١٩٥٣ ، ولذلك أرسل تشرشل إلى أيزنهاور يطلب تأييده للاتفاق مع مصر على الأساس المتفق عليه فى تلك المحادثات (١) ، ومن هنا بدأت محادثات واشنطن فى مارس ١٩٥٣ ، بين الطرفين البريطانى والأمريكى ، للاتفاق على موقف موحد استعدادا للدخول فى مفاوضات مع مصر .

وفى اللقاء الذى تم بين الطرفين يوم ٥ مارس ١٩٥٣ ، وافق الرئيس ايزنهاور على وجهة النظر البريطانية بأن بقاء قاعدة السويس كقاعدة للغرب فى المنطقة أمر ضرورى ، وأنه فى حالة جلاء الإنجليز عن منطقة القنال قبل وضع ترتيبات دفاعية للشرق الأوسط " قد يتعرضون للابتزاز من جانب المصريين " ، وأكد وزير الخارجية البريطانية للرئيس الأمريكى أن مصر هى مفتاح الدفاع عن الشرق الأوسط ، وأنه فى حالة فشل الإنجليز فى التوصل إلى اتفاقية للدفاع مع مصر فانه يجب على الولايات المتحدة أن تعمل مع بريطانيا لمواجهة الموقف ، واستقر الرأى على إرسال جنرال أمريكى إلى مصر ليكون إلى جانب قائد القوات البريطانية فى مصر ، كمستشار له أثناء المفاوضات ، وأن يوجه الرئيس الأمريكى رسالة لمحمد نجيب يعرب له فيها عن الأهمية التى يعلقها على إقامة نظام دفاعى فعال فى الشرق لأوسط ، وعلى ضمان استمرار قاعدة السويس على نفس الدرجة من الكفاءة (٢).

وفى إطار هذا التنسيق الأنجلو - أمريكى ، وجه تشرشل الدعوة إلى الرئيس أيزنهاور للمشاركة فى المفاوضات مع مصر (٣) ، غير أن الشروط لأمريكية لقبول الدعوة لم تلبث أن أثارت خلافا بين الإنجليز والأمريكين من جانب ، وبين الإنجليز والمصريين من جانب آخر .

فقد اشترط الأمريكيون أولا أن تطلب الحكومة البريطانية من محمد نجيب أن يوجه دعوة رسمية للحكومة الأمريكية يطلب منها الاشتراك فى المفاوضات ، وثانيا أن تتخلى الحكومة

---

١ - F.O. 371/102802 . F.O. to Cairo . 20 Feb . 1953 . No . 364 . Immediate - Top secret .

٢ - رؤوف عباس ، المرجع السابق ، عدد ١٩٨٦/٣/٣ .

٣ - F.O. 371/102802 . F.O. to Washington (Churchill to Eden) 7 March 1953 . No . 1077 . Immediate . Top secret .

البريطانية عن الإصرار على الحصول من المصريين على الأوضاع التى توفرها الحالة " A " وتقبل النزول إلى أوضاع الحالة " B " [١]، وهو مالم يكن من المنتظر أن يقبله تشرشل ، الذى كان يعتبر أنه حتى مقترحات الحالة " A " لا توفر الحد الأدنى من المتطلبات البريطانية ، وإنما تمثل " نقطة عرجاء فى نهاية تراجع بريطانى طويل " [٢].

ولذلك اعتبر تشرشل أنه فى هذه الظروف ، فمن الأفضل أن تتفاوض بريطانيا بمفردها ، إذ أنه من المؤكد أن الإنجليز لن يصلوا إلى أسوأ من ذلك إذا ما تفاوضوا بمفردهم [٣]، كما أنه " مع الأمريكيين ونجيب فى جانب واحد ، والإنجليز وحدهم مع المجازفات والأعباء فى الجانب الآخر، فان هذا الوضع سيكون أسوأ من مراقبة الأمريكيين للموقف من الخارج على نحو مؤيد لبريطانيا " [٤].

وقد لاقت وجهة نظر تشرشل قبول مجلس الوزراء البريطانى[٥] ، كما لاقت تأييد رئيس أركان الإمبراطورية البريطانية ، الذى أوصى حكومته " بعدم الخوف من فشل المفاوضات بسبب مسألة ذات أهمية وذات مبدأ ، لأن ذلك سيكون أفضل كثيرا من التسليم بضعف للمصريين أو للأمريكيين ، حيث أن بريطانيا تتفاوض من مركز قوة " [٦].

وبناء على ذلك ، أرسل تشرشل إلى وزير الخارجية البريطانية فى واشنطن يطلب منه أن يبلغ الرئيس أيزنهاور رسالة شخصية منه تقول " نحن لسنا عاجزين ولا خائفين من أن نتعامل مع نجيب بمفردنا . نحن لا نطلب منكم شيء من المال أو الرجال . إذا كنتم تشعرون بأنكم محقون أدبيا فى أن تعملون معنا وفقا لأوضاع الحالة " A " ، فان ذلك قد ينقذنا من أن نكون مهاجمين مع ما ينتج عنه من إراقة للدماء ، لكننا لا نطلب خدمات من أى نوع ، نحن

١- Ibid .

٢- F.O. 371/102802 . F.O. to Washington (Churchill to Eden) 9 March 1953 . No . 1095 .Emergency . Top secret .

٣- Ibid .

٤- Ibid .

٥- F.O. 371/102802 . F.O. to Washington . 7 March 1953 . No . 1078 . Im-mediate Top secret .

٦- F.O. 371/102802 . Memorandum by W.Slim about the Negotiation with Egypt . 11 March 1953 . No . 172 Immediate . Top secret .

نأمل أن نتمكن من أن نعمل معا كزملاء وحلفاء ، إذا كان ذلك مستحيلا ، نحن نريد منكم أن تكونوا وسطاء [١].

وأرسل وزير الخارجية البريطانية يحذر رئيس الوزراء من أن الخلاف مع الأمريكيين سيكون له نتائج خطيرة على العلاقات البريطانية - الأمريكية " ليس فقط في الشرق الأوسط ، وإنما أيضا في المجالات الأوسع " وطلب منه أن يعيد دراسة الأمر مرة ثانية قبل أن يقدم الرسالة السابقة ، فقد كان إيدن يرى أن تقديرات رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان البريطانية ليست سليمة ، فمن وجهة نظره لم يكن من الممكن الحصول على الحد الأدنى من المتطلبات البريطانية إلا بمساعدة الأمريكيين ، لأن تنحية الأمريكيين سيعطى المصريين الفرصة لكي يلجئوا إليهم ، وفي هذه الحالة تصبح فرص الحصول على المتطلبات البريطانية ضئيلة جدا [٢].

ومن جانب آخر ، رأت الخارجية البريطانية أنه ، إذا لم يشترك الأمريكيون في المفاوضات فمن المؤكد أنهم سيشجعوا المصريين على رفض المقترحات البريطانية ، وسيقووا الموقف المصرى بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية [٣] لمصر ، وبالتالى فان الفرصة الوحيد للتوصل إلى اتفاق معقول مع المصريين ستتوفر إذا ساند الأمريكيون الإنجليز حقيقة ، وكانوا مستعدين أن يبدو في صورة بغيضة أمام المصريين إذا بدا الأخيرون متصلبين " [٤].

ومن هذا المنطلق بذل وزير الخارجية البريطانية أقصى ما يستطيع من جهد للتقريب بين وجهات النظر البريطانية والأمريكية ، وانتهت جهوده بالاتفاق مع الرئيس ايزنهاور على محاولة الحصول على قاعدة عاملة في وقت السلم ، أو على الأقل قاعدة يمكن أن يعاد تنشيطها بأسرع ما يمكن عند نشوب الحرب ، وعلى وجوب وضع مخازن القاعدة ومنشآتها تحت الإشراف الإنجليزى ، مع إعطاء العسكريين من الجانبين ، البريطانى والأمريكى ، حرية الحركة في إدخال التعديلات التى تتفق وتطورات الموقف [٥].

١ - F.O. 371/102802 . F.O. to Washington . 9 March 1953 . No . 1091 . Emergency . Top secret .

٢ - F.O. 371/102802 . Wachington to F.O. 8 March 1953 . No . 511 . Emergency . Top secret .

٣ - F.O. 371/102798 . Minute by Allen on 4 March , 1953 . JE 1192/63 G . Top secret .

٤ - F.O. 371/102802 . 9 March 1953 . Minute . Secret .

٥ - F.O. 371/102802 . Washington to F.O. 9 March 1953 . No . 523 . Emergency . Top secret .

وقبل تشرشل من حيث المبدأ اتفاق إيدن مع الرئيس ايزنهاور " بألا يتم إدخال أية تعديلات على مقترحات الحالة " A " لا يوافق عليه الجنرالان البريطانى والأمريكى " ، وعلى هذا الأساس وافق مجلس الوزراء البريطانى على العمل مع الأمريكيين [١].

وبرغم اتفاق الطرفين بشأن المتطلبات الأساسية الضرورية من أجل الحصول على قاعدة عاملة فى مصر ، فان الخلاف قد استمر قائمًا بينهما حول وسائل تحقيق ذلك . فقد رأى الطرف الأمريكى أن يتم الاتفاق مع المصريين أولا على مسألة انسحاب القوات البريطانية والترتيبات اللازمة لصيانة القاعدة ، ثم تأتى مسألة الاتفاق على انضمام مصر إلى منظمة دفاع الشرق الأوسط فى مرحلة تالية [٢]، واعتبر الأمريكيون أن الإصرار على أن كل بنود الاتفاقية الشاملة متوقفة على بعضها سيؤدى إلى فشل سريع للمفاوضات [٣].

ويلاحظ أن ثبات الموقف المصرى واستمرار تأكيده علي التمسك بعدم ربط مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط بمطلب مصر الأساسى بالجلاء قد أدى إلى ترسيخ الاعتقاد لدى الطرف الأمريكى بوجوب إعطاء الاعتبار لوجهة النظر المصرية وإلاّ تعرضت مصالح الجميع للخطر ، فقد لوحظ من خلال تحليل موقف السفارة الأمريكية فى القاهرة ، أن أعضاء السفارة كانوا يعتقدون " أن الضباط المصريين يتحدثون بصدق ويعنون ما يقولونه وأنه إذا ما تمسكت بريطانيا بربط مسألة القاعدة بمسألة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، فانها ستفقد فرصة الحصول علي جوهر ما تريد ، وأن أفضل مساهمة لمصر فى هذه المنظمة هى موافقتها على الصيانة الفعالة للقاعدة " [٤].

كما يلاحظ أيضا أن السفارة البريطانية أصبحت تشارك السفارة الأمريكية فى هذا الرأى، حتى أن السفير البريطانى نصح حكومته بأن تقنع بالحصول على « تعهد سرى » من رجال

١- F.O. 371/102802 . F.O. to New York (Churchill to Eden) 10 March 1953 . No . 153 . Immediate . Top secret .

٢- F.O. 371/102801 . Minute by Allen on 17 March 1953 . JE 1192/106. Top secret .

٣- F.O. 102798 . Cairo to F.O 15 March . 1953 . No . 481 . Immediate . Secret .

٤- F.O. 102798 . Cairo to F.O 16 March . 1953 . No . 494 . Immediate . Secret .

الثورة عن نيتهم بالانضمام إلى منظمة دفاع الشرق الأوسط بعد الاتفاق على الجلاء ، وذلك بعد أن تيقن من أنه " لا يوجد إمكانية للحصول من المصريين على تصريح علنى عن نواياهم بأن يدخلوا فى تلك المنظمة " [١].

أما الحكومة البريطانية فقد تمسكت بوجوب الاتفاق على كل بنود " الاتفاقية الشاملة " قبل توقيع أى اتفاق نهائى على مسألة الجلاء ، واعتبرت الخارجية البريطانية أن أية ترتيبات لصيانة القاعدة تتوقف إلى حد كبير على مشاركة مصر فى منظمة دفاع إقليمى . إلا أن الرأى قد استقر على قبول وجهة النظر الأمريكية مع اشترط الحصول من الأمريكيين على تأكيدات بأنه إذا لم يوافق المصريون على فتح المفاوضات على هذا الأساس ، يمنح الأمريكيون للإنجليز تأييدهم التام ، والذى يصل إلى حد تهديد المصريين بمنع المعونات العسكرية والاقتصادية عن مصر [٢]. وبذلك انتهت مرحلة تنسيق المواقف البريطانية والأمريكية وبدأت مرحلة مواجهة الطرف المصرى .

وفى ١٤ مارس ١٩٥٣ قابل ستيفنسون وكافرى محمد نجيب ومحمود فوزى ، وفقا لما تم الاتفاق عليه فى واشنطن بين إيدن ودلاس [٣]، حيث أبدى ستيفنسون استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية لحل المشاكل المتعلقة بقاعدة القنال ، وعرض الاقتراح بأن تشترك الولايات المتحدة فى المفاوضات ، وطلب أن تشترك الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية فى توجيه دعوة بذلك للحكومة الأمريكية ، أما السفير الأمريكى فقدأبدى استعداد الحكومة الأمريكية بقبول الاشتراك فى المفاوضات إذا ما وجه إليها الطرفان الأساسيان الدعوة[٤] .

ويلاحظ أن مبرر طلب إشراك الطرف الأمريكى فى المفاوضات قد وضع على أساس أن المفاوضات ستؤدى إلى تسوية مشاكل الدفاع عن الشرق الأوسط ، وبناء الاقتصاد المصرى ، وهو ما ستقوم فيه الولايات المتحدة بدور كبير [٥].

---

١ - F.O. 102798 . Cairo to F.O 3 Feb . 1953 . 1043/11/53 G. Top secret.

٢ - F.O. 371/102801 . Minute by Allen on 17 March 1953 . JE 1192/106. Top secret .

٣ - F.O. 371/102797. Wachington to F.O. 7 March 1953 . No . 495 . Emergency . Top secret .

٤ - F.O. 371/102798 . Cairo to F.O. 14 March 1953 . No . 477 . Immediate . Secret .

٥ - F.O. 371/102795 . Wachington to F.O. 7 March 1953 . No . 495 . Emergency . Top secret .

إلا أن الرد المصرى قد جاء بمثابة ضربه للآمال البريطانية ، فقد رفضت الحكومة المصرية مبدأ اشتراك الأمريكيين فى المفاوضات بحجة أنه سيفسر فى مصر كدليل على دخول مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، وهو ما ترفض الحكومة المصرية الارتباط به إلى أن تسوى مسألة انسحاب القوات البريطانية ، وبناء على ذلك فان الحكومة المصرية ، بينما تبدى الترحيب بالمساعدة الأمريكية فى المفاوضات مع بريطانيا ، إلا أنها ترفض المشاركة الأمريكية فى تلك المفاوضات (١).

ويلاحظ أن محمد نجيب ومحمود فوزى كانا يؤيدان فكرة إشراك الأمريكيين فى المفاوضات، وأعربا عن ترحيبهما بتوجيه الدعوة بذلك للحكومة الأمريكية (٢) ، إلا أن هذا الاقتراح قد قوبل بمعارضة إجماعية عند عرضه على مجلس الوزراء المصرى ، وأعطى هذا الموقف للسفيرين ، الأمريكى والبريطانى ، الانطباع بأن " اللواء محمد نجيب قد فقد مركزه تماما ، وأصبح جمال عبد الناصر هو الشخصية المسيطرة على الساحة المصرية " (٣).

وفى الواقع كان منطقيا أن يرفض الطرف المصرى اشتراك الأمريكيين فى المفاوضات حيث أن رجال الثورة كانوا يخططون للاستفادة من التحرك الأمريكى لإعادة التوازن إلى الموقف البريطانى عند الضرورة ، فقد كانت حكومة الثورة تأمل فى أن يقوم الطرف الأمريكى بدور الاحتياطى الدبلوماسى ، بمعنى أنه عندما تتعثر المفاوضات يتدخل الطرف الأمريكى للتقريب بين وجهات النظر ، ولمساعدة الطرفين الرئيسيين على إيجاد حل للخلاف ، ولذلك كان الاشتراك الأمريكى فى المفاوضات يتعارض مع خطة حكومة الثورة ، ويحرمها من وسيط كانت تطمع فى تدخله فى النزاع المصرى - البريطانى لصالح مصر ، بل ويفرض عليها أن تواجه جبهة أنجلو - أمريكية متحدة فى المفاوضات ، مع ما يترتب على ذلك من مواجهة عداء الولايات المتحدة بالإضافة إلى عداء بريطانيا إذا ما فشلت المفاوضات (٤).

١- F.O. 102798 . Cairo to F.O 15 March . 1953 . No . 482 . Immediate .

٢- F.O. 102798 . Cairo to F.O 14 March . 1953 . No . 477 . Immediate . Confidential .

٣- F.O. 102798 . Cairo to F.O 16 March . 1953 . No . 491 . Immediate . Secret .

٤ - ويتأكد هذا المعنى من قول محمد نجيب لكافرى ، بمناسبة اعتذار الحكومة المصرية عن قبول اشتراك الأمريكان فى المفاوضات ، " أن الحكومة المصرية تريد أن تحتفظ بعلاقات ودية مع الحكومة الأمريكية وتنوى أن تتعاون فى النهاية مع الغرب ، ولذلك فانها تفضل أن يؤدى السفير الأمريكى دورا مماثلا للدور الذى قام به أثناء مفاوضات السودان عن أن يجلس على مائدة المفاوضات مع ممثلى الحكومة البريطانية "
F.O. 371/102798 . Wachington to F.O. 16 March 1953 . No . 584 . Immediate. Top secret .

- ويتأكد أيضا من قول محمد نجيب ومحمود فوزى للسفير الأمريكى أن الأمر كله كان مناورة بريطانية لنقل جانب من الكراهية التى تحملها مصر لبريطانيا إلى الولايات المتحدة.
F.O. 371/102798 .Cairo to F.O. 16 March 1953 . No . 491 .Immediate . Secret .

وقد كان من الطبيعى أن يثير الموقف المصرى غضب الحكومة البريطانية حيث أنه يعرقل السياسة التى جهدت فى الإعداد لها لمدة ستة أشهر ، ولذلك اعتبر وزير الخارجية أن الموقف المصرى " غير مقبول تماما " لأن بدء المفاوضات على هذا الأساس يعنى التخلى عن اقتراح " الاتفاقية الشاملة " مما يؤدى فى النهاية إلى خلق فراغ فى الدفاع عن المنطقة ، وهو ما اتفق الرئيس الأمريكى معه على أنه لا يمكن قبوله ، ولأنه يبدو من جانب آخر أن " نية المصريين هى استخدام الأمريكيين كوسطاء وقتما يناسبهم ، وذلك بالضبط مالا أريده " [١].

لذلك قرر وزير الخارجية أن يعطى تعليمات للسفير البريطانى فى القاهرة بأن يخبر المصريين بأن الحكومة البريطانية ليست مستعدة أن تبدأ المفاوضات طالما يتمسكو بهذا الموقف، وأن يصر على أن تشارك الولايات المتحدة فى المحادثات من البداية [٢].

ومن جانب آخر راح وزير الخارجية يجرب محاولة استخدام النفوذ الأمريكى فى الضغط على المصريين ، فأرسل إلى سفيره فى واشنطن يقول " إن من الصعب تصديق أن الأمريكان ، مع كل مالهم من نفوذ ومع كل المساعدات التى يقدمونها لمصر ، لا يستطيعون إقناع الحكومة المصرية بأن تضع ترتيب يمكنهم من أن يشاركوا فى المفاوضات " ثم طلب إيدن من السفير أن يقابل وزير الخارجية الأمريكية " ليرى إذا كان يمكن فعل شىء " [٣].

إلا أن الخارجية الأمريكية اعترضت على الموقف البريطانى بالإصرار على مشاركة الولايات المتحدة من البداية فى المفاوضات ، خوفا من إمكانية أن يتطور الأمر إلى خلق أزمة تمنع الجانبين من التحرك نحو الاتفاق [٤] ، وأكد السفير البريطانى لإيدن " أن الرئيس ايزنهاور مصمم على ألا يفرض المشاركة الأمريكية على مصر[٥] ، ومن هذا المنطلق طلبت الحكومة الأمريكية من الحكومة البريطانية أن تفتح المفاوضات مع مصر بأسرع مايمكن مؤكدة أن

١- F.O. 371/102798 . F.O. to Wachington . 15 March 1953 .No . 1236 . Secret .

٢- Ibid .

٣- F.O. 371/10802 . F.O. to Washington . 18 March 1953 . No . 1270 . Secret .

٤- F.O. 371/102799 . Washington to F.O. 16 March 1953 . No . 590.Immediate . Secret .

٥- F.O. 371/102801 . Washington to F.O. 16 March 1953 . No . 591 . Immediate . Secret .

موقفها سيكون مساعدا بقدر ما يمكن بشكل غير مباشر ، وأنها ستتدخل إذا ما تعثرت المفاوضات [١].

على أن الذى يلفت النظر ، هو أن تقارير المخابرات الأمريكية قد أكدت أن التآمر الفرنسى كان مسئولا جزئيا عن رفض المصريين الموافقة على مشاركة الأمريكيين فى المفاوضات ، وأن الفرنسيين قد أوحوا للمصريين برفض المشاركة الأمريكية من خلال التأكيد لهم بأنه إذا ما شارك الأمريكيون فى المفاوضات فان الفرنسيين سيشاركون فيها أيضا [٢].

وعلى كل كان من الطبيعى أن يقبل الطرف الأمريكي وجهة النظر المصرية فالأمريكيون لم يكونوا متحمسين أصلا لفكرة الاشتراك فى المفاوضات ، وإنما قبلوها تحت الحاح الإنجليز وعلى أمل أن تكون عاملا مساعدا فى نجاح المفاوضات ، أما خطتهم الأصلية فقد كانت أن تترك الولايات المتحدة الدور الأول لبريطانيا على أن تتدخل إذا ما وصلت المفاوضات إلى أزمة لتقوم بدور يساعد على استمرار الحوار بين الطرفين المصرى والبريطانى حتى يصلا إلى حل للنزاع القائم بينهما [٣]، وكانوا يرون أنه إلى أن يحين ذلك الوقت يجب أن تكون لهم الحرية التامة فى التحرك للانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك حسبما تقتضى الظروف [٤].

على أن ما يهمنا هو أن مسألة إشراك الأمريكيين فى المفاوضات قد بلورت نقطة الخلاف الرئيسية بين الطرفين البريطانى والمصرى ، والتى تمثلت فى رفض الجانب البريطانى الجلاء عن منطقة القنال بدون الاتفاق على ترتيبات دفاعية بديلة لوجود القوات البريطانية ، ورفض الجانب المصرى الموافقة على هذه الترتيبات إلى أن تنسحب القوات البريطانية ، أو على الأقل تتعهد بريطانيا بالقيام بذلك [٥]. وبذلك وصلت المفاوضات إلى أزمة حتى قبل أن تبدأ .

---

١ - F.O. 371/102802 . Washington to F.O. 18 March 1953 . No . 605 . Immediate . Secret .

٢ - F.O. 371/102801 . Washington to F.O. 20 March 1953 . JE 1192/119 . Top secret .

٣ - F.O. 371/102802 . Washington to F.O. 8 March 1953 . No . 511 . Emergency . To secret .

٤ - F.O. 371/102805 . Cairo to F.O. 13 April 1953 . JE 1192/203.Secret and personal .

٥ - F.O. 371/102801 . Cairo to F.O. 23 March 1953 . 1053 . 144/53 G. Secret and personal .

ورأى ستيفنسون أن أفضل طريقة للتغلب على " المأزق القائم هى القيام بمباحثات استطلاعية غير رسمية ، بين أعضاء مجلس قيادة الثورة ومستشاريهم وبين أعضاء السفارة البريطانية ، يساعدهم ضباط من فايد فى ملابس مدنية ، بهدف اكتشاف ، على نحو أكثر تأكيدا مما ظهر من المحادثات الخاصة والتصريحات العامة ، النوايا الدقيقة للمصريين ، وإذا كانوا بقولهم " الجلاء غير المشروط " يعنون ما يقولونه ، وإلى أى مدى سيذهبون نحو قبول مبدأ التعاون فى الترتيبات الدفاعية الغربية [١].

واعتبر ستيفنسون أن هذه المناقشات ستوضح للإنجليز " أين يقفون " وستساعد المصريين على تكوين رأى محدد بشأن المسائل العملية ، كما أنه يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة توفق بين وجهات نظر الطرفين ، وتمكنهما من بدء المفاوضات الرسمية على أساسها ، وإذا ما أظهرت تلك المباحثات عدم إمكانية الوصول إلى اتفاق فان النتائج ستكون أفضل كثيرا مما لو صرح بذلك فى مفاوضات رسمية علنية [٢].

وبهذا المنطق قدمت الحكومة البريطانية مقترحات لحكومة الثورة ، لتكون أساسا لمباحثات استطلاعية تمهد لبدء مفاوضات رسمية . وقد تضمنت هذه المقترحات خمس مسائل ترى بريطانيا أن تبحثها مصر كوحدة كاملة غير قابلة للتجزئة ، وهذه المسائل الخمس هى : بحث وسائل صيانة القاعدة فى وقت السلم بهدف التمكن من سرعة تنشيطها فى وقت الحرب ، وتنظيم وسائل الدفاع الجوى عن مصر ، وبحث الانسحاب المرحلى للقوات البريطانية من الأراضى المصرية ، ومسألة مشاركة مصر فى التنظيم الدفاعى عن الشرق الأوسط مع الغرب ، ووضع برنامج لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر [٣]. وأكدت الحكومة البريطانية أنها لن توقع أى اتفاق نهائى على أى مسألة من المسائل الخمس إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق مرضى على كل النقاط التى ، فى رأيها ، مرتبطة ببعضها [٤].

---

١ - Ibid.

٢ - Ibid.

٣ - F.O. 371/102802 . Cairo to . F.O. 28 March 1953 . No . 571 . Immediate Secret.

٤ - F.O. 371/102801 . F.O. to Cairo . 27 March 1953 . No . 717 . Immediate. Top secret.

وقد وضح من خلال تلك المباحثات الاستطلاعية تعارض رؤية الطرفين لأسس حل القضية ، فأكد عبد الناصر بوضوح تام ، أنه برغم اقتناعه واقتناع زملائه بالحاجة إلى التعاون مع دولة عظمى في وقت الحرب ، وبأن مصر لا تستطيع أن تدافع عن حدودها وحدها ، ولا الشرق الأوسط ككل يستطيع القيام بذلك بدون مساعدة من الغرب ، إلا أنهم لا يمكنهم قبول " معاهدة الشرق الأوسط " التى رفضها النحاس لأن الرأى العام ببساطة ليس مستعدا لقبولها"، ولذلك فان كل ما تستطيع الحكومة المصرية أن تقوم به فى الظروف الحلية لكى تحقق التعاون الضرورى بين العالم العربى والغرب ، هو أن تضع ترتيبات فعالة لصيانة القاعدة فى وقت السلم ولإعادة تنشيطها فى وقت الحرب ، وهذا فى حد ذاته سيكون مساهمة قيمة فى الدفاع عن الشرق الأوسط " وليس من العدل أن يطلب من رجال الثورة أن يفعلوا أكثر من ذلك"[١].

كذلك أبدى عبد الناصر عدم اقتناعه بأن دخول مصر فى منظمة الشرق الأوسط شرط أساسى لفاعلية الدفاع عن المنطقة ، وخاصة بعد انضمام تركيا إلى حلف الأطلنطى ، ورأى أن ميثاق الضمان الجماعى العربى ، الذى ترتبط به بريطانيا بشكل غير مباشر ، من خلال معاهداتها مع العراق والأردن ، فيه الكفاية فى المرحلة الحالية [٢].

أما الجانب البريطانى ، فقد تمسك بما جاء بمقترحاته ، ورفض اقتراح لمحمود فوزى بأن تصدر بريطانيا تصريحا بالموافقة على برنامج مرحلى لانسحاب قواتها من مصر ، يعقبه تصريح من الجانب المصرى ، بأن مصر ستكون فى جانب الغرب إذا ما نشبت الحرب ، وأنه من هذا المنطلق يمكن مناقشة مسألة انضمام مصر إلى منظمة الشرق الأوسط فيما بعد [٣].

وأكد إيدن أن الحكومة البريطانية قد تمسكت ، وستظل تتمسك بأن المسائل الخمس التى قدمتها للحكومة المصرية مرتبطة ببعضها ، وإن كان قد أبدى الاستعداد لقبول ترك مناقشة مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط إلى أن يتم دراسة النقاط الأخرى ، " طالما أنه مفهوم أن بريطانيا لن توقع اتفاقا على نقطة إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق على كل النقاط " [٤].

١ - F.O. 371/102802 . Cairo to F.O. 29 March . No . 578 . Priority Confidential .
٢ - Ibid .
٣ - F.O. 371/102801 . Cairo to F.O. 26 March 1953 . No . 558 . Immediate . Confidential .
٤ - F.O. 371/102803 F.O. to Cairo . 7 April 1953 . No . 767 . Priority. Confidential .

وقد رأى إيدن وجوب الاحتراس من إمكانية أن تعلن الحكومة المصرية أن المباحثات تدور حول مسألة الجلاء فقط ، مما يدفع الحكومة البريطانية إلى التصريح بأنها تتمسك بوجوب الاتفاق على الترتيبات البديلة لوجود القوات البريطانية فى منطقة القنال ، وأنه " على هذا الأساس فقط قد وافقت على بدء المباحثات " ، فطلب من السفير الاتفاق مع الحكومة المصرية على الاقتصار على التصريح بأن الحكومتين تناقش الأوجه العسكرية للمسائل المعلقة بينهما[١] ، وقد وافقت الحكومة المصرية على هذا الوضع [٢].

وهكذا وبرغم أن المباحثات الاستطلاعية لم تكشف عن نواة جديدة يمكن أن تكون أساسا لمفاوضات ناجحة ، فان الطرفان قد قبلا الدخول فى مفاوضات رسمية ، وحددا يوم ٢٧ ابريل ١٩٥٣ موعداً لبدئها . ولذلك فقد كان الفشل هو النتيجة الحتمية المنتظرة لتلك المفاوضات .

وبداية تم الاتفاق بين الطرفين فى تلك المفاوضات على إنشاء أربعة لجان فنية لبحث المسائل المختلفة ، فتختص اللجنة الأولى بدراسة ما يترتب عن تنفيذ انسحاب القوات البريطانية من الأراضى المصرية ، ويعهد إلى اللجنة الثانية بالنظر فى شئون المحافظة على القاعدة فى حالة صالحة وأثر ذلك فى استعدادها فى حالة قيام الحرب ، وتتولى اللجنة الثالثة بحث شئون الدفاع الجوى ، أما اللجنة الرابعة فتختص بالنظر فى مسألة إعادة تسليح القوات المصرية المسلحة [٣].

إلا أن الخلاف لم يلبث أن نشأ بينهما عند تحديد اختصاصات تلك اللجان ، حيث وضح اختلاف رؤية كل منهما لتلك المفاوضات ، فبينما اعتبرها الجانب المصرى وسيلة لتحقيق الجلاء، كان الجانب البريطانى يبدى الاستعداد لسحب القوات البريطانية " كجزء " من اتفاق يوفق بين الرغبة المصرية فى الجلاء والمصالح البريطانية الاستراتيجية فى المنطقة [٤].

ولم يكن هذا التعارض فى الأهداف خافيا على الجانب البريطانى ، ولذلك بذل جهداً كبيراً فى العمل على دفع الجانب المصرى بعيداً عن محاولة تحديد اختصاصات اللجان تحديداً

---

١ – Ibid .

٢ – F.O. 371/102804 . Cairo to F.O. 9 April 1953 . No . 641 . Priority. Confidential .

٣ – محاضر الاجتماعات التى عقدت برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٧ ، ٢٨ أبريل ١٩٥٣ ، القضية المصرية ص ٧١٠ ، ٧١٢ .

٤ – محضر الاجتماع الذى عقد فى ٢٨ أبريل ١٩٥٣ ، المرجع السابق ٧١٢ .

واضحًا[1] ، غير أن المفاوض المصرى رفض باصرار أن ينساق فى أية مفاوضات مالم يتفق الجانبان مسبقًا على المبادىء العامة التى ستحكم عمل اللجان [2]، وهو إصرار منطقى حيث أنه مالم يكن الطرفان متفقين على الأسس الرئيسية فان السير فى المفاوضات لا يكون إلا تضييعا للوقت وللجهد .

ويلاحظ أن الطرفين قد وفقا فى الاتفاق على اختصاص اللجنة الأولى الخاصة بتنظيم انسحاب القوات البريطانية ، حيث تم الاتفاق على أن يكون عمل هذه اللجنة هو دراسة برنامج عملى لانسحاب القوات البريطانية من منطقة القنال [3].

غير أن تعارض الأهداف والنوايا بدأ يتبلور عندما تعرض الطرفان لمناقشة اختصاصات اللجنة الثانية الخاصة بالقاعدة ، فقد وافق الجانب البريطانى على أن تتسلم مصر القاعدة وتتولى إدارتها بشرط أن تظل مصالح بريطانيا متصلة بها ، وتستوجب تلك المصالح الاحتفاظ بالقاعدة فى حالة صالحة للعمل فى وقت السلم حتى تستطيع القيام بوظيفتها بمجرد إعلان الحرب ، وذلك من خلال بقاء عدد من الخبراء البريطانيين بالقاعدة بعد الانسحاب ، للقيام بمهمة صيانة منشآت القاعدة . وبعبارة أخرى تمسك الجانب البريطانى بالإشراف الفنى على القاعدة فى إطار الإشراف المصرى العام عليها [4].

أما الجانب المصرى ، فمع أنه قبل مبدأ وجود الخبراء البريطانيين بالقاعدة ، إلا أنه أصر على وجوب تحديد وضعهم بحيث يكونوا موظفين فى خدمة الحكومة المصرية خلال مدة بقائهم بالقاعدة ، ويتلقون تعليماتهم وتوجيهاتهم عن طريقها ، كما أصر أيضا على وجوب تحديد مدة بقاء الخبراء البريطانيين بالقاعدة [5].

---

١ – وفى الواقع كانت الحكومة البريطانية قد أعطت تعليمات لوفدها بأن يعمل على وضع اختصاصات اللجان فى نصوص عامة لأن محاولة تحديد الاختصاصات يعنى الحصول من المصريين على تعهد مسبق من حيث المبدأ بما تريد بريطانيا الحصول عليه ، وهو مالم يكن من المتوقع أن يقبله المصريون كما أنه سيدخل الجانب البريطانى فى مفاوضات مفصلة قبل إنشاء اللجان .
F.O. 371/102858 . Minute by Allen on 29 April 1953 . JE 11915/15 .

٢ – وهو موقف واضح من جميع محاضر جلسات المفاوضات التى انعقدت ما بين ٢٨ أبريل و ٦ مايو ١٩٥٣ .

٣ – محضر الاجتماع الذى عقد فى ٢٨ أبريل ، المرجع السابق ، ص ٧١٤ .

٤ – محضر الاجتماع الذى عقد فى ٢٩ أبريل ١٩٥٣ ، المرجع السابق ص ٧٢٢ ، ٧٢٣ .
محضر الاجتماع الى عقد فى ٢ مايو ١٩٥٣ ، المرجع السابق ص ٧٣٤ .

٥ – محضر الاجتماع المنعقد فى ٢٩ أبريل ١٩٥٣ ، المرجع السابق ، ص ٧٣٢ .
محضر الاجتماع المنعقد فى ٢ مايو ١٩٥٣ ، المرجع السابق ، ص ٧٣٦ .
محضر الاجتماع المنعقد فى ٦ مايو ١٩٥٣ ، المرجع السابق ، ص ٧٦٣ ، ٧٦٣ .

وأصر الجانب البريطانى بدوره على أن تكون الرقابة الفنية على محتويات القاعدة ، التى هى ممتلكات بريطانية ، فى أيدى البريطانيين [١]، وأن يكون استمرار الإدارة الفنية رهن باستمرار المعاهدة [٢] . أما بخصوص مسألة مدة بقاء الفنيين البريطانيين بالقاعدة ، فقد تمسك الجانب البريطانى بأنه " مادامت توجد ممتلكات بريطانية فان الخبراء البريطانيين يتحتم بقاءهم[٣] ، أى أنهم يمكثون المدة الكلية للاتفاقية ، وهذه المدة مرتبطة بدورها باستمرار الترتيبات الدفاعية للشرق الأوسط [٤].

فقد كانت الخطة البريطانية هى أن تستمر أية اتفاقية مع مصر إلى أن يتفق الطرفان على أنه لم يعد هناك تهديد لأمن الشرق الأوسط ، ويوافقا نتيجة لذلك على إنهاء الاتفاقية ، واعتبرت الحكومة البريطانية أنها إذا اضطرت أن تحدد فترة زمنية محدودة لإنهاء الاتفاقية " فان أى مدة أقل من عشرين عاما لن يكون لها قيمة " [٥].

ومن هذا المنطلق أعطت الحكومة البريطانية لوفدها تعليمات بأن يحاول أن يتجنب مناقشة هذه المسألة مع المصريين " الآن " نظراً لتعقيد هذا الجانب من المشكلة [٦] ، كما أيدته فى التمسك بضرورة بقاء الخبراء البريطانيين بالقاعدة طوال مدة استمرار الاتفاقية [٧].

وكان من البديهى أن يرفض الجانب المصرى قبول أن يكون للبريطانيين حق الإدارة والإشراف الفنى على القاعدة إلى وقت غير محدد ، حيث أن ذلك يخلق وضعا يخرج عن إطار نطاق المهمة التى حددها الجانب المصرى للخبراء البريطانيين وهى أن يكون وجودهم لتدريب المصريين لتمكينهم من أن يحلوا محلهم ، والتى قبل مبدأ وجود هؤلاء الخبراء فى القاعدة على أساسها ، وخاصة أن الجانب البريطانى رفض الموافقة على أن يكون الخبراء البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية [٨] ، وتمسك بوجوب أن يتلقوا تعليماتهم من لندن مباشرة [٩].

---

١ - محضر الاجتماع المنعقد فى ٥ مايو ١٩٥٣ ، المرجع السابق ، ص ٧٤٥ .
٢ - المرجع السابق ، ص ٧٥٣ .
٣ - محضر الاجتماع المنعقد فى ٢ مايو ١٩٥٣ ، ص ٧٤٢ .
٤ - F.O. 371/102858 . F.O. to Cairo . 5May 1953 .No. 919 . Immediate . Confidential .
٥ - Ibid .
٦ - Ibid .
٧ - Ibid .
٨ - محضر الاجتماع المنعقد فى ٦ مايو ، المرجع السابق ، ص ٧٦٥ ، ٧٦٦ .
٩ - محضر الاجتماع المنعقد فى ٢٩ أبريل ، المرجع السابق ، ص ٧٣٢ .

والواضح من كل ما تقدم هو أن مقدار الخلاف كان كبيرا ، وأنه لم يكن من الممكن التغلب عليه خاصة مع التشدد الذى بدا على الموقف البريطانى ، وهو تشدد كانت اتجاهات تشرشل الاستعمارية مسئولة عنه إلى حد كبير ، حيث كانت تعليماته للوفد البريطانى دائما هى وجوب التمسك بحزم بالموقف البريطانى بمنطق أن المصريين هم الذين ألحوا فى فتح المفاوضات ، وإذا اختاروا أن يقطعوها ، فان المسئولية ستقع عليهم وحدهم (١).

وفى اجتماع ٦ مايو سأل ستيفنسون الجانب المصرى عما إذا كان يتمسك بموقفه ولا يقبل التراجع عنه ، فأجاب محمد نجيب بأن المقترحات المصرية هى أقصى ما يمكن الذهاب إليه فى صدد القاعدة وتأمينها وصيانتها (٢).

وإزاء إصرار كل من الطرفين على التمسك بموقفه ، تقرر وقف الاجتماعات لحين عرض الأمر على حكومة لندن ، ويلاحظ أن الجانب البريطانى رفض الاقتراح المصرى بالتصريح للصحف بأن المحادثات قد وصلت إلى مرحلة تستوجب رجوع الجانب البريطانى إلى حكومته(١٥٩) ، حتى لا يعطى ذلك الانطباع بأن الموقف البريطانى كان ضعيفا فى المفاوضات ، أو أنه كان مسئولا عن توقف المفاوضات (٣).

وفى واقع الأمر ، اعتبرت الحكومة البريطانية أن المقترحات المصرية غير مقبولة تماما ، حيث أنها ستورط بريطانيا فى قبول مبدأ الإشراف المصرى على المنشآت والمعدات البريطانية ، وإحلال المصريين محل الفنيين الإنجليز ، مما يجعل القاعدة قليلة الفائدة ، ولذلك قررت قطع المفاوضات ، وأصدرت تعليمات للمفاوضين البريطانيين بأن يخبروا الحكومة المصرية رسميا بأن الحكومة البريطانية لاتستطيع قبول مقترحاتهم ، وأن يدعوا الجانب المصرى يقطع المفاوضات إذا ما أراد ذلك (٤).

---

١ - F.O. 371/102858 . From Prime Minister to Sir Stevenson and General Robertson . 30 April 1953 . No . 897 . Immediate. Secret .

٢ - محضر الاجتماع المنعقد فى ٦ مايو ، المرجع السابق ، ص ٧٧٢ .

٣ - المرجع السابق .

٤ - F.O. 371/102858 . Cairo to F.O. 6 May 1953 . No . 764 . Immediate . - Confidential .

٥ - F.O. 371/102859 . F.O. Cairo . 7 May 1953 : No . 929 . Emergency.- Confidential .

وبناء على ذلك قدم الوفد البريطاني تبليغا رسميا في مساء ٧ مايو للحكومة المصرية برفض مقترحاتها ، فأجاب محمد نجيب مؤكدا تمسك حكومته بأن مقترحاتها تمثل كلمة مصر الأخيرة [١] ، وبذلك انتهت الجولة الأولى من المفاوضات ، حيث استطاع كل الأطراف أن يتبينوا من خلالها درجة التصميم لدى كل منهم ، وبالتالي بدأوا يعيدوا تقييم مواقفهم وسياساتهم على ضوء هذه التجربة استعدادا للدخول في جولة أخرى .

ويلاحظ أن الطرف المصري قد خرج من تلك المفاوضات مؤمنا بوجوب متابعة المزيد من التحرك لشد اهتمام الولايات المتحدة ودفعها لمزيد من الضغط على الطرف البريطاني لكي يعدل من موقفه المتشدد تجاه مصر .

ودارت التكتيكات المصرية ، التي تزامنت مع زيارة وزير الخارجية الأمريكية لمصر وقت تعثر المفاوضات [٢]، حول تكثيف العمل الفدائي بصورة منظمة على القوات والمنشآت البريطانية في منطقة القنال حتى يشتعل الموقف في المنطقة وقت وصول دالاس إلى مصر ، لدفعه إلى التوسط للتوفيق بين المواقف المصرية والبريطانية من منطلق الحرص على أمن واستقرار الشرق الأوسط .

ويلاحظ أن العمليات الفدائية ضد القوات البريطانية كانت قد بدأت قبل بدء المفاوضات الرسمية مع بريطانيا [٣] ، وصاحبها العديد من التصريحات الرسمية من جانب رجال الثورة، مثل عبد الناصر وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر ، عن نية الحكومة بتسليح الشعب للمساهمة في الكفاح الوطني ، وقطع التموين عن القوات البريطانية في منطقة القنال [٤]. ومع تعثر المفاوضات تزايد الضغط المصري على القوات البريطانية في القنال إلى حد دفع تشرشل إلى أن يصدر تعليمات للسفير في القاهرة بأن يوجه إنذارا لحكومة الثورة بأن الحكومة البريطانية ستعد وقوع أي هجوم منظم على قواتها كعمل حرب [٥]، فقد كانت التقارير البريطانية

---

١ - F.O. 371/102858 . Cairo to F.O. 7 May 1953 . No . 769 . Immediate . Confidential .

٢ - وكان دلاس قد زار مصر في تلك الفترة ضمن جولة استطلاعية قام بها للتعرف على مواقف دول الشرق الأوسط ووجهات نظرهم .

٣ - عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات ، ص ٧٥٠ .

٤ - المصري في ١٩٥٣/٣/١٨ ، ١٩٥٣/٤/١٣ ، ١٩٥٣/٧/١٨ ، ١٩٥٣/٧/٢٥ .

٥ - F.O. 371/102847 F.O. to Cairo . 10 May 1953 . No. 956 . Immediate . Secret .

تؤكد أن رجال الجيش المصرى لايشجعون فقط تلك العلميات الفدائية ، وإنما يشاركون فيها بصورة فعالة من خلال إرسال جنود فى ملابس مدنية إلى منطقة القنال لتنفيذ تلك العمليات[١].

كما يلاحظ أيضا أن السفير البريطانى ، الذى كان يدرك أن التكتيكات المصرية تتصل بزيارة دالاس لمصر ، لمحاولة إقناعه بالضغط على بريطانيا [٢]، رأى أن " الشيء الوحيد الذى قد يفسد الموقف " ويساعد المصريين على تحقيق هدفهم هو نجاحهم فى استفزاز السلطات البريطانية ، ودفعها إلى اتخاذ إجراءات رادعة فى المنطقة ، ولذلك نصح حكومته بأن تقتصر السلطات البريطانية فى مواجهة العمليات الفدائية على اتخاذ إجراءات الأمن الضرورية إلى أن يغادر دالاس القاهرة [٣] ، واقترح أن يوجه الإنذار البريطانى إلى محمد نجيب فور رحيل دالاس فى ١٣ مايو ١٩٥٣ [٤] .

كما دارت التكتيكات المصرية من جانب آخر حول الضغط على الولايات المتحدة من خلال التهديد بتبنى سياسة الحياد فى الحرب ، مالم تحل مشكلة قاعدة السويس حلا ترتضيه مصر[٥].

أما الحكومة البريطانية ، فقد قررت تبنى موقف سلبى تجاه المشكلة المصرية ، يقوم على نظرية " عدم مطاردة المصريين " ، بمنطق أنها " إذا ما لعبت جولة انتظار ، فان نجيب سيضطر أن يقبل الشروط البريطانية حيث أن بريطانيا لا تحتاج إلى اتفاقية جديدة بقدر ماتحتاج

---

١ - F.O. 371/102847 . Fayid to Cairo . 30 April 1953 . No . OPS / 859 . Immediate .

٢ - F.O. 371/102807 . Cairo to F.O. 7 May 1953 . No . 768 . Secret .

٣ - F.O. 371/102807 . Cairo to F.O. 7 May 1953 . No . 767 . Priority . Confidential .

٤ - F.O. 371/102874 . Cairo to F.O. 11 May . Immdediate . secret .

٥ - فقد أطلع الدكتور أحمد حسين ، مستر بايرود ، وكيل الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط فى اجتماعاته المتتالية به ، ثم أطلع دالاس ، بعد ذلك ، على أن حكومة مصر تفكر جديا فى إصدار بيان رسمى تعلن فيه تصميمها على اتباع سياسة " حياد دقيق " إذا لم تتم تسوية مشكلة قاعدة القنال. المصرى فى ١٩٥٣/١٢/٥ ، ١٩٣/١٢/٦ .

F.O. 371/102824 . Cairo to F.O. 14 Dec . 1953. JE 1193 /688.Confidential .

مصر إلى ذلك "، وبالتالى فان المصريين ، فى تقدير الحكومة البريطانية ، سيضطروا أن يأتوا إليها صاغرين (١).

فقد كانت الحكومة البريطانية تعتقد أن رجال الثورة قد وضعوا أنفسهم فى مأزق لايعرفون كيف يخرجوا منه ، حيث أنهم قد تورطوا بالتهديد باللجوء إلى استخدام القوة فى إخراج الإنجليز من منطقة القنال ، وبالتالى أصبحوا لايستطيون التحرك فى اتجاه استئناف المفاوضات على نحو صريح ، ويترتب على ذلك أنهم قد يضطروا إلى القيام بعمليات فدائية ضد القوات البريطانية رغم عدم ميلهم إلى هذه السياسة (٢).

وعلى ضوء هذا الفهم للموقف المصرى ، اعتبرت الخارجية البريطانية أن التزام الصبر والهدوء لفترة محدودة قد يجعل المصريين أكثر قلقًا ، وبالتالى أكثر استعداداً لقبول نصوص معقولة ، وفى نفس الوقت رأت أن عدم التحرك على نحو غير محدد سيحدث انفجار لايمكن التنبؤ بنتائجه(٣) .

أما الموقف البريطانى تجاه الولايات المتحدة فى تلك الفترة ، فقد قام على أساس « عدم الجرى وراء الأمريكان طلبًا لمساعدتهم » وذلك من منطلق الحرص على الكرامة البريطانية والاحتفاظ بالاحترام الأمريكى لبريطانيا (٤).

---

١ - F.O. 371/102765 . Minute by Hankey on 22 May 1953. JE 1052/121 . Secret .
F.O. 371/102765 . Minute by Allen on 26 May 1953 . JE 1052/121 . G. Secret .
– وتسجل الوثائق السابقة السياسة التى قرر تشرشل اتباعها تجاه مصر ، والتى سجلها فى مذكرة أعطى نسخة منها إلى روبرت هانكى ، القائم بأعمال السفير البريطاني فى القاهرة ، قبل سفره إلى مصر .

٢ - F.O. 371/102810 . Minute . JE 1192/347 G. Secret .
يلاحظ أن هذا التحليل كان يتفق مع رؤية الوفد البريطاني والسفارة الأمريكية فى القاهرة للموقف المصرى .
F.O. 371/102808 . Cairo to F.O. 12 May 1953. No . 790 Immediate. Secret .
F.O. 371/102808 Cairo to F.O. 20 May 1953 . No . 833 . Priority . Confidential .

٣ - F.O. 371/102810 . Minutes . JE 1192/237 G . Secret .

٤ - F.O. 371/102765 . Minute by Hankey on 22 May 1953. JE 1051/121 . Secret .

فقد أرسلت الخارجية البريطانية تعليمات للسفير فى القاهرة تحذره من إبداء التلهف على الحصول على تأييد دالاس عندما يقابله فى القاهرة ، وإنما « يترك لنجيب القيام بهذه المحاولة، بينما يبقى الإنجليز مصممين على موقفهم ، وهادئين ومستعدين . إذ أن أى تنافس بين الإنجليز ونجيب للحصول على تأييد دالاس ، سيكون مرفوضا بازدراء ، بعد كل شيء ، الحكومة البريطانية قد توصلت إلى اتفاق مع الأمريكان على عدالة قضيتها ، وهم ملزمون بأن ينفذوا هذا الاتفاق » ، ثم طلب تشرشل من ستيفنسون أن يحاول أن يطبع فى ذهن دالاس الاعتقاد بأنه مالم يغير المصريين موقفهم فان أى محادثات أخرى ستكون عديمة الجدوى ، وأنه إذا هاجم المصريين القوات البريطانية ، فانها ستدافع عن نفسها ، وأنه لا يجب على دالاس أن يترك لدى المصريين أى شك بخصوص موافقته وموافقة حكومته على مقترحات " الاتفاقية الشاملة " ولا يعطيهم أى انطباع بأن الحكومة البريطانية ستوافق على قبول مقترحاتهم(١) .

إلا أنه وبرغم ذلك بقى التوصل إلى اتفاق مع الأمريكان على أسس حل المشكلة المصرية عنصراً أساسيًا فى السياسة البريطانية (٢).

وفى حقيقة الأمر ، كان الطرف البريطانى يعتبر أن المواقف الأمريكية تمثل عائقا رئيسيا أمام جهود السياسة البريطانية فى مصر من زاوية أن المحاولات الأمريكية لخطب ود المصريين، والوعود الأمريكية بتقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية لمصر ، فى الوقت الذى كانت ترفض فيه الحكومة المصرية قبول المقترحات البريطانية الأساسية للدفاع عن المنطقة ، كانت تزيد من قوة موقف الطرف المصرى ، وتقوى من درجة الإصرار لديه ، من خلال إعتقاده بامكانية الاعتماد على المساندة الأمريكية فى مواجهة تشدد الإنجليز ، وبالتالى فقد كانت تضعف بريطانيا على نحو خطير (٣).

ومن هنا اعتبر الوفد البريطانى " أنه إذا فشلت بريطانيا فى الحصول على قاعدة فعالة فى مصر ، فانها ستكون غلطة الأمريكيين إلى حد كبير . وكل دول حلف الأطلنطى ، وكل دولة

---

١ - F.O. 371/102858 F.O. to Cairo 7 May 1953 . No . 931 . Priority . Confidential .

٢ - F.O. 371/102731 . The attitude of the U.S.Government 30 June 1953 . Secret .

٣ - F.O. 371/102739 . Cairo to F.O. 6 July 1953 . C . S . 1548 /3/53 . Confidential .
F.O. 371/102808 Cairo to F.O. 23 June 1953 . 1064/4/53 G. Guard .

لها مصالح فى الشرق الأوسط وفى الملاحة فى القنال ستعانى من ذلك "[١] ورأى أنه برغم أن من المستحيل منع الأمريكين من منح مصر المساعدات كلية ، فعلى الأقل يجب على بريطانيا أن تطلب منهم أن يجعلوا تقديم تلك المساعدات ، سواء كانت اقتصادية أم عسكرية، مشروطة بألا تكون هناك عمليات هجومية على القوات البريطانية فى منطقة القنال من جانب المصريين ، أو حتى تهديد صريح بمهاجمتها[٢] .

لكل ذلك رأت الخارجية البريطانية وجوب الاتفاق على " خط سياسى حازم " مع الولايات المتحدة، حيث أنه إذا لم ترسل الحكومة الأمريكية تعليمات واضحة تماما إلى سفارتها فى القاهرة ، فان الأخيرة ستنسف أى جهود يقوم بها الجانب البريطانى ، ولذلك " فان العلاج الوحيد ، أو العلاج الجزئى ، هو اتفاق حقيقى مع الأمريكيين " [٣].

وفى الواقع كان للمخاوف البريطانية ما يبررها ، فقد كانت السياسة الأمريكية فى ذلك الوقت تتجه إلى عدم إبداء التأييد التام للسياسة البريطانية والحرص على الظهور بمظهر عدم الميل إلى أحد الطرفين .

وقد وضح هذا الاتجاه من رفض الخارجية الأمريكية الموافقة على أن يتضمن التصريح الذى ألقاه تشرشل فى مجلس العموم البريطانى فى ١١ مايو ١٩٥٣ ، الإشارة إلى أن الأساس الذى ترى بريطانيا مناقشة قضية الدفاع مع المصريين عليه ، كان قد اتفق عليه مع السلطات الأمريكية المدنية والعسكرية فى يناير ١٩٥٣ ، وصدقت عليه الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة ايزنهاور [٤].

فقد اعترضت الخارجية الأمريكية على رغبة تشرشل باعلان التضامن الأنجلو - أمريكى إزاء أسلوب معالجة المشكلة المصرية من منطلق أن المحادثات التى دارت بين الجانبين فى لندن

---

١ - Ibid .

٢ - F.O. 371/102739 . Cairo to F.O.6 July 1953 . C.S. 1548/3/53 Confidential .

٣ - F.O. 381/10731 . Egypt : The attitude of the U.S Government . 30 June 1953 . Secret .

٤ - F.O. 371/102807 . F.O. to Washington . 9 May 1953 . No . 2063.Immediate . Confidential .

- وكان تشرشل قد طلب من السفير البريطانى فى واشنطن أن يخبر دالاس بما ينوى أن يذكره فى بيانه بخصوص دور الولايات المتحدة فى المفاوضات مع مصر وذلك قبل القاء البيان .

ثم واشنطن كانت محادثات سرية ، عقدت بدون التفكير فى نشرها ، وأن التصريح المقترح سيدل ضمنا على أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد اتفقتا تماما على سياسة المفاوضات ، التى لم يتم فى الواقع التوصل إلى اتفاق تام بشأنها ، وهددت الخارجية الأمريكية الحكومة البريطانية بأنها إذا ما ألقت تصريحها المقترح ، الذى سيتزامن مع يوم وصول دالاس إلى مصر ، فسيضطر الأخير إلى أن يصرح بالمقترحات البديلة التى نوقشت فى نفس الوقت ، وهى مقترحات الحالة " B " و " C " (١).

ثم راح الأمريكيون فى أعقاب زيارة دالاس لمصر فى مايو ١٩٥٣ ، يتحدثون عن جوب مراعاة المشاعر الوطنية المصرية ، ووضع السيادة المصرية فى الاعتبار عند وضع حل لمشكلة قاعدة السويس ، فكتب الرئيس ايزنهاور خطابا لتشرشل يقول فيه " من ملاحظات دالاس الشخصية ، ومن كل التقارير الأخرى التي وصلتنى ، توصلت إلى استنتاج أنه يجب القيام بخطوة عاجلة للتوفيق بين الحد الأدنى لمتطلباتنا للدفاع وبين المشاعر الوطنية القوية جدا للحكومة والشعب المصرى " ورأى ايزنهاور وجوب تراجع الجانب البريطانى عن المطالب التى طرحها أثناء المفاوضات مع حكومة الثورة ، وتقديم تنازلات جديدة لمصر (٢).

فقد أدى توقف المفاوضات إلى إقناع الطرف الأمريكى بوجوب القيام بدور أكثر فاعلية وأكثر تأثيرا لتحريك القضية المصرية من منطلق الحرص على المصالح الأمريكية فى المنطقة ، حيث رأت الولايات المتحدة أن استمرار النزاع بين مصر وبريطانيا سيؤدى إلى إدخال منطقة القنال فى دائرة العنف مرة ثانية ، مع ما يترتب عليه من فقدان تعاون مصر والدول العربية فى الترتيبات الدفاعية الغربية ، وفتح الباب أمام النفوذ الشيوعى للانتشار فى المنطقة (٣).

وجاءت الخطوة الأمريكية الأولى لحل المشكلة وكسر الجمود الذى سيطر على الموقف فى الخطاب الذى أرسله الرئيس ايزنهاور إلى تشرشل فى ١١ يونية ١٩٥٣ والذى عرض فيه مقترحات جديدة لحل الخلاف البريطانى المصرى .

---

١ - F.O 371/102807 . Washington to F.O. 9 May 1953 . No . 1005 Immediate . Secret .

٢ - F.O. 371/102811 . The Foreign Service of the U.S. of America , June 1953 . Top secret .

٣ - F.O. 371/102812 . Defence Negotiations with Egypt . Minute by Allen on 25 June 1953 . JE 1192/384 G . Top secret .

وقد تلخصت المقترحات الأمريكية فى انسحاب القوات البريطانية من مصر فى أقصر وقت ممكن ، وتسليم القاعدة للإشراف المصرى ، مع بقاء الحد الأدنى من الخبراء البريطانيين الضروريين لتدريب المصريين على القيام بالوظائف التى يقوم بها الخبراء البريطانيين الباقيين بالقاعدة ، على أن تقتصر مدة بقاء الخبراء البريطانيين على أقصر وقت ممكن مع السماح بتفتيش بريطانى دورى على منشآت القاعدة عقب انسحاب الخبراء البريطانيين (١).

ونصت المقترحات الأمريكية على الحصول على " تعهد سرى " من جانب مصر بأن تكون القاعدة متاحة فى الحرب للدول العربية وحلفائها . وبالتالى تصبح متاحة لبريطانيا والولايات المتحدة من خلال المعاهدتين المعقودتين بين بريطانيا والأردن والعراق ، والمعاهدتين القائمتين بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية وليبيا (٢).

كما نصت على أنه عند عقد الاتفاق على الجلاء وصيانة القاعدة ، تدعو الحكومة المصرية كلا من بريطانيا والولايات المتحدة " علنا " لمساعدة مصر فى تطوير دفاعها ، بما فى ذلك تدريب وتجهيز القوات المسلحة المصرية ، ومن خلال تلبية هذه الدعوة تستطيع الحكومتين البريطانية والأمريكية أن تتفاوضا على نحو مشترك مع الحكومة المصرية بخصوص المتطلبات الدفاعية الغربية بالإضافة إلى المساعدات التى ستقدمها كل منهما لمصر (٣).

والذى يبدو واضحا هو اتفاق المقترحات الأمريكية مع الفكرة المصرية بأن تكون ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط مؤسسة على ميثاق الضمان الجماعى العربى ، الذى ترتبط به بريطانيا والولايات المتحدة بطريق غير مباشر من خلال معاهداتهما مع بعض الدول العربية ، وبالتالى تكون الولايات المتحدة قد أسقطت فكرة حلف الشرق الأوسط بعد أن أدركت عدم جدوى الإصرار عليه بالصورة التى قدمتها مقترحات الدول الأربع فى عام ١٩٥١ لمصر والدول العربية .

ولذلك عارض الجانب البريطانى المقترحات الأمريكية التى رأى " أنه يصعب تمييزها عن المقترحات التى قدمها المصريين ورفضتها الحكومة البريطانية ، فقد سبق أن عرض نجيب جوهر ما يعرضه الأمريكيون الآن " (٤).

١ - F.O. 371/102811 . The Foreign Service of the U.S. of America , June 1953 . Top secret .
٢ - Ibid .
٣ - Ibid .
٤ - F.O. 371 / 102811 . F.O. to Washington . 12 June 1953 . No . 2378. Immediate . Secret .

وقد سببت المقترحات الأمريكية قلقا شديدا للطرف البريطانى " خوفا من أن تصل إلى آذان المصريين ، مما يترتب عليه انعدام أى أمل فى الوصول معهم إلى اتفاق أفضل من ذلك " ولذلك نصح الجنرال روبرتسون تشرشل بأن يسرع فى إخبار الرئيس ايزنهاور بعدم موافقته على تلك المقترحات [١]، وهو ما تم بالفعل فى ١٢ يونية ١٩٥٣ [٢].

ثم لم يلبث الدور الأمريكى أن تجاوز مرحلة طرح الحلول على الطرف البريطانى إلى محاولة التدخل الفعلى والمباشر فى القضية المصرية ، فأرسلت الخارجية الأمريكية ، بمبادرة من جانبها ودون الرجوع إلى الخارجية البريطانية ، تطلب من اللواء محمد نجيب تصريحا عن الموقف المصرى [٣].

فرد محمد نجيب على المبادرة الأمريكية بخطاب إلى الرئيس ايزنهاور يعرض فيه مقترحات جديدة لتسوية النزاع مع بريطانيا [٤]، تتلخص فى تسليم القاعدة إلى القيادة المصرية مع بقاء مستشار فنى بريطانى مسئولا أمام قائد القاعدة المصرى عن تدريب المصريين ليحلوا محل الخبراء البريطانيين ، على أن يكون جميع البريطانيين الباقين بالقاعدة فى ملابس مدنية ، وترتبط مدة بقاءهم بمدة سريان الاتفاقية وهى ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، بناء على رغبة واتفاق الطرفين [٥].

---

١ - وقد ذكر هانكى أنه رجا كافرى بألا يبلغ المقترحات الأمريكية للمصريين سواء كان ذلك بنفسه أو من خلال أحد اعضاء السفارة الأمريكية وأكد له بأنه فى هذه الحالة لن يكون هناك اتفاقية ، لأن لا رئيس الوزراء ولا الرأى العام البريطانى سيقبل عقد اتفاقية سيئة فى منطقة هامة جداً بالنسبة لبريطانيا ولدول حلف الأطلنطى " ، وبرغم أن كافرى قد اعطاه " كل أنواع التأكيدات " عن أنه لن يبلغ المقترحات الأمريكية للجانب المصرى إلا أنه قد أكد أنه " لا يثق فى السفارة الأمريكية بمقدار باردة واحدة فى هذه الأمور / F.O. 371/102811 . Cairo to F.O. 23 June 1953 . 1043 367/53 G. Secret.

٢ - F.O. 371/102811 . F.O. to Washington . 12 . June 1953 . No . 2377 . Immediate secret.

٣ - F.O. 371/102731 . Washington to F.O. 11 July 1953 . No . 1468 . Immediate. Top secret.

٤ - F.O. 371/102731 . Washington to F.O. 11 July 1953 . No . 1469 . Immediate. Top secret.

٥ - F.O. 371/102731 . Washington to F.O. 11 July 1953 . No . 1470 . Immediate . Top secret.

كما نصت المقترحات المصرية على أن تكون القاعدة متاحة فورا لحلفاء مصر وحلفاء حلفاء مصر فى حالة تعرض إحدى الدول العربية لعدوان خارجى ، أما فى حالة التهديد بالاعتداء فيقتصر الأمر على مشاورة عاجلة بين مصر والدول العربية (١).

كذلك أشارت المقترحات إلى أن مصر ستدعو خبراء عسكريين واقتصاديين من بريطانيا والولايات المتحدة وأية دولة أخرى ترى مصر أن تستفيد من خبرتها لبحث خطط التنمية العسكرية والاقتصادية وإجراءات تقوية مصر عسكريا واقتصاديا (٢).

والذى يلفت النظر هو تراجع الجانب المصرى وتسليمه بمبدأ الإشراف الفنى البريطانى ، وهذه النقطة كانت من العقبات الأساسية التى اصطدمت بها مفاوضات ابريل / مايو ١٩٥٣ ، وقد اعتقدت الحكومة البريطانية أن تغير الموقف المصرى كان نتيجة للسياسة التى اتبعتها ، ولذلك دار الحديث حول هل يعاد فتح المفاوضات الآن أم تنتظر بريطانيا حتى يبدى المصريين استعداد أكثر للتراجع ، إلا أنها كانت ترى أنه يوجد فى مقابل احتمال تراجع المصريين إمكانية أن يؤدى استمرار التوتر إلى صراع مسلح مع مصر (٣).

كمايلفت النظر أيضا ارتكاز الحل المصرى على مبدأ تبادل المصالح ، فقد سجل محمد نجيب ، فى خطابه إلي ايزنهاور ، على الحكومة المصرية استعدادها للمساهمة فى الترتيبات الدفاعية الغربية للشرق الأوسط فى مقابل مساعدة الولايات المتحدة لمصر فى تحقيق الجلاء(٤) ، كما ذكر أن قبول مصر لبقاء الخبراء البريطانيين فى القاعدة ، وموافقتها على إعطاء الحلفاء حق احتلال القاعدة فى وقت الحرب ، لابد أن يكون له مقابل ، يتمثل فى بناء قوة مصر العسكرية والاقتصادية ، ليس فقط بتأكيدات مبهمة عن أن الولايات المتحدة وبريطانيا ستتباحثان فى إجراءات لتقوية مصر اقتصاديا وعسكريا ، وإنما بتقديم تعهدات محددة بمد مصر بالأسلحة العسكرية ، ومعاونتها على إقامة صناعات عسكرية (٥).

---

١ - Ibid .

٢ - Ibid .

٣ - F.O. 371/102731 . Washington to F.O. 11 July 1953 . No . 1469 . Immediate . Top secret .

٤ - Ibid .

٥ - Ibid .

وعلى كل ، كان من الطبيعى أن يؤدى هذا التدخل الأمريكى ، الذى يرقى إلى حد فرض شبه وصاية على السياسة البريطانية فى مصر ، إلى استياء الحكومة البريطانية ، حيث افسد عليها سياستها " بعدم ملاحقة المصريين " وأدى فى تقديرها ، إلى تعقيد المشكلة المصرية من زاوية أنه سيتيح لمصر الفرصة للصمود أمام بريطانيا ، وباعتبار أن تقديم مقترحات مصرية محددة للأمريكيين مباشرة سيجعل مهمة الإنجليز فى الحصول على التأييد الأمريكى للموقف البريطانى أمر صعب المنال [١].

وحاولت الحكومة البريطانية أن تتدارك الموقف باجرائين ، الأول رفض قبول المقترحات المصرية كأساس لاستئناف المفاوضات ، ومطالبة الحكومة الأمريكية بعدم التعليق تفصيلا على تلك المقترحات ، وبأن يأتي رد الرئيس ايزنهاور على محمد نجيب فى شكل دعوة عامة لاستئناف المفاوضات مع بريطانيا ، بهدف منع الأمريكيين من القيام بدور الوسيط بين مصر وبريطانيا [٢].

أما الإجراء الثانى ، فهو محاولة التنسيق بين السياستين الأمريكية والبريطانية بشأن مصر، من خلال إقناع الأمريكيين بالنظرية البريطانية ، بأن سياسة الحزم مع المصريين هى أفضل وسائل تحقيق الأهداف الغربية . ويلاحظ أن الإنجليز قد اتخذوا من مسألة تراجع الجانب المصرى بخصوص الإشراف الفنى البريطانى على القاعدة دليلا على صحة السياسة البريطانية، وفهم الإنجليز للعقلية المصرية وكيفية التعامل معها .

---

١ - F.O. 371/102731 . Washington to F.O. 13 July 1953 . No . 2780 . Immediate. Top secret .

٢ - F.O. 371/102731 . Washington to F.O. 11 July 1953 . No . 1468 . Immediate top secret .

F.O. 371/102731 . Washington to F.O. 13 July 1953 . No . 2787 . Immediate. Top secret .

– ويلاحظ أن وزير الخارجية البريطانية قد أكد للورد سالسبورى ، الذى كان يمثل الحكومة البريطانية فى مؤتمر واشنطن ، الذى انعقد فى يوليو ١٩٥٣ بهدف الوصول إلى اتفاق بين الجانبين البريطانى والأمريكى على أساس لاستئناف المفاوضات البريطانية مع مصر ، وجوب منع الأمريكيين من التعليق على المقترحات المصرية أو إعطاء المصريين أى إنطباع بأن تلك المقترحات مقبولة من جانب بريطانيا ، ولو أدى الأمر إلى اخبار الأمريكيين بأن الحكومة البريطانية لم تطلب وساطتهم وإنما تأييدهم فقط فى مفاوضات تعتقد أنها فى مصلحتهما المشتركة .

F.O. 371/102731 . F.O. to Washington 13 July 1953 . No . 278. Immediate. Top secret .

فقد طلب وزير الخارجية البريطانية من لورد سالسبورى أن يركز على التراجع المصرى عن هذا الموقف لإقناع الأمريكيين بأن " من الممكن إقناع المصريين ، إذا ما عوملوا على نحو مناسب ، بأن يتراجعوا فى المسائل التى يظهروا أنهم مصرون عليها " .

ويلاحظ أن الولايات المتحدة كانت تختلف مع بريطانيا فى هذا الرأى وتعترض على أسلوبها فى معاملة الشعوب العربية عامة ومصر خاصة باستعلاء وتشدد ، ولجوئها إلى استخدام القوة لتنفيذ الأهداف البريطانية ضد إرادة تلك لشعوب ، وكانت تؤكد أن هذه الأساليب لم تعد تتفق وروح العصر (١).

إلا أنه وبرغم كل الجهود التى بذلها الجانب البريطانى فى مؤتمر واشنطن لتسوية الخلافات التى نشأت بين بريطانيا والولايات المتحدة حول أسس تسوية القضية المصرية ، وللوصول إلى اتفاق على أساس لاستئناف المفاوضات مع مصر ، فان الجانب الأمريكى لم يبد الاستعداد لإعطاء بريطانيا التأييد التام (٢)، وعموما تم الاتفاق بين الجانبين على أن تشجع الولايات المتحدة المصريين على استئناف مفاوضات غير رسمية مع الجانب البريطانى وعلى أن يعود الجنرال روبرتسون إلى القاهرة فورا استعدادا لاستئناف المفاوضات (٣).

وبناء على ذلك تم الاتفاق بين الوفد البريطانى و د. محمود فوزى على استئناف المباحثات بشكل غير رسمى ، بهدف العمل على تقريب وجهات النظر تمهيدا للدخول فى مفاوضات رسمية (٤)، وبذلك بدأت مرحلة جديدة من المفاوضات بين الطرفين المصرى والبريطانى لمحاولة الوصول إلى حلول عملية للنزاع القائم بينهما .

وقد تركز الخلاف فى تلك المرحلة بين الطرفين حول نقطتين رئيسيتين ، هما وضع الخبراء البريطانيين الباقين بالقاعدة بعد انسحاب القوات البريطانية ، والظروف التى يكون لبريطانيا وحلفائها فيها حق العودة إلى القاعدة .

---

١ - F.O. 371/102739 . U.K. Record of Anglo - American Conversations held in the State Dept . Washington , July 14 , 1953 , Top secret .

٢ - Ibid .

٣ - Ibid , Annex B .

٤ - F.O. 371/102813 . Cairo to F.O. 28 July 1953 . No 1112 . Priority . Secret .

أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، فقد أصر الجانب البريطانى على بقاء أربعة آلاف من الخبراء البريطانيين فى ملابسهم العسكرية بالقاعدة بعد اتمام الجلاء ، وربط استمرار وجودهم بمدة سريان الاتفاقية ، التى حددها بسبع سنوات [١]، وتمسك بموقفه من منطلق الحرص على أمن القوات البريطانية الباقية بالقاعدة ، باعتبار أن ارتداءهم للزى العسكرى يوفر لهم الحماية الشخصية اللازمة [٢].

أما الجانب المصرى ، فمع أنه قبل بقاء أربعة آلاف من الخبراء البريطانيين بالقاعدة بعد إتمام الجلاء لمدة ست سنوات[٣] أى أنه قبل مبدأ استمرار الوجود البريطانى العسكرى المحدود بالقاعدة ، وذلك برغم إدراكه لحقيقة " أن الفنيين سيكونون فى الواقع عساكر ورجالا مسلحين"[٤] إلا أنه رفض باصرار قبول أن يرتدى الخبراء الملابس العسكرية [٥] ، من منطلق الحرص على إخفاء الصفة العسكرية لهؤلاء الخبراء ، خوفا من إثارة الرأى العام المصرى ،

١ - F.O. 371/102859 . Cairo to F.O. 7 Aug . 1953 . No . 1156. Priority . Top secret .
F.O. 371/102815 F.O. to Cairo . 18 Sept . 1953 . No . 1607 . Immediate . Top secret .
– ويلاحظ أن الجانب البريطانى كان يتمسك فى بداية تلك المفاوضات بأن تكون مدة الاتفاقية عشر سنوات .
F.O. 371/102859 . Cairo to F.O. 7 Aug . 1953 . No . 1155 . Priority . Top secret .
ولم يوافق مجلس الوزراء البريطانى على قبول سريان الاتفاقية لمدة سبع سنوات إلا بعد أن أكد الوفد البريطانى أن المصريين لن يقبلوا مدة عشرة سنوات .
F.O. 371/102860 . Cairo to F.O. 1 Sept . 1953 . No . 1258 . Emergency . Top secret .
فقد كان الجانب المصرى يصر على ألا تزيد مدة سريان الاتفاقية ، وبالتالى مدة بقاء الخبراء ، عن ثلاث سنوات .
F.O. 371/102859 . Cairo to F.O. 11 Aug . 1953 . No . 1178 . Priority . Top secret .

٢ - F.O. 371/102816 . F.O. to Cairo . 29 Sept . 1953 . 1953 . No . 1664 . Priority . Top secret .

٣ - F.O. 371/102860 . Cairo to F.O. 23 Sept . 1953 . No . 1343 . Immediate . Top secret .

٤ - F.O. 371/102824 . Cairo to F.O. 27 Dec . 1953 . No . 1751 . Immediate . Secret .

٥ - F.O. 371/102860 . Cairo to F.O. 23 Sept . 1953 . No . 1343 . Immediate . Top secret .

وحرصا على كسب تأييده لما يتم التوصل إليه من اتفاق ، فان ارتداء الخبراء للملابس العسكرية سيكون عنوانا لاستمرار الاحتلال [١] ، فى الوقت الذى أسرف فيه قادة الثورة فى بذل الوعود للشعب المصرى عن أنهم سيقومون باخراج آخر جندى بريطانى من مصر [٢].

وكانت الحجج التى استخدمها المفاوض المصرى للدفاع عن موقفه ، هى أن الحكومة البريطانية سبق أن عرضت على مصر في عام ١٩٥٠ استعدادها أن تكون القاعدة مدنية ، وبالتالى فان حكومة الثورة لا تستطيع أن تقبل أقل مما حصل الوفد عليه من بريطانيا من ثلاث سنوات [٣]. كما حاول المفاوض المصرى من جانب آخر أن يقنع الجانب البريطانى بأن الاتفاقية لن تكون اتفاقية عاملة وفعالة إلا بتعاون الشعب المصرى ، الذى لن يمكن الحصول عليه إذا مابقى الخبراء البريطانيين فى ملابسهم العسكرية ، حيث أن ذلك سيعطى الشعب الإحساس باستمرار وجود الاحتلال البريطانى [٤].

أما مشكلة حق العودة إلى القاعدة ، فتتلخص فى أن الجانب البريطانى كان يتمسك فى بادىء الأمر بوجوب أن تكون القاعدة متاحة للقوات البريطانية فى حالة الاعتداء أو التهديد بالاعتداء على إحدى الدول العربية ، أو تركيا أو إيران ، بدعوى أن الهجوم على إحدى الدولتين الأخيرتين سيكون مقدمة للهجوم على الدول العربية [٥].

إلا أن الجانب المصرى أصر على قصر منح القوات البريطانية حق العودة إلى القاعدة على وقوع عدوان خارجي على إحدى الدول العربية الموقعة على ميثاق الضمان الجماعى العربى ، ورفض ضم تركيا أو إيران إلى حالة الاعتداء ، ولو أنه قبل أنه عند وقوع الاعتداء على إحداهما تدخل الحكومتان المصرية والبريطانية فى مشاورات لإعادة تنشيط القاعدة [٦].

١ - F.O. 371/102816 . F.O. to Cairo . 30 Sept . 1953 . No . 266 . Secret . Record of Converstion between the Egyptian Embassador and Lod Salisbury .

٢ - F.O. 371/102860 . Cairo to F.O. 29 Sept . 1953 . No 1364 . Porinity . Top secret .

٣ - Ibid .

٤ - F.O. 371/102824 . Cairo to F.O. 27 Dec . 1953 . No . 1751 . Immediate . Secret .

٥ - F.O. 371/102859 . Cairo to F.O. 7 Aug . 1953 . 1157 . Priority . Top secret .

٦ - Ibid .
F.O. 371/102859 . Cairo to F.O. 11 Aug . 1953 . No . 1177 . Priority . Top secret .

وقد حاول الجانب البريطانى الحصول على موافقة المصريين على الإشارة إلى الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ، حيث أن الاكتفاء بالإشارة إلى دول ميثاق الضمان الجماعى العربى يستبعد ليبيا وبعض دول الخليج ، غير أن الجانب المصرى رفض أن يتزحزح خارج نطاق ميثاق الضمان الجماعى العربى لأسباب سياسية تتصل بموقف حكومة الوفد المعارض لهذا الاقتراح فى عام ١٩٥١ (١).

ومع ذلك لم تخف حكومة الثورة استعدادها لإعادة تنشيط القاعدة فى حالة تعرض تركيا أو إحدى الدول العربية ، وإن لم يكن عضوا فى ميثاق الضمان الجماعى العربى ، للعدوان الخارجى ، رغم أنها لاتستطيع التعهد بذلك صراحة فى الاتفاقية ، وكانت الحجة التى تمسك بها عبد الناصر هى " أنهم طالما يعملون على أساس الضمان الجماعى العربى ، فانهم يقفون على أرض يستطيعون الدفاع عنها ، أما إذا ما خرجوا عن هذا الإطار ، فسيعرضون أنفسهم لهجوم ليسوا مستعدين لمواجهته " (٢).

وأمام الإصرار المصرى ، تخلت الحكومة البريطانية عن موقفها وقبلت وجهة النظر المصرية فيما يختص بقصر تنشيط القاعدة على حالة الاعتداء على الدول الأعضاء فى ميثاق الضمان الجماعى العربى ، وأن يقتصر الأمر بالنسبة لتركيا على المشاورة العاجلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية (٣).

ولكنها طلبت فى المقابل أن تنص الاتفاقية على أنه فى حالة إعلان الأمم المتحدة لحرب دولية يسمح للقوات البريطانية بالعودة إلى منطقة القنال (٤). فقد قبلت الحكومة البريطانية الاقتراح المصرى بالتشاور فى حالة وقوع الاعتداء على تركيا فقط على أساس أن إدخال صيغة الأمم المتحدة فى الاتفاقية سيغطى المتطلبات البريطانية فيما يختص بتركيا ، باعتبار أنه فى حالة الاعتداء على تركيا ستعلن الأمم المتحدة وقوع حالة حرب دولية (٥).

١ - F.O. 371/102859 . Cairo to F.O. 7 Aug . 1953 . No . 1157 . Priority . Top secret .
F.O. 371/102859 . Cairo to F.O. 25 Aug . 1953 . No . 1227 . Priority . Top secret .
٢ - Ibid .
٣ - F.O. 371/102815 . F.O. to Cairo . 18 Sept . 1953 . No . 1607 . Immediate . Top secret .
٤ - Ibid .
٥ - F.O. 371/102817 . Coversation between the Secretary of state and the U.S Embassador on 7 Oct . 1953 Concerning the Egyptian Negotiations . Secret .

ومن جانب آخر كان الجانب البريطانى يرى أن تقرير مبدأ اللجوء إلى الأمم المتحدة فى الاتفاقية سيكون الضمان الوحيد لحماية المصالح البريطانية ضد إمكانية عدم تنفيذ المصريين للاتفاقية بعد جلاء القوات البريطانية [١].

ففى واقع الأمر ، كان يوجد لدى الإنجليز شكوك بخصوص النوايا المستقبلية للمصريين ، فمع أن رجال الثورة كانوا يؤكدون دائما أنهم سيكونوا فى جانب الغرب عند وقوع حرب عالمية ، إلا أنه كان هناك اعتقاد جازم لدى كثيرين من الإنجليز عن إمكانية عدم التزام المصريين بتطبيق أية اتفاقية دفاع جديدة ، وهو اعتقاد ترسخ نتيجة للتطورات التى حدثت فى السودان فى أعقاب عقد الاتفاقية ، والتى أكدت للبريطانيين أن الهدف المصرى كان فى الواقع " إبعاد كل النفوذ البريطانى ووضع السودان تحت جناح المصريين وأن هدف السياسة المصرية العام هو طرد الإنجليز من الشرق الأوسط ، وهو مابدا واضحا فى الخطب المصرية العامة "[٢].

أما الجانب المصرى ، فقد وجد أن الأبعاد التى ينطوى عليها قبول مبدأ تدخل الأمم المتحدة فى مسألة إعادة تنشيط القاعدة بالغة التعقيد لأن هذا الوضع يؤدى إلى تورط مصر فى جعل القاعدة متاحة لبريطانيا وحلفائها فى حالة نشوب حرب فى أى جزء من العالم [٣] ، أى أنه يساوى إعطاء بريطانيا " شيك على بياض " بحقها فى العودة إلى القاعدة فى ظروف غير محددة ولايمكن التنبؤ بها ، بدون إعطاء مصر أو حلفائها فرصة التعبير عن آرائهم [٤].

كما أن قبول هذا الوضع كان يعنى إعطاء الإنجليز والأمريكيين الفرصة لاستخدام الأمم المتحدة كأداة لتحقيق أهدافهم الخاصة ولو كانت ضد إرادة مصر وضد المصالح العربية [٥]. فى وقت كان الغرب لازال يسيطر على المنظمة الدولية .

---

١ - F.O. 371/102822 . Cairo to F.O. 23 Nov . 1953 . Top Secret .

٢ - Ibid .

٣ - F.O. 371/102816 . Cairo to F.O. 30 Sept . 1953 . No 1375. Priority . Top Secret .

٤ - F.O. 371/102824 . Cairo to F.O. 24 Oct . 1953 . No . 1501 . Immediate . Secret .

٥ - F.O. 371/102819 . Cairo to F.O. 26 Oct . 1953 . No 1043/667/53 G. Secret .

وبالتالى رفض رجال الثورة قبول الاقتراح البريطانى ، وتمسكوا بأن " حدودهم هى حدود الدول العربية [١]" وبأنهم لايستطيعوا قبول أى صيغة تحملهم بوصة واحدة وراء حدود الدول العربية من أجل إعادة تنشيط القاعدة [٢]، وبذلك رفضوا قبول استخدام الأمم المتحدة " كمظلة لتغطية تعهدات بعيدة المدى فى أجزاء بعيدة من العالم " [٣].

وفى ٢١ اكتوبر قدمت الحكومة البريطانية مقترحات إلى الجانب المصرى تمثل " كلمتها الأخيرة " لحل نقطتى الخلاف الرئيسيتين ، تنص على أنه فى حالة تعرض مصر أو إحدى الدول الأعضاء فى ميثاق الضمان الجماعى العربى للعدوان الخارجى أو للتهديد ، تقدم مصر لبريطانيا كل التسهيلات الضرورية لوضع القاعدة على أهبة الاستعداد للحرب ، بناء على توصية من الأمم المتحدة بوجوب إعادة تنشيط القاعدة ، أما فى حالة الاعتداء أو التهديد باعتداء على إيران أو تركيا فتكون هناك مشاورة عاجلة بين مصر وبريطانيا [٤].

أما بخصوص مسألة ارتداء الخبراء البريطانين للملابس العسكرية ، فقد نصت مقترحات اكتوبر ١٩٥٣ على أن يكون للخبراء حق اتداء الزى العسكرى وحمل الأسلحة داخل منطقة القاعدة ، أما خارجها فيرتدون الملابس المدنية [٥].

إلا أن المفاوضين المصرين رفضوا قبول مبدأ إعادة تنشيط القاعدة بناء على توصية من الأمم المتحدة ، كما أصروا على أن يرتدى الخبراء البريطانيين ملابس مدنية موحدة يتم الاتفاق عليها داخل منطقة القاعدة [٦] . وردت الحكومة البريطانية على الموقف المصرى بأنها "ليس لديها شيء تضيفه إلى ما عرضته فى ٢١ اكتوبر "[٧] . وبذلك قطعت المفاوضات للمرة الثانية .

---

١ - F.O. 371/102860 . Cairo to F.O. 3 Oct . 1953 . No . 1390 . Immediate Top . Secret .

٢ - F.O. 371/102861 . Cairo to F.O. 10 Oct . 1953 . No. 1428. Immediate . Top Secret .

٣ - F.O. 371/102860 . Cairo to F.O. 3 Oct . 1953 . No . 1390 . Immediate Top . Secret .

٤ - F.O. 371/102861 . F . O . Cairo . 16 Oct . 1953 . No . 1754 . Emergency Top . Secret .

٥ - Ibid .

٦ - F.O. 371/102861 . Cairo to F.O. 21 Oct . 1953 . No . 1488 . Immediate Top . Secret .

F.O. 371/102861 . Cairo to F.O. 21 Oct . 1953 . No . 1490 . Immediate Top . Secret .

٧ - F.O. 371/102861 . F.O. to Cairo 22 Oct . 1953 . No . 1839 . Immediate . Top Secret .

ويلاحظ أن الطرف الأمريكى قد وقف فى وسط هذا النزاع موقفا يتفق ومصالحه واهتماماته فى المنطقة ، فبينما رفض أن يؤيد الموقف البريطانى فيما يختص بمسألة ارتداء الخبراء البريطانيين للملابس العسكرية ، وأبدى تفهما لوجهة النظر المصرية (١)، إلا أنه قد تضامن مع الطرف البريطانى فى موقفه إزاء حق العودة إلى القاعدة (٢)، تمشيا مع السياسة الأمريكية بمنح تأييدها لبريطانيا فيما يخدم أهداف الاستراتيجية الغربية لا الأهداف البريطانية الاستعمارية .

غير أن انقطاع المفاوضات قد دفع الخارجية الأمريكية إلى الاقتناع بضرورة القيام بعمل دبلوماسى حاسم للتقريب بين وجهتى النظر المصرية والبريطانية خوفا من نتائج استمرار النزاع، حيث كانت الحكومة الأمريكية تعتقد فى تلك المرحلة أن السياسة البريطانية ستدفع مصر ، ومن ورائها الدول العربية إلى التمادى فى الحياد وعدم التعاون مع الغرب ، مما يؤدى إلى قلب الخطط الاستراتيجية الغربية فى هذا الجزء الهام من العالم (٣).

---

١ – فقد تبنت الخارجية الأمريكية وجهة نظر كافرى بأن " تسليم الحكومة المصرية فى هذه المسألة سيؤدى إلى « سقوطها » وبأنه " إذا ما فشلت هذه المفاوضات فلن يكون هناك فرص أمام الحكومات المصرية المقبلة فى أن تتفاوض فى تسوية من أى نوع .
F.O. 371/102817 . Eden to Makins . Record of Conversation between the Secretary of State and the U.S . Emdassador on 7 Oct . 1953 concerning the Egyptian Negotiations . Secret .

٢ – وقد أكد دالاس للسفير المصرى فى واشنطن تأييده للموقف البريطانى فيما يختص بهذه المسألة .
F.O. 371/102820 . Washington to F.O. 28 Oct. 1953 . No 2330. Immediate . Secret .

– وبذل كافرى جهدا كبيرا فى محاولة الضغط على الجانب المصرى لقبول وجهة النظر البريطانية الى تحظى بتأييد الحكومة الأمريكية ، مؤكدا أن هذه المسألة تمثل " مصلحة عظمى للولايات المتحدة " .
F.O. 371/102824 . Cairo to F. O. 23 Dec . 1953 . No . 1742 . Priority. Con fidential .

٣ - F.O. 371/102822 . Paris to F.O. 15 Dec . 1953 . No . 562. Immediate . Top secret .

– وتسجل الوثيقة السابقة محادثة بين إيدن ودالاس حول القضية المصرية .

– ويلاحظ أن الأمريكيين كانوا مقتنعين تماما بصدق عبدالناصر وزملائه فى الاحساس بخيبة الرجاء ، إلى حد أنهم أى الأمريكيين ، أصبحوا يعتقدوا بأن هذا اليأس سيدفع النظام الجديد إلى معاداة الغرب وإعادة النظر فى مسألة قبول الاحتفاظ بقاعدة فى مصر مطلقا .
F.O. 371/102821 . Cairo to F.O. 25 Nov . 1953 . No . 1633 . Priority . Confidential .

ومن هذا المنطلق أصبح الطرف الأمريكي يشعر فى تلك الفترة بأن من حقه أن يستخدم " الفيتو " ضد سياسة بريطانيا التى ستضر مصالح الجميع ، وبوجوب الاتجاه إلى المزيد من التشدد فى مواجهة التصلب البريطانى ، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة تتحرك فى اتجاه جديد، وهو التهديد باتباع سياسة أكثر استقلالا فى الشرق الأوسط ، من أهم مظاهرها المبادرة إلى منح مصر معونات اقتصادية وعسكرية ، أملا فى أن يدفع ذلك بريطانيا إلى العدول عن موقفها تجاه المشكلة المصرية .

فقد بدأ حديث الأمريكيين مع الإنجليز يدور فى تلك الفترة حول اتجاه الحكومة الأمريكية إلى تقديم مساعدات اقتصادية عاجلة لمصر ، والعدول عن السياسة الأمريكية السابقة بعدم تقديم تلك المساعدات إلا بعد إبرام المعاهدة ، إذا لم تغير بريطانيا موقفها وتنهى النزاع مع مصر[١] .

وكان من الطبيعى أن يثير الموقف الأمريكى مخاوف بريطانيا حيث أنه يناقض تماما الخطة التى كانت ترى اتباعها مع المصريين ، وهى خطة ترسيخ الاعتقاد لديهم بالارتباط بين الاستقرار الاقتصادى لمصر ، وبالتالى الاستقرار السياسى للنظام الجديد ، وبين تسوية مشكلة القاعدة على نحو يرضى المصالح الاستراتيجية البريطانية .

فقد كان الإنجليز يعتقدون بأن المصريين لن يقبلوا المقترحات البريطانية إلا " إذا شعروا بأنها تحظى بتأييد الولايات المتحدة ، وبالتالى فقد اعتبروا أن تقديم المساعدات الأمريكية فى ذلك الوقت سيضعف قوة المساومة البريطانية مع مصر ، من زاوية أنه سيعطى المصريين الانطباع بأن الولايات المتحدة لاتؤيد موقف بريطانيا[٢] ، وسيقضى على الحافز الرئيسى الذى يدفع المصريين إلى عقد تسوية مرضية [٣] ، كما أنه سيفسر كدليل على الخلاف السياسى بين الحكومتين البريطانية والأمريكية إزاء مسألة القاعدة ، مما يجعل تلك المسألة تبدو أمام الرأى العام العالمى كما لو كانت مسألة استعمارية لا مسألة دفاعية [٤].

---

١ - F.O. 371/102821 .U.S . and Egypt . 16 . 1953 . JE 1192/610 G . Secret.
- وتتضمن الوثيقة السابقة نص مذكرة رسمية من دالاس إلى إيدن بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٥٣ ، بخصوص وجوب سرعة التوصل إلى حل للمشكلة المصرية وإلا فان الولايات المتحدة ستضطر أن تقدم مساعدات اقتصادية عاجلة لمصر ، منعا للأثر السيء الذى سينتج عن منع تلك المساعدات الأمريكية والذى سينعكس على كل العلاقات الأمريكية - العربية .

٢ - F.O. 371/102824 . F.O. to Washington . 23 Dec . 1953 . No . 5373 . Immediate . Top secret .

٣ - F.O. 371/102821 . U.S. and Egypt . 16 Nov . 1953 . JE . 1192/610 . Secret .

٤ - Ibid .

لكل هذه الاعتبارات طلبت الحكومة البريطانية من الأمريكيين عدم تقديم أى مساعدات اقتصادية لمصر إلا بعد الاتفاق على أسس الاتفاقية على الأقل ، وقد أبدت الحكومة الأمريكية استعدادها لوقف تلك المساعدات مؤقتا فى مقابل تراجع بريطانيا عن موقفها المتشدد تجاه مشكلة القاعدة (١).

ومن جانب آخر ، اتجهت الجهود الأمريكية إلى الطرف الآخر ، أى الطرف المصرى ، تحاول الضغط عليه ودفعه إلى التراجع ، مستخدمة لنفس السلاح الذى استخدمته للضغط على الطرف البريطانى ، وهو مسألة المعونات الاقتصادية لمصر .

ففى ٢٥ يناير ١٩٥٤ قدم السفير الأمريكى مذكرة لجمال عبد الناصر تطلب فيها الولايات المتحدة من الحكومة المصرية قبول مقترحات ٢١ اكتوبر ١٩٥٣ باعتبارها أفضل ما يمكن لحكومة الثورة الوصول إليه مع بريطانيا ، وتصرح المذكرة بأن الحكومة الأمريكية لن تقدم أية مساعدات اقتصادية لمصر إلى أن يتم التوصل إلى تسوية لمشكلة قاعدة السويس (٢).

ولمحاولة دفع الموقف المصرى لمزيد من التساهل ، وتوجيهه نحو التحرك فى طريق الاتفاق مع بريطانيا ، وعدت الولايات المتحدة بتقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية لمصر بمجرد أن يتم توقيع المبادىء الأساسية للاتفاقية وقبل الانتهاء من التفاصيل النهائية ، كما نصحت بتجنب التأخير فى التوصل إلى حل حتى لا تفقد مصر تلك المعونات ، حيث أن الحكومة الأمريكية لاتستطيع الاحتفاظ بالاعتمادات المالية التى خصصها الكونجرس لمصر إلى أجل غير محدد وذلك للحاجة إلى استخدامها فى أماكن أخرى من العالم (٣).

والواضح من هذا هو أن الولايات المتحدة قد سعت إلى ممارسة تأثير ضاغط على الحركة السياسية لحكومة الثورة بمنطق أن مصر التى ستحصل على المساعدات الأمريكية ينبغى أن تقدم مقابلا ، وهو حماية المصالح الأمريكية ، من خلال الاستجابة للمطالب البريطانية .

---

١ - F.O. 371/102824 . Washington to F.O. 24 Dec . 1953 . No . 2774 . Immediate . Top secret .

٢ - F.O. 371/108463 . Cairo to F.O. 27 Jan . 1954 . No . 117 . Priority . Confidential .
F.O. 371/108463 . Cairo to F.O. 28 Jan . 1954 . No . 23 saving. Priority . Secret .
- ويلاحظ أن المذكرة الأمريكية سلمت لعبد الناصر للإطلاع عليها فقط ، ولم يسمح له بالاحتفاظ بها .

٣ - Ibid .

وقد قبل عبد الناصر الدخول فى هذه المساومة حول المصالح ، ووعد السفير الأمريكى بأن يوصى مجلس قيادة الثورة بالتراجع فى مسألة حق العودة إلى القاعدة لتشمل الاعتداء على تركيا إلى جانب الدول العربية [١].

أما بخصوص ارتداء الخبراء البريطانيين للزى العسكرى ، فقد أكد عبد الناصر للسفير الأمريكى استحالة تراجع الحكومة المصرية عن موقفها إزاء هذه المسألة ، حتى لو كان ذلك يعنى ضياع فرصة الحصول على المساعدات الأمريكية كلية [٢].

وفى مارس ١٩٥٤ عرض عبد الناصر على الحكومة البريطانية ، من خلال الأمريكيين ، تسوية مشكلة القاعدة عن طريق تبادل التنازلات ، أى أن تعطى مصر لبريطانيا حق العودة إلى القاعدة فى حالة تعرض تركيا لعدوان خارجى في مقابل أن تتنازل بريطانيا عن تمسكها بأن يرتدى خبراؤها الملابس العسكرية [٣].

ويلاحظ أن عبد الناصر قد قدم اقتراحه سراً وبدون علم معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة، أو حتى وزير الخارجية المصرية [٤]، فلم يعلم أحد من زملاء عبد الناصر بهذا العرض سوى صلاح سالم وعلى صبرى [٥] ، فقد كانت خطة عبد الناصر هى ألا يعرض الاقتراح رسميا على أعضاء مجلس قيادة الثورة إلا بعد أن يتأكد من قبول بريطانيا للعرض حتى لايثير الخلاف داخل مجلس قيادة الثورة بدون داعى، وكان هذا الموقف يرجع إلى الخلاف الذى ثار بين عبد الناصر ومحمد نجيب فى تلك الفترة [٦].

ولذلك أبدى عبد الناصر حرصًا شديداً على مراعاة السرية التامة أثناء بحث اقتراحه ، خوفا من أن يستغله محمد نجيب فى حشد المشاعر العامة ضده ، وأكد ضرورة أن تقدم

---

١ - Ibid .

٢ - Ibid .

٣ - F.O. 371/108415 . Washington to F.O. 9 March 1954 . No . 414 . Immediate . Top Secret .

٤ - F.O. 371/108415 . Cairo to F.O. 11 March 1954 . No . 346 . Immediate . Secret .

٥ - F.O. 371/108417 . Cairo to F.O. 23 April 1954 . No . 550- . Secret .
F.O. 371/108415 . Cairo to F.O. 11 Feb. 154 .1043/51/54 G . Secret and Personal .

٦ - F.O. 371/108415 . Washington to F.O. 9 March 1954 . No . Immediate .Top Secret .

الحكومة البريطانية اقتراحًا رسميًا لاستئناف المفاوضات على أساس اقتراحه ، حتى لا يبدو أن المبادرة قد جاءت من جانبه (١).

وقد لقى العرض تأييد الولايات المتحدة ، التى قدمت مذكرة إلى الحكومة البريطانية توصيها بقبول عرض عبد الناصر واستئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية على أساسه ، من منطلق وجوب الاستفادة من المحنة التى يمر بها مجلس قيادة الثورة فى ذلك الوقت (٢).

وفى الواقع لم يكن عرض عبد الناصر فى حاجة إلى توصية من الولايات المتحدة فقد كان يمثل تنازلاً جوهريًا خطيراً فى مسألة استبعدت الحكومة البريطانية نفسها إمكانية قبول المصريين لها ، لما تتضمنه من مدلولات عسكرية تجعل مصر تابعة للغرب ومشتركة فى ترتيبات دفاعية متعارضة مع مصالحها القومية ، حيث كانت تركيا مرتبطة بحلف الأطلنطى ، بل وتعد فى الواقع الجناح الأيمن لهذا الحلف ، وكل ذلك فى مقابل إرضاء الحكومة المصرية فى مسألة شكلية لا قيمة لها من وجهة نظر المصالح المصرية . وبمعنى آخر كان العرض بمثابة تضحية بمصالح مصر الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لحساب الأهداف السياسية لحكومة الثورة .

وينبغى أن نشير إلى أن هذه الحقيقة لم تكن غائبة عن عبد الناصر ، فقد صرح للوفد البريطانى بأنه يدرك أن مصر قد أصبحت مرتبطة بصفة نهائية بالغرب بمقتضى إعطاء بريطانيا حق العودة إلى القاعدة فى حالة الاعتداء على تركيا (٣).

كما يجب أيضا أن نذكر أن فكرة إعطاء بريطانيا حق العودة إلى القاعدة فى حالة الاعتداء على تركيا فى مقابل تراجعها فى مسألة زى الخبراء كانت تطوف برأس عبد الناصر قبل أن يقدم الأمريكيون تهديدهم فى ٢٧ يناير ١٩٥٤ . ففى ٢٠ يناير قابل القائم بأعمال السفير المصرى فى لندن رئيس القسم الأفريقى بالخارجية البريطانية لكى يستطلع رد الفعل البريطانى لهذه المساومة إذا ما قدمتها الحكومة المصرية رسميًا (٤).

---

١ - Ibid.

٢ - F.O. 371/108464 . Nasser offer . Minute on 13 March 1954 .

٣ - F.O. 371/108423 . Cairo to F.O. 15 July 1954 . No . 816 . Immediate . Top secret .

٤ - F.O. 371/108414 . F.O. to Cairo . 20 Jan . 1954 . No . 25 Saving.Secret .

وعلى أى الأحوال كان من البديهى أن ترحب الحكومة البريطانية بعرض عبد الناصر ، الذى اعتبرته أفضل من مقترحاتها فى اكتوبر ١٩٥٣ ، من زاوية أنه يحقق أهدافها الاستراتيجية مباشرة ودون الحاجة إلى اللجوء إلى الأمم المتحدة وبالتالى يجنبها الكثير من المساوىء التى كانت ستترتب على جعل مسألة إعادة تنشيط القاعدة تتوقف على قرار من الأمم المتحدة ، مثل إمكانية استخدام « الفيتو » من جانب بعض الدول ، والإجراءات المعقدة التى يستلزمها اجتماع الجمعية العامة .. الخ [١].

وعليه فان قبول العرض المصرى ، من وجهة النظر البريطانية ، كان يعد مكسبا وليس تنازلاً [٢]، ولذلك أوصت الخارجية البريطانية بقبول العرض [٣].

ومن ثم بدأ البحث يدور عن الطريقة التى تحل بها بريطانيا مشكلة وضع الخبراء البريطانيين الباقين بالقاعدة بعد انسحاب القوات البريطانية ، وهل يكون ذلك بالتخلى عن ارتدائهم للزى العسكرى ، أو باحلال هيئة مدنية محل هؤلاء الفنيين فى الإشراف على القاعدة وصيانة منشآتها .

وأسفرت دراسة الموقف عن أن " بريطانيا لم تعد تحتاج إلى عدد كبير من الفنيين العسكريين ، سواء كانوا فى ملابسهم العسكرية أم المدنية لصيانة قاعدة كبيرة فى مصر " ، فانه بعد التطورات التى طرأت على التخطيط الاستراتيجى كنتيجة للتطورات النووية ، لم يعد بقاء أى جنود بريطانيين فى مصر ضروريًا بعد [٤].

ومع التسليم بهذه الحقيقة حددت الحكومة البريطانية هدفًا أساسيًا لسياستها فى مصر ، وهو المحافظة لأطول ما يمكن ، من خلال شركات مقاولات بريطانية ، على الحد الأدنى لنواة قاعدة فى وقت السلم ، والحصول على اتفاقية مرضية عن حق العودة إلى القاعدة فى وقت الحرب [٥].

---

١ - F.O. 371/108414 . To the Prime Minister from Selwyn Loyd on Feb . 15 , 1954 . PM/MS/54/31 . Secret .
F.O 371/108415 . Minute . March 1954 . Secret .

٢ - Ibid.

٣ - F.O. 371/108414 . Defence Negotiations . JE 1192/35 G . Top secret .

٤ - F.O. 371/108421 . F.O. to Cairo . 2 July 1954 . No . 166 . Top secret .

٥ - F.O. 371/ 1028417 . F.O. to Geneva Conference (U.K. Defegation) 30 May 1954 No . 809 . Immediate . Top secret .
F.O 371/108419 . Memorandum by Minister of State . J 1192/119 G . Top secret .

وفى ١٦ مارس قدم وزير الخارجية البريطانية مذكرة للولايات المتحدة تتضمن المقترحات البريطانية الجديدة ، التى تنص على استبدال الخبراء العسكريين بشركات مقاولات للإشراف على صيانة القاعدة ، فى مقابل أن تمتد مدة سريان الاتفاقية من سبع سنوات إلى عشرين عامًا وأن يكتمل الانسحاب فى مدة سنتين بدلا من خمسة عشر شهرا ، حيث أن الترتيب الجديد يستلزم نقل كميات كبيرة من المخازن والمعدات ، التى كان الفنيين سيتولوا صيانتها بمقتضى الترتيب السابق ، وأخيرا تدعوا المذكرة الولايات المتحدة للمشاركة فى صيانة القاعدة من خلال تعاون شركات مقاولات أمريكية مع الشركات البريطانية التى ستقوم بتلك المهمة[١] .

وبذلك تكون مسألة سحب القوات العسكرية البريطانية من منطقة القنال قد جاءت بمبادرة من جانب الحكومة البريطانية وبرغم قبول رجال الثورة لمبدأ استمرار وجود الفنيين العسكريين البريطانيين بالقاعدة .

وقد لقيت المقترحات البريطانية تأييد الولايات المتحدة ، التى اعتذرت عن الاشتراك فى الاشراف على صيانة القاعدة بدعوى عدم توفر شركات مقاولات أمريكية مستعدة للقيام بذلك[٢] ، واتفقت مع وجهة النظر البريطانية بوجوب وقف العمليات الفدائية ضد القوات البريطانية فى منطقة القنال ، وهو ما كانت الحكومة البريطانية تشترطه لاستئناف المفاوضات[٣]، فقدمت احتجاجات للحكومة المصرية بخصوص استمرار « الإرهاب » فى القنال[٤] ، وطلبت من عبد الناصر أن يبذل كل جهده للعمل على تهدئة الأحوال فى السودان وفى منطقة القنال توفيرا للجو المناسب لبدء المفاوضات [٥].

١ - F.O. 371/108478 . F.O. to Washington . 18 March 1954 . No 266 . Top secret

Record of Conversation between the Secretary of State and the American Embassador on 16 March 1954 .

٢ - F.O. 371/108478 . Minute by Allen on 21 March 1954 . JE 11929/10 G . Top secret .

٣ - F.O. 371/108478 . F.O. to Washington . 18 March 1954 . No 266 . Top secret .

٤ - F.O. 371/108478 . Minute on 22 March 1954 . JE 11929 / 10 G .

٥ - F.O. 371/108416 . Washington to F.O 23 March 1954 . No 486 . Priority . Top secret .

- وقد أجاب عبد الناصر على طلب كيرميت روزفلت برسالة فى ٢٢ مارس يعده فيها بأنه سيبذل كل جهده لتهدئة منطقة القنال . Ibid

وقد نفذ وعده بالفعل وأعاد الاستقرار إلى المنطقة .

F.O. 371/108416 . Cairo to F.O. 29 March 1954 . 1043 /81/54 G. Secret .

وفى يونيو ١٩٥٤ عرض الإنجليز تفاصيل مقترحاتهم على الأمريكيين فى المؤتمر الذى عقد فى واشنطن بين تشرشل وايزنهاور ووزيرى خارجيتهما ، وتم الاتفاق على أن تصدر الحكومة البريطانية تصريحًا عامًا عن مبادرتها باستئناف المفاوضات مع مصر ، وأن تصدر الولايات المتحدة من جانبها تصريحًا ترحب فيه باستئناف المفاوضات وتؤكد الأهمية التى تعلقها على سرعة التوصل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا ، كما تم الاتفاق أيضا على أن تبدأ الحكومة الأمريكية فى التفاوض مع الحكومة المصرية فى الاتفاقيات الخاصة بالمساعدات الأمريكية بمجرد أن يتم التوصل إلى اتفاق مع مصر على المبادىء الأساسية لتسوية مشكلة القاعدة ، على أن تتضمن تلك الاتفاقيات الأمريكية النص على جعل المساعدات المقدمة لمصر مشروطة بتنفيذ المصريين للاتفاقية الخاصة بالقاعدة (١).

وبعد أن تم الاتفاق مع الجانب الأمريكى ، أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها للسفير فى القاهرة بأن يقدم مقترحاتها الجديدة لعبد الناصر مع تأكيد أهمية مراعاة السرية التامة إلى أن يتم توقيع المبادىء الأساسية للاتفاقية (٢).

وفى ١٠ يوليو ١٩٥٤ استؤنفت المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، وحاول الطرف البريطانى أن يحصل من الطرف المصرى على مقابل لقبوله سحب كل الجنود البريطانيين من القاعدة ، فبرغم أن هذا التنازل قد تم لخدمة المصالح البريطانية لا لخدمة المصالح المصرية ، إلا أن الحكومة البريطانية كانت تتصور أنها يجب أن تطالب مصر بالمقابل ، وأن أول ما يحق لها المطالبة به هو أن تكون مدة الاتفاقية عشرين عامًا (٣).

ويلاحظ أن الحكومة البريطانية كانت تولى هذه النقطة أهمية خاصة من منطلق أنها ستكون عاملا أساسيا هاما لموازنة الانسحاب العسكرى البريطانى من مصر أمام الرأى العام

---

١ - F.O. 371/108419 . Washington to F.O. 27 June 1954 . No . 1297 . Priority. Secret .

٢ - F.O. 371/108421 . F.O. to Cairo . 2 July 1954 . 166 . Top secret .
F.O. 371/108421 . F.O. to Cairo . 8 July 1954 .No. 1042 . Immediate . Top secret .

٣ - F.O. 371/108422 . Cairo to F.O. 11 July 1954 . No . 786 . Immediate . Top secret .

- والوثيقة السابقة هى تقرير عن محضر الاجتماع السرى الأول الذى عقد فى ١٠ يوليو ١٩٥٤ والذى لم يحضره من الجانب المصرى سوى عبد الناصر ، وفى هذا الاجتماع قدم ستيفنسون لعبد الناصر نسخة من المقترحات البريطانية .

البريطانى ، ولذلك طلبت من وفدها أن يحاول الوصول إلى أطول مدة ممكنة لسريان الاتفاقية[١] .

ومن جانب آخر ، يبدو أن قبول الجانب المصرى لإعادة تنشيط القاعدة فى حالة الاعتداء على تركيا قد شجع الجانب البريطانى على أن يطمع فى أن يتسع حقه فى العودة إلى القاعدة ليشمل حالة الاعتداء على إيران أيضا . فبرغم أن الحكومة البريطانية كانت قد أوضحت من البداية لوفدها أن دخول إيران فى صيغة إعادة تنشيط القاعدة ليس مطلبا جوهريا بالنسبة لها، وبرغم أن الحكومة المصرية سبق أن عارضت بشدة تلك المسألة ، إلا أنها قد رأت أنه لابأس من أن تجرب مرة ثانية لعلها تستطيع إقناع المصريين بقبولها ، أو على الأقل تتمكن من استخدام هذه المسألة كنقطة للمساومة [٢].

وكان المطلب البريطانى الأخير هو أن يتم انسحاب القوات البريطانية من الأراضى المصرية فى خلال عامين [٣]. وبذلك تكون الحكومة البريطانية قد تراجعت عما سبق الاتفاق عليه مع الجانب المصرى فى ثلاث نقاط رئيسية ، وهى مدة سريان الاتفاقية ، ومدة الانسحاب ، وحق العودة إلى القاعدة فى حالة الاعتداء على إيران .

أما الجانب المصرى ، فقد رفض التزحزح عما سبق الاتفاق عليه فيما يختص بسريان الاتفاقية لمدة سبع سنوات وإتمام الجلاء فى خمسة عشر شهرا ، وكانت الحجة التى تمسك بها عبد الناصر هى أنه قد تعهد بذلك لضباط الجيش المصرى الذى يعتمد النظام عليهم ولذلك فانه لايستطيع أن يتراجع عما وعدهم به [٤].

وفى الحقيقة كان لمسألة استكمال الجلاء فى مدة خمسة عشر شهرا أهمية سياسية بالنسبة لحكومة الثورة ، فقدصرح أعضاء الحكومة للوفد البريطانى بأن العامل الرئيسى المسيطر فى تلك المسألة هو موعد إجراء الانتخابات لاستئناف الحياة البرلمانية فى مصر والذى تحدد بيناير ١٩٥٦ حيث أن من المهم جدا بالنسبة لهم أن يعلنوا أن الجلاء قد اكتمل فى ذلك الوقت حتى يستفيدوا من تلك النقطة فى دعاياتهم الانتخابية [٥].

---

١ - F.O. 371/108421 . F.O. to Cairo . 2 July 1954 . No . 166 . Top secret .
٢ - Ibid .
٣ - Ibid .
٤ - F.O. 371/108422 . Cairo to F.O. 12 July 1954 .No .795. Immediate. Top secret .
٥ - F.O. 371/108423 . Cairo to F.O. 15 July 1954 . No.816.Immediate. Top secret .

أما بخصوص مسألة دخول إيران فى صيغة حق العودة إلى القاعدة ، فد رفض عبد الناصر المطلب البريطانى بحجة أنه قد لاقى صعوبة شديدة فى إقناع ضباط الجيش بقبول إدخال تركيا فى تلك الصيغة ، ولذلك فانه من المستحيل بالنسبة له أن يحاول إقناعهم بانطباق الوضع على إيران أيضا [١].

وأمام تمسك الجانب المصرى بموقفه أدرك السفير البريطاني أن الإصرار على المطالب البريطانية سوف يسبب قطع المفاوضات ، ولذلك نصح حكومته بالتخلى عن تلك المطالب[٢] .

وفى الواقع كان ستيفنسون ضد الضغط على حكومة الثورة لكى تقدم مزيدا من التنازلات، فقد كان يرى أن الحكومة قد مضت بالفعل إلى أبعد مما مضت إليه أى حكومة مصرية سابقة فى سبيل الاتفاق مع بريطانيا ، وأن تقديمها لمزيد من التنازلات سيؤدى حتما إلى سقوطها ، مما ينزل الضرر بالمصالح البريطانية ، " حيث أنه لن يمكن ايجاد حكومة بديلة مستعدة أن تقدم تنازلات أكثر مما قدمت هذه الحكومة ، أو حتى تنازلات تماثلها ، ولذلك فان من الواضح أن مصلحة حكومة جلالة الملك أن يبقى النظام الحالى فى الحكم " [٣].

ونظرا لقوة حجة السفير ، تخلت الحكومة البريطانية عن فكرة إدخال إيران في صيغة حق العودة إلى القاعدة ، وأبدت الاستعداد بأن يتم استكمال الجلاء قبل ٣٠ يونيه ١٩٥٦ مراعاة لمصالح حكومة الثورة السياسية ، كذلك أعطت وفدها تفويضا بأن يعرض أن يسرى الاتفاق لمدة عشر سنوات بدلا من عشرين عاما [٤].

إلا أن تلك المقترحات لم يسفر عنها أى تغير فى الموقف المصرى ، فقررت الحكومة البريطانية التراجع عن موقفها والرضوخ لوجهة النظر المصرية بعد أن اقتنعت بأنه لايتفق مع

١- F.O. 371/108423 . Cairo to F.O. 14 July 1954 . No . 810 . Immediate. Top secret .

– والوثيقة السابقة تسجل تقريرا عن محادثة بين السفير الأمريكى وعبد الناصر ، فقد كان الأمريكيون طرفا أساسيا ثالثا فى تلك المفاوضات وإن كان نشاطه يتم خارج قاعات الاجتماعات الرسمية .

٢- F.O. 371/108424 . Cairo to F.O. 20 July 1954 . No . 835 . Immediate. Top secret .

٣- F.O. 371/108423 . Cairo to F.O. 16 July 1954 . No . 824 . Immediate. Secret.

٤- F.O. 371/108423 . F.O. to Cairo. 18 July 1954 .No . 1097. Immediate. Top secret

العقل والمنطق أن تفشل المفاوضات بسبب الإصرار على أن يسرى الاتفاق لمدة عشر سنوات بدلا من سبع سنوات ، " فان مقدرة بريطانيا على العودة إلى قاعدة السويس بعد ثمان سنوات ستتوقف على الظروف السائدة فى مصر وفى بريطانيا فى ذلك الوقت أكثر مما تتوقف على قطعة من الورق موقعة فى عام ١٩٥٤ " وبالتالى اعتبر الجانب البريطانى أن أهمية هذه المسألة لا تصل إلى درجة أهمية تخليص بريطانيا من الأعباء المالية ، التى تفوق مقدرتها الاقتصادية ، والتى يفرضها وجود قواتها فى قناة السويس ، كما أنها لاتساوى أيضا تحمل نتائج تدهور العلاقات المصرية البريطانية [١].

ومن جانب آخر ، رأت الحكومة البريطانية أن تبادر بالتخلى عن مطالبها حتى تتدارك الموقف قبل أن يصبح معروفا أن مسألة مدة سريان الاتفاقية هى نقطة الخلاف الأساسية مما يؤدى إلى صعوبة التراجع ، حيث أن المسألة ستصبح مسألة كرامة بالنسبة للطرفين [٢].

وفى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ قرر مجلس الوزراء البريطانى أن يتوجه أنطونى هيد ، وزير الحربية البريطانية إلى القاهرة للاشتراك فى المرحلة الأخيرة من المفاوضات الدائرة مع الحكومة المصرية[٣] .

وأخيرا أمكن التغلب على نقاط الخلاف فى اجتماع ٢٧ يوليو ١٩٥٤ الذى حضره وزير الحربية البريطانية [٤] ، ووقع الطرفان المصرى والبريطانى اتفاقا بالأسس التى ستقوم عليها اتفاقية جديدة بين البلدين بشأن قاعدة قناة السويس[٥].

وقد نصت هذه الأسس على سريان الاتفاق حتى نهاية السبع سنوات من تاريخ توقيعه ، وأن تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه المدة لاتخاذ ما يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

---

١ - F.O. 371/108424 . Minute by Mr. Shckburgh on 17 July 1954 . JE 1192/215 G.

٢ - Ibid .

٣ - F.O. 371/108424 . F.O to Cairo . 23 July . 1954 . No . 1133 . Emergency. Secret .

- الأهرام فى ١٩٥٤/٧/٢٤ .

٤ - F.O. 371/108424 . Cairo .to F.O. 27 July 1954 . No . 870 . Immediate. Secret .

٥ - الأهرام فى ٢٨ / ٧ / ١٩٥٤ .

كما نصت على أنه فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، أو على تركيا ، تقدم مصر لبريطانيا التسهيلات اللازمة لتهيئة القاعدة للحرب ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانىء المصرية ، وفى حالة قيام تهديد بهجوم على أى بلد من البلاد السالفة الذكر يجرى التشاور فورا بين الحكومتين المصرية والبريطانية [١].

وتقرر أن يتم جلاء جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية فى مدة لاتزيد عن عشرين شهرا من تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

كما تقرر الاعتراف بالأهمية الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية لقناة السويس ، وبتصميم كل من الطرفين على احترام اتفاق سنة ١٨٨٨ ، الذى يكفل حرية الملاحة فى القنال.

كذلك نصت أسس الاتفاقية على أن تقدم الحكومة المصرية التسهيلات الخاصة بالطيران والهبوط والصيانة للطائرات التى يتم الإخطار عنها وتكون تابعة لسلاح الطيران الملكى وتمنح الحكومة المصرية شرط الدولة الأكثر رعاية للطائرات المسموح بها [٢].

وفى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية الجلاء فى صياغتها النهائية ، وقد وقعها عن مصر جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم والدكتور محمود فوزى ، ومن الجانب البريطانى أنتونى ناتنج ورالف سنيفنسون والجنرال بنسون [٣]، وبذلك انتهت المرحلة الأخيرة من مراحل الصراع حول المصالح بين مصر وبريطانيا .

---

١ - المبادىء الرئيسية الموقع عليها بالأحرف الأولى من الطرفين المصرى والبريطانى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤، من كتاب القضية المصرية ، ص ٧٧٣ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٧٧٤ .

٣ - الأهرام فى ١٩ / ١٠ / ١٩٥٤ .

الخاتمة

قامت هذه الدراسة على فكرة محورية دارت حول أثر المتغيرات الدولية والمحلية التى حدثت فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية فى تهيئة الظروف السياسية التى ساعدت على تحريك القضية المصرية وتوجيهها نحو الحل .

وباستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية فى الفترة محل البحث ومدى انعكاسها على القضية المصرية ، أمكن التوصل إلى النتيجة الأساسية لهذه الدراسة وهى أن القضية المصرية قد اكتسبت فى مرحلتها الأخيرة أبعاد جديدة وخضعت لاعتبارات كثيرة مثلت فى مجملها عاملا إيجابيا هاما دفع القضية دفعا إيجابيا نحو الحل .

فقد اكتسبت القضية المصرية فى تلك الفترة بعدا دوليا من منطلق ارتباطها بالتصور الاستراتيجى الغربى ، الذى كان يقوم على فكرة إحاطة وعزل الاتحاد السوفيتى والدول التابعة له بسلسلة من القواعد والأحلاف العسكرية الموالية للغرب ، حيث كانت مصر ودول الشرق الأوسط إحدى هذه القواعد الأساسية لمواجهة الخطر الشيوعى ، وبالتالى ارتبطت القضية المصرية بالاستراتيجية العالمية من زاوية علاقة المشكلة المصرية بالدفاع عن الشرق الأوسط .

كذلك اكتسبت القضية المصرية فى تلك المرحلة بعدا عربيا ، حيث أصبح يوجد بعد إنشاء جامعة الدول العربية موقف عربى موحد ربط بين تسوية تلك القضية وبين التعاون الاستراتيجى العربى مع الغرب ، ومن ثم أصبح يشكل عنصرا ضاغطا على السياسة البريطانية والأمريكية تجاه المشكلة المصرية .

وقد ساعد كل ذلك القضية المصرية على الانطلاق من نقطة بداية جديدة ، ومكنها من أن تستخدم قدرتها الحركية لطرح نفسها طرحا جديدا على الأطراف المعنية مما أكسبها بعدا جديدا عمق من أثر الأبعاد الأخرى وتفاعل معها ليوفر لها فرصا أفضل فى الحل .

فقد تطورت استراتيجية العمل الوطنى على ضوء الظروف السائدة وسار التحرك السياسى الجديد للقضية نحو العمل على استثمار العداء بين الشرق والغرب لدفع القضية نحو الحل ، بممارسة الضغط على الولايات المتحدة من جانب ، لكى تتدخل فى النزاع القائم بين مصر وبريطانيا وتتخذ موقفًا مناصراً لقضية مصر ، من خلال التهديد بعدم التعاون الاستراتيجى مع الغرب مالم تتم تسوية القضية على نحو يرضى التطلعات المصرية ، وبالضغط من جانب آخر على بريطانيا لإجبارها على الجلاء من خلال محاربة قواتها والتصدى لمصالحها الحيوية فى مصر لإرشعارها بأن قاعدتها تفقد قيمتها الاستراتيجية بدون التعاون المصرى .

وإن كانت القضية المصرية قد تعثرت فى بداية تلك المرحلة ، حيث استمرت بريطانيا ، برغم الظروف السياسية والاقتصادية على المستويات الدولية والمحلية ، تسعى إلى تحقيق أهدافها الاستعمارية فى مصر باستخدام القوة العسكرية فى مواجهة تصاعد الحركة الوطنية ، وبالاستمرار فى تطبيق سياسة التوازنات السياسية من خلال إقناع الملك باستبدال حكومة الوفد بحكومة مصرية مستعدة لقبول وجهة النظر البريطانية ، بل وأكثر من ذلك حاولت بريطانيا تحقيق أطماعها الاستعمارية فى مصر بابتكار أسلوب جديد يتمثل فى السعى إلى جر حلفائها الغربيين للاشتراك معها فى النزاع مع مصر ، بهدف تحميلهم بعض المسئولية فى حالة الفشل ، وعلى أمل أن يكون لظهورها مع حلفائها فى جبهة متحدة تأثير ضاغط على الحركة السياسية للمصريين .

وحيث ساندت أمريكا بريطانيا فى وقت ما من منطلق الحرص على المصالح الاستراتيجية الغربية ، فقد كانت الاستراتيجية الأمريكية فى تلك الفترة تعتبر وجود قاعدة بريطانية فى مصر مفيداً لها ، فان الوضع قد تغير نتيجة للتصاعد الحاد للحركة الوطنية المصرية بعد إعلان الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية ، ونتيجة للتغير الجذرى الذى طرأ على الاستراتيجية العسكرية البريطانية وبالتالى على السياسة البريطانية تجاه مصر .

فقد أدى تدافع الأحداث التى نتجت عن العنف والعنف المضاد الذى ترتب على تصاعد الصدام بين الفدائيين المصريين والقوات البريطانية إلى إقناع الولايات المتحدة بضرورة التدخل لحل هذه المشكلة خوفا من أن يؤدى استمرار وجودها إلى تهديد المصالح الغربية فى المنطقة .

ومن هذا المنطلق قررت الولايات المتحدة التخلى عن سياسة التأييد التام لبريطانيا والتدخل فى النزاع لصالح مصر تمشياً مع مصالحها واتفاقًا مع سياسة توسيع نطاق التعاون بين العرب والأمريكيين ، التى كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيقها ، وترى أن تسوية القضية المصرية سيكون الخطوة الأولى نحو تنفيذها .

ولذلك جاءت نتائج التحرك الأمريكى على غير ما تمنت بريطانيا ، التى كانت تطمع فى أن تتدخل الولايات المتحدة فى النزاع القائم بينها وبين مصر لصالحها فتقوم بدور الحليف لها لا الوسيط بينها وبين مصر ، إلا أن التحرك الأمريكى كان مشروطًا ومحدداً دائمًا بالعمل فى إطار مايخدم أهداف الاستراتيجية الغربية لا الأهداف الاستعمارية البريطانية .

ومن هنا اعتبرت بريطانيا أن التدخل الأمريكى قد أضر القضية من وجهة نظر المصالح البريطانية ، أكثر مما افادها ، وكثيراً ما أبدت الحكومة البريطانية عدم الرغبة فى إشراك

الولايات المتحدة فى التطورات الخاصة بالقضية المصرية ، إلا أن هذه المواقف البريطانية لم تكن نهائية بالنسبة للأمريكيين ، فقد كان لإنجليز يعودون إلى العمل إلى إشراك الولايات المتحدة فى كل مرة يرون هذا الاشتراك فى مصلحتهم .

وعموما فان الولايات المتحدة قد ساهمت أكثر من أى طرف آخر فى توفير المناخ الملائم لتسوية المشكلة ، وكان موقفها من أكثر المواقف التى أثرت بالإيجاب على القضية المصرية .

ويضاف إلى هذا العامل الإيجابى عامل إيجابى آخر لا يقل عنه أهمية ، بل قد يفوقه ، وهو التحول الذى طرأ على مسار السياسة البريطانية تجاه مصر ، والذى أصبح يتجه نحو العمل على التخلص من عبء الاحتفاظ بقاعدة بريطانيا فى مصر فى وقت السلم ، بعد أن عجزت موارد بريطانية الاقتصادية والعسكرية عن تحمل ما يفرضه وجود تلك القاعدة من التزامات وأعباء تفوق مقدرتها ، وبعد أن تغيرت النظرة الاستراتيجية البريطانية لقاعدة السويس وأصبحت ترى أن وجودها لم يعد بعد عنصراً أساسيًا لا يمكن الغنى عنه للدفاع عن الشرق الأوسط ، وخاصة بعد أن فقدت القاعدة قيمتها الاستراتيجية نتيجة لفقدان التعاون المصرى ، وبعد أن تطورت الاستراتيجيات العسكرية نتيجة للتطورات النووية.

وبذلك تمت إزالة أهم العقبات من طريق تسوية القضية المصرية ، حيث أن الموقف البريطانى كان العائق الرئيسى الذى يعترض الجهود التى بذلت لحل القضية والعامل المحدد فى نجاح أو فشل تلك الجهود .

وبعد ، فانه لا يخفى ما لكل هذه العوامل التى تجمعت وتفاعلت من أهمية ساعدت على التوصل إلى الحل الممكن للقضية المصرية فى إطار معطيات ظروف العصر .

إلا أننا لابد أن نذكر أن مرحلة ما بعد الاتفاق وما جرى فيها من تعاملات واقعية مع هذا الحل الذى تم التوصل إليه قد أثبتت أن القضية حلت ولكن الصراع حول المصالح بين مصر وبريطانيا كان مستمراً .

فمصر كانت تسعى إلى ترجمة الاتفاق إلى واقع بالعمل على تدعيم استقلالها السياسى والاقتصادى وتأكيد تحررها من التبعية البريطانية والغربية ، وبريطانيا كانت ترفض استيعاب الآثار التى ترتبت على الاتفاق وتستمر تعتقد بامكانية تحقيق مصالحها فى مصر باستخدام القوة التى لم تعد تلائم روح العصر مطلقا .

وأخيرا جاء عدوان ١٩٥٦ على مصر ليحسم هذا الصراع ويفرض واقعًا جديداً ويجعل اتفاقية ١٩٥٤ غير ذات موضوع وليكون آخر وقفة بين مصر وبريطانيا .

مصادر البحث

أولاً : وثائق غير منشورة :

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية : Foreign Office

السنوات ١٩٤٩ - ١٩٥٤ ، مجموعة المراسلات السياسية والقنصلية (F.O. 371) .

ثانيا : وثائق منشورة :

- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية :

Foreign Relations of U.S. , 1950 , Vol . V . Washington 1978 .

- القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، القاهرة ١٩٥٥ .
- رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ - ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٥٣ .
- وثائق وزارة الخارجية المصرية ، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ ، القاهة ١٩٥١ .
- مضابط جلسات مجلس النواب المصرى من ١٩٥٠ - ١٩٥٢ .

ثالثا : الدوريات :

- الأهرام : ١٩٥٠ - ١٩٥٤ .
- البلاغ : ١٩٥٠ - ١٩٥٢ .
- المصرى : ١٩٥٠ - ١٩٥٤ .

رابعا : المذكرات الشخصية :

- عبد اللطيف البغدادى ، مذكرات .
- محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٥٣ .
- محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ .
- كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وتوقيع اتفاقية ١٩٥٤ ، القاهرة ١٩٦٨ .

خامسا : البحوث والمؤلفات :

أ - العربية :

- ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ، القاهرة ١٩٥٧ .
- أمين سعيد ، تاريخ مصر السياسى ، القاهرة ١٩٥٩ .
- جلال يحيى ، أصول ثورة يوليو ١٩٥٢ ، القهرة ١٩٦٤ .
- جمال الشرقاوى ، أسرار حريق القاهرة فى الوثائق البريطانية .

- جورج فرح ، إسرار السياسة الدولية .
- رؤوف عباس ، ثورة يوليو فى الوثائق البريطانية ، الأهرام الاقتصادى ١٩٨٦ .
- رجب حراز ، محمد أنيس ، التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧١.
- رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ، القاهرة ١٩٧٦ .
- شحاتة عيسى ابراهيم ، الكتاب الأسود للاستعمار البريطانى فى مصر .
- صلاح العقاد ، العرب والحرب العالمية الثانية ، القاهرة ١٩٦٣ .
- صلاح بسيونى ، مصر وأزمة السويس ، القاهرة ١٩٧٠ .
- طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٢ .
- عبد الرحمن الرافعى ، مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٦٤ .
- محمد أنيس ، حريق القاهرة ، القاهرة ١٩٨٢ .
- محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس ، القاهرة ١٩٨٦ .
- محمد عبد الرحمن حسين ، نضال شعب مصر ، الاسكندرية ١٩٧٠ .
- مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، القاهرة ١٩٥٢ .
- موسى صبرى ، قصة ملك وأربع وزارات ، القاهرة ١٩٧٣ .

ب - الأجنبية :
- Allen H.C : Great Britain and the United States . A history of Anglo - American Relations 1883 - 1952 (London 1955) .
- Badeau John : The American Approach to the Arab world (New York 1968) .
- Holling worth Clare : The Arabs and The west (London 1956) .
- Hoskins Halford : The Middle East (New York 1954) .
- Issawi Charles : Egypt at Mid-Century (London 1954) .
- Kirk George : The Middle East 1945 - 1950 (London 1954) .
- Lacouture J.S. : Egypt in Transition (London 1961) .
- Lenczowiski George : The Middle East in the world Affairs (New York 1956) .
- Marlowe John : Anglo - Egyptian Relations 1900 - 1956 (London 1954)
Arab Nationalism and British Imperialism (London 1961) .
- Meyer Gail : Egypt and the United States (Washington 1980) .
- Morrison S.A. : Middle East Tension (New York 1977) .
- Sachar Howard : Europe Leaves the Middle East (London 1974) .
- St . Antony's paper " Middle East in Affairs (London 1961) .
- William Ann : Britain and France in the Middle East and North Africa , 1914 - 1967 (New York 1968) .

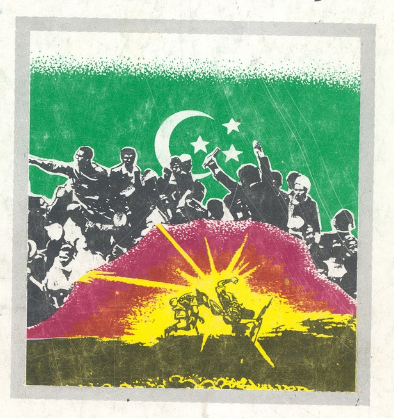
المحتويات

رقم الإيداع ٩٥/٩٥٦٤
الترقيم الدولى I.S.B.N 977 - 5487 - 36 -6
طبع بمطابع دار روتابرينت

التحرر الوطنى

فاضل

القضية المصرية فى المرحلة الأخيرة ١٩٥٠/١٩٥٤





للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES